شرح الآجرومية

الطبعة الأولى
١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م



الكويت - الروضة
طريق المغرب السريع - ق٣
Website: www.eslah.com
E-mail: s66000477@gmail.com
(+965) 99050407/(+965) 22540536



الكويت - مدينة سعد العبدالله
الدائري السادس - ق٣ - م٢٨
Website: www.daradahriah.com
E-mail: daradahriah@gmail.com
(+965) 99627333/(+965) 51155398

الموزعون المعتمدون

مكتبة أهل الأثر
ahel_alather@hotmail.com
(+965) 66508050

دار التدمرية للنشر والتوزيع
tadmoria@hotmail.com
(+966) 4925192

أروقة للدراسات والنشر
info@arwiqa.net
(+962) 64646163



تأليف

خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري

(ت ٩٠٥ هـ)

تحقيق

د. حايف النبهان

دار الظاهرية للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحیم

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث بلسان عربي مبين، وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار والتابعين.

أما بعد، فلا يخفى ما للغة العربية من منزلة رفيعة ومكانة سامية، وإن من أهم علوم العربية علم النحو، وخير متون المبتدئين المصنفة فيه وأشهرها متن المقدمة الآجرومية، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي الشهير بابن آجروم (ت٧٢٣هـ)، الذي يعد سلما أوليا لمن أراد الارتقاء في هذا الفن.

وللآجرومية شروح كثيرة يصعب حصرها، ومن أشهر تلك الشروح وأحسنها شرح العلامة الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، وقد عقدت العزم منذ زمن على تحقيقه، فحينما حققت متن الآجرومية اعتمدت عددا من الشروح للمقابلة إضافة لنسخ المتن الخطية، وكان من بين تلك الشروح شرح الشيخ خالد الأزهري، فأعجبني كثيرا في مواضع عديدة رجعت فيها إليه، وصار الشرح المفضل عندي على ما سواه من الشروح، فأحببت أن أحققه ـ رغم أنه قد طبع من قبل، وما زال يطبع ـ لأتعمق في دراسة مباحثه ومسائله.

وقد قسمت هذا العمل قسمين: قسم الدراسة، وقسم التحقيق.

أما قسم الدراسة فترجمت فيه ابتداء للشيخ خالد الأزهري، متناولا بعض المباحث الشخصية والعلمية المتعلقة به، كاسمه وكنيته ولقبه ونسبته، ومولده ونشأته وطلبه للعلم، وشيوخه وتلاميذه، ومؤلفاته، وتاريخ وفاته.

ثم قمت بدراسة الشرح من حيث: تسميته وإثبات نسبته للمؤلف، وتاريخ تأليفه وسببه، وموضوعه ومنهج مؤلفه فيه، ومزاياه وبعض المؤاخذات عليه، مع ذكر ثناء العلماء على الكتاب وعنايتهم به، وأهم طبعاته القديمة والحديثة.

وانتقلت بعدها إلى بيان منهج التحقيق، والتعريف بنسخ الكتاب الخطية المعتمدة في التحقيق، وختمت هذا القسم باستلال متن الآجرومية من الشرح، وإيراده مفردا.

وأما القسم الثاني، فقد قمت فيه بتحقيق الشرح معتمدا على سبع نسخ خطية منتقاة، متبعا خطوات التحقيق العلمي ما أمكن، وعلقت على الشرح تعليقات نافعة مستفيدا من قرابة عشرين حاشية عليه، إضافة إلى عدد من المصادر والمراجع الأخرى، ناسبا كل فائدة إلى صاحبها، حرصا على أن يجد الدارس والمدرس بغيته المنشودة.

والله أسأل أن يتقبل مني هذا العمل قبولا حسنا، وأن ينفع به، ويبارك فيه، ويجعله ذخيرة لي في الآخرة.

د. حايف النبهان
hayef74@yahoo.com

* * *



قسم الدراسة

المبحث الأول

ترجمة الشيخ خالد الأزهري[(١)]

لقبه وكنيته واسمه ونسبته:

هو الشيخ العلامة النحوي زين الدين، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد، الجَرْجِيّ المصري الشافعي الأزهري الوقاد.

كنيته: أبو الوليد[(٢)]، وقيل أبو الفضل[(٣)].

(١) من مصادر ترجمته وأخباره: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي (٣/ ١٧١-١٧٢)، والقبس الحاوي لغرر ضوء السخاوي لزين الدين عمر الشماع الحلبي (١/ ٢٦٣-٢٦٤)، وبدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس (٣/ ٤٢٥)، ومتعة الأذهان من التمتع بالإقران لأحمد الحصكفي الحلبي (١/ ٣٤٤)، ودرة الحجال في أسماء الرجال لابن القاضي المكناسي (١/ ٢٦٠)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (١٠/ ٣٨-٣٩)، والكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة لمحمد الغزي (١/ ١٩٠)، وهدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١/ ٣٤٣-٣٤٤)، وروضات الجنات في أحوال العلماء والسادات للخوانساري (٣/ ٢٦٦-٢٦٧)، والخطط التوفيقية لعلي باشا مبارك (١٠/ ٥٣)، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٦/ ٩٧-٩٩)، والأعلام للزركلي (٢/ ٢٩٧)، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة (٤/ ٩٦-٩٧)، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف إليان سركيس (١/ ٨١١-٨١٢)، والشيخ خالد الأزهري للدكتور الشيخ محمد الفحام، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٣٢/ ١٨-٢٤)، وتاريخ النحو وأشهر النحاة لمحمد الطنطاوي (ص٢٢٣)، والمدارس النحوية لشوقي ضيف (ص٣٥٩-٣٦٠)، إضافة للمقدمات التي وضعها محققو كتبه وأصحاب الدراسات حوله.

(٢) قال الدكتور الفحام: «كنيته ككل من سمي خالدا: أبو الوليد».

(٣) ذكره الخوانساري في روضات الجنات (٣/ ٢٦٦)، ولم يتبين لي مستنده في ذلك.

والأزهري: نسبة إلى الجامع الأزهر الشريف[١]، وقيل نسبة إلى الإمام أبي منصور الأزهري[٢].

والجَرْجِي: نسبة إلى جَرْجَا[٣] في صعيد مصر، ويقال له أيضا **الجرجاوي**.

والوقاد؛ لقب أطلق عليه لاشتغاله بالوقادة كما قيل، فقد ذُكر أنه كان يشتغل بإيقاد المصابيح في الجامع الأزهر.

مولده ونشأته:

ولد الشيخ خالد تقريبا **سنة (٨٣٨هـ) في جرجا** في صعيد مصر، وانتقل للقاهرة في صغره مع أبويه، وطلب العلم صغيرا، فحفظ القرآن، وقرأ بعض المتون والمختصرات ككتاب العمدة، ومتن الغاية والتقريب المشهور بمختصر أبي شجاع في الفقه الشافعي[٤].

(١) قال الشنواني: «نسب إلى الأزهر؛ لأنه كان مستقرا فيه». تعليق الدرة الشنوانية (ق٤أ).

(٢) قال الخوانساري: «وكان نسبه ينتهي إلى الإمام أبي منصور الأزهري اللغوي المشهور». روضات الجنات (٣/ ٢٦٦)، وعلق الدكتور الفحام بقوله: «ومن هذا نعلم أنه ليس منسوبا إلى الأزهر كما اشتهر عند الناس». مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٣٢/ ٢٥)، والصواب ما ذكره العلامة الشنواني من أنه منسوب إلى الجامع الأزهر، وأما الخوانساري فاكتفى بالقول إن نسبه يرجع إلى أبي منصور الأزهري ولم يصرح بأن ذلك سبب تلك النسبة، كما أنه لم يوثق تلك المعلومة لا سيما أن الخوانساري من المتأخرين (ت١٣١٣هـ)، ويضاف لذلك أن عددا من شيوخ الشيخ خالد وطلابه وأقرانه يشاركه في النسبة نفسها لانتسابهم جميعا إلى الجامع الأزهر، فيبعد أن يشاركهم في النسبة مع اختلاف السبب من غير أن يشتهر ذلك بينهم، وهذا القول الراجح هو الذي نص عليه الشنواني وغيره، وهم أهل مصره وأقرب إلى عصره، فقولهم مقدم على غيرهم.

(٣) الذي في الضوء اللامع للسخاوي (٣/ ١٧١): «جرجة»، وانظر لب اللباب للسيوطي (ص٦٢) والخطط التوفيقية لعلي باشا مبارك (١٠/ ٥٣).

(٤) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي (٣/ ١٧٢).

ثــم انتقل إلى الجامــع الأزهر، واجتهد هنالك في طلب العلم، فأخذ عن علمائه وفاق أقرانه، وارتقى حتى صار إماما في العربية خاصة مع مشاركة جيدة نافعة في بعض العلوم والفنون الأخرى.

وقد ذكر الحافظ ابن العماد الحنبلي أن الشيخ خالدا طلب العلم كبيرا، فقال: «قيل كان عمره ستة وثلاثين سنة، فسقطت منه يوما فتيلة على كراس أحد الطلبة فشتمه وعيره بالجهل، فترك الوقادة، وأكب على طلب العلم، وبرع وأشغل الناس»[(١)].

وتوقف الشيخ عبد الله بن مصطفى الشنقيطي في قبول هذه الحادثة لأربعة أسباب[(٢)]:

(١) تتلمذ الشيخ خالد على الشيخ داود المالكي المتوفى سنة (٨٦٣هـ) قبل ذهابه للأزهر.

(٢) قراءة الشيخ خالد على الشيخ يعيش المغربي المتوفى سنة (٨٦٤هـ) في الجامع الأزهر.

(٣) انتهاء الشيخ خالد من شرحه على الجزرية سنة (٨٦٧هـ).

(٤) ذكر العلامة السخاوي المعاصر للشيخ خالد أنه طلب العلم صغيرا.

فالقول إنه بدأ طلب العلم في سن السادسة والثلاثين مردود لا شك، وإن صحت باقي رواية ابن العماد فهي تدل على توقف في طلب العلم حصل له

(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (١٠/ ٣٨-٣٩).

(٢) مقدمة رسالة اختيارات أبي بكر الشنواني وآراؤه النحوية في كتابه: «الدرر البهية على شرح الأزهرية» للشيخ عبد الله بن مصطفى الشنقيطي (ص٢١).

في فترة زمنية يسيرة بداية مقدمه للأزهر، ولعل سبب هذا التوقف ـ على فرض ثبوته ـ زهده وتنسكه بدليل عمله وقادا في الأزهر، وقد أظهر الشيخ خالد في مقدمة كتابه علاقة خاصة له مع بعض صلحاء الأزهر.

شيوخه:

تتلمذ الشيخ خالد الأزهري على عدد من الشيوخ والعلماء، وقد ذكر الحافظ السخاوي منهم بضعة عشر[(١)] شيخا، فقال في ترجمته للشيخ خالد:

«وتحول إلى الأزهر فقرأ فيه المنهاج، وقرأ في العربية على يَعِيش المغربي نزيل سطحه، وداود المالكي، والسَّنْهُوري وعنه أخذ ابن الحاجب الأصلي[(٢)] والعَضُد.

ولازم الأمينَ الأَقْصُرَائِي في العضد وحاشيته[(٣)]، والتَّقي الحِصْنِي في المعاني والبيان والمنطق والأصول والصرف والعربية.

وكذا أخذ قليلا عن الشُّمُنِّي، وداوم تقاسيم[(٤)] العَبَّادِي سنين، وكذا المَقْسِي، بل والمُنَاوِي.

---

(١) المذكورون في النقل اللاحق ستة عشر شيخا بحسب الظاهر أو سبعة عشر بحسب الشك، ومدار الشك حول الزين المارداني الذي لم أعرفه ولم أجد له ترجمة أو ذكرا بينا في موضع آخر في الضوء اللامع، وأخشى أن تكون الواو ساقطة بين الزين والمارداني، ويكون المراد الزين زكريا الأنصاري والبدر المارداني.

(٢) تصحفت في الضوء اللامع إلى: «المصري»، والتصويب من مختصره القبس الحاوي، والأصلي مقابل الفرعي، والمراد مختصر ابن الحاجب الأصولي، وشرحه لعضد الدين.

(٣) لعله يقصد حاشية التفتازاني الحنفي على شرح العضد الشافعي على مختصر ابن الحاجب المالكي في أصول الفقه.

(٤) في الضوء اللامع: «تقسيم»، والمثبت من مختصره (١/ ٢٦٤).

وقرأ على الجَوْجَري، وإبراهيم العَجْلُوني، والزين الأَبْنَاسِي.

وأخذ الفرائض والحساب على السيد علي تلميذ ابن المَجْدِي، واليسير عن الشهاب السِّجِيني، والزين المارداني، وسمع مني يسيرا»[١].

ويضاف لهم شيخان ذكرهما الشيخ خالد، الأول الشيخ عبد الدائم الحديدي الذي أخذ عنه المقدمة الجزرية في التجويد[٢]، والثاني الشيخ عباس الأزهري الذي أشار عليه بشرح الآجرومية[٣].

وفيما يلي قائمة بأسماء هؤلاء المشايخ، مرتبين حسب حروف الهجاء:

(١) **إبراهيم** بن أحمد بن حسن بن أحمد برهان الدين **العَجْلُونِي** (ت٨٨٥هـ)[٤].

(٢) أحمد بن عبيد الله بن محمد الشهاب **السِّجِينِي** ثم القاهري الأزهري الشافعي الفرضي (ت٨٨٥هـ)[٥].

(٣) أحمد بن محمد بن محمد بن حسن تقي الدين القاهري **الشُّمُنِّي** (ت٨٧٢هـ)[٦].

(٤) أبو بكر بن محمد بن شاذي **التقي الحِصْنِي** الشافعي نزيل القاهرة (ت٨٨١هـ)[٧].

---

(١) الضوء اللامع للسخاوي (٣/ ١٧١-١٧٢).

(٢) الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية للشيخ خالد الأزهري (ص٢٠).

(٣) شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري (ص٦٦).

(٤) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (١/ ١١-١٢).

(٥) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (١/ ٣٧٦-٣٧٧).

(٦) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (٢/ ١٧٤-١٧٨).

(٧) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (١١/ ٧٦-٧٧).

(٥) **داود** بن سليمان بن حسن أبو الجود القاهري **المالكي** البرهاني (ت٨٦٣هـ)[١].

(٦) عباس الأزهري[٢].

(٧) **عبد الدائم** بن علي زين الدين أبو محمد **الحديدي** الأزهري الشافعي (ت٨٧٠هـ)[٣].

(٨) عبد الرحيم بن إبراهيم بن حجاج **الأَبْنَاسِي** القاهري الشافعي (ت٨٩١هـ)[٤].

(٩) عثمان بن عبد الله بن عثمان بن عفان الفخر **المَقْسِي** الشافعي (ت٨٧٩هـ)[٥].

(١٠) السيد **علي** الأزهري الفرضي **تلميذ ابن المَجْدِي**[٦].

(١١) علي بن عبد الله بن علي نور الدين **السَّنْهُورِي** القاهري الأزهري المالكي الضرير (ت٨٨٩هـ)[٧].

(١٢) عمر بن حسين بن حسن **العَبَّادِي** الأزهري الشافعي (ت٨٨٥هـ)[٨].

(١٣) محمد بن سليمان بن سعيد محيي الدين الرومي **الكَافِيَجِي** الحنفي (ت٨٧٩هـ)[٩].

---

(١) الضوء اللامع (٣/ ٢١١).

(٢) ذكره الشيخ خالد في مقدمة شرح الآجرومية.

(٣) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (٤/ ٤٢).

(٤) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (٤/ ١٦٤-١٦٦).

(٥) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (٥/ ١٣١-١٣٣).

(٦) ذكره السخاوي في عدة مواطن من كتابه الضوء اللامع، ولم أظفر بترجمته فيه.

(٧) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (٥/ ٢٤٩-٢٥١).

(٨) ترجمته في الضوء اللامع (٦/ ٨١-٨٣).

(٩) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (٧/ ٢٥٩-٢٦١).

(١٤) محمـد بن عبـد الرحمن بن محمد شـمس الديـن أبو الخير **السَّـخاوي** (ت٩٠٢هـ)[١].

(١٥) محمد بن عبد المنعم بن محمد **الجَوْجَرِي** الشافعي (ت٨٨٩هـ)[٢].

(١٦) يحيى بن محمد بن إبراهيم أبو زكريا **الأمين الأَقْصُرَائي** القاهري الحنفي (ت٨٨٠هـ)[٣].

(١٧) يحيى بن محمد بن محمد أبو زكريا **المُناوي** (١٨٧١هـ)[٤].

(١٨) يعيش **المغربي** المالكي (ت٨٦٤هـ)[٥].

ولا شك أن قائمة شيوخ الشيخ خالد تزيد على ذلك، إذ لم تذكر المصادر أسماء شيوخه الذين أخذ عنهم في صغره قبل انتقاله للقاهرة، ولا جميع شيوخه في القاهرة، ولا الشيوخ الذين أخذ عنهم في رحلاته للحج ونحوها.

تلاميذه:

استـفاد من الشـيـخ خالد عدد من طلبة العلم داخل مصر وممن قدم عليه من خارجها، وأخذ العلم عنه كثير من التلاميذ، ومن هؤلاء:

(١) أحمد بن محمد بن أبي بكر شهاب الدين أبو العباس **القَسْطَلَّانِي** الشافعي (ت٩٢٣هـ)، صاحب المصنفات المشـهورة، قرأ على الشـيخ خالد الأزهري

---

(١) ترجم لنفسه في كتابه الضوء اللامع (٨/ ٢-٣٢).
(٢) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (٨/ ١٢٣-١٢٦).
(٣) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (١٠/ ٢٤٠-٢٤٣).
(٤) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (١٠/ ٢٥٥-٢٥٧).
(٥) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (١٠/ ٢٨٧).

بعضا من أول القرآن بالقراءات السبع(١).

(٢) أحمد بن يونس شهاب الدين المصري الحنفي **المعروف بابن الشَّلَبِي** (ت٩٤٧هـ)، أخذ عن الشيخ خالد في النحو(٢).

(٣) أبو بكر بن رجب بن رمضان الزين القاهري الشافعي **الساسي** (ت٨٩٧هـ)، أخذ في العربية عن الشيخ خالد(٣).

(٤) **خضر المالكي**: قال الشيخ الغزي في ترجمة نور الدين علي بن علي السنفي: «وأخذ العربية عن الشيخ نور الدين اللقاني، وعن الشيخ عطية الضرير، والشيخ خضر المالكي، والثلاثة أخذوا عن الشيخ خالد الأزهري شارح التوضيح»(٤).

(٥) عبد القادر بن أحمد بن إسماعيل الدمشقي نزيل الباسطية من القاهرة الشافعي، **ويعرف بالمؤذن**(٥).

(٦) عبد الكريم بن عبد الرزاق بن عبد الكريم ابن فخيرة، قال السخاوي: «اشتغل في النحو عند الزين خالد الوقاد»(٦).

(٧) **عطية الضرير**، انظر الكلام حوله عند ذكر خضر المالكي.

(٨) علي بن عبد المحسن بن علي بن عمر القاهري، **ويعرف بالجارحي** قال

---

(١) ترجمته في الضوء اللامع (٢/ ١٠٣-١٠٤)، والكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة لنجم الدين محمد الغزي (١/ ١٢٨-١٢٩).

(٢) انظر ترجمته في الكواكب السائرة للغزي (٢/ ١١٦).

(٣) انظر ترجمته في الضوء اللامع (١١/ ٣١-٣٢).

(٤) الكواكب السائرة (٣/ ١٧٣).

(٥) ترجمته في الضوء اللامع (٤/ ٢٦٢-٢٦٣).

(٦) الضوء اللامع (٤/ ٣١٣) وانظر ترجمته في الصفحة نفسها.

السخاوي: «قرأ التوضيح وغيره على خالد الوقاد»[١].

(٩) علي بن محمد بن علي بن محمد نور الدين القاهري الأزهري الشافعي[٢].

(١٠) علي بن ياسين بن محمد الداراني الأصل الطرابلسي المولد الحنفي نزيل القاهرة، ذكر السخاوي أنه لازم الشيخ خالدا الوقاد في المغني والتلخيص وغير ذلك[٣].

(١١) عمر بن سلامة بن عمر بن أحمد السكندري الشافعي، قال السخاوي: «قدم من بلده فلازم الاشتغال عند عبد الحق وخالد الوقاد ونحوهما»[٤].

(١٢) محمد بن أحمد بن عبد الله بن رمضان الشمس القاهري الشافعي، **ويعرف بالمخلصي** (ت٨٩٦هـ) قال السخاوي: «ومن شيوخه في العربية خالد الوقاد»[٥].

(١٣) محمد بن علي شمس الدين الحلبي المعروف بابن هلال النحوي الشافعي (ت٩٣٣هـ)، قال الغزي: «ارتحل إلى القاهرة، ولزم الشيخ خالد الأزهري في العربية مدة طويلة إلى أن مات الشيخ خالد، فقدم صاحب الترجمة حلب، ودرَّس بجامعها»[٦].

---

(١) الضوء اللامع للسخاوي (٥/ ٢٥٦) وانظر ترجمته في الكتاب نفسه (٥/ ٢٥٦-٢٥٧).

(٢) ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي (٥/ ٣٢٥-٣٢٦).

(٣) ترجمته في الضوء اللامع (٦/ ٤٩-٥٠)، وقوله: «وغير ذلك» قد يكون معطوفا على «المغني»، وقد يكون عائدا على ما قبل الجملة.

(٤) الضوء اللامع (٦/ ٩٠) وانظر ترجمته في الصفحة نفسها.

(٥) الضوء اللامع (٦/ ٣٢٥) وانظر ترجمته في الكتاب نفسه (٦/ ٣٢٤-٣٢٥).

(٦) الكواكب السائرة للغزي (١/ ٦٨) وانظر ترجمته في الكتاب نفسه (١/ ٦٨-٦٩)، ويوجد في مركز جمعة الماجد مخطوط رقمه (٢٦٢٥١٨) تضمن إجازة الشيخ خالد الأزهري لتلميذه محمد بن علي بن هلال الحلبي، ويقع في ورقة واحدة. انظر (ص٢٤).

(١٤) محمد بن يوسف بن محمد الأسيوطي الأصل القاهري الشافعي، قال السخاوي: «أخذ في النحو عن خالد الوقاد»[1].

(١٥) **نور الدين اللَّقَانِي**، انظر الكلام حوله عند ذكر خضر المالكي.

مؤلفاته:

أثرى العلامة الشيخ خالد الأزهري المكتبة الإسلامية والعربية بعدد من المؤلفات النفيسة القيمة.

وعكست موضوعات تلك المؤلفات معرفته الموسوعية وتخصصه في فن العربية، وبه تعلم دقة كلام الحافظ السخاوي حينما قال عنه: «برع في العربية، وشارك في غيرها»، لذا جاء أغلبها في علم النحو.

وهذه المؤلفات مفيدة نافعة استفاد منها العلماء والتلاميذ، وانشغلوا بها، قال ابن العماد: «وكثر النفع بتصانيفه لإخلاصه ووضوحها»[2]، وذكر الغزي نحوا من هذا، فقال: «وكثر النفع بتصانيفه لوضوحها».

وقد قسمتها قسمين: مؤلفات نحوية وغير نحوية.

أولا: المؤلفات النحوية:

(١) **شرح الآجرومية في علم العربية**، فرغ منه بعد عصر الجمعة في الأول من شهر رجب سنة (٨٨٧هـ)، وسيأتي الحديث عنه في مبحث مستقل.

(٢) **إعراب الآجرومية**، وهو إعراب لألفاظ متن الآجرومية في علم العربية[3].

---

(١) الضوء اللامع (٧/ ٢١٦) وانظر ترجمته في الصفحة نفسها.

(٢) شذرات الذهب لابن العماد (١٠/ ٣٩).

(٣) طبع بتحقيق الأستاذ عبد الرحمن بن عبد القادر المعلمي، باسم: «بشرى طلاب العربية =

(٣) **الأزهريـة في علم العربية**، وهو متن نحوي مسـتواه فوق كتاب الآجرومية ودون متن قطر الندى لابن هشام، فيصلح أن يكون واسطة بينهما[١].

(٤) **شـرح الأزهرية في علم العربية**، وهو شـرح المتن السـابق، فرغ منه أواخر سنة (٩٠٢هـ) أو أوائل التي بعدها[٢].

(٥) **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**، وهو شرح على كتاب قواعد الإعراب لابن هشام، فرغ من تسويده في الثالث من شهر شوال سنة (٨٩٨هـ)[٣].

(٦) **شـرح العوامـل المائة**، وهو شـرح علـى متن العوامـل المائة لعبـد القاهر الجرجاني[٤].

(٧) **إعراب الكافية**، وهو إعراب لمتن كافية ابن الحاجب في النحو[٥].

(٨) **تمريـن الطـلاب في صناعة الأعراب**، وهو إعراب لألفيـة ابن مالك في النحو،

= بإعراب الآجرومية»، في دار ابن حزم سنة (١٤٢٧هـ) الموافق (٢٠٠٦م).

(١) طبـع قديمـا في المكتبة المحمودية التجارية، وحققه حديثا الدكتور محمد بن عبد الرحمن السبيهين في مكتبة كنوز أشبيليا بالرياض.

(٢) طبـع قديمـا طبعـات مفردة، وأخـرى على هوامش حاشـيتي العطـار والأمير على الشـرح المذكور.

(٣) حققه أحمد عبد العزيز عبد الله في رسـالته للماجسـتير في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سـنة (١٩٧٩م)، وكان يطبع قديما في هامش كتاب تمرين الطلاب للشيخ خالد الأزهري، وله عدة طبعات حديثة منها طبعة بتحقيق أبي بلال الحضرمي في دار الآثار باليمن.

(٤) حققه الدكتور محمود عيد محمد وهبة في رسالته للماجستير في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة (١٩٨٤م)، والكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور البدراوي زهران، في دار المعارف بالقاهرة سنة (١٩٨٣م).

(٥) يوجد منه نسختان خطيتان في المكتبة المركزية بجامعة الكويت برقم (١٠٣٨) و (١٠٧٧) ونسخة أخرى في دمشق.

فـرغ منه في السـابع والعشرين من شـهر رمضان المبارك سـنة (٨٨٦هــ)[١]، قال الخوانسـاري: «هو على أيـدي المبتدئين بمثابة در منثـور...، وأفصح به عن وجوه إعراب الألفية المالكية أيضا بأحسن ما يكون، مع فوائد جمة أخرى له في الضمن»[٢].

(٩) **التصريـح بمضمـون التوضيـح**، وهـو شـرح على كتـاب التوضيـح لابن هشـام المسـمى أوضح المسـالك إلى ألفية ابن مالك، فرغ منه يوم عرفة سـنة (٨٩٦هـ)[٣]، وهو أعلى مؤلفات الأزهري قدرا، قال ابن العماد: «وصنف شرحا حافلا على التوضيح ما صنف مثله»[٤].

(١٠) **موصـل النبيل إلى نحو التسـهيل**، وهو شـرح على كتاب التسـهيل لابن مالك، فرغ من الجزء الأول منه في العشرين من شهر شعبان سنة (٨٩٢هـ)[٥].

(١١) **الألغـاز النحوية في علـم العربية**، جمع فيه مجموعـة أبيات ظاهرها في العربية فاسد قبيح وباطنها جيد صحيح، ومنهجه أنه يسوق البيت أولا ثم يذكر الإشكال الحاصل فيه ويجيب عنه[٦].

---

(١) طبع قديما وحديثا منها طبعة بتحقيق عبد الله بن عبد القادر المعلمي في دار ابن حزم في لبنان.

(٢) روضات الجنات للخوانساري (٣/ ٢٦٧).

(٣) طبـع في دار الطباعة العامـرة بإسطنبـول سنة (١٢٨٤هـ) ومطبعـة بـولاق بالقاهرة سنة (١٢٩٤هـ) وإيران سنة (١٣١٦هـ)، وحققه الدكتور عبد الفتاح بحيري سنة (١٤٢٣هـ).

(٤) شذرات الذهب لابن العماد (١٠/ ٣٩).

(٥) حققته الدكتورة ثريا عبد السـميع إسـماعيل في رسالتها لنيل درجة الدكتوراة من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى سـنة (١٤٢٠هـ) بإشـراف الدكتور عبد الفتاح بحيري، كما حققه الدكتـوران خيري عبـد الراضي عبد اللطيف ومحمد حسـين المحرصاوي في رسـالتيهما للدكتوراة سنة (١٩٩٦م) من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.

(٦) طبـع في القاهرة بتصحيح محمد المنياوي سـنة (١٢٨١هـ) وحققـه الدكتوران حيدر عباد وحسن عبد المجيد الشاعر في بحث نشر في مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية في جامعة الكوفة، العدد (١٣)، سنة (٢٠١٣م).

وذكر إسماعيل باشا البغدادي[١] من مؤلفاته كتاب «**القول السامي على كلام منلا عبد الرحمن الجامي**» في النحو، ولا تصح هذه النسبة؛ إذ لم يذكر جميع من ترجم له من المتقدمين هذا الكتاب ضمن مصنفاته، كما أن حاجي خليفة نسب الكتاب لمؤلف أسماه عبد الله الأزهري[٢].

ثانيا: المؤلفات غير النحوية[٣]:

(١) **الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية**[٤]، وهو شرح على منظومة شمس القراء ابن الجزري في علم التجويد، فرغ منه سنة (٨٦٧هـ).

(٢) **تفسير آية**: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾[٥].

(٣) **تقييد في الحمد والشكر**[٦].

(٤) **شرح قصيدة البردة**[٧]، فرغ منه في شهر رجب سنة (٩٠٣هـ)، وسماه

---

(١) هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١/ ٣٤٤).
(٢) كشف الظنون لحاجي خليفة (٢/ ١٣٧٢).
(٣) لعل الله ييسر لاحقا التأكد من صحة الكتب المخطوطة المنسوبة له.
(٤) حققه الحسيني عباس حلمي ضمن رسالته للماجستير حول الدراسة الصوتية لشروح الجزرية في كلية الآداب بجامعة المنوفية للعام الدراسي (٢٠١٢/ ٢٠١٣)، وقد طبع قديما وحديثا فمن طبعاته القديمة طبعة القاهرة في مطبعة شرف سنة (١٣٠٤هـ)، ومن طبعاته الحديثة طبعة بتحقيق محمد بركات وتقديم الشيخ محيي الدين الكردي سنة (١٤٢٢هـ).
(٥) ذكر بروكلمان أنه مخطوط بالمكتبة الآصفية بالهند برقم (٥٣٢/ ١٣٠). تاريخ الأدب العربي (٦/ ٩٩).
(٦) ذكر بروكلمان أنه مخطوط بمكتبة الرباط برقم (٥٤٤/ ٢). تاريخ الأدب العربي (٦/ ٩٩).
(٧) طبع في القاهرة في مطبعة جمعية المعارف سنة (١٢٨٦هـ)، وحققه محمد علي حسن في مكتبة الأندلس ببغداد سنة (١٩٦٦م).

بعض المصنفين: «الزبدة في شرح البردة»[١]، ويرى حاجي خليفة أن للشيخ خالد شرحين على قصيدة البردة، وأن الأزهري شرحها أولا شرحا مفصلا سماه: الزبدة في قصيدة البردة، أوله: بعد حمد الله مستحق التحميد، ثم قام باختصار هذا الشرح[٢].

(٥) **الثمار اليوانع على جمع الجوامع**، وهو شرح لكتاب جمع الجوامع في أصول الفقه للسبكي، فرغ من تصنيفه سنة تسعمائة[٣].

وذكر بروكلمان والدكتور الفحام له كتابا باسم: «**بلوغ الأمل في فن الزجل**»[٤]، لكن بروكلمان بعد أن ذكر مكان وجوده مخطوطا أردف قائلا: «قد يكون هذا المخطوط لابن حجة الحموي»[٥].

وفاته:

من علامات حسن خاتمة الشيخ خالد الأزهري أنه توفي بعد أدائه لمناسك الحج، فأثناء رجوعه لدياره في شهر الله المحرم، سنة (٩٠٥هـ)

---

(١) هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١/ ٣٤٤).
(٢) كشف الظنون لحاجي خليفة (٢/ ١٣٣٢-١٣٣٣)، ومما قد يضعف ما ذهب إليه أن الشرح المتداول للشيخ خالد مخطوطا ومطبوعا المبدوء بـ«بعد حمد الله مستحق التحميد»، شرح مختصر فرغ منه في رجب سنة (٩٠٣هـ) قبل وفاته بسنة ونصف تقريبا.
(٣) طبع بتحقيق محمد بن العربي الهلالي اليعقوبي ضمن منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب عام (١٤٢٧هـ).
(٤) ذكر بروكلمان والدكتور الشيخ محمد الفحام أنه مخطوط بالمكتبة الحميدية في إسطنبول. مجلة مجمع اللغة العربية (٣٢/ ٢٤).
(٥) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٦/ ٩٩).

فاضت روحه إلى باريها خارج القاهرة ببركة الحاج، ونقل بعدها إلى تربة الدوادار يشبك ودفن بها[١].

دراسات مفردة حول الأزهري:

من الدراسات المفردة حول الشيخ خالد الأزهري:

(١) الشيخ خالد الأزهري، للدكتور الشيخ محمد الفحام[٢].

(٢) الشيخ خالد الأزهري وجهوده النحوية، لأماني عبد الرحيم حلواني[٣].

(٣) الشيخ خالد الأزهري وجهوده النحوية، للدكتور راشد أحمد جراري[٤].

وهناك رسائل علمية أخرى تناولت جوانب جزئية كدراسة اختياراته في بعض كتبه، أو اعتراضاته على النحويين، أو ترجيحاته بين أقوالهم، أو الموازنة بين آرائه وآراء غيره من العلماء، ونحو ذلك.

❋ ❋ ❋

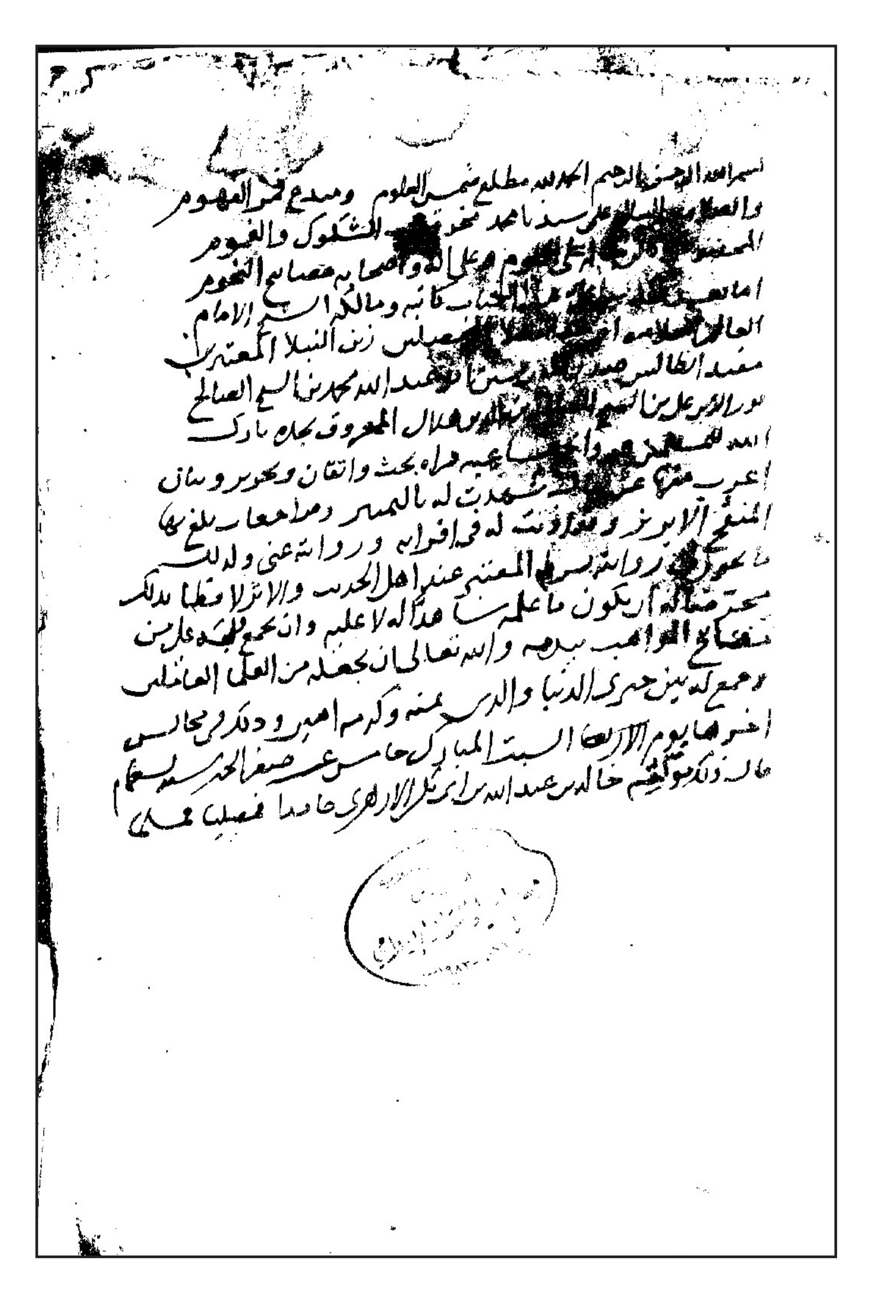
---

(١) القبس الحاوي لغرر ضوء السخاوي لزين الدين عمر الشماع الحلبي (١/ ٢٦٤).

(٢) بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة العدد (٣٢)، في سبع صفحات، من (ص١٨) إلى (ص٢٤).

(٣) رسالة ماجستير قدمت لقسم اللغة العربية بكلية التربية (بنات) بمكة المكرمة، في العام الدراسي (١٤٠٣-١٤٠٤هـ).

(٤) رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية دار العلوم في جامعة القاهرة.



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله مطلع شمس العلوم ومبدع [illegible] الفهوم
والصلاة والسلام على سيدنا محمد [illegible] الشكوك والغيوم
[illegible] وعلى آله وأصحابه مصابيح النجوم
أما بعد [illegible] كاتبه ومالكه الشيخ الإمام
العالم العلامة [illegible] زين النبلاء المعتبرين
مفيد الطالبين [illegible] عبد الله محمد بن الشيخ الصالح
نور الدين علي بن الشيخ [illegible] بن هلال المعروف بحاج بارك
[illegible]
[illegible] قراءة بحث وإتقان وتحرير وبيان
[illegible] شهدت له بالتميز [illegible]
[illegible] له في إقرائه وروايته عني ولذلك
[illegible] روايته بشرطه المعتبر عند أهل الحديث والأثر [illegible]
[illegible] أن يكون ما علمه [illegible] وأن يجمع [illegible]
[illegible] والله تعالى أن يجعله من العلماء العاملين
ويجمع له بين خيري الدنيا والدين بمنه وكرمه [illegible]
[illegible] يوم الأربعاء [illegible] المبارك [illegible]
[illegible] خالد بن عبد الله [illegible] الأزهري حامدًا مصليًا [illegible]

صورة إجازة الشيخ خالد الأزهري بخطه لتلميذه محمد بن علي بن هلال الحلبي

المبحث الثاني
التعريف بالشرح

تسمية الكتاب:

للشيخ خالد في تسمية كتبه طريقتان:

الأولى: أن يسـميه تسمية مسـجوعة كصنيع غالب أهل عصره، وغالبا ما ينص على هذه التسمية في مقدمة تلك الكتب.

الثانية: ألا ينص على تسـمية الكتاب في مقدمتـه ولا في غيره اكتفاء بأنه شرح كتاب كذا.

وشرح الآجرومية من النوع الثاني، ولا يعرف له اسم مسجوع خاص به، ولو وجد لأفصح عنه مؤلفه أو أحد المترجمين له أو أصحاب الحواشـي على شـرحه أو النسـاخ لكتابه، فلما عُـدم ذلك تبين أنه من النـوع الثاني، ولذا فإنني أكتفي بتسميته: **شرح الآجرومية في علم العربية**.

إثبات نسبة الكتاب للمؤلف:

نسبة الكتاب للشيخ ثابتة، لا شك في ذلك ولا ريب لأسباب عدة منها:

(١) تصريح المؤلف باسمه في مقدمة الكتاب.

(٢) ذكر عدد ممن ترجم للشيخ خالد أن له شرحا على الآجرومية.

(٣) إجماع النساخ على نسبة الكتاب للشيخ خالد.

(٤) إجماع أصحاب حواشي الشرح على تلك النسبة.

ولهذا كله صارت نسبة الكتاب للشيخ خالد مجمعًا عليها.

تاريخ تأليف الكتاب:

نص الشيخ خالد كما في بعض نسخ الكتاب على تاريخ الانتهاء من الكتاب، وأنه انتهى منه بعد عصر الجمعة، في أول أيام شهر رجب سنة سبع وثمانين وثمانمائة.

وكان الشيخ خالد يبلغ من العمر حينئذ خمسين سنة تقريبا، وهذا يدل أنه قد ألف هذا الشرح وهو في قمة نضجه العلمي وعطائه.

سبب تأليف الكتاب:

صرح الشيخ خالد في مقدمة كتابه بالسبب الذي دعاه إلى تأليف الكتاب، وأنه ألفه تلبية لرغبة أحد شيوخه في الجامع الأزهر، وهو الشيخ عباس الأزهري.

موضوع الكتاب وبيان بعض المؤلفات السابقة في نفس الموضوع:

الكتاب شرح على متن الآجرومية في علم العربية لمحمد بن محمد ابن داود الصنهاجي الشهير بابن آجروم، وهو أشهر المتون النحوية المؤلفة للمبتدئين.

ولم يكن هذا الشرح هو الشرح الأول لهذا المتن بل الشارح مسبوق

بعدة شروح، ومن تلك الشروح السابقة[١]:

(١) الدرة النحوية في شرح الجرومية، لمحمد بن أحمد بن يعلى الشريف الحسني التِّلِمْسَاني (ت٧٧١هـ)[٢].

(٢) شرح أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت٨٠٧هـ)[٣].

(٣) الشرح الكبير لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن علي بن منصور البَجَائِي (ت٨٣٧هـ)[٤].

(٤) الشرح الصغير للبَجَائِي (ت٨٣٧هـ)[٥].

(٥) عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة، للراعي النميري أبي عبد الله محمد بن

---

(١) لم أقصد الاستقصاء ههنا، والأسبقية متيقنة في بعض هذه الشروح ومظنونة في شروح أخرى الضابط في اختيارها أسبقية وفاة مؤلفيها، ولمعرفة المزيد حول شروح الآجرومية يرجع إلى: الدليل إلى شروح الآجرومية لمحمد تبركان، والدرر السنية في دراسة المقدمة الآجرومية لمحمد علوش، وجامع الشروح والحواشي لمحمد الحبشي (١/ ١٦-٤٩).

(٢) حققت أربع مرات في أربع رسائل ماجستير مختلفة، فحققه عبد الرحمن الطلحي في جامعة أم القرى سنة (١٩٩٤م)، ومحمد عطية أبو بكر عبود في الجامعة الأسمرية بليبيا سنة (٢٠٠٩م)، وسليم خيراني في جامعة ابن يوسف بن خدة بالجزائر سنة (٢٠١٠م)، وعبد القادر ياشي في جامعة وهران بالجزائر سنة (٢٠١٠م).

(٣) مطبوع قديما وحديثا، فمن طبعاته القديمة طبعة المطبعة العامرة العثمانية سنة (١٣٠٩هـ)، ومن طبعاته الحديثة طبعة دار البشائر سنة (٢٠٠٣م) بتحقيق عماد الزين.

(٤) حققته سعاد آمنة البوعناني في رسالتها للماجستير المقدمة إلى جامعة وهران بالجزائر سنة (١٩٩٨م).

(٥) حققه الدكتور عبد القادر بن عبد الرحمن السعدي باسم تعليقة سنية على حل ألفاظ الآجرومية، وحققه أيضا الدكتور مختار بوعناني.

محمد بن محمد بن إسماعيل الغرناطي الأندلسي المالكي (ت٨٥٣هـ)[١]، وهو أوسع من الشرح اللاحق.

(٦) المستقل بالمفهومية في حل ألفاظ الجرومية، لشمس الدين الراعي (ت٨٥٣هـ)[٢].

(٧) الدرة المضية [في شرح الجرومية]، لمحمد بن أحمد بن عمر بن شرف القاهري، المعروف بالقَرَافِي (ت٨٦٧هـ)[٣].

(٨) شرح شمس الدين أبي العزم محمد بن محمد بن يوسف الحَلَاوِي (ت٨٨٣هـ)[٤].

(٩) شرح إبراهيم بن إبراهيم بن محمد برهان الدين النووي الدمشقي الشافعي (ت٨٨٥هـ تقريبا)[٥].

(١٠) الشرح المطول لأحمد بن أحمد بن علي بن زكريا شهاب الدين الجُدَيِّدِي البدراني الشافعي (ت٨٨٨هـ).

---

(١) حققه صالح محمد ضو الشريف في رسالته للماجستير المقدمة لكلية الآداب بجامعة الفاتح بطرابلس ليبيا سنة (٢٠٠٤م).

(٢) طبع في دار النوادر ببيروت بتحقيق أحمد محمد جاد، الطبعة الأولى (١٤٣٣هـ) الموافق (٢٠١٢م).

(٣) قال بدر الدين القرافي: «وكتب شرحا على الجرومية لطيفا مختصرا، سماه الدرة المضية». توشيح الديباج وحلية الابتهاج (ص١٦٨).

(٤) حققه الدكتور محمد حسن عثمان حسن في رسالته للماجستير في جامعة الأزهر سنة (١٩٨٧م)، وحققه أيضا عناية الله بن فقير الله البلوشي في رسالته للماجستير المقدمة لكلية اللغة العربية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة (١٩٩٥م).

(٥) الضوء اللامع للسخاوي (١/ ٨).

(١١) الشرح المختصر للجُدَيِّدِي (ت٨٨٨هـ)[١].

(١٢) شـرح أبي الحسـن علي بن عبد الله بن علي السَّنْهُورِي الأزهري الضرير المالكي (ت٨٨٩هـ)[٢].

(١٣) الشرح الصغير للسَّنْهُورِي (ت٨٨٩هـ)[٣].

(١٤) شـرح أبـي الحسـن علـى بـن محمـد بـن علـي القَلَصَـادِي المالكـي (ت٨٩١هـ)[٤].

(١٥) شرح أبي بكر بن عبد الرحمن بن محمد زين الدين السَّخَاوِي (ت٨٩٣هـ) وهو شقيق الحافظ شمس الدين السخاوي[٥].

(١٦) الدر المنظوم في شرح قواعد ابن آجروم، لأبي عبد الله محمد بن يوسف السَّنُوسي الحسني التلمساني (ت٨٩٥هـ)[٦].

(١٧) المأمومية (في شـرح الجرومية)، لشـمس الدين محمد بـن محمد بن محمد البخاري الحسني الرُّمَيْثِي الحنفي (ت٨٩٥هـ)[٧].

---

(١) قال السـخاوي: «عمل على الجرومية شـرحا مطولا ومختصرا لم يكمـلا». الضوء اللامع (١/ ٢١٧).

(٢) حققه الدكتور محمد خليل عبد العزيز شـرف في دار السـلام بالقاهرة، الطبعة الأولى سـنة (١٤٢٧هـ) الموافق (٢٠٠٦م).

(٣) قال السخاوي: «عمل شرحين للجرومية في العربية، كتبا عنه». الضوء اللامع (٥/ ٢٥٠).

(٤) توشيح الديباج وحلية الابتهاج لبدر الدين القرافي (ص١١٧).

(٥) قال السخاوي: «كتب شرحا على الجرومية». الضوء اللامع للسخاوي (١١/ ٤٥).

(٦) قال تلميذه الملالي: «رأيته بخطه مكملا». مقدمة رسائل الإمام محمد بن يوسف السنوسي للدكتور عبد الكريم قبول (ص٢٦).

(٧) قـال السـخاوي: «له شـرح علـى الجروميـة سـماه المأمومية». الضـوء اللامع للسـخاوي (٩/ ٢٢٣).

(١٨) شرح أحمد بن يوسف علي البُرُلُّسِي المعروف بالأُقَيْطِع (ت٩٠١هـ)[١].

(١٩) شرح داود بن علي بن محمد القَلْتَاوِي المالكي الأزهري (ت٩٠٢هـ)[٢].

(٢٠) شرح شمس الدين أبي الجود محمد بن إبراهيم بن عبد الرحيم الأنصاري الخليلي الشافعي (ت٩٠٢هـ)[٣].

منهج المؤلف في كتابه:

يمكن تلخيص منهج الأزهري في كتابه في الآتي:

(١) قدم لكتابه بمقدمة ضمنها عددا من الإشارات البلاغية، وذكر فيها سبب تأليف الكتاب وبعض منهجه فيه.

(٢) مزج شرحه بالمتن مزجا، بحيث لا يتميز المتن من الشرح إلا بجعله بين أقواس أو كتابته بلون مغاير، ونحو ذلك.

(٣) في بعض المواطن أدى امتزاج الشرح بالمتن إلى تغيير أواخر بعض كلمات المتن؛ إما لتغير الإعراب، أو لدفع التقاء الساكنين.

(٤) جاء شرحه متوسطا، وهو أقرب إلى القصر منه إلى الطول.

(٥) عباراته في مواضع عديدة تشبه عبارات المتون لا الشروح.

(٦) يرجع بعض مسائل الآجرومية والتعريفات التي ارتضاها صاحب المتن إلى أصولها.

---

(١) الضوء اللامع للسخاوي (٢/ ٢٤٨).

(٢) قال بدر الدين القرافي نقلا عن الداودي: «شرح ألفية النحو والجرومية». توشيح الديباج وحلية الابتهاج (ص٨٢).

(٣) قال ابن العماد: «له تصانيف منها شرح الجرومية». شذرات الذهب في أخبار من ذهب (١٠/ ٢٢).

(٧) يتفنن في العبارة أحيانا، وينوع ألفاظه تسهيلا للمبتدئ.

(٨) يمثل للمسائل التي يذكرها ويعرب الأمثلة أو الشاهد منها عند الحاجة.

(٩) ربما ضبط بعض الكلمات المشكلة بالحروف.

(١٠) يعزو بعض الأقوال إلى أصحابها من علماء النحو المتقدمين كسيبويه، والمتأخرين كابن مالك.

(١١) قد يتطرق لبعض التعليلات النحوية.

(١٢) يشير إلى الخلاف في المسائل العلمية إن وجد.

(١٣) يذكر الراجح عنده في بعض المسائل الخلافية.

(١٤) قد يجمل ما بسطه في خلاصة يسيرة في الآخر، فيقول مثلا: وحاصل ما تقدم، ثم يذكر الباب ملخصا.

(١٥) راعى حال المبتدئين وأحال على المطولات في أكثر من موضع.

(١٦) لم يحل على أي كتاب آخر من مصنفاته النحوية.

(١٧) لا يشير إلى اختلاف نسخ المتن.

(١٨) الاستدلال والتمثيل بالآيات القرآنية كثير، وبالأحاديث النبوية والآثار قليل، وبالشواهد الشعرية متوسط.

(١٩) لا ينسب الشواهد الشعرية إلى أصحابها، وقد يقتصر على صدر البيت أو عجزه.

(٢٠) ختم كتابه بخاتمة ذكر فيها سنة الانتهاء من الكتاب.

مزايا الشرح والمؤاخذات عليه:

لشرح الشيخ خالد على الآجرومية مزايا عديدة منها:

(١) مكانة مؤلفه العلمية.

(٢) مقدمة الكتاب المتضمنة لبعض الصور البلاغية الجميلة.

(٣) مراعاته لحال المبتدئين في الشرح وعرض المسائل.

(٤) حجمه الوسط.

(٥) المزج بين المتن والشرح مزجا بديعا لا يتبين به المتن غالبا إلا بتمييزه.

(٦) الاهتمام بالتعريفات والتقسيمات.

(٧) الاهتمام بضرب الأمثلة.

(٨) عزو بعض المسائل للمدارس النحوية، والنقل عن العلماء السابقين.

(٩) وجود تطبيقات إعرابية في ثنايا الشرح.

(١٠) عدم محاولة الاستدراك على الماتن وتتبعِ عثرات المتن، وتأويلُ بعض العبارات الموهمة بما يتوافق مع السائد الراجح عند العلماء.

ومع هذا كله لم يخل الكتاب من بعض الملاحظات، ومنها:

(١) استخدام بعض الألفاظ والمصطلحات المنطقية التي قد لا تكون مألوفة لدى المبتدئين، وتداخل بعض هذه المصطلحات.

(٢) عدم الاهتمام بالتعريفات اللغوية.

(٣) التباين في عدد الأمثلة المذكورة، ففي بعض الأبواب اكتفى بأمثلة صاحب الآجرومية، وفي باب النعت مثلا تجاوز عدد الأمثلة سبعين مثالا.

(٤) عدم الاهتمام بفروق نسخ المتن لا سيما في بعض المواطن التي تضمنت زيادات على ما اعتمده.

وهذا كله لا يؤثر في مكانة الكتاب ولا صاحبه، فشرح الآجرومية للشيخ خالد يظل تاج شروح الآجرومية.

الثناء على الكتاب:

أثنى الناس على الكتاب ثناء حسنا، ومن ذلك:

(١) قال ابن العماد وهو يعدد بعض مصنفات الأزهري: «وشرحا على الجرومية نافعا»[١].

(٢) قال الدجاني: «كان شرح العالم العلامة والحبر البحر الفهامة الشيخ خالد الأزهري ذي الفضائل السنية للمقدمة الموسومة بالآجرومية، شرحا قد حوى مع لطافته نفائس الدرر ومحاسن الغرر، وأضحى رياض علم يانعة الثمار، وطار صيب نفعه كالأمطار في الأقطار، وانتفعت أئمة بعلمه، مع ما تراه من لطيف حجمه قد جلى عرائس هذا الفن للمبتدئ على منصة البيان وقيد شوارده بأوضح التبيان»[٢].

(٣) وقال إدوارد فنديك: «هو من أحسن الشروح»[٣].

---

(١) شذرات الذهب في أخبار الذهب لابن العماد (١٠/ ٣٩).
(٢) الكواكب الدرية على شرح الشيخ خالد للآجرومية (ق٢أ).
(٣) اكتفاء القنوع بما هو مطبوع (ص٣٠٤).

عناية العلماء بالكتاب:

لشـرح الأزهري على الآجروميـة مكانة علية عند العلمـاء، وقد تنوعت وسـائل الاهتمام بهذا الشـرح، فقرأه ما لا يحصى من الطلبة ودرسـه عدد كبير من العلماء، واستفاد منه من جاء بعده من الشراح.

ومـن مظاهـر اهتمام العلمـاء بهذا الشـرح واحتفائهم به وضـع عدد من الحواشـي عليـه، فتميز هذا الشـرح بعدد كبير من الحواشـي فاقـت في كثرتها شروح بعض المتون المشهورة، ومن تلك الحواشي:

(١) الفوائد الشَّنَوانية على شرح الآجرومية، لشهاب الدين أبي بكر بن إسماعيل الشَّنَـوَاني (ت١٠١٩هـ)[١].

(٢) تعليـق الدرة الشَّـنوانية على شـرح الآجروميـة في علم العربيـة، لأبي بكر الشَّنَـوَاني، وهو مختصر الأول[٢].

(٣) الـدرر الفرائد على شـرح الآجرومية للشـيخ خالد، لأحـمـد بن محمد بن أحمد بن يونس الشَّلَبِي (ت١٠٢١هـ)[٣].

---

(١) حققه الدكتور ضياء الدين فهمى محمد في رسالته للدكتوراة المقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الزقازيق سنة (٢٠٠٦م).

(٢) حقق في رسـالة علمية للحصول على درجة الماجسـتير من كلية دار العلوم بالقاهرة، وذكر الأستاذ محمد تبركان في كتابه «الإعراب عن متن ابن آجروم في قواعد الإعراب» مختصرا له اسـمه: «اللؤلؤة السـنية تلخيص تعليق الدرة الشـنوانية على شـرح الآجرومية»، وأحال على فهرس الأزهرية (١/ ٤١٦ نحو ٣١٨٢١٨).

(٣) نسبة الحاشية في فهرس دار الكتب (ص١٠٨) لأحمد بن محمد الشلبي المتوفى سنة نيف وعشـرين وألف، وأما في النسـخة الأزهرية فقد نسبه الناسخ في صفحة العنوان لأحمد بن يونـس الحنفي الشـلبي، وجـاء في المقدمة على لسـان ابن صاحب الحاشـية أنها تعليقات جمعها مما كتبها أبوه على نسخته من شرح الآجرومية، وقد وصفه بالمرحوم، وجاء في =

(٤) حاشـية محمد علي بن محمد بن عَلَّان البكري الصديقي الشافعي المكي (ت١٠٥٧هـ)[١].

(٥) فتح رب البرية في حل شرح الآجرومية لعلي بن عبد القادر النَّبْتِيتِي الحنفي المصري الأزهري (ت١٠٦٠هـ أو بعدها بقليل)[٢].

(٦) حاشية الشيخ يوسف الفِيشِي المالكي (ت١٠٦١هـ)[٣].

(٧) حاشـية شـهاب الديـن أحمـد بـن أحمـد بـن سـلامة القَلْيُوبِي الشـافعي (ت١٠٦٩هـ)[٤].

(٨) الفوائد الأُجْهورية على شـرح المقدمة الآجرومية، لعبد البر بن عبد الله بن محمد بن علي الأُجْهوري الشافعي البرهاني (ت١٠٧٠هـ)[٥].

= آخرهـا أن جامعهـا هـو محمد بن علي ابن الشـيخ الشـلبي وأنـه جردها سـنة (١٠١٧هـ)، فليحـرر هـل الكتاب لأحمـد الحفيد أم أحمد الجد تلميذ الشـيخ خالـد الأزهري المتوفى سـنة (٩٤٧هـ) وهو ظاهر ما في النسـخة الأزهرية، والحاشـية منسـوبة للحفيد في كشـف الظنون لحاجي خليفة (٢/ ١٧٩٧) وهدية العارفين لإسـماعيل باشـا البغدادي (١/ ١٥٣) ومعجم المؤلفين لعمر كحالة (٢/ ٧٨)، ومنسـوبة للجـد في الأعلام للزركلي (١/ ٢٧٦) وذكـر الزركلـي أن لـه حفيدا جمع فتاواه اسـمه علي بن محمد توفي سـنة (١٠١٠هـ) وأن حاشية الآجرومية جردها ولده محمد سنة (١٠١٧هـ).

(١) يوجد منها نسخة خطية في مكتبة مكة المكرمة برقم (١٦٧ علوم عربية).

(٢) حققه الدكتور محمد إبراهيم علي حاجي في رسالة علمية مقدمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود.

(٣) حققها الأستاذ محمد لقدي في رسالة علمية للحصول على درجة الماجستير من جامعة الجزائر.

(٤) نسخه الخطية كثيرة، وهي حاشية قيمة ينبغي الاهتمام بها.

(٥) من نسخه الخطية نسخة مكتبة مسجد السيدة زينب في القاهرة، برقم (١٧٣٥)، ونسخة في جامعة برنستون برقم (٣٥٩٨ قسم يهودا).

(٩) حاشـية الشـيخ محمد الملقب بمحاسـن النحـوي، وهي حاشـية موجزة نفيسة، وممن نقل عنها وعزا إليها الوفائي والمدابغي[١].

(١٠) الدرة السـنية على حل ألفاظ الشـيخ خالد والآجرومية، لأبي حامد عبد المعطـي الضرير المالكي الأزهـري الوَفَائِي (توفي بعـد ١٠٧٩هـ)، وهي من جمع تلميذه عبد الكريم بن محمد بن عبد الله بن رمضان السـكندري الشـهير بالدري الوَفَائِي الأزهري[٢].

(١١) هداية رب البرية لحل تراكيب الشيخ خالد على الآجرومية، لإبراهيم بن محمد السُّوهائي المالكي (ت١٠٨٠هـ)[٣].

(١٢) الفوائد المضية القرشـية على شرح الشيخ خالد للآجرومية، ليوسف بن محمد بن يوسف القرشي المحلي الشافعي (أتمها سنة ١٠٩٧هـ)[٤].

(١٣) حواشي على شرح الآجرومية لمحمد الخَلْوَتي (القرن الحادي عشر)[٥].

(١٤) حاشية عبد الرحمن بن محمد العاري الأَرِيحاوي (ت١١٢٨هـ)[٦].

---

(١) له نسخة خطية في مكتبة مسجد السيدة زينب في القاهرة، برقم (٢٩٤١).

(٢) حققـت في ثلاث رسـائل علمية (ماجسـتير) في كليـة اللغة العربية في الجامعة الإسـلامية بالمدينة المنورة.

(٣) يوجد منه نسـخة خطية في مكتبة جامعة الملك سـعود، برقم (٥١٩) وبأثنائها نقص، وجاء في آخر النسخة أن مؤلفه فرغ منه سنة (١٠٢٤هـ) فليحرر مع تاريخ الوفاة.

(٤) يوجد منها نسـخة خطية في مكتبة مشـيخة الأزهر برقم (٧٤ مجاميع) من ورقة (٢٠٩) إلى (٢٧٦).

(٥) فهرس المخطوطات العربية قسم يهودا التابع لمجموعة جاريت في مكتبة جامعة برنستون (ص٣٠٩) والمخطوط برقم (٣٥٩٩).

(٦) ذكره الشـيخ عبد الله بن محمد الحبشـي في جامع الشروح والحواشي (١/ ٢٣) وذكر نقلا عن بروكلمان (٧/ ٤١٦) أن نسخة خطية منه توجد في ميونيخ.

(١٥) حاشية الجوهري، لعبد الله بن عبد الغفور المعروف بالجوهري (ت١١٣٧هـ)[١].

(١٦) حاشية الشيخ محمد بن سليم بن أحمد بن مزروع الشَّنَواني الشافعي الأزهري، من علماء القرن الثاني عشر الهجري (فرغ من تأليفها سنة ١١٣٠هـ)[٢].

(١٧) حاشية المَدَابِغِي حسن بن علي بن أحمد الشافعي الأزهري المنطاوي (ت١١٧٠هـ)[٣].

(١٨) حاشية محمود بن عبد العزيز التونسي (ت١٢٠٢هـ)[٤].

(١٩) حاشية أبي النجا، لمحمد بن مجاهد الطَّنْتَدَائِي (فرغ منها سنة ١٢٢٣هـ)[٥].

(٢٠) الكواكب الدرية على شرح الشيخ خالد على الآجرومية لحسين سليم الدَّجَاني الشافعي (ت١٢٧٤هـ)[٦].

---

(١) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر (٣/ ٩٩)، ولم أقف عليه مطبوعا أو مخطوطا.

(٢) فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية (٤/ ١٦٥) وفيه أن النسخة بأولها نقص في (٨٢) ورقة.

(٣) حقق قسما من الحاشية من أولها إلى باب الأفعال الأستاذ قاسم مخلف عبيد العلواني في رسالة علمية (ماجستير) في كلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد.

(٤) ذكره الشيخ عبد الله بن محمد الحبشي في جامع الشروح والحواشي (١/ ٢٣) وذكر أنه مخطوط بالمكتبة الأحمدية بتونس برقم (٥٤٣٠).

(٥) طبعت مرارا، وللشيخ محمد الإنبابي تقرير مطبوع على هذه الحاشية كما قام بشرح شواهد هذه الحاشية الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي في كتاب أسماه: «كشف الدجى عن شواهد أبي النجا».

(٦) أتمها سنة (١٢٣٤هـ) وله اثنتان وثلاثون سنة، وتوجد منها عدة نسخ خطية أزهرية، ونسخة أخرى في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود برقم (٣٤٧٠).

(٢١) حاشية سليم الطيبي، وهي حاشية مختصرة عن حاشية الدجاني مع إضافة ما تيسر من الفوائد[١].

(٢٢) حاشية الشيخ محمد عبد الحي الشيبيني الشافعي (أتمها سنة ١٢٣٨هـ)[٢].

(٢٣) حاشية محمد الإِبْراشي (فرغ منها سنة ١٢٤٦هـ)[٣].

(٢٤) حاشية الحلواني، وهو علي بن علي بن حسن الحلواني (أتمها ستة ١٢٥٥هـ)[٤].

(٢٥) الحواشي السنية في شرح ألفاظ الآجرومية، لبكر بن الشيخ محمد الرَّحْبِي البغدادي[٥].

(٢٦) تقرير اليافي على شرح الشيخ خالد الأزهري على الآجرومية، لمحمد ابن منصور اليافي الحنفي (القرن الثالث عشر)[٦].

(٢٧) العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهري على مقدمة

---

(١) توجد منه نسخة خطية بخط محمد فارس بن الحاج علي الشهير بعزرم الشافعي، وتاريخ نسخها سنة (١٢٧٤هـ).

(٢) يوجد منها نسخة خطية في مكتبة مسجد السيدة زينب بالقاهرة برقم (٣٢٢).

(٣) توجد منها نسخة خطية في مكتبة مشيخة الأزهر في (١٧٢) ورقة، برقم (١٠٨٤/ ٩٨٢٧٠).

(٤) توجد منها نسخة خطية في مكتبة مشيخة الأزهر في (٢٧٥) ورقة، برقم (١٠٤٤/ ٨٥١٩).

(٥) ذكره الشيخ عبد الله بن محمد الحبشي في جامع الشروح والحواشي (١/ ٢٥) ضمن حواشي شرح الأزهري وذكر أنه مخطوط بمكتبة الشيخ عبد القادر الجيلاني ببغداد برقم (١٠١٢هـ) وظاهر الاسم أنها حواش على المتن لا الشرح، فليحرر.

(٦) فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية (٢/ ٨٨).

ابن آجروم، لأحمد بن محمد بن حمدون السُّلَمِي المِرْداسي المعروف بابن الحاج (ت١٣١٦هـ)[١].

(٢٨) تسهيل الفوائد لتحصيل شرح الشيخ خالد، للشيخ عبد الحميد بن إبراهيم الشرقاوي الشافعي (ت١٣١٥هـ أو بعدها)[٢].

(٢٩) فوائد الطارف والتالد على شرح العلامة الشيخ خالد، للشيخ عبد الرحيم ابن عبد الرحمن بن محمد السيوطي الجَرْجاوي المالكي (ت١٣٤٢هـ)[٣].

(٣٠) حاشية نور الدين النجاري الشافعي على مواضع من شرح الشيخ خالد الأزهري على الآجرومية[٤].

(٣١) حاشية على ديباجة شرح الآجرومية في أصول علم العربية لخالد الأزهري، من تأليف يوسف بن بركات البلقطري الاسكندري (ت بعد ١١٣١هـ)، وهي حاشية على مقدمة شرح الأزهري[٥].

وقد شرح شواهد الشرح الشيخ عثمان المصري الأزهري الشهير بالشامي في كتابه: **شرح شواهد المباني على شرح الآجرومية للشيخ خالد**[٦].

---

(١) مطبوع مرارا، كما حققه الدكتور غازي علي حواس لنيل درجة الدكتوراة من جامعة الموصل.

(٢) طبع بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق سنة (١٣١٣هـ).

(٣) طبعت سنة (١٣١٨هـ) بالمطبعة العامرة الأدبية بالقاهرة.

(٤) يوجد منه نسخة خطية في مكتبة مشيخة الأزهر في (٣٢) ورقة، برقم (٢٣٧٢/ ٢٨٧٠٠).

(٥) يوجد منها نسخة خطية في مكتبة الحرم النبوي في أربع أوراق، برقم (٢٣٩١).

(٦) مخطوط في دار الكتب المصرية برقم (٣٩م).

طبعاته:

من صور الاعتناء بشرح الشيخ خالد على الآجرومية كثرة طبعاته، وكان هذا الشرح من أوائل الكتب التي طبعت مع بدايات ظهور المطابع في الوطن العربي، فطبع طبعات مفردة قديمة وحديثة، وربما وجد في هامش بعض الطبعات كتاب أو كتب أخرى، كما طبع الشرح في هوامش حواشي الكتاب المطبوعة.

فمن أمثلة طبعات الشرح الموجودة على هوامش حواشي الكتاب:

(١) طبعة بهامش حاشية أبي النجا، منها طبعة المكتبة الأزهرية سنة (١٢٧٩هـ)، والمطبعة العامرة سنة (١٢٩٨هـ)، وقد توالى طبع الشرح في هامش تلك الحاشية مرات كثيرة.

(٢) طبعة بهامش حاشية ابن حمدون السلمي المعروف بابن الحاج، المسماة العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهري على مقدمة ابن آجروم، في مطبعة التقدم العلمية في القاهرة سنة (١٣٢٤هـ).

(٣) طبعة بهامش حاشية عبد الحميد الشافعي الشرقاوي، المسماة تسهيل الفوائد لتحصيل شرح الشيخ خالد، في المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق سنة (١٣١٣هـ).

(٤) طبعة بهامش حاشية السيوطي الجرجاوي، المسماة فوائد الطارف والتالد على شرح العلامة الشيخ خالد، في المطبعة العامرة الأدبية سنة (١٣١٨هـ).

ومن أمثلة طبعات الشرح الذي وضع في هوامشها كتب أخرى:

طبعة بولاق سنة (١٢٧٤هـ) وبهامشها رسالتان للشيخ زيني دحلان، الأولى رسالة في جاء زيد، والثانية رسالة في المبنيات.

ومن أمثلة طبعات الشرح المفردة القديمة:

(١) طبعة بولاقية مفردة بتصحيح الشيخ عبد الرحمن الصفتي في سنة (١٢٥١هـ).

(٢) طبعة دار الطباعة بتصحيح الشيخ محمد قطة العدوي سنة (١٢٧٤هـ).

(٣) طبعة بولاقية مفردة بتصحيح الشيخ إبراهيم عبد الغفار سنة (١٢٩٠هـ)، وهي الطبعة المعتمدة في التحقيق.

(٤) طبعة المطبعة المحمودية سنة (١٣١٥هـ).

(٥) طبعة مطبعة التقدم العلمية سنة (١٣٢٥هـ).

ومن أمثلة طبعات الشرح المفردة الحديثة المحققة:

(١) طبعة بتحقيق أحمد بن إبراهيم عبد المولى المغيني، وتقديم الأستاذ الدكتور أحمد آل سبالك، في المكتبة الإسلامية بالقاهرة، سنة (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م).

(٢) طبعة بتحقيق أبي عبد الله كريم بن إبراهيم بن أحمد، في مكتبة النور الإسلامية، في أرض الصومال، سنة (١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م).

(٣) طبعة باعتناء وتحقيق نزار حمادي، في دار الإمام ابن عرفة بتونس، سنة (١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م).

(٤) طبعة بتحقيق أبـي داود عبد المنعم بن عبد الحميد، وتقديم الدكتور خالد حسان، في دار سبيل المؤمنين بالقاهرة، (١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م).

(٥) طبعـة بتحقيـق الدكتـور زكريـاء توناني، فـي دار ابـن حزم ببيروت، سـنة (١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م)[١].

(٦) طبعة بتحقيق عادل عبد المنعم، في دار الطلائع بالقاهرة، سنة (١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م).

ومن طبعات المستشرقين:

ما ورد في دائرة المعارف الإسلامية أن شرح الشيخ خالد على الآجرومية طبع في أمستردام في هولندا سنة (١٧٥٦م)، طبعة Schnabel[٢].

ومن الرسائل الجامعية:

تحقيـق الباحث أحمد جيلالـي للكتاب في رسـالته المقدمة لنيل درجة الماجسـتير من معهـد اللغة والأدب العربي بجامعة تلمسـان في الجزائر سـنة (١٤١٦هـ) الموافق (١٩٩٥م)[٣].

* * *

(١) استفدت من هذه الطبعة وطبعة الأستاذ نزار حمادي في بعض المواطن.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية (٢/ ٧٥).

(٣) مقدمة تحقيق شرح المقدمة الآجرومية للدكتور زكرياء توناني (ص١٧).

المبحث الثالث
بيان منهج التحقيق والتعريف بنسخه الخطية

منهج التحقيق:

انتهجت في تحقيق الكتاب المنهج التالي:

(١) لم أتخذ نسخة خطية أصلا بل اعتمدت طريقة النص المختار، مع عناية خاصة بالنسختين (أ) و(ب).

(٢) الأساس في اعتماد فروق النسخ هي النسخ الخطية والنسخة المطبوعة.

(٣) ربما استعنت بالحواشي في بعض مواطن المقابلة للترجيح أو لزيادة فائدة.

(٤) لا أذكر جميع فروق النسخ لا سيما مع التفرد والشذوذ.

(٥) إذا احتملت الكلمة أكثر من وجه إعرابي اقتصرت على وجه واحد.

(٦) جميع التعليقات تقريبا نقولات موثقة المصادر.

(٧) اقتصرت في التعليقات على حواشي الكتاب، ولا ألجأ لغيرها إلا عند الضرورة، كالتعريف بالأعلام وإعراب الشواهد الشعرية وتوثيق النصوص التي يذكرها الأزهري.

(٨) إذا أحلت على مصدرين في نهاية تعليق فالغالب أن التعليق ملفق بينهما.

(٩) إذا صدر التعليق بـ«قال» فلا أتصرف فيه إلا ببيان واضح.

(١٠) إذا لم يصدر التعليق بـ«قال» فالغالب أيضا أنه نقل محض، ولا أتصرف فيه زيادة ونقصانا واستبدالا إلا قليلا إذا دعت الضرورة لذلك، ولم ألتزم حينها التنبيه على التصرف.

(١١) قد أستفيد من نسخ خطية أخرى لبعض الحواشي إذا شككت في سلامة العبارة، ولا أنبه على ذلك.

(١٢) أكتفي بالنقل غالبا عن الحاشية الأقدم ما لم يكن في حاشية المتأخر سهولة في العبارة أو زيادة فائدة.

(١٣) للدلالة على المحذوف أستخدم التذكير والتأنيث كيفما اتفق، فأقول مثلا: «لا يوجد» وأعني: اللفظ أو المذكور أو قوله ونحوها، أو: «لا توجد» وأعني: الكلمة أو الجملة أو العبارة ونحوها.

(١٤) قمت بتشكيل الشرح كاملا في صلب الكتاب، وكذا غالب ما نسب له في الحاشية.

(١٥) أبقيت المتن مكتوبا بالحمرة، وما عداه كُتب بالسواد.

(١٦) خرجت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، مع إعراب ما يقتضيه المقام.

(١٧) نسبت الشواهد النحوية لقائليها إن عرفوا، مع بيان إعرابها.

(١٨) عرفت بالأعلام تعريفا موجزا يتضمن غالبا: الاسم والكنية والنسبة، وسنة الوفاة، ومرجعين من مراجع الترجمة للاستزادة.

(١٩) استخلصت متن الآجرومية من الشرح وجعلته في مقدمة الكتاب.

(٢٠) لا أشير إلى الخلاف الحاصل بين النسخ في عد بعض الكلمات والألفاظ من المتن أو من الشرح، وأعتمد الراجح الذي دل عليه الدليل كثرة وقوة.

النسخ المعتمدة في التحقيق:

اعتمدت في تحقيق الكتاب على سبع نسخ خطية ومطبوعة واحدة على النحو التالي:

النسخة الأولى: وإليها الإشارة بالحرف (أ)، مصدرها المكتبة الأزهرية، وتقع في (٣٣) ورقة، وناسخها منصور بن أحمد جمعة الشباسي المالكي، وتاريخ نسخها سنة (١٠٩٠هـ)، وقد ذكر الناسخ أنه كتب الشرح من نسخة صحيحة قوبلت على نسخة مؤلفها.

النسخة الثانية: وإليها الإشارة بالحرف (ب)، مصدرها مكتبة بورصا في تركيا، وتقع في (٥٦) ورقة، وناسخها عبد اللطيف الجويني الشافعي، وذكر الناسخ في آخرها أنها مقابلة حسب الطاقة على خط مؤلفه حرفا حرفا[(١)].

النسخة الثالثة: وإليها الإشارة بالحرف (ز)، مصدرها المكتبة الأزهرية، وتقع في (٤٠) ورقة، وناسخها أحمد بن خلف بن شاهين بن أحمد بن خلف الطهويهي المالكي، وتاريخ نسخها سنة (١٢٧٠هـ).

النسخة الرابعة: وإليها الإشارة بالحرف (س)، مصدرها مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، وتقع في (٢٧) ورقة، وناسخها عمر بن عبد الحليم الملهود، وتاريخ نسخها سنة (١٠٧٩هـ).

النسخة الخامسة: وإليها الإشارة بالحرف (ع)، مصدرها مكتبة مسجد السيدة زينب بالقاهرة، وتقع في (٤٥) ورقة، وتاريخ نسخها سنة (١١٥٨هـ).

---

(١) لم أستطع قراءة تاريخ نسخها كاملا، ومرفق في النماذج المصورة نص الناسخ في ذلك، ووجد في أولها أنها دخلت في ملك أحدهم بالشراء الشرعي سنة (١٠٣٩هـ).

النسخة السادسة: وإليها الإشارة بالحرف (ك)، مصدرها إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت، وتقع في (٣٠) ورقة، وناسخها محمد صالح بن عبد الله بن جوهر، وتاريخ نسخها سنة (١١٢٩هـ).

النسخة السابعة: وإليها الإشارة بالحرف (ي)، مصدرها دار الكتب المصرية بالقاهرة، وتقع في (٩٤) ورقة، وناسخها الشيخ نصر الهوريني، وتاريخ نسخها (١٢٣٠هـ)، وعلى هوامشها تقييدات وحواش كثيرة بخط ناسخها، بعضها فوائد منه، والأخرى تضمنت نقولا عن بعض الشروح والحواشي.

واعتمدت كذلك على الطبعة البولاقية لسنة (١٢٩٠هـ) بتصحيح الشيخ إبراهيم عبد الغفار، وتقع في (٤٨) صفحة.

* * *

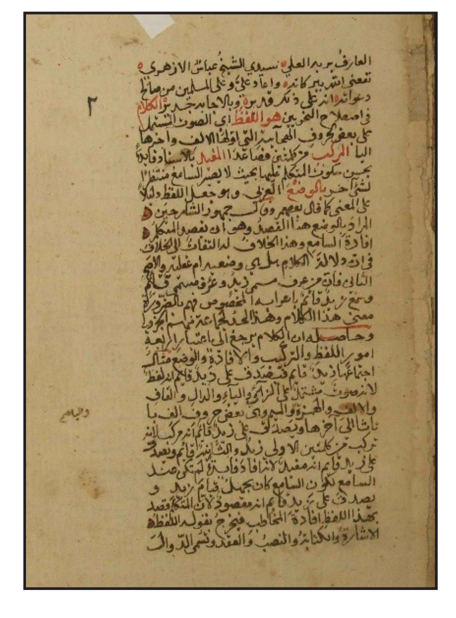
النسخة (أ)

النسخة (ب)

النسخة (س)

النسخة (ز)

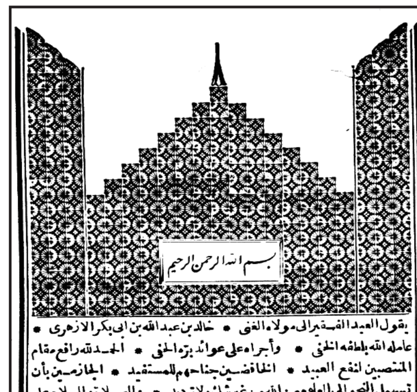
النسخة (ع)



النسخة (ك)



النسخة (ي)



يقول العبد الفقير الى مولاه الغنى * خالد بن عبد الله بن ابى بكر الازهرى * عامله الله بلطفه الخفى * وأجراه على عوائد بره الحفى * الحمد لله رافع مقام المنتصبين لنفع العبيد * الخافضين جناحهم للمستفيد * الجازمين بأن تسهيل النحو الى العلوم من الله من غير شك ولا ترديد * والصلاة والسلام على سيدنا محمد المعرب باللسان الفصيح عما فى ضميره من غير غرابة ولا تنافر ولا تعقيد * وعلى آله وأصحابه أولى الفصاحة والبلاغة والتجريد (وبعد) فهذا شرح لطيف لالفاظ الآجروميه * فى أصول علم العربيه ينتفع به المبتدى * ان شاء الله تعالى ولا يحتاج اليه المنتهى * عملته للصغار فى الفن والاطفال * لا للممارسين للعلم من فحول الرجال * حملنى عليه شيخ الوقت والطريقه * ومعدن السلوك والحقيقه * سيدى ومولاى العارف بربه العلى * سيدى الشيخ عباس الازهرى * نفعنى الله ببركاته * وأعاد علىّ وعلى المسلمين من صالح دعواته * انه على ذلك قدير * وبالاجابة جدير (الكلام) فى اصطلاح النحويين (هو اللفظ)

النسخة المطبوعة

المبحث الرابع

متن الآجرومية

الْكَلَامُ: هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ.

وَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنًى.

فَالِاسْمُ يُعْرَفُ بِالْخَفْضِ، والتَّنْوِينِ، وَدُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَحُرُوفِ الْخَفْضِ، وَهِيَ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، وَالْبَاءُ، وَالْكَافُ، وَاللَّامُ، وَحُرُوفُ الْقَسَمِ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ، وَالتَّاءُ.

وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ بِقَدْ، وَالسِّينِ، وَسَوْفَ، وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ.

وَالْحَرْفُ مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الِاسْمِ، وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ.

بَابُ الْإِعْرَابِ

الْإِعْرَابُ: هُوَ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ؛ لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا، لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا.

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ.

فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْخَفْضُ، وَلَا جَزْمَ فِيهَا.

وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَزْمُ، وَلَا خَفْضَ فِيهَا.

بَابُ مَعْرِفَةِ عَلَامَاتِ الْإِعْرَابِ

لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عَلَامَاتٍ: الضَّمَّةُ، وَالْوَاوُ، وَالْأَلِفُ، وَالنُّونُ.

فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: فِي الِاسْمِ الْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ، وَفِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَهِيَ: أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكَ، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ.

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً.

وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ: ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ.

وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ: الْفَتْحَةُ، وَالْأَلِفُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَحَذْفُ النُّونِ.

فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الِاسْمِ الْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَفِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ، وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ نَحْوُ: «رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ.

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي: التَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ.

وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ.

وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ: الْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَالْفَتْحَةُ.

فَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الِاسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ.

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَفِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ.

وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الِاسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ.

وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ: السُّكُونُ، وَالْحَذْفُ.

فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ.

وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ، وَفِي الْأَفْعَالِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ.

فَصْلٌ

الْمُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ.

فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الِاسْمُ الْمُفْرَدُ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَتُخْفَضُ بِالْكَسْرَةِ، وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ.

وَخَـرَجَ عَـنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْـيَاءَ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّـالِمُ يُنْصَبُ بِالْكَسْـرَةِ، وَالِاسْـمُ الَّذِي لَا يَنْصَـرِفُ يُخْفَضُ بِالْفَتْحَـةِ، وَالْفِعْلُ الْمُضَـارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرِ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ.

وَالَّـذِي يُعْرَبُ بِالْحُـرُوفِ أَرْبَعَـةُ أَنْوَاعٍ: التَّثْنِيَـةُ، وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّـالِمُ، وَالْأَسْـمَاءُ الْخَمْسَـةُ، وَالْأَفْعَـالُ الْخَمْسَـةُ، وَهِـيَ: يَفْعَـلَانِ وَتَفْعَـلَانِ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ.

فَأَمَّا التَّثْنِيَةُ: فَتُرْفَعُ بِالْأَلِفِ، وَتُنْصَبُ وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ.

وَأَمَّا جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ: فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُنْصَبُ وَيُخْفَضُ بِالْيَاءِ.

وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ: فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ، وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ.

وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ: فَتُرْفَعُ بِالنُّونِ، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا.

بَابُ الْأَفْعَالِ

الْأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ: مَاضٍ، وَمُضَارِعٌ، وَأَمْرٌ، نَحْوُ: ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وَاضْرِبْ.

فَالْمَاضِي مَفْتُوحُ الْآخِرِ أَبَدًا.

وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا.

وَالْمُضَـارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ، يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: أَنَيْتُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا، حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ.

فَالنَّوَاصِبُ عَشَرَةٌ، وَهِيَ: أَنْ، وَلَنْ، وَإِذَنْ، وَكَيْ، وَلَامُ كَيْ، وَلَامُ الْجُحُودِ، وَحَتَّى، وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ، وَأَوْ.

وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ، وَهِيَ: لَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمْ، وَأَلَمَّا، وَلَامُ الْأَمْرِ وَالدُّعَاءِ، وَلَا فِي النَّهْيِ وَالدُّعَاءِ، وَإِنْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَهْمَا، وَإِذْمَا، وَأَيٌّ، وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَأَيْنَ، وَأَنَّى، وَحَيْثُمَا، وَكَيْفَمَا، وَإِذَا فِي الشِّعْرِ.

بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ، وَهِيَ: الْفَاعِلُ، وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْمُبْتَدَأُ، وَخَبَرُهُ، وَاسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالْبَدَلُ.

بَابُ الْفَاعِلِ

الْفَاعِلُ: هُوَ الِاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ.

فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، ويَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ، وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَقَامَ أَخُوكَ، ويَقُومُ أَخُوكَ.

وَالْمُضْمَرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتِ، وَضَرَبْتُمَا، وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتُنَّ، وَضَرَبَ، وَضَرَبَتْ، وَضَرَبَا، وَضَرَبُوا، وَضَرَبْنَ.

بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وَهُوَ الِاسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ.

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا: ضُمَّ أَوَّلُهُ، وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا: ضُمَّ أَوَّلُهُ، وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ.

فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضُرِبَ زَيْدٌ، وَيُضْرَبُ زَيْدٌ، وَأُكْرِمَ عَمْرٌو، وَيُكْرَمُ عَمْرٌو.

وَالْمُضْمَرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضُرِبْتُ، وَضُرِبْنَا، وَضُرِبْتَ، وَضُرِبْتِ، وَضُرِبْتُمَا، وَضُرِبْتُمْ، وَضُرِبْتُنَّ، وَضُرِبَ، وَضُرِبَتْ، وَضُرِبَا، وَضُرِبُوا، وَضُرِبْنَ.

بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

الْمُبْتَدَأُ: هُوَ الِاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ.

وَالْخَبَرُ: هُوَ الِاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ.

وَالْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ.

فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ، وَهِيَ: أَنَا، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، وَأَنْتِ، وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتُنَّ، وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُمْ، وَهُنَّ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: أَنَا قَائِمٌ، وَنَحْنُ قَائِمُونَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالْخَبَرُ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ، وَغَيْرُ مُفْرَدٍ.

فَالْمُفْرَدُ نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ.

وغَيْرُ الْمُفْرَدِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ، وَالظَّرْفُ، وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ، وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، وزَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ.

بَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

وَهِيَ: كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وَظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا.

فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا فإِنَّهَا: تَرْفَعُ الِاسْمَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ.

وَهِيَ: كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وصَارَ، ولَيْسَ، ومَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا فَتِئَ، وَمَا بَرِحَ، ومَا دَامَ.

وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا، نَحْوُ: كَانَ وَيَكُونُ وَكُنْ، وَأَصْبَحَ وَيُصْبِحُ وَأَصْبِحْ.

تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَنْصِبُ الِاسْمَ، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ.

وَهِيَ: إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ.

تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، ولَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ.

وَمَعْنَى إِنَّ وَأَنَّ لِلتَّوْكِيدِ، وَلَكِنَّ لِلِاسْتِدْرَاكِ، وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي، وَالتَّوَقُّعِ.

وَأَمَّا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ، عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا.

وَهِيَ: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَعَلِمْتُ، وَوَجَدْتُ، وَاتَّخَذْتُ، وَجَعَلْتُ، وَسَمِعْتُ.

تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَخِلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ النَّعْتِ

النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي: رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ.

تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَاقِلِ.

وَالْمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ: الِاسْمُ الْمُضْمَرُ نَحْوُ: أَنَا وَأَنْت، وَالْعَلَمُ نَحْوُ: زَيْدٍ وَمَكَّةَ، وَالِاسْمُ الْمُبْهَمُ نَحْوُ: هَذَا وَهَذِهِ وَهَؤُلَاءِ، وَالِاسْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ نَحْوُ: الرَّجُلِ وَالْغُلَامِ، وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ.

وَالنَّكِرَةُ: كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ، لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ.

وَتَقْرِيبُهُ: كُلُّ مَا صَلُحَ دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: الرَّجُلِ، وَالْفَرَسِ.

بَابُ الْعَطْفِ

وَحُرُوفُ الْعَطْفِ عَشَرَةٌ.

وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَأَوْ، وَأَمْ، وَإِمَّا، وَبَلْ، وَلَا، وَلَكِنْ، وَحَتَّى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ.

فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ، أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ.

تَقُولُ: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو.

بَابُ التَّوْكِيدِ

التَّوْكِيدُ تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي: رَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ، وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ.

وَيَكُونُ بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ، وَهِيَ: النَّفْسُ، وَالْعَيْنُ، وَكُلٌّ، وَأَجْمَعُ.

وَتَوَابِعُ أَجْمَعَ، وَهِيَ: أَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ.

تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ، ومَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ.

بَابُ الْبَدَلِ

إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنِ اسْمٍ أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ.

وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ؛ وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، وَبَدَلُ الِاشْتِمَالِ، وَبَدَلُ الْغَلَطِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ، وأَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ، ونَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، ورَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ، أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: الْفَرَسَ، فَغَلِطْتَ، فَأَبْدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ.

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَهِيَ: الْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمَصْدَرُ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ، وَالْحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ، وَاسْمُ لَا، وَالْمُسْتَثْنَى، وَالْمُنَادَى، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالْبَدَلُ.

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

الْمَفْعُولُ بِهِ: هُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الْفِعْلُ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ.

وَهُوَ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ.

فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ.

فَالْمُتَّصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبَنِي، وضَرَبْنَا، وضَرَبَكَ، وضَرَبَكِ، وضَرَبَكُمَا، وضَرَبَكُمْ، وضَرَبَكُنَّ، وضَرَبَهُ، وضَرَبَهَا، وضَرَبَهُمَا، وضَرَبَهُمْ، وضَرَبَهُنَّ.

وَالْمُنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: إِيَّايَ، وإِيَّانَا، وإِيَّاكَ، وإِيَّاكِ، وإِيَّاكُمَا، وإِيَّاكُمْ، وإِيَّاكُنَّ، وإِيَّاهُ، وإِيَّاهَا، وإِيَّاهُمَا، وإِيَّاهُمْ، وإِيَّاهُنَّ.

بَابُ الْمَصْدَرِ

الْمَصْدَرُ: هُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ.

نَحْوُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا.

وَهُوَ قِسْمَانِ: لَفْظِيٌّ، ومَعْنَوِيٌّ.

فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ فِعْلِهِ فَهُوَ لَفْظِيٌّ، نَحْوُ: قَتَلْتُهُ قَتْلًا.

وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ، نَحْوُ: جَلَسْتُ قُعُودًا، وَقُمْتُ وُقُوفًا.

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ

ظَرْفُ الزَّمَانِ: هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ فِي.

نَحْوُ: الْيَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدْوَةً، وَبُكْرَةً، وَسَحَرًا، وَغَدًا، وَعَتَمَةً، وَصَبَاحًا، وَمَسَاءً، وَأَبَدًا، وَأَمَدًا، وَحِينًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَظَرْفُ الْمَكَانِ: هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ فِي.

نَحْوُ: أَمَامَ، وَخَلْفَ، وَقُدَّامَ، وَوَرَاءَ، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ، وَعِنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءَ، وَحِذَاءَ، وَتِلْقَاءَ، وَهُنَا، وَثَمَّ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ الْحَالِ

الْحَالُ: هُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الْهَيْئَاتِ.

نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا، ولَقِيتُ عَبْدَ اللهِ رَاكِبًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَلَا يَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً.

بَابُ التَّمْيِيزِ

التَّمْيِيزُ: هُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا، واشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا، وَمَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً، وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا، وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا.

وَلَا يَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً.

بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ

وَحُرُوفُ الِاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ، وَهِيَ: إِلَّا، وَغَيْرُ، وسِوًى، وسُوًى، وسَوَاءٌ، وَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا.

فَالْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَامًّا مُوجَبًا، نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا.

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مَنْفِيًّا تَامًّا جَازَ فِيهِ: الْبَدَلُ، وَالنَّصْبُ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ، وَإِلَّا زَيْدًا.

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا مَنْفِيًّا كَانَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، نَحْوُ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا، ومَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ.

والْمُسْتَثْنَى بِغَيْرٍ وَسِوًى وَسُوًى وَسَوَاءٍ مَجْرُورٌ لَا غَيْرُ.

وَالْمُسْتَثْنَى بِخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا يَجُوزُ جَرُّهُ وَنَصْبُهُ، نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا وزَيْدٍ، وَعَدَا عَمْرًا وَعَمْرٍو، وَحَاشَا زَيْدًا وَزَيْدٍ.

بَابُ لَا

اعْلَمْ أَنَّ «لَا» تَنْصِبُ النَّكِرَاتِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ، إِذَا بَاشَرَتِ النَّكِرَةَ، وَلَمْ تَتَكَرَّرْ لَا.

نَحْوُ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ.

فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا وَجَبَ الرَّفْعُ، وَوَجَبَ تَكْرَارُ لَا، نَحْوُ: لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ.

وَإِنْ تَكَرَّرَتْ جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاؤُهَا، فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ.

بَابُ الْمُنَادَى

الْمُنَادَى خَمْسَـةُ أَنْوَاع: الْمُفْـرَدُ الْعَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُـودَةُ، وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ، وَالْمُضَافُ، وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ.

فَأَمَّـا الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ وَالنَّكِـرَةُ الْمَقْصُودَةُ، فَيُبْنَيَانِ عَلَى الضَمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، نَحْوُ: يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ.

وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرُ.

بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

وَهُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الْفِعْلِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو، وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ.

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَهُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشَ، وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ.

وَأَمَّـا خَبَـرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَـا، وَاسْـمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَـا، فَقَـدْ تَقَـدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي الْمَرْفُوعَاتِ

وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ، فَقَدْ تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ.

بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَخْفُوضَـاتُ عَلَـى ثَلَاثَـةِ أَقْسَـامٍ: مَخْفُـوضٍ بِالْحَـرْفِ، وَمَخْفُـوضٍ بِالْإِضَافَةِ، وَتَابِعٍ لِلْمَخْفُوضِ.

فَأَمَّـا الْمَخْفُـوضُ بِالْحَـرْفِ، فَهُوَ مَا يُخْفَـضُ بِمِنْ، وَإِلَى، وَعَـنْ، وَعَلَى، وَفِـي، وَرُبَّ، وَالْبَـاءِ، وَالْـكَافِ، وَاللَّامِ، وَبِحُرُوفِ الْقَسَـمِ، وَهِيَ: الْـوَاوُ وَالْبَاءُ وَالتَّاءُ، وَبِوَاوِ رُبَّ، وَبِمُذْ، وَمُنْذُ.

وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالْإِضَافَةِ، فَنَحْوُ قَوْلِكَ: غُلَامُ زَيْدٍ.

وَهُوَ عَلَى قِسْـمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، نَحْوُ: غُلَامُ زَيْدٍ، وَمَا يُقَدَّرُ بِمِنْ، نَحْوُ: ثَوْبُ خَزٍّ، وَبَابُ سَاجٍ، وَخَاتَمُ حَدِيدٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.





قسم التحقيق

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ (١)

يَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى مَوْلَاهُ الْغَنِيِّ، **خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْأَزْهَرِيُّ**، عَامَلَهُ اللهُ بِلُطْفِهِ الْخَفِيِّ(٢)، وَأَجْرَاهُ عَلَى عَوَائِدِ بِرِّهِ الحَفِيِّ(٣):

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَافِعِ مَقَامِ الْمُنْتَصِبِينَ لِنَفْعِ الْعَبِيدِ، الْخَافِضِينَ جَنَاحَهُمْ لِلْمُسْتَفِيدِ، الْجَازِمِينَ بِأَنَّ تَسْهِيلَ النَّحْوِ(٤) إِلَى الْعُلُومِ مِنَ اللهِ(٥) مِنْ غَيْرِ شَكٍّ وَلَا تَرْدِيدٍ(٦).

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، الْمُعْرِبِ بِاللِّسَانِ الْفَصِيحِ عَمَّا فِي ضَمِيرِهِ(٧) مِنْ غَيْرِ غَرَابَةٍ وَلَا تَنَافُرٍ وَلَا تَعْقِيدٍ(٨)، وَعَلَى آلِهِ

---

(١) في «ب» زيادة بعد البسملة: «وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ»، وفي «ز» و«ك»: «وَبِهِ ثِقَتِي».

(٢) الخفي فسره الشنواني (ق٤أ) بالظاهر، وفسره النبتيتي (ق٣ب) بالمستتر، قال ابن الحاج: «وهو من أسماء الأضداد، يستعمل في الظهور وفي الخفاء». العقد الجوهري (ص٦).

(٣) عند السوهائي (ق٨أ): «الْوَفِيِّ»، قال: «ورأيت في بعض النسخ بدل الْوَفِيِّ: الحَفِيِّ»، وبره الحفي: أي خيره الكثير الواسع. تعليق الدرة الشنوانية للشنواني (ق٤أ).

(٤) المراد بالنحو هنا القصد؛ لأن النحو يطلق على معان خمسة منها: القصد، والجهة، والمقدار، والشبه، والقدر. الدرة السنية للوفائي (ق٥أ).

(٥) في «أ» و«ع» زيادة: «تَعَالَى».

(٦) المراد بالترديد: التردد. تعليق الدرة الشنوانية (ق٥ب).

(٧) ضميره: أي نفسه. فتح رب البرية للنبتيتي (ق٦أ).

(٨) الغرابة: كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال، وتنافر الكلمات: كونها ثقيلة على اللسان كقوله: «وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ»، والتعقيد: كون الكلام معقدا لا يظهر معناه بسهولة. تعليق الدرة الشنوانية (ق٦أ).

وَأَصْحَابِهِ[١] أُولِي الْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ[٢] وَالتَّجْرِيدِ[٣].

وَبَعْدُ، فَهَذَا شَرْحٌ لَطِيفٌ[٤] لِأَلْفَاظِ الْآجُرُّومِيَّةِ، فِي أُصُولِ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، يَنْتَفِعُ بِهِ الْمُبْتَدِي -إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى- وَلَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُنْتَهِي[٥].

عَمِلْتُهُ لِلصِّغَارِ[٦] فِي الْفَنِّ وَالْأَطْفَالِ، لَا لِلْمُمَارِسِينَ لِلْعِلْمِ[٧] مِنْ فُحُولِ الرِّجَالِ[٨].

حَمَلَنِي عَلَيْهِ شَيْخُ الْوَقْتِ وَالطَّرِيقَةِ، وَمَعْدِنُ السُّلُوكِ وَالْحَقِيقَةِ، سَيِّدِي وَمَوْلَايَ الْعَارِفُ بِرَبِّهِ الْعَلِيِّ[٩]، سَيِّدِي الشَّيْخُ: عَبَّاسٌ الْأَزْهَرِيُّ[١٠].

---

(١) في «أ»: «وَصَحْبِهِ».

(٢) في «ي»: «أُولِي الْبَلَاغَةِ وَالْفَصَاحَةِ».

(٣) قال الوفائي: «التجريد بالراء، أي الذين تجردوا عن النقائص والرذائل وكل قبيح، وفي بعض النسخ بالواو، أي الذين جودوا الحروف في المقال، وهذه أولى». الدرة السنية للوفائي (ق٦ب).

(٤) اللطافة تطلق على معان متعددة، والمراد به هنا كونه صغير الحجم بديع الحسن سهل المأخذ. الكواكب الدرية للدجاني (ق١٠ب).

(٥) قال الفيشي (ق٣أ): «هذا هضم منه لنفسه، وإلا فقد يحتاج إليه المنتهي أيضا؛ إما بتذكر أو مراجعة أو مطالعة أو استفادة فائدة لم تكن في غيره من الكتب الكبيرة».

(٦) جمع صغير، والمراد به المبتدئ، لا فرق بين كونه صغيرا في السن أو كبيرا. العقد الجوهري لابن الحاج (ص١٠).

(٧) في «أ» و«ك» و«ي»: «فِي الْعِلْمِ».

(٨) المراد: الكبار في الفن وإن كانوا صغارا في السن. فتح رب البرية للنبتيتي(ق٩أ).

(٩) قال الفيشي (ق٣ب): «وفي بعض النسخ: بِاللهِ تَعَالَى».

(١٠) رجل صالح من الصلحاء المقيمين بالجامع الأزهر. حاشية ديباجة شرح الآجرومية للبلقطري (ق٤أ).

نَفَعَنِي اللهُ بِبَرَكَاتِهِ[١]، وَأَعَادَ عَلَيَّ وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ صَالِحِ دَعَوَاتِهِ، إِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرٌ[٢]، وَبِالْإِجَابَةِ جَدِيرٌ.

الْكَلَامُ فِي اصْطِلَاحِ النَّحْوِيِّينَ هُوَ:

اللَّفْظُ، أَيِ: الصَّوْتُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى بَعْضِ الْحُرُوفِ الْهِجَائِيَّةِ[٣]، الَّتِي أَوَّلُهَا الْأَلِفُ، وَآخِرُهَا الْيَاءُ.

الْمُرَكَّبُ[٤]: مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَصَاعِدًا.

الْمُفِيدُ بِالْإِسْنَادِ[٥] فَائِدَةً[٦] يَحْسُنُ سُكُوتُ الْمُتَكَلِّمِ عَلَيْهَا، بِحَيْثُ لَا يَصِيرُ السَّامِعُ مُنْتَظِرًا لِشَيْءٍ[٧] آخَرَ.

بِالْوَضْعِ الْعَرَبِيِّ، وَهُوَ: جَعْلُ اللَّفْظِ دَلِيلًا عَلَى الْمَعْنَى[٨]، كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ[٩].

---

(١) في «ز»: «بِبَرَكَتِهِ».

(٢) في «أ» و«ي»: «إِنَّهُ عَلَى مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ»، وفي «س»: «إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

(٣) نسبة إلى الهجاء، وهو تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي ركبت منها، بذكر أسماء تلك الحروف. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١١ب).

(٤) في «أ» و«ع» و«ي» زيادة: «مَا تَرَكَّبَ»، وفي «ز»: «وَهُوَ مَا تَرَكَّبَ»، وفي المطبوع (ص٣): «وَهُوَ الَّذِي تَرَكَّبَ».

(٥) بالإسناد: باؤه إما للسببية وإما للآلة. حاشية ابن الحاج (ص١١)، والإسناد: ضم كلمة إلى أخرى على وجه يفيد. حاشية القليوبي (ق٩أ).

(٦) في «ي»: «فَائِدَةً تَامَّةً»، قال الوفائي: «وقوله: تَامَّةً، صفة لفائدة». الدرة السنية (ق١١)، وقال الإبراشي (ق٧أ): «قيد الشارح ذلك بقوله: تامة».

(٧) في «ي»: «إِلَى شَيْءٍ».

(٨) هذا تفسير للوضع اللفظي عربيا أو غيره، ولو أراد تفسير الوضع العربي بخصوصه لقال: هو تعيين واضع لغة العرب اللفظ لدلالته على المعنى، وذلك كوضع زيد ليدل به على الذات. العقد الجوهري لابن الحاج (ص١٢).

(٩) راجع لتفسير الوضع بالعربي، لا لقوله: وهو جعل اللفظ ... إلخ. حاشية أبي النجا (ص١٢).

وَقَالَ جُمْهُورُ الشَّارِحِينَ: الْمُرَادُ بِالْوَضْعِ هُنَا[١] الْقَصْدُ، وَهُوَ أَنْ يَقْصِدَ الْمُتَكَلِّمُ إِفَادَةَ السَّامِعِ.

وَهَذَا الْخِلَافُ لَهُ الْتِفَاتٌ[٢] إِلَى الْخِلَافِ فِي أَنَّ دَلَالَةَ الْكَلَامِ هَلْ هِيَ وَضْعِيَّةٌ أَمْ عَقْلِيَّةٌ[٣]؟ وَالْأَصَحُّ الثَّانِي؛ فَإِنَّ مَنْ عَرَفَ مُسَمَّى «زَيْدٍ»[٤]، وَعَرَفَ مُسَمَّى «قَائِمٍ»، وَسَمِعَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ» بِإِعْرَابِهِ الْمَخْصُوصِ[٥]، فَهِمَ بِالضَّرُورَةِ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ.

وَهَذَا الْحَدُّ[٦] لِجَمَاعَةٍ مِنْهُمُ الْجُزُولِيُّ[٧].

وَحَاصِلُهُ[٨] يَرْجِعُ إِلَى اعْتِبَارِ أَرْبَعَةِ أُمُورٍ: اللَّفْظِ، وَالتَّرْكِيبِ، وَالْإِفَادَةِ، وَالْوَضْعِ.

مِثَالُ اجْتِمَاعِهَا: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

---

(١) «هُنَا» ليست في «أ».

(٢) أي تعلق وارتباط ومناسبة وملاءمة. حاشية الفيشي (ق٤أ).

(٣) أي هل هي وضعية؟ أي منسوبة إلى الوضع، فيكون المراد بالوضع هنا العربي، أو عقلية؟ أي منسوبة إلى العقل المحض، فيكون المراد بالوضع هنا القصد. حاشية القليوبي (ق٥ب).

(٤) في «ز» و«س» و«ي» والمطبوع (ص٣) زيادة: «مَثَلًا».

(٥) وهو أن زيد مبتدأ مسند إليه، وقائم خبره مسند إلى المبتدأ. حاشية الفيشي (ق٤ب).

(٦) وهذا الحد: أي تعريف الكلام. حاشية المدابغي (ق١٦أ).

(٧) الإمام العلامة أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجُزُولي، نسبة إلى جزولة وهي بطن من البربر، له مقدمة مشهورة في النحو وشرح على أصول ابن السراج في النحو، توفي سنة سبع وستمائة. إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي (٢/ ٣٧٨-٣٨٠) وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (٢/ ٢٣٦-٢٣٧)، والتعريف الذي ذكره ابن آجروم مطابق لتعريف الجزولي. انظر المقدمة الجزولية (ص٣).

(٨) في «ك»: «وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْكَلَامَ يَرْجِعُ».

فَيَصْدُقُ عَلَى: «زَيْدٌ قَائِمٌ» أَنَّهُ لَفْظٌ؛ لِأَنَّهُ صَوْتٌ مُشْتَمِلٌ عَلَى الزَّايِ وَالْيَاءِ وَالدَّالِ وَالْقَافِ وَالْأَلِفِ وَالْهَمْزَةِ وَالْمِيمِ، وَهِيَ بَعْضُ حُرُوفِ: «أَلِفٌ بَا تَا ثَا[1]...» إِلَى آخِرِهَا.

وَيَصْدُقُ عَلَى: «زَيْدٌ قَائِمٌ» أَنَّهُ مُرَكَّبٌ[2]؛ لِأَنَّهُ تَرَكَّبَ[3] مِنْ كَلِمَتَيْنِ[4]: الْأُولَى زَيْدٌ، وَالثَّانِيَةُ قَائِمٌ.

وَيَصْدُقُ عَلَى: «زَيْدٌ قَائِمٌ» أَنَّهُ مُفِيدٌ؛ لِأَنَّهُ أَفَادَ فَائِدَةً لَمْ تَكُنْ عِنْدَ السَّامِعِ؛ لِكَوْنِ السَّامِعِ كَانَ يَجْهَلُ قِيَامَ زَيْدٍ[5].

وَيَصْدُقُ عَلَى: «زَيْدٌ قَائِمٌ» أَنَّهُ مَقْصُودٌ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَصَدَ بِهَذَا اللَّفْظِ إِفَادَةَ الْمُخَاطَبِ[6].

---

(١) في المطبوع (ص٣): «حُرُوفِ: أَلِفٌ بَ تَ ثَ».
(٢) في «ع»: «أَنَّهُ لَفْظٌ مُرَكَّبٌ».
(٣) في «ب»: «مُرَكَّبٌ».
(٤) فيه قطع النظر عن الضمير في قائم. تعليق الدرة الشنوانية (ق١٣ب).
(٥) مبني على القول بأنه يشترط في الكلام الفائدة الجديدة، بأن يفيد المخاطب ما يجهله، وصحح أبو حيان أنها لا تشترط وتكفي الفائدة الوضعية، بأن يحسن السكوت بالمعنى السابق، ولو في ما لا يجهله أحد، وإلا لكان المركب الواحد كلاما وغير كلام إذا خوطب به من يجهله ثم من لا يجهله، وتعدد الزمان والمخاطب به لا يخرجه عن كونه واحدا لغة وعرفا. تعليق الدرة الشنوانية (ق١٣ب).
(٦) مبني على القول بأنه يشترط في الكلام القصد، بأن يقصد المتكلم إفادة السامع، وصحح أبو حيان عدمه، وهو الأوجه؛ لأنه لو اشترط في الكلام القصد لكان المركب الواحد كلاما إذا قصد به إفادة السامع، وغير كلام إذا صدر من المتكلم بلا قصد لنحو نوم أو غفلة، وتعدد الزمان والمخاطب لا يخرجه عن كونه واحدا لغة وعرفا. تعليق الدرة الشنوانية (ق١٤أ).

فَيَخْـرُجُ بِقَوْلِـهِ «اللَّفْـظُ»: الْإِشَـارَةُ، وَالْكِتَابَـةُ، وَالنُّصُـبُ[١]، وَالْعُقَدُ[٢] ـ وَتُسَمَّى: الدَّوَالَّ[٣] الْأَرْبَعَ ـ وَنَحْوُهَا[٤].

وَيَخْـرُجُ بِقَوْلِهِ «الْمُرَكَّـبُ»: الْمُفْرَدَاتُ كَزَيْدٍ[٥]، وَالْأَعْدَادُ الْمَسْـرُودَةُ[٦]، نَحْوُ: «وَاحِدٌ، اثْنَانِ...» إِلَى آخِرِهَا.

وَقِيـلَ: لَا حَاجَـةَ إِلَـى ذِكْرِ التَّرْكِيبِ؛ لِلِاسْـتِغْنَاءِ عَنْـهُ بِالْمُفِيـدِ؛ إِذِ الْمُفِيدُ الْفَائِدَةَ الْمَذْكُورَةَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُرَكَّبًا.

وَيَخْـرُجُ بِقَوْلِهِ «الْمُفِيدُ»: غَيْـرُ الْمُفِيدِ، كَالْمُرَكَّبِ الْإِضَافِـيِّ[٧] كَعَبْدِ اللهِ،

---

(١) النصب: جمع نُصْبَة، وهي العلامات المنصوبة لفهم معانيها، كالمحراب دليلا على القبلة، والأحجار في الأرض دليلا على حدود المزارع، وغير ذلك. حاشية النبتيتي (ق١٦أ)، وقال ابن الحاج (ص١٣): «النصب بضم النون والصاد وقد تسكن، وقد تفتح النون مع تسكين الصاد، وأما لغة ضم النون وفتح الصاد فهي محرفة».

(٢) العقد: جمع عُقْدة، وهي هنا ما يجعل من اليد دليلا على العدد. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٦ب).

(٣) لدلالة كل منها على المعنى، وهي بتشديد اللام، جمع دال. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٦ب).

(٤) أي نحو الدوال الأربع مما هو ليس بلفظ، كالمعنى القائم بالنفس وما يفهم من حال الشيء. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٦ب).

(٥) في «ز» و«س» و«ع» و«ي»: «كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو».

(٦) المسرودة: أي التي تنسج وتساق منتظمة بعضها مع بعض. تعليق الدرة الشنوانية (ق١٤أ)، والمراد بالمسرودة الأعداد التي لم تتركب، احترازا عن الأعداد المركبة، نحو: هذا واحد، وهذان اثنان، ونحو ذلك. حاشية الفيشي (ق٥ب).

(٧) هو عبارة عن كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله، بجامع أن الجزء الثاني ملازم لحالة واحدة، والإعراب على الأول. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٧أ).

وَالْمَزْجِيِّ كَبَعْلَبَكَّ[١]، وَالتَّقْيِيدِيِّ[٢] كَالْحَيَوَانِ النَّاطِقِ، وَالْإِسْنَادِيِّ[٣] الْمُتَوَقِّفِ عَلَى غَيْرِهِ، نَحْوُ: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ».

وَالْمَعْلُومِ لِلْمُخَاطَبِ، نَحْوُ: «السَّمَاءُ فَوْقَنَا» وَ«الْأَرْضُ تَحْتَنَا»[٤]، وَالْمَجْعُولِ عَلَمًا، نَحْوُ: «بَرَقَ نَحْرُهُ»[٥]، وَنَحْوِ ذَلِكَ[٦].

وَيَخْرُجُ بِقَوْلِهِ: بِـ«الْوَضْعِ» عَلَى التَّفْسِيرِ الْأَوَّلِ[٧]: مَا لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ كَالْأَعْجَمِيِّ، وَالْمُفِيدُ بِالْعَقْلِ، كَإِفَادَةِ حَيَاةِ الْمُتَكَلِّمِ[٨] مِنْ وَرَاءِ جِدَارٍ.

وَيَخْرُجُ عَلَى التَّفْسِيرِ الثَّانِي[٩]: كَلَامُ النَّائِمِ، وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ، وَمَنْ جَرَى

---

(١) هو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها بجامع أن الجزء الأول ملازم لحالة واحدة والإعراب على الثاني، كبعلبك علم على بلدة فإنه اسمان: الأول بعل اسم لصنم، والثاني بك اسم شخص، تركبا فصارا كالكلمة الواحدة. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٧ب).

(٢) التقييدي هو أن يكون الثاني قيدا للأول كالحيوان الناطق، وقصروه على المركب من الموصوف والصفة، وبعضهم لم يقصره وجوزه بالإضافة أو غيرها كقولك: «ضُرِبَ فِي الدَّارِ» في قولك: «ضُرِبَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ». تعليق الدرة الشنوانية (ق١٤ب).

(٣) هو على المشهور كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى على وجه يفيد فائدة، هذا هو الأصل فيه، وقد يخرج عنه لعارض، فيطلق على ما يشمل غير المفيد كما هنا. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٧ب).

(٤) «وَالْأَرْضُ تَحْتَنَا» لا توجد في «أ» و«ب».

(٥) برق: تلألأ وأضاء، ونحره: موضع القلادة من الصدر وجمعه نحور، وأصله فاعل برق، ثم جعلا علما فزال الإسناد، وصار مفردا. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٨أ).

(٦) ونحو ذلك: مما لا إسناد فيه. حاشية النبتيتي (ق١٨أ)، وقال أبو النجا (ص١٣): «لا طائل تحته، فالأولى حذفه».

(٧) في «س» و«ي» زيادة: «بِوَضْعِ الْعَرَبِ».

(٨) في «ب» زيادة في الحاشية: «مِنَ اللَّفْظِ الْمَسْمُوعِ».

(٩) في «س» بدلها: «وَعَلَى تَفْسِيرِ الْوَضْعِ بِالْقَصْدِ يَخْرُجُ».

عَلَى لِسَانِهِ مَا لَا يَقْصِدُهُ، وَمُحَاكَاةُ بَعْضِ الطُّيُورِ(١)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَلَمَّا كَانَ كُلُّ مُرَكَّبٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَجْزَاءٍ يَتَرَكَّبُ مِنْهَا، احْتَاجَ إِلَى ذِكْرِ أَجْزَاءِ الْكَلَامِ، مُعَبِّرًا(٢) عَنْهَا بِالْأَقْسَامِ مَجَازًا(٣)، كَمَا فَعَلَ(٤) الزَّجَّاجِيُّ(٥) فِي جُمَلِهِ(٦)، فَقَالَ:

وَأَقْسَامُهُ، أَيْ: أَجْزَاءُ الْكَلَامِ، مِنْ جِهَةِ تَرْكِيبِهِ(٧) مِنْ مَجْمُوعِهَا، لَا مِنْ جَمِيعِهَا(٨).

---

(١) في «ك»: «الطُّيُورِ الْمُعَلَّمَةِ» اهـ، أي ومحاكاة بعض الطيور لفظا عن غيرها، سواء كان المحكي عنه آدميا أو غيره، أو ومحاكاة المتكلم كلام بعض الطيور، كغاق مثلا لصوت الغراب، لكن على هذا إنما انتفى كونه كلاما لعدم التركيب أو الإفادة مثلا، لا لعدم القصد. حاشية الفيشي (ق٦أ).

(٢) بكسر الباء إن جعل حالا من فاعل احتاج، وبفتحها إن جعل حالا من ذكر أجزاء، أي حال كون الأجزاء معبرا عنها بالأقسام مجازا. حاشية الفيشي (ق٦ب).

(٣) جزء الشيء: بعضه الذي يتركب منه. حاشية الإبراشي (ق١٧ب)، وأما القسم فهو ما اندرج تحت الشيء وكان أخص منه، كالرسول فإنه مندرج تحت النبي وأخص منه؛ لاعتبار قيد زائد في مفهوم الرسل وهو الأمر بالتبليغ، وكلما وجد الرسول وجد النبي ولا عكس، وعليه لا يكون الاسم والفعل والحرف أقساما للكلام؛ إذ ليس كل منها أخص من الكلام بحيث يلزم من وجود كل منها وجود الكلام، بل أقسام حقيقة للكلمة، نعم هي أجزاء الكلام. حاشية النجاري (ق٣ب).

(٤) في المطبوع (ص٤): «فَعَلَهُ».

(٥) العلامة أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، نسبة إلى شيخه أبي إسحاق الزجاج، له مصنفات مفيدة منها كتاب الجمل في النحو، ألفه في مكة وكان إذا فرغ من باب منه طاف به أسبوعا، ودعا الله أن يغفر له وأن ينفع قارئه، توفي سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة، وقيل سنة أربعين وثلاثمائة. إنباه الرواة للقفطي (٢/ ١٦٠-١٦١) وبغية الوعاة للسيوطي (٢/ ٧٧).

(٦) قال الزجاجي: «أقسام الكلام ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى». الجمل في النحو (ص١).

(٧) في «ي»: «تَرَكُّبِهِ».

(٨) من مجموعها أي جملتها، لا من جميعها أي كلها، والفرق بين المجموع والجميع أنه لا =

ثَلَاثَةٌ لَا رَابِعَ لَهَا بِالْإِجْمَاعِ، وَلَا الْتِفَاتَ[١] لِمَنْ[٢] زَادَ رَابِعًا وَسَمَّاهُ خَالِفَةً، وَعَنَى بِذَلِكَ اسْمَ الْفِعْلِ، نَحْوُ: «صَهْ»؛ فَإِنَّهُ[٣] خَلَفٌ[٤] عَنِ «اسْكُتْ».

وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ: اسْمٌ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ[٥]: **مُضْمَرٌ**، نَحْوُ: أَنَا، **وَمُظْهَرٌ**، كَزَيْدٍ، **وَمُبْهَمٌ**، نَحْوُ: هَذَا[٦].

وَفِعْلٌ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ أَيْضًا[٧]: **مَاضٍ** كَضَرَبَ، **وَمُضَارِعٌ** كَيَضْرِبُ، **وَأَمْرٌ** كَاضْرِبْ.

وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنًى[٨]، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ أَيْضًا[٩]: **حَرْفٌ مُشْتَرَكٌ** بَيْنَ

= يشترط في المجموع شمول جميع الأفراد بخلاف الجميع، فتركب الكلام من جملتها لا يقتضي تركبه من كل منها؛ لصدق المجموع ببعض الأفراد دون الجميع. فتح رب البرية للنبتيتي (ق٢٠أ)، وقوله: «لَا مِنْ جَمِيعِهَا» لا يوجد في «ب».

(١) أي لا اعتداد. فتح رب البرية للنبتيتي (ق٢٠ب).

(٢) هو أبو جعفر بن صابر كما صرح به الشارح في شرح الأزهرية. الدرة السنية للوفائي (ق١٩أ)، وفي «ك»: «إِلَى مَنْ».

(٣) في «ك»: «لِأَنَّهُ».

(٤) خلف: نائب، أي ناب منابه، وقام مقامه. حاشية الفيشي (ق٧أ).

(٥) في «س» ونسخة ذكرها ابن علان (ق٣٠أ): «عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ» قال النبتيتي (ق٢٢أ): «وفي نسخة إسقاط على، ولعلها الأصح، بدليل إسقاطها من الفعل والحرف كما ستراه»، وقال المدابغي (ق٢١أ): «إن تقسيم الاسم إلى هذه الثلاثة للمشاكلة، أي: ليشاكل ما صنعه في الفعل والحرف، وإلا فالمبهم من المظهر، فالاسم في الحقيقة قسمان».

(٦) ليس المبهم غير: اسم الإشارة، والموصول. حاشية المدابغي (ق٢١أ).

(٧) في «س»: «وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ أَيْضًا»، وكذا ورد عند الوفائي، وقال: «وصوابه إسقاط على». الدرة السنية (ق٢٠ب).

(٨) جاء لمعنى: أي وضع لمعنى. تعليق الدرة الشنوانية للشنواني (ق١٦أ).

(٩) في «س»: «وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ أَيْضًا».

الأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، نَحْوُ: «هَلْ»(١)، **وَحَرْفٌ مُخْتَصٌّ بِالِاسْمِ**(٢)، نَحْوُ: «فِي»، **وَحَرْفٌ مُخْتَصٌّ بِالْفِعْلِ**(٣)، نَحْوُ: «لَمْ»(٤).

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «جَاءَ لِمَعْنًى» مِنْ حُرُوفِ التَّهَجِّي إِذَا كَانَتْ أَجْزَاءَ كَلِمَةٍ، كَزَايِ زَيْدٍ وَيَائِهِ وَدَالِهِ، لَا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ حُرُوفَ التَّهَجِّي إِذَا لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ فَهِيَ(٥) أَسْمَاءٌ لِمَعَانٍ(٦)، فَجِيمٌ مَثَلًا اسْمٌ «جَهْ»(٧).

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ قَبُولُهَا لِعَلَامَاتِ(٨) الِاسْمِ(٩)، نَحْوُ: «كَتَبْتُ جِيمًا»، وَ«هَذِهِ الْجِيمُ أَحْسَنُ(١٠) مِنْ جِيمِكَ»، وَكَذَا(١١) الْبَاقِي.

وَإِذَا أَرَدْتَ مَعْرِفَةَ كُلٍّ مِنَ الِاسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ، **فَالِاسْمُ** الْمُتَقَدِّمُ فِي التَّقْسِيمِ **يُعْرَفُ**(١٢) مِنْ قَسِيمَيْهِ(١٣) الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ **بِالْخَفْضِ** فِي آخِرِهِ، وَالْخَفْضُ

---

(١) في «ز» و«س» وفوق السطر في «أ» و«ي» زيادة: «وبل».
(٢) في «ك»: «وَمُخْتَصٌّ»، وأشار الناسخ إلى ورود المثبت في نسخة، وفي «ز» و«ع» ونسخة في هامش «ك» والمطبوع (ص٤): «بِالْأَسْمَاءِ».
(٣) في «ك»: «وَمُخْتَصٌّ»، وأشار الناسخ إلى ورود المثبت في نسخة، وفي «ز» والمطبوع (ص٤): «بِالْأَفْعَالِ».
(٤) في «ي»: «قَدْ» بدل: «لَمْ».
(٥) «فَهِيَ» ليست في «أ»، وجاء بدلها في «س» و«ك»: «كَانَتْ».
(٦) في «س»: «أَسْمَاءُ مَعَانٍ».
(٧) في «ز» و«ع»: «اسْمٌ لِجَهْ».
(٨) في «س»: «عَلَامَاتِ».
(٩) في المطبوع (ص٤): «الْأَسْمَاءِ».
(١٠) في «ي»: «وَجِيمِي أَحْسَنُ»، قال ناسخ «ي»: «وَفِي نُسْخَةٍ: وَهَذِهِ الْجِيمُ أَحْسَنُ».
(١١) في «أ»: «وَكَذَلِكَ».
(١٢) في «ي» زيادة: «أَيْ: يميزُ».
(١٣) قسيم الشيء: ما كان مباينا لذلك الشيء واندرج معه تحت أصل كلي، فالاسم مثلا =

عِبَارَةٌ عَنِ الْكَسْـرَةِ[١] الَّتِي تَحْدُثُ عِنْدَ دُخُولِ عَامِلِ الْخَفْضِ، كَكَسْرَةِ الدَّالِ مِنْ زَيْدٍ فِي قَوْلِكَ[٢]: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، فَزَيْدٌ اسْمٌ، وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِكَسْرِ آخِرِهِ.

والتَّنْوِينِ، وَهُوَ: نُونٌ سَـاكِنَةٌ[٣] تَتْبَعُ آخِرَ الاِسْـمِ فِي اللَّفْظِ[٤]، وَتُفَارِقُهُ فِي الْخَطِّ؛ اسْتِغْنَاءً[٥] بِتَكْرَارِ الشَّكْلَةِ[٦] عِنْدَ الضَّبْطِ بِالْقَلَمِ، نَحْوُ: «زَيْدٍ وَرَجُلٍ وَصَهٍ وَمُسْلِمَاتٍ وَحِينَئِذٍ»[٧]، فَهَذِهِ أَسْمَاءٌ؛ لِوُجُودِ التَّنْوِينِ فِي آخِرِهَا.

= مباين للفعل والحرف واندرج معهما تحت الكلمة، وأما قسم الشيء: فهو ما كان مندرجا تحت ذلك الشيء. حاشية محاسن (ق٦أ).

(١) قوله: عبارة عن الكسرة، أي أو ما ناب عنها، واقتصر على الكسرة لأنها الأصل. الفوائد الأجهورية (ق١٢ب).

(٢) في «ز»: «فِي نَحْوِ قَوْلِكَ».

(٣) في «ز» و«ك» زيادة: «زَائِدَةٌ».

(٤) قال الأجهوري (ق١٣أ): «قوله: في اللفظ لغير توكيد، احترز به عن نحو: ﴿لِيَكُونًا﴾ و﴿لَنَسْفَعًا﴾».

(٥) في «ز» و«ع» و«ك» والمطبوع (ص٤): «اسْتِغْنَاءً عَنْهَا».

(٦) الشكلة مفرد شكل، ويفرق بينه وبينها بالهاء، من شكل الكتاب إذا بينه بعلامات الإعراب، أي: اكتفاء بالشكلة المكررة وهي الثانية، أما الأولى فهي لبيان الإعراب. فتح رب البرية للنبتيتي (ق٢٦أ).

(٧) أشار بتعداد الأمثلة إلى بيان أنواع التنوين الخاصة بالاسم وهي أربعة، فزيد ورجل مثالان لتنوين التمكين، وهو اللاحق لبعض الأسماء المعربة المنصرفة للدلالة على تمكنها في باب الاسمية؛ لكونها لم تشبه الحرف فتبنى ولا الفعل فتمنع من الصرف، و«صَهٍ» مثال لتنوين التنكير، وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية للفرق بين معرفتها ونكرتها، فصه إذا نون فهو للسكوت عن مطلق الحديث، وإذا لم ينون فهو لطلب السكوت عن حديث معين، و«مسلمات» مثال لتنوين المقابلة، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم في مقابلة النون في جمع المذكر السالم، و«حِينَئِذٍ» مثال لتنوين العوض والأصل: حين إذ كان كذا وكذا، فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين. الدرة السنية للوفائي (ق٢٤أ) وحاشية ابن علان (ق٣٣-٣٤).

وَدُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ فِي أَوَّلِهِ، نَحْوُ: «الرَّجُلِ» وَ«الْقِيَامِ»، فَالرَّجُلُ وَالْقِيَامُ(١) اسْمَانِ؛ لِدُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي أَوَّلِهِمَا.

وَدُخُولِ حُرُوفِ الْخَفْضِ(٢) فِي أَوَّلِهِ أَيْضًا، نَحْوُ: «مِنَ الرَّسُولِ»، فَالرَّسُولُ اسْمٌ؛ لِدُخُولِ حَرْفِ الْخَفْضِ عَلَيْهِ، وَهُوَ «مِنْ».

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ عَلَامَاتِ الِاسْمِ(٣) أَرْبَعٌ: اثْنَتَانِ تَلْحَقَانِ(٤) الِاسْمَ فِي آخِرِهِ، وَهُمَا الْخَفْضُ وَالتَّنْوِينُ، وَاثْنَتَانِ(٥) تَدْخُلَانِ(٦) عَلَيْهِ فِي أَوَّلِهِ، وَهُمَا الْأَلِفُ وَاللَّامُ وَحُرُوفُ الْخَفْضِ.

وَعَكَسَ التَّرْتِيبَ الطَّبِيعِيَّ(٧)؛ لِطُولِ الْكَلَامِ عَلَى حُرُوفِ الْخَفْضِ.

وَعَطَفَ الْعَلَامَاتِ بِالْوَاوِ الْمُفِيدَةِ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ؛ إِشْعَارًا بِأَنَّ بَعْضَهَا قَدْ

---

(١) في «ز» و«ع» و«ك» و«ي» ونسخة ذكرها ناسخ «س» في الحاشية والمطبوع (ص٤): «نَحْوُ: الرَّجُلِ وَالْغُلَامِ، فَالرَّجُلُ وَالْغُلَامُ»، وأشار ناسخ «ك» إلى ورود المثبت في بعض النسخ، قال محاسن: «أشار بالمثالين إلى أنه لا فرق في ما دخلت عليه الألف واللام بين أن يكون اسم ذات كالرجل، واسم معنى كالقيام». حاشية محاسن (ق٦ب)، وأما النبتيتي فقد فسر رواية الغلام بقوله: «نحو: الرجل في من يعقل، والغلام في من لا يعقل». فتح رب البرية (ق٢٨أ).

(٢) قال القليوبي (ق٩أ): «وفي نسخة: حَرْفِ الْخَفْضِ».

(٣) في «ي»: «مِنَ الْعَلَامَاتِ لِلِاسْمِ».

(٤) في «ز» و«ي»: «يَلْحَقَانِ»، وفي «أ» و«س» و«ع»: «اثْنَانِ يَلْحَقَانِ»، وجاء في حاشية «س» أنه ورد في نسخة: «اثْنَتَانِ»، ولم يضع ناسخ «ب» النقطتين، وفي حاشية «ي»: «قوله: يلحقان، ولو قال تلحقان بالتاء لكان أولى، بل هو الصواب...، وكذا يقال في يدخلان».

(٥) في «أ» و«س» و«ع»: «وَاثْنَانِ».

(٦) في «ب» و«ز» و«س» و«ع» و«ي»: «يَدْخُلَانِ».

(٧) الترتيب الطبيعي أن يتكلم أولا على ما يدخل في الأول، وآخرا على ما يدخل في الآخر. الدرر الفرائد للشلبي (ق٩ب).

يُجَامِعُ بَعْضًا فِي الْجُمْلَةِ، كَالْخَفْضِ مَعَ التَّنْوِينِ أَوْ مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَقَدْ لَا يُجَامِعُ[١]، كَالْأَلِفِ وَاللَّامِ مَعَ التَّنْوِينِ.

ثُمَّ اسْتَطْرَدَ[٢] فَذَكَرَ جُمْلَةً مِنْ حُرُوفِ الْخَفْضِ، فَقَالَ: وَهِيَ، أَيْ: حُرُوفُ الْخَفْضِ[٣]:

مِنْ - بِكَسْرِ الْمِيمِ - وَمِنْ مَعَانِيهَا[٤] **الِابْتِدَاءُ.**

وَإِلَى وَمِنْ مَعَانِيهَا **الِانْتِهَاءُ.**

وَمِثَالُهُمَا[٥]: «سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ» فَالْبَصْرَةُ وَالْكُوفَةُ اسْمَانِ؛ لِدُخُولِ حَرْفِ الْخَفْضِ عَلَيْهِمَا، وَهُوَ «مِنْ» فِي الْأَوَّلِ[٦]، وَ«إِلَى» فِي الثَّانِي[٧].

وَعَنْ، وَمِنْ مَعَانِيهَا **الْمُجَاوَزَةُ**[٨]، نَحْوُ: «رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ»[٩]، فَالْقَوْسُ اسْمٌ؛ لِدُخُولِ «عَنْ» عَلَيْهِ[١٠].

---

(١) في «ز»: «تُجَامِعُ».

(٢) أي ما ذكره من حروف الخفض بطريق الاستطراد؛ لأن المقصود كون حروف الخفض من علامات الاسم، لا تعيين ذواتها. حاشية محاسن (ق٧أ)، والاستطراد: هو ذكر الشيء في غير محله مع غيره لمناسبة بينهما. حاشية القليوبي (ق٩ب).

(٣) «أَيْ: حُرُوفُ الْخَفْضِ» لا توجد في «ي».

(٤) اعلم أن الأزهري اقتصر في كل حرف من هذه الحروف على معنى مشهور من معانيه وإن كانت لها معان أخر لم يأت بها، ويدل على أن لها معاني أخر إتيانه بمن التبعيضية في جميعها. العقد الجوهري لابن الحاج (ص١٩).

(٥) في «أ»: «مِثَالُهُمَا» دون واو.

(٦) في «س» و«ك» و«ي» والمطبوع (ص٥): «الْأُولَى».

(٧) في «س» و«ع» و«ي» والمطبوع (ص٥): «الثَّانِيَةِ».

(٨) المجاوزة: بعد شيء عن المجرور بها بواسطة إيجاد مصدر الفعل الذي قبلها. المدابغي (ق٢٩ب).

(٩) أي باعدت السهم عن القوس بسبب الرمي. فتح رب البرية للنبتيتي (ق٣٠ب).

(١٠) في «ز»: «لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِ، وَهُوَ عَنْ».

وَعَلَـى، وَمِنْ مَعَانِيهَا **الِاسْـتِعْلَاءُ**، نَحْوُ: «صَعِدْتُ عَلَـى الْجَبَلِ»، فَالْجَبَلُ اسْمٌ؛ لِدُخُولِ «عَلَى» عَلَيْهِ.

وَفِـي، وَمِنْ مَعَانِيهَا **الظَّرْفِيَّةُ**(١)، نَحْوُ: «الْمَاءُ فِي الْكُوزِ»(٢)، فَالكُوزُ اسْـمٌ؛ لِدُخُولِ «فِي» عَلَيْهِ.

وَرُبَّ ـ بِضَمِّ الرَّاءِ ـ وَمِنْ مَعَانِيهَا **التَّقْلِيلُ**، نَحْوُ: «رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ(٣) لَقِيتُهُ»، فَرَجُلٌ اسْمٌ؛ لِدُخُولِ رُبَّ عَلَيْهِ.

وَالْبَاءُ الْمُوَحَّدَةُ، وَمِنْ مَعَانِيهَا **التَّعْدِيَةُ**(٤)، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِالْوَادِي»، فَالْوَادِي اسْمٌ؛ لِدُخُولِ الْبَاءِ عَلَيْهِ.

وَالْكَافُ، وَمِنْ مَعَانِيهَا **التَّشْـبِيهُ**، نَحْوُ «زَيْدٌ كَالْبَدْرِ»، فَالْبَدْرُ اسْـمٌ؛ لِدُخُولِ الْكَافِ عَلَيْهِ.

وَالـلَّامُ، وَمِـنْ مَعَانِيهَا **الْمِلْـكُ**، نَحْوُ: «الْمَـالُ لِلْخَلِيفَةِ»، فَالْخَلِيفَةُ اسْـمٌ؛ لِدُخُولِ اللَّامِ عَلَيْهِ.

---

(١) الظرفية هي حلول شيء في شيء، والحال يسمى مظروفا، والمحل يسمى ظرفا. المدابغي (ق٣٠أ).

(٢) الكوز: الذي لا عروة له. فتح رب البرية للنبتيتي (ق٣١أ).

(٣) «كريم» لا توجد في «س»، وجاء بدلها في «ك»: «صالح».

(٤) التعديـة على قسـمين: عامة وهي إيصال معنى الفعل اللازم إلى الاسـم، وهي بهذا المعنى عامـة فـي جميع حروف الجر الغير الزائـدة، وخاصة وهي المعاقبة لهمـزة النقل في تصيير مـا كان فاعلا مفعولا، وهي بهذا المعنـى خاصة بالباء، نحو: «ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ» أي صيرته ذاهبا بمنزلـة أذهبتـه، وعلى الخاصة يحمـل كلام الأزهري؛ ليكـون ذلك مختصا بالبـاء، وعليه يحمـل مثاله، فمعنى «مَرَرْتُ بِالْوَادِي»: صيرت الوادي ممرورا به، وإن كان يحتمل التعدية العامة. العقد الجوهري (ص٢٠).

وَحُرُوفُ الْقَسَمِ ـ بِفَتْحِ الْقَافِ وَالسِّينِ الْمُهْمَلَةِ ـ بِمَعْنَى الْيَمِينِ.

وَحُرُوفُ الْقَسَمِ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ(١)، وَسُمِّيَتْ حُرُوفَ الْقَسَمِ(٢) لِدُخُولِهَا عَلَى الْمُقْسَمِ بِهِ.

وَهِيَ ثَلَاثَةٌ:

الْوَاوُ، وَتَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ، نَحْوُ: «وَاللهِ» ﴿وَٱلطُّورِ﴾(٣).

وَالْبَاءُ الْمُوَحَّدَةُ، وَتَدْخُلُ عَلَى الظَّاهِرِ(٤)، نَحْوُ: «بِاللهِ»، وَعَلَى الْمُضْمَرِ، نَحْوُ: «اللهُ أُقْسِمُ بِهِ»(٥).

وَالتَّاءُ الْمُثَنَّاةُ فَوْقُ(٦)، وَتَخْتَصُّ بِلَفْظِ الْجَلَالَةِ غَالِبًا(٧)، نَحْوُ: «تَاللهِ»، وَأَصْلُهَا الْوَاوُ(٨)، وَقَدْ تُجْعَلُ هَاءً، نَحْوُ: «هَا اللهِ(٩) لَأَفْعَلَنَّ»، وَقَدْ تَخْلُفُهَا اللَّامُ، نَحْوُ: «لِلَّهِ(١٠) لَا يُؤَخَّرُ الْأَجَلُ».

---

(١) في «س» و«ك» والمطبوع (ص٥): «مِنْ حُرُوفِ الْخَفْضِ».

(٢) في «ي»: «حُرُوفَ قَسَمٍ».

(٣) سورة الطور، الآية (١).

(٤) في «ي»: «عَلَى الظَّاهِرِ أَيْضًا».

(٥) في حاشية «أ»: «المثال الواضح أن يقال: بك يا الله لأفعلن».

(٦) في «ك»: «مِنْ فَوْقُ».

(٧) حكى الأخفش: «تَرَبِّي» و«تَرَبِّ الْكَعْبَةَ»، وحُكِيَ أيضا: «تَالرَّحْمَنِ»، وكلها شاذة. حاشية القليوبي (ق١٠ب).

(٨) لأن التاء تبدل من الواو كثيرا، كتراث وتجاه وتخمة وتهمة. الدرر الفرائد للشلبي (ق١٠ب).

(٩) في «ز» و«ع» والمطبوع (ص٥): «هَاللهِ»، قال القليوبي (ق١٠ب): «بقطع الهمز ووصلها، وكل منهما: مع إثبات ألفها، أو حذفها» ا.هـ، ففيه أربع لغات: ها ألله بالمد والقطع، ها الله بحذفهما، ها الله بالمد دون قطع، ها ألله بالقطع دون مد. العقد الجوهري (ص٢٠).

(١٠) بكسر لام «لله»، وحكي فتحها. حاشية القليوبي (ق١٠ب).

وَالْفِعْلُ ـ بِكَسْرِ الْفَاءِ ـ يُعْرَفُ مِنَ[(١)] الِاسْمِ وَالْحَرْفِ بِقَدِ الْحَرْفِيَّةِ، وَتَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي، نَحْوُ: «قَدْ قَامَ» وَعَلَى الْمُضَارِعِ، نَحْوُ: «قَدْ يَقُومُ»، فَقَامَ وَيَقُومُ: فِعْلَانِ؛ لِدُخُولِ قَدْ عَلَيْهِمَا.

بِخِلَافِ قَدِ الِاسْمِيَّةِ فَإِنَّهَا مُخْتَصَّةٌ[(٢)] بِالْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى: «حَسْبُ»، نَحْوُ: «قَدْ زَيْدٍ دِرْهَمٌ»[(٣)].

وَالسِّينِ، وَسَوْفَ، وَيَخْتَصَّانِ[(٤)] بِالْمُضَارِعِ، نَحْوُ: «سَيَقُولُ» وَ«سَوْفَ يَقُولُ»، فَيَقُولُ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ[(٥)]؛ لِدُخُولِ السِّينِ وَسَوْفَ عَلَيْهِ.

وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ[(٦)]، وَتَخْتَصُّ بِالْمَاضِي، نَحْوُ: «قَالَتْ»[(٧)].

---

(١) في المطبوع (ص٥) وحاشية «ز» زيادة: «قَسِيمَيْهِ»، وفي حاشية «ب»: «قَسِيمَيْنِ».

(٢) في «ع»: «تَخْتَصُّ».

(٣) قد بسكون الدال: اسم مبتدأ مبني على السكون محله رفع، وبضم الدال: اسم مبتدأ مرفوع بضمة ظاهرة في آخره، وزيد مضاف إليه فيهما، ودرهم خبره. حاشية القليوبي (ق١١أ).

(٤) في «أ»: «وَتَخْتَصَّانِ»، وفي «ب» و«ز» و«س»: «يَخْتَصَّانِ» دون واو قبل الفعل.

(٥) كلمة «فِعْلٌ» لا توجد في «ع»، وكلمة «مُضَارِعٌ» لا توجد في «ب» و«س»، قال القليوبي (ق١١أ): «فَيَقُولُ فِعْلٌ، وفي نسخة: فِعْلٌ مُضَارِعٌ، وكل منهما صحيحة؛ لما فيها من الدلالة على الفعلية المقصودة، مع زيادة في الثانية».

(٦) المراد بالساكنة من حيث الوضع وإن حركت لعارض، كالكسر في نحو: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾، والفتح في نحو: ﴿قَالَتَا﴾، والضم في نحو: ﴿وَقَالَتُ ٱخْرُجْ﴾ على أحد الوجهين فيه. حاشية القليوبي (ق١١أ).

(٧) في المطبوع (ص٥): «قَامَتْ»، وجاء في «ك» زيادة: «فَقَالَتْ فِعْلٌ؛ لِدُخُولِ تَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ عَلَيْهِ، وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ عَلَامَاتِ الْفِعْلِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: قِسْمٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ وَهُوَ قَدْ، وَقِسْمٌ مُخْتَصٌّ بِالْمُضَارِعِ وَهُوَ السِّينُ وَسَوْفَ، وَقِسْمٌ مُخْتَصٌّ بِالْمَاضِي وَهُوَ تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ». اهـ، قال ابن الحاج: «ولم يذكر علامة الأمر، وهي دلالته على الطلب مع قبوله ياء المؤنثة المخاطبة أو نوني التوكيد؛ لأنها مركبة ففيهما تشويش على المبتدئ». العقد الجوهري (ص٢١).

وَالْحَرْفُ يُعْرَفُ بِأَنَّهُ: مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الِاسْمِ، أَيْ: مَا يُعْرَفُ بِهِ الِاسْمُ مِنَ: الْخَفْضِ، وَالتَّنْوِينِ، وَدُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ وَحُرُوفِ الْخَفْضِ.

وَمَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الْفِعْلِ، أَيْ: مَا يُعْرَفُ بِهِ الْفِعْلُ مِنْ: قَدْ، وَالسِّينِ، وَسَوْفَ، وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ.

فَعَدَمُ صَلَاحِيَتِهِ لِدَلِيلِ الِاسْمِ وَلِدَلِيلِ الْفِعْلِ دَلِيلٌ عَلَى حَرْفِيَّتِهِ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ[١]: «ج ح خ»[٢]، فَعَلَامَةُ الْجِيمِ نُقْطَةٌ مِنْ أَسْفَلُ[٣]، وَعَلَامَةُ الْخَاءِ[٤] نُقْطَةٌ مِنْ فَوْقُ[٥]، وَعَلَامَةُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ عَدَمُ النُّقْطَةِ[٦] بِالْكُلِّيَّةِ[٧].

---

(١) في «ك» زيادة: «فِي شَرْحِ الْعُمْدَةِ»، وابن مالك هو الإمام العلامة جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الشافعي النحوي، ولد سنة ستمائة وكان إماما في العربية والقراءات، ومصنفاته نافعة كثيرة مشهورة، منها كتاب التسهيل والكافية الشافية والخلاصة الألفية وعمدة الحافظ وعدة اللافظ وغيرها، توفي بدمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة. البلغة في تراجم أئمة النحو والصرف للفيروز آبادي (ص٢٦٩-٢٧٠) وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (١/ ١٣٠-١٣٧).

(٢) في ع: «ج خ ح».

(٣) في «أ» و«ز»: «مِنْ أَسْفَلِهَا»، وفي «س» و«ك»: «مِنْ أَسْفَلِهِ»، وعند الوفائي (ق٣٥أ): «مِنْ تَحْتِهَا»، وأشار الوفائي إلى ورود المثبت في نسخة.

(٤) في «س» و«ع»: «الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ».

(٥) في «أ» و«ز»: «مِنْ فَوْقِهَا»، وفي «س» و«ك»: «مِنْ فَوْقِهِ».

(٦) في «ك»: «عَدَمُ النَّقْطِ».

(٧) نص كلام ابن مالك: «أشبه شيء بالكلمات الثلاثة: الجيم والخاء والحاء؛ فإنها ثلاثة جعل لاثنين منها علامتان وجوديتان وهما النقطتان، وجعل علامة الثالث خلوه من النقط، فالاسم والفعل بمنزلة الجيم والخاء في الامتياز بعلامتين وجوديتين، والحرف بمنزلة الحاء في الامتياز بعلامة عدمية». شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك (١/ ١٠٦).

بَابُ الْإِعْرَابِ ـ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ ـ

الْإِعْـرَابُ فِي اصْطِلَاحِ مَنْ يَقُولُ إِنَّهُ مَعْنَوِيٌّ[١]: هُوَ تَغْيِيرُ أَحْوَالِ[٢] أَوَاخِرِ الْكَلِمِ، حَقِيقَةً كَآخِرِ «زَيْدٍ»، أَوْ حُكْمًا كَآخِرِ «يَدٍ»[٣].

وَالْمُرَادُ بِتَغْيِيرِ الْآخِرِ: تَصْيِيرُهُ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَخْفُوضًا، بَعْدَ أَنْ كَانَ مَوْقُوفًا قَبْلَ التَّرْكِيبِ[٤].

وَالْمُرَادُ بِالْكَلِمِ هُنَا: الِاسْمُ الْمُتَمَكِّنُ[٥]، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ نُونُ[٦] الْإِنَاثِ، وَلَمْ تُبَاشِرْهُ[٧] نُونُ التَّوْكِيدِ.

لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ، مُتَعَلِّقٌ بِـ«تَغْيِيرُ» عَلَى أَنَّهُ عِلَّةٌ لَهُ.

---

(١) أما في اصطلاح من يقول إنه لفظي فحده: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة. حاشية النجاري (ق٩أ).

(٢) قدره ليشمل تغيير الذات والصفة، ولا حاجة إليه، بل يجوز إبقاء المتن على عمومه، فيشمل تغيير الذات بأن يبدل حرف بحرف، وتغيير الصفة بأن تبدل حركة بحركة. حاشية الفيشي (ق١٠أ).

(٣) حقيقة: بأن لم يحذف منه شيء، أو حكما: بأن حذف منه لام الكلمة لكثرة الاستعمال، كيَدٍ ودَمٍ، فإن أصلها: يدي ودمي، فحذفت الياء وصار الإعراب على الدال والميم. العقد الجوهري (ص٢٢).

(٤) موقوفا: أي ساكنا لا متحركا حركة إعراب ولا بناء، قبل التركيب مع عامل. فتح رب البرية للنبتيتي (ق٣٩أ)، وأما البناء فهو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغير عامل. الدرر الفرائد للشلبي (ق١٢أ).

(٥) الاسم قسمان: متمكن وهو المعرب، وغير متمكن وهو المبني، والمتمكن قسمان: متمكن أمكن وهو المعرب المنصرف، وغير متمكن أمكن وهو المعرب غير المنصرف. الدرر الفرائد للشلبي (ق١٢ب).

(٦) في «أ» و«س»: «بِآخِرِهِ بِنُونِ»، وفي «ب»: «آخِرُهُ بِنُونِ».

(٧) تباشره: أي تلتصق به. فتح رب البرية للنبتيتي (ق٣٩ب).

وَالْمُرَادُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ: تَعَاقُبُهَا[١] عَلَى الْكَلِمِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا[٢] وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ.

وَالْعَوَامِلُ جَمْعُ عَامِلٍ، **وَالْمُرَادُ بِالْعَامِلِ**: مَا بِهِ يَتَقَوَّمُ[٣] الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي[٤] لِلْإِعْرَابِ، سَوَاءٌ كَانَ[٥] ذَلِكَ الْعَامِلُ لَفْظِيًّا أَوْ[٦] مَعْنَوِيًّا.

فَالْعَامِلُ اللَّفْظِيُّ نَحْوُ: «جَاءَ» فَإِنَّهُ يَطْلُبُ الْفَاعِلَ الْمُقْتَضِيَ لِلرَّفْعِ، وَنَحْوُ: «رَأَيْتُ» فَإِنَّهُ يَطْلُبُ الْمَفْعُولَ الْمُقْتَضِيَ لِلنَّصْبِ، وَنَحْوُ: «الْبَاءِ» فَإِنَّهَا تَطْلُبُ الْمُضَافَ إِلَيْهِ[٧] الْمُقْتَضِيَ لِلْجَرِّ[٨].

وَالْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ: الِابْتِدَاءُ، وَالتَّجَرُّدُ[٩].

---

(١) تعاقبها: أي تغيرها، أو دخولها واحدا بعد واحد، ويحتمل أن المراد باختلاف العوامل تغيرها من العدم إلى الوجود. تعليق الدرة الشنوانية (ق٢٧أ).

(٢) في «ي»: «الدَّاخِلَةِ، أَي: الْعَوَامِلِ عَلَيْهَا».

(٣) يتقوم: أي يصح ويستقيم، وتقديم الجار والمجرور للاختصاص، أي يتقوم به لا بغيره. حاشية النجاري (ق١٠أ).

(٤) المقتضي: أي الطالب. فتح رب البرية للنبتيتي (ق٤٠أ).

(٥) في «أ» و«ب»: «أَكَانَ».

(٦) في «أ»: «أَمْ».

(٧) المراد بالإضافة هنا النسبة المخصوصة، كإضافة المرور إلى زيد ونسبته إليه، لا الإضافة الاصطلاحية، فإنها لا تجامع الجر بالحرف. حاشية النجاري (ق١٠أ)، وفي حاشية «ب» تعليق: «أي: إضافة لغوية».

(٨) في «ي»: «فَإِنَّهُ يَطْلُبُ الْفَاعِلِيَّةَ الْمُقْتَضِيَةَ لِلرَّفْعِ، وَنَحْوُ: «رَأَيْتُ» فَإِنَّهُ يَطْلُبُ الْمَفْعُولِيَّةَ الْمُقْتَضِيَةَ لِلنَّصْبِ، وَنَحْوُ: «الْبَاءِ» فَإِنَّهَا تَطْلُبُ الْمُضَافَ إِلَيْهِ الْمُقْتَضِيَةَ لِلْجَرِّ»، وفي حاشية «ي» زيادة: «وَنَحْوُ لَمْ، فَإِنَّهُ يَطْلُبُ الْجَزْمَ» وكتب ناسخ «ي» فوق الزيادة: «كذا في بعض النسخ، وفي بعضها إسقاطه».

(٩) في «ز» والمطبوع (ص٦): «وَالْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ هُوَ الِابْتِدَاءُ وَالتَّجَرُّدُ»، وفي «ب» و«س» =

وَالْمُـرَادُ بِدُخُـولِ الْعَوَامِلِ: مَجِيئُهَا لِمَـا تَقْتَضِيهِ مِنَ الْفَاعِلِيَّـةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ وَالْإِضَافَةِ، سَـوَاءٌ اسْـتَمَرَّتْ أَمْ حُذِفَـتْ[١]، وَسَـوَاءٌ تَقَدَّمَتْ عَلَـى الْمَعْمُولَاتِ كَـ«رَأَيْتُ زَيْدًا»، أَمْ تَأَخَّرَتْ[٢] نَحْوُ: «زَيْدًا رَأَيْتُ».

وَقَوْلُ الْمَكُّودِيِّ[٣]: «لِأَنَّ[٤] الْعَوَامِلَ لَا تَكُونُ إِلَّا قَبْلَ الْمُعْرَبَاتِ[٥]» جَرْيٌ عَلَى الْأَصْلِ الْغَالِبِ[٦].

= و«ي»: «وَالْعَامِـلُ الْمَعْنَـوِيُّ نَحْـوُ الِابْتِـدَاءِ وَالتَّجَرُّدِ»، قـال الوفائي: «الابتـداء في المبتدأ، والتجـرد في الفعل المضارع، وإنما لم يقل الشـارح رحمه الله: نَحْـوُ الِابْتِدَاءِ إلى آخره كما تقدم في العوامل اللفظية؛ للإشـارة إلى أن العامل المعنوي منحصر في الابتداء والتجرد». الدرة السـنية للوفائي (ق٤٢أ)، وقال الشـيبيني (ق٢٤أ): «ولا عامل معنوي غير هذين، فما في بعض النسخ من زيادة «نَحْوُ» غير ظاهر».

(١) في «ز» و«س» و«ك» و«ي»: «أَوْ حُذِفَتْ».

(٢) في «ب» و«س» و«ك» و«ي»: «أَوْ تَأَخَّرَتْ».

(٣) الإمـام العلامـة اللغـوي النحوي عبد الرحمـن بن علي بن صالـح المَكُّـودي ـ بفتح الميم وضم الكاف مشـددة عند السـخاوي وغيره ومخففة عند آخرين ـ نسـبا الفاسـي المالكي، كان إماما بارعا في العلوم، له شـرح على الآجرومية وشـرحان على ألفية ابن مالك وغيرها من التصانيف النافعة المفيدة، توفي سنة سبع وثمانمائة وقيل سنة إحدى وثمانمائة. الضوء اللامع للسخاوي (٤/ ٩٧) ودرة الحجال لابن القاضي (٣/ ٨٤).

(٤) في «ي» و«ع» والمطبوع (ص٦): «إِنَّ الْعَوَامِلَ» والمثبت هو الوارد في باقي النسخ، وشرح الآجرومية للمكودي (ص٤).

(٥) فـي «ي» والمطبـوع (ص٦): «الْمَعْمُـولَاتِ»، والمثبت هو الوارد عنـد المكودي (كما في نسخه الخطية، وإن كانت قد تصحفت في بعض الطبعات إلى: المغيرات) وكذا هو الوارد فـي باقي النسـخ الخطية، وقال الإبراشـي (ق٣٢ب): «المعربـات، أي: المعمولات» اهـ، وعبارة المكودي وردت في شـرحه على الآجرومية، ونصها: «وقوله: الداخلة عليها لفظا؛ لأن العوامل لا تكون إلا قبل المعربات كما مثلنا، فهي داخلة عليها».

(٦) يمكن أن يجاب أيضا بأنه أراد أن العوامل لا تكون إلا قبل المعربات بحسب الرتبة، يعني =

وَقَـوْلُ الْمُصَنِّـفِ: «لَفظًا أَوْ تَقْدِيرًا» حَالَانِ مِنْ «تَغْيِيـرُ»[١]، يَعْنِي أَنَّ تَغْيِيرَ أَوَاخِـرِ الْكَلِمِ تَارَةً يَكُونُ فِي اللَّفْظِ نَحْوُ: «يَضْرِبُ زَيْـدٌ»، وَ«لَنْ أَكْرَهَ[٢] حَاتِمًا»، وَ«لَمْ أَذْهَبْ بِعَمْرٍو».

فَتَلْفِـظُ بِالرَّفْـعِ فِـي: «يَضْـرِبُ» وَ«زَيْـدٌ»[٣]، وَبِالنَّصْـبِ فِـي: «أَكْـرَهَ» و«حَاتِمًا»[٤]، وَبِالْجَزْمِ فِي: «أَذْهَبْ»، وَبِالْجَرِّ فِي: «عَمْرٍو».

وَتَارَةً يَكُونُ التَّغْيِيرُ عَلَى سَبِيلِ الْفَرْضِ وَالتَّقْدِيرِ، وَهُوَ الْمَنْوِيُّ، كَمَا تُنْوَى الضَّمَّةُ فِي: «مُوسَـى يَخْشَـى»[٥]، وَالْفَتْحَةُ فِي: «لَنْ أَخْشَى[٦] الْفَتَى»، وَالْكَسْرَةُ فِي نَحْوِ[٧]: «مَرَرْتُ بِالرَّحَى[٨]».

= أن رتبة العوامل التقدم على المعربات. تعليق الدرة الشنوانية (ق٢٩أ).

(١) ذكـر الأزهـري في إعـراب الآجرومية (ق٣ب) ثلاثـة أوجه في إعراب: «لفظـا أو تقديرا»، الأول: أن يكونا مصدرين منصوبين على المفعولية المطلقة على حذف مضاف، والتقدير: تغييـر لفـظ أو تغييـر تقدير، فحذف المضاف وأقيـم المضاف إليه مقامـه فانتصب انتصابه، والثانـي: أن يكونـا حاليـن على التأويل باسـم المفعـول، والتقديـر: ملفوظا بـه أو مقدرا، والثالـث: أن يكونـا منصوبين على نزع الخافض، والتقدير: فـي اللفظ أو في التقدير، وذكر أن أولى الأوجه الأول، وأما الثاني والثالث فموقوفان على السماع.

(٢) يحتمـل أن يكـون ضبطهـا: «أُكْرِهَ»، والمثبت هو الوارد فـي «ب» و«ي» وأما باقي النسـخ فمحتملة لهما.

(٣) في «ك» و«ي»: «يَضْرِبُ زَيْدٌ».

(٤) في «ك» و«ي»: «أَكْرَهَ حَاتِمًا».

(٥) في «س»: «فِي نَحْوِ مُوسَى وَيَخْشَى».

(٦) في «ي»: «يَخْشَى» بدل: «أَخْشَى».

(٧) «نَحْوِ» لا توجد في المطبوع (ص٦).

(٨) الرحـى: هـي التي يطحن بهـا، والرحى من الأرض مكان مسـتدير غليظ يكـون بين رمال. لسان العرب (١٤/ ٣١٢-٣١٣).

فَمُوسَى وَيَخْشَى مَرْفُوعَانِ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ، وَأَخْشَى[١] وَالْفَتَى مَنْصُوبَانِ بِفَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ، وَالرَّحَى مَخْفُوضٌ[٢] بِكَسْرَةٍ مُقَدَّرَةٍ.

وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «أَوْ تَقْدِيرًا[٣]»، وَ«أَوْ» هُنَا لِلتَّقْسِيمِ، لَا لِلتَّرْدِيدِ[٤].

وَكَيْفِيَّةُ الْإِعْرَابِ[٥] اللَّفْظِيِّ:

أَنْ تَقُولَ فِي نَحْوِ[٦]: «يَضْرِبُ زَيْدٌ»:

يَضْرِبُ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ[٧]، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الرَّفْعَ: التَّجَرُّدُ مِنَ[٨] النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ.

وَزَيْدٌ: فَاعِلٌ بِيَضْرِبُ[٩]، وَهُوَ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الرَّفْعَ: «يَضْرِبُ».

---

(١) في «ي»: «وَيَخْشَى».

(٢) في حاشية «ي»: قوله: الرحى مخفوض، أي لفظها مخفوض، وفي بعض النسخ: مَخْفُوضَةٌ، والأُولَى أَوْلَى؛ لأن الكلام على اللفظ، ولا نظر لكونه مؤنثا ولا مذكرا.

(٣) في «ز»: «وَتَقْدِيرًا»، وفي المطبوع (ص٦) ونسخة أشار إليها ناسخ «ي»: «لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا».

(٤) المراد: لا للشك، فكان الأولى أن يقول: لا للتردد؛ لأن الترديد التشكيك. فتح رب البرية للنبتيتي (ق٤١ب).

(٥) أراد بالإعراب هنا تطبيق المركب على القواعد النحوية مطلقا سواء كان مبنيا أو معربا، فلا ينافي ذلك قوله: لن حرف نفي ونصب، مع أن الحروف مبنية، وليس المراد به هنا مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا. حاشية المدابغي (ق٤٧ب).

(٦) «نَحْوِ» لا توجد في «ك».

(٧) في «ز» زيادة: «لِتَجَرُّدِهِ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ».

(٨) في «أ» و«س»: «عَنِ النَّاصِبِ».

(٩) «بِيَضْرِبُ» لا توجد في «ك»، وفي المطبوع (ص٧): «فَاعِلُ يَضْرِبُ».

وَتَقُولُ فِي مِثْلِ[١]: «**لَنْ أَكْرَهَ حَاتِمًا**»:

لَنْ: حَرْفُ نَفْيٍ وَنَصْبٍ[٢].

وَأَكْرَهَ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ[٣]، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ، وَالنَّاصِبُ لَهُ «لَنْ»[٤].

وَحَاتِمًا: مَفْعُولٌ بِهِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ[٥]، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ، وَالنَّاصِبُ لَهُ «أَكْرَهَ».

وَتَقُولُ فِي[٦]: «**لَمْ أَذْهَبْ بِعَمْرٍو**»:

لَمْ: حَرْفُ نَفْيٍ وَجَزْمٍ[٧].

وَأَذْهَبْ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ[٨]، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ سُكُونُ آخِرِهِ لَفْظًا، وَالْجَازِمُ لَهُ «لَمْ».

---

(١) في «ي»: «مِثَالِ» بدل: «مِثْلِ»، قال الناسخ: «قوله: فِي مِثَالِ لَنْ أَكْرَهَ، أي في لن أكره وما شابهه، وفي نسخة: فِي مِثْلِ، وهي بمعنى، وعبر هنا بمثل، وكما مر بقوله: فِي نَحْوِ يَضْرِبُ للتفنن، ولم يقل مثل ذلك في: لَمْ أَذْهَبْ اكتفاء بما سبق، بل في بعض النسخ: وَتَقُولُ فِي مِثَالِ لَمْ أَذْهَبْ».

(٢) في المطبوع (ص٧) زيادة: «وَاسْتِقْبَالٍ».

(٣) في «ك» و«ع» و«ي» والمطبوع (ص٧) والشيبيني (ق٢٥أ) «مَنْصُوبٌ بِلَنْ» بزيادة: بِلَنْ، وانظر قول الشيبيني في الحاشية اللاحقة.

(٤) قال الشيبيني (ق٢٥أ): «وَالنَّاصِبُ لَهُ لَنْ مكرر مع قوله: مَنْصُوبٌ بِلَنْ؛ فإنه ظاهر في أن لن هي الناصبة، وكذا يقال في بعض ما يأتي».

(٥) «وَهُوَ مَنْصُوبٌ» لا توجد في «ب» و«ز» و«س» و«ك».

(٦) في «س»: «فِي مِثْلِ لَمْ أَذْهَبْ»، بزيادة: مِثْلِ، وفي حاشية «ي»: «في بعض النسخ: وَتَقُولُ فِي مِثَالِ لَمْ أَذْهَبْ».

(٧) في «ز» و«س» والمطبوع (ص٧) زيادة: «وَقَلْبٍ»، وفي «ك»: «حَرْفُ جَزْمٍ وَنَفْيٍ».

(٨) في «ك» و«ع» و«ي» والمطبوع (ص٧): «مَجْزُومٌ بِلَمْ».

وَبِعَمْرٍو: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ، وَالْجَارُّ لَهُ «الْبَاءُ».

وَكَيْفِيَّةُ الْإِعْرَابِ التَّقْدِيرِيِّ(١):

أَنْ تَقُولَ فِي(٢): «**مُوسَى يَخْشَى**»:

مُوسَى: مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ فِي الْأَلِفِ(٣)، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الرَّفْعَ: الِابْتِدَاءُ(٤).

وَيَخْشَى: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ فِي آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الرَّفْعَ: التَّجَرُّدُ، وَفَاعِلُ يَخْشَى مُسْتَتِرٌ فِيهِ(٥) جَوَازًا(٦)، وَهُوَ وَفَاعِلُهُ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ لِمُوسَى، وَالرَّافِعُ لِمَحَلِّ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبَرًا: الْمُبْتَدَأُ(٧).

وَتَقُولُ فِي(٨): «**لَنْ أَخْشَى الْفَتَى**»:

لَنْ: حَرْفُ نَفْيٍ وَنَصْبٍ(٩)، وَأَخْشَى: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِلَنْ، وَعَلَامَةُ

---

(١) أي الذي تقدر علامته. حاشية القليوبي (ق١٤أ).

(٢) في «س» و«ع» والمطبوع (ص٧): «فِي مِثْلِ»، بزيادة: مِثْلِ.

(٣) في «ز» و«ع» و«ي» والمطبوع (ص٧): «عَلَى الْأَلِفِ».

(٤) في «ي»: «وَالْعَامِلُ فِيهِ الرَّفْعَ مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ الِابْتِدَاءُ»، قال الناسخ: «وفي بعض النسخ إسقاط: مَعْنَوِيٌّ».

(٥) «فِيهِ» لا توجد في «أ» و«ب».

(٦) في «ز» والمطبوع (ص٧) زيادة: «تَقْدِيرُهُ هُوَ».

(٧) في «ي»: «هُوَ الْمُبْتَدَأُ».

(٨) في «س» و«ي»: «فِي نَحْوِ».

(٩) في «أ» و«ب»: «نَصْبٍ وَنَفْيٍ»، وفي المطبوع (ص٧) زيادة: «وَاسْتِقْبَالٍ»، وفي «ي»: «حَرْفُ نَصْبٍ» فقط.

نَصْبِهِ فَتْحَةٌ مُقَدَّرَةٌ فِي الْأَلِفِ(١)، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ.

وَالْفَتَى: مَفْعُولٌ بِهِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِأَخْشَى(٢)، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ مُقَدَّرَةٌ فِي الْأَلِفِ(٣)، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ.

وَتَقُولُ فِي: «**مَرَرْتُ بِالرَّحَى**»:

مَرَرْتُ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، الْفِعْلُ مَرَّ(٤)، وَالْفَاعِلُ التَّاءُ(٥).

وَبِالرَّحَى: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَالْمَجْرُورُ مَخْفُوضٌ، وَعَلَامَةُ خَفْضِهِ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلِفِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ.

هَذَا إِذَا كَانَتِ الْأَلِفُ مَوْجُودَةً، فَإِنْ كَانَتْ مَحْذُوفَةً، نَحْوُ(٦): «جَاءَ فَتًى» وَ«رَأَيْتُ فَتًى» و«مَرَرْتُ بِفَتًى» فَإِنَّكَ تَقُولُ: **فِي الرَّفْعِ**: عَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلِفِ الْمَحْذُوفَةِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ(٧)، **وَفِي النَّصْبِ**: عَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلِفِ الْمَحْذُوفَةِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، **وَفِي الْجَرِّ**: عَلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلِفِ الْمَحْذُوفَةِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

---

(١) في «أ» و«ز» و«ع» و«ي» والمطبوع (ص٧): «عَلَى الْأَلِفِ».
(٢) في «ب» و«س» و«ك» و«ي»: «بِيَخْشَى».
(٣) في «ز» و«ع» و«ي» والمطبوع (ص٧): «عَلَى الْأَلِفِ».
(٤) في «س» و«ع» و«ي»: «حَدُّ الْفِعْلِ مَرَّ»، قال في حاشية «ي»: «في نسخة إسقاط: حد، فيكون الفعل مبتدأ»، قال الوفائي: «وفي نسخة: حَدُّ الْفِعْلِ مَرَّ، فحد بمعنى محدود». الدرة السنية (ق٤٩أ)، وقال المدابغي (ق٤٨ب): «قوله: حَدُّ الْفِعْلِ مَرَّ، الأولى حد الفعل الراء؛ لأن الحد بمعنى الآخر، وفي بعض النسخ: الْفِعْلُ مَرَّ».
(٥) في «ك»: «وَالتَّاءُ فَاعِلٌ».
(٦) في «ي»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».
(٧) أي لدفع التقاء الساكنين. فتح رب البرية للنبتيتي (ق٤٢ب).

وَتَقُولُ فِيمَا إِذَا مَنَعَ مِنْ ظُهُورِ الْحَرَكَةِ[١] الِاسْتِثْقَالُ[٢]، نَحْوُ: «جَاءَ الْقَاضِي»، فَالْقَاضِي: فَاعِلٌ بِجَاءَ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ[٣] وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الِاسْتِثْقَالُ.

وَ«مَرَرْتُ بِالْقَاضِي»، فَالْقَاضِي: مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ[٤]، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الِاسْتِثْقَالُ.

هَذَا[٥] إِذَا كَانَتِ الْيَاءُ مَوْجُودَةً، فَإِنْ[٦] كَانَتْ مَحْذُوفَةً، نَحْوُ: «جَاءَ قَاضٍ» وَ«مَرَرْتُ بِقَاضٍ» فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي الرَّفْعِ: عَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ[٧]، وَفِي الْجَرِّ كَذَلِكَ.

وَقِسْ عَلَى هَذِهِ الْأَمْثِلَةِ مَا أَشْبَهَهَا، فَحَيْثُ كَانَ فِي[٨] آخِرِ الِاسْمِ الْمُعْرَبِ

---

(١) في «ز» و«س» و«ك»: «من ظهورها الحركة»، وضرب ناسخ «ز» على كلمة الحركة، وضرب ناسخا «س» و«ك» على الضمير «ها».

(٢) فيه إشارة إلى الفرق بين المنقوص والمقصور، والفرق بينهما أن المقصور: كل اسم معرب في آخره ألف لازمة، نحو الفتى، والمنقوص: كل اسم معرب في آخره ياء لازمة قبلها كسرة، نحو القاضي. حاشية النجاري (ق١١ب).

(٣) «وَهُوَ مَرْفُوعٌ» لا يوجد في «أ» و«ب» و«ك» و«ي».

(٤) في «أ» و«ب» و«ك»: «فِي الْيَاءِ».

(٥) في المطبوع (ص٨): «هَذَا كُلُّهُ»، قال الوفائي: «هذا مبتدأ، وكله توكيد، والظرف بعده خبر». الدرة السنية (ق٥٠ب).

(٦) في ب: «فَإِذَا».

(٧) في «ك» زيادة: «وَهُمَا الْيَاءُ وَالتَّنْوِينُ».

(٨) «فِي» لا توجد في «س»، ففيه: «فَحَيْثُ كَانَ آخِر»، قال القليوبي (ق١٤ب): «لو أسقط لفظ «في» لكان أولى، وكذا ما يأتي».

حَـرْفٌ صَحِيحٌ، أَوْ حَرْفٌ[١] يُشْـبِهُ الصَّحِيحَ كَالْوَاوِ وَالْيَاءِ السَّـاكِنِ مَا قَبْلَهُمَا[٢] كَـ«دَلْوٍ» وَ«ظَبْيٍ»[٣]، فَالْإِعْرَابُ ظَاهِرٌ فِيهِ[٤].

وَحَيْـثُ كَانَ فِي[٥] آخِـرِهِ أَلِفٌ[٦]، أَوْ يَاءٌ مَكْسُـورٌ مَا قَبْلَهَـا[٧]، فَالْإِعْرَابُ مُقَـدَّرٌ فِيهِ، إِلَّا أَنَّ الْأَلِفَ تُقَدَّرُ[٨] فِيهَا الْحَرَكَـةُ تَعَذُّرًا؛ لِكَوْنِهَا لَا تَقْبَلُ التَّحْرِيكَ، وَالْيَاءَ تُقَدَّرُ[٩] فِيهَا الْحَرَكَةُ اسْتِثْقَالًا؛ لِكَوْنِهَا تَقْبَلُ الْحَرَكَةَ، وَلَكِنَّهَا ثَقِيلَةٌ عَلَيْهَا.

وَالْمُـرَادُ بِالْأَلِفِ: الْأَلِفُ فِي اللَّفْظِ، وَلَا الْتِفَـاتَ إِلَى كَوْنِهَا[١٠] تُكْتَبُ يَاءً فِي مِثْلِ: «يَخْشَى» وَ«الْفَتَى».

فَظَهَـرَ أَنَّ لِآخِرِ كُلٍّ مِنَ الِاسْـمِ وَالْفِعْـلِ الْمُعْرَبَيْنِ ثَلَاثَةَ أَحْـوَالٍ[١١]، وَأَنَّ

---

(١) في «ب» و«س»: «أَوْ حَرْفُ عِلَّةٍ».

(٢) في «س» والمطبوع (ص٨): «مَا قَبْلَهَا».

(٣) هما يشبهان الحرف الصحيح في تحملهما للحركات الثلاث، وظهورها عليهما للخفة. حاشية الإبراشي (ق٣٧أ).

(٤) في «ع» والمطبوع (ص٨): «ظَاهِرٌ فِي آخِرِهِ».

(٥) «في» لا توجد في «س».

(٦) في «س» و«ك» و«ي» والمطبوع (ص٨) زيادة: «كَالْفَتَى»، ووضع ناسخ «ي» فوقها حرف «خـ» دليلا على ثبوتها في نسخة.

(٧) في «س» و«ك» والمطبوع (ص٨) زيادة: «كَالْقَاضِي».

(٨) في «ب» و«ك»: «يُقَدَّرُ».

(٩) في «ب» و«ك»: «يُقَدَّرُ».

(١٠) في «ي»: «لِكَوْنِهَا».

(١١) يحتمل أن يراد بها كون الإعراب ملفوظا به أو مقدرا تعذرا أو مقدرا للثقل، ويحتمل أن يراد أنواع الإعراب وهي الرفع والنصب والخفض في الاسم، والرفع والنصب والجزم في الفعل. حاشية القليوبي (ق١٥أ).

الِانْتِقَالَ(١) مِنَ الْوَقْفِ إِلَى الرَّفْعِ وَمِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ وَمِنَ النَّصْبِ إِلَى غَيْرِهِ هُوَ الْإِعْرَابُ(٢)، وَأَنَّ تِلْكَ الْأَحْوَالَ الْمُنْتَقَلَ إِلَيْهَا تُسَمَّى أَنْوَاعَ الْإِعْرَابِ مَجَازًا(٣)، وَقَدْ بَيَّنَهَا بِقَوْلِهِ:

وَأَقْسَامُهُ، أَيْ: أَقْسَامُ الْإِعْرَابِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الِاسْمِ وَالْفِعْلِ أَرْبَعَةٌ(٤):

رَفْعٌ وَنَصْبٌ فِي اسْمٍ وَفِعْلٍ(٥)، نَحْوُ: «يَقُومُ زَيْدٌ»، وَ«إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ».

وَخَفْضٌ فِي اسْمٍ، نَحْوُ: «بِزَيْدٍ»(٦).

وَجَزْمٌ فِي فِعْلٍ، نَحْوُ: «لَمْ يَقُمْ».

---

(١) قال القليوبي (ق١٥أ): «ليس الانتقال إعرابا قطعا، وفي بعض النسخ: وَأَنَّ تِلْكَ الْأَحْوَالَ الْمُنْتَقَلَ إِلَيْهَا... إلخ، وهي الصواب».

(٢) لو قال: من الوقف إلى غيره ومن الرفع إلى غيره، بإثبات لفظة «غير» كما قال ومن النصب إلى غيره لكان أولى. فتح رب البرية للنبتيتي (ق٤٤أ).

(٣) إنما قال مجازا؛ لأن حقيقة الإعراب هو الانتقال من الوقف إلى الرفع، ومن الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى غيره كما تقدم آنفا. الدرر الفرائد للشلبي (ق١٣أ)، وقال القليوبي (ق١٥أ): «قوله: مجازا، هو ساقط من غالب النسخ، وهي الصواب؛ لأنها أنواع حقيقة».

(٤) الرفع لغة: العلو والارتفاع، والنصب: الاستواء والاستقامة، والخفض: التواضع والخضوع، والجزم: القطع، وأما اصطلاحا فيقال في كل منها على أن الإعراب معنوي: تغيير مخصوص في آخر كذا علامته كذا وما ناب عنه، وعلى أنه لفظي يقال: الرفع: هو نفس الضمة وما ناب عنها، ويقاس عليه البقية. حاشية القليوبي (ق١٥ب) والمدابغي (ق٥٢ب).

(٥) في «ي»: «فِي الِاسْمِ وَالْفِعْلِ»، وكذا ورد فيها لاحقا في نفس الفقرة: «وَخَفْضٌ فِي الِاسْمِ»، و«وَجَزْمٌ فِي الْفِعْلِ».

(٦) في «ز» و«س» و«ع» والمطبوع (ص٨): «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ».

هَذَا عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ، وَأَمَّا عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ الْمَذْكُورِ مِنَ الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ: الرَّفْعُ نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ»، وَالنَّصْبُ نَحْوُ: «رَأَيْتُ زَيْدًا»، وَالْخَفْضُ نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ».

وَلَا جَزْمَ فِيهَا، أَيْ: لَا جَزْمَ فِي الْأَسْمَاءِ.

وَلِلْأَفْعَالِ الْمُعْرَبَةِ مِنْ ذَلِكَ الْمَذْكُورِ: الرَّفْعُ نَحْوُ: «يَقُومُ»[1]، وَالنَّصْبُ نَحْوُ: «لَنْ يَقُومَ»، وَالْجَزْمُ نَحْوُ: «لَمْ يَقُمْ».

وَلَا خَفْضَ فِيهَا، أَيْ: لَا خَفْضَ فِي الْأَفْعَالِ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذِهِ الْأَقْسَامَ الْأَرْبَعَةَ تَرْجِعُ إِلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٍ مُشْتَرَكٍ، وَقِسْمٍ مُخْتَصٍّ.

فَالْمُشْتَرَكُ شَيْئَانِ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْمُخْتَصُّ شَيْئَانِ: الْخَفْضُ، وَالْجَزْمُ.

وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ يَشْتَرِكُ فِيهِمَا الِاسْمُ وَالْفِعْلُ، وَأَنَّ الْخَفْضَ يَخْتَصُّ بِالِاسْمِ، وَأَنَّ الْجَزْمَ يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ.

وَذَلِكَ مُسْتَفَادٌ مِنْ كَلَامِهِ؛ لِأَنَّهُ كَرَّرَ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ مَعَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ فَعَلِمْنَا أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا، وَخَصَّ الْأَسْمَاءَ بِالْخَفْضِ وَنَفَى عَنْهَا الْجَزْمَ، وَخَصَّ الْأَفْعَالَ بِالْجَزْمِ وَنَفَى عَنْهَا الْخَفْضَ.

ثُمَّ[2] لِكُلٍّ مِنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْخَفْضِ وَالْجَزْمِ عَلَامَاتٌ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهَا، فَلِذَلِكَ عَقَّبَهَا[3] بِقَوْلِهِ:

---

(١) في المطبوع (ص٨): «يَقُومُ زَيْدٌ».
(٢) في «ع»: «ثُمَّ إِنَّ».
(٣) في «ع» والمطبوع (ص٩): «أَعْقَبَهَا».

بَابُ مَعْرِفَةِ[(١)] عَلَامَاتِ أَقْسَامِ الْإِعْرَابِ

الَّتِي هِيَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْخَفْضُ، وَالْجَزْمُ.

لِلرَّفْعِ مِنْ حَيْثُ هُوَ[(٢)] أَرْبَعُ عَلَامَاتٍ: الضَّمَّةُ عَلَى الْأَصْلِ، وَالْوَاوُ وَالْأَلِفُ وَالنُّونُ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ.

قَدَّمَ الضَّمَّةَ لِأَصَالَتِهَا، وَثَنَّى بِالْوَاوِ لِكَوْنِهَا[(٣)] تَنْشَأُ عَنِ الضَّمَّةِ[(٤)] إِذَا أُشْبِعَتْ[(٥)] فَهِيَ بِنْتُهَا، وَثَلَّثَ بِالْأَلِفِ لِأَنَّهَا أُخْتُ الْوَاوِ[(٦)] فِي الْمَدِّ وَاللِّينِ[(٧)]، وَخَتَمَ بِالنُّونِ لِضَعْفِ شَبَهِهَا[(٨)] بِحُرُوفِ الْعِلَّةِ فِي الْغُنَّةِ[(٩)]

---

(١) في «ي»: «بَابُ بَيَانِ مَعْرِفَةِ».

(٢) أي سواء كان في الأسماء أو في الأفعال. الدرر الفرائد للشلبي (ق١٤أ).

(٣) في «ز» و«س»: «لِأَنَّهَا».

(٤) في «أ»: «تَنْشَأُ عَنْهَا عَنِ الضَّمَّةِ»، وفي «ز» و«ي»: «تَنْشَأُ عَنْهَا، أَيْ: عَنِ الضَّمَّةِ» وضرب ناسخ «ز» على قوله: «عَنْهَا أَيْ».

(٥) إشباع الحروف: توفيرها، أي تكثيرها بأن زِيدَ في النطق بها فوق طبيعتها. فتح رب البرية (ق٤٧ب).

(٦) أي نظيرتها ومشاركتها. حاشية الإبراشي (ق٤١أ).

(٧) حرف اللين: هو حرف العلة الساكن، نحو: يوْم وبيْن والفتى، وحرف المد: هو حرف العلة الساكن الذي قبله حركة تجانسه، نحو: يقضِي ويدعُو ويخشَى. حاشية محاسن (ق١٣أ).

(٨) عند الشنواني (ق٣٦أ): «لِشَبَهِهَا»، وقال الفيشي (ق١٢ب): «في بعض النسخ: لِشَبَهِهَا».

(٩) الغنة نون خفيفة ساكنة تخرج من الخيشوم تصحب النون الساكنة والتنوين والميم حال إدغامهن وإخفائهن. فتح رب البرية للنبتيتي (ق٤٧ب)، وأشار بقوله: «في الغنة» إلى محل وجود الشبه الضعيف، وبقوله: «عند سكونها» إلى حالة وجود الشبه المذكور وهو وجود المد فيها حينئذ. حاشية القليوبي (ق١٦أ)، وقال محاسن: «قوله وختم بالنون... إلى آخره، =

عِنْدَ سُكُونِهَا[١].

وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ الْأَرْبَعِ مَوَاضِعُ تَخْتَصُّ بِهَا.

فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ:

الْأَوَّلُ: فِي الِاسْمِ الْمُفْرَدِ[٢]، سَوَاءٌ كَانَ[٣] لِمُذَكَّرٍ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ وَالْفَتَى[٤]»، أَوْ لِمُؤَنَّثٍ[٥]، نَحْوُ: «جَاءَتْ هِنْدٌ وَحُبْلَى».

وَالثَّانِي: فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ، سَوَاءٌ كَانَ[٦] لِمُذَكَّرٍ، نَحْوُ: «جَاءَ الرِّجَالُ وَالْأُسَارَى»[٧]، أَوْ لِمُؤَنَّثٍ[٨]، نَحْوُ: «جَاءَتِ[٩] الْهُنُودُ وَالْعَذَارَى».

وَالْمُرَادُ بِجَمْعِ التَّكْسِيرِ: مَا تَغَيَّرَ فِيهِ بِنَاءُ مُفْرَدِهِ.

= ظاهر هذا أن حروف العلة فيها غنة وأن النون إذا سكنت كذلك، فأشبهت النونُ حروفَ العلة في الغنة، وهذا شبه ضعيف، فأخرت النون لذلك». حاشية محاسن (ق١٣أ).

(١) قال ابن الحاج: الأولى في علة تأخير النون كونها علامة في خصوص الأفعال. العقد الجوهري (ص٢٨).

(٢) المراد بالمفرد هنا: ما ليس مثنى، ولا مجموعا، ولا من الأسماء الخمسة. حاشية القليوبي (ق١٦ب).

(٣) في «أ» و«ب»: «أَكَانَ».

(٤) في المطبوع (ص٩) زيادة: «وَالقَاضِي»، ولا توجد في باقي النسخ عدا «ز» حيث كتبها الناسخ ثم ضرب عليها، قال محاسن (ق١٣ب): «ولم يمثل مع الفتى بغيره من المقدر كالقاضي؛ لأن مقصوده بتمثيله الفتى التمثيل للمقدر، وهو يحصل بقسم واحد».

(٥) في «ك» و«ي»: «أَمْ لِمُؤَنَّثٍ».

(٦) في «أ» و«ب» و«ي»: «أَكَانَ».

(٧) الأُسارى (بفتح الهمزة وضمها): جمع أَسرى (بفتح الهمزة)، جمع أَسير، فالأسارى جمع الجمع. حاشية أبي النجا (ص٣٨).

(٨) في «ك» و«ي»: «أَمْ لِمُؤَنَّثٍ».

(٩) في «أ» و«ب»: «جَاءَ»، قال الوفائي: «في بعض النسخ: «جَاءَ» من غير تاء، والأولى منه: «جَاءَتْ» بإثباتها؛ لأنه مؤنث حقيقي، والتذكير على إرادة الجمع». الدرة السنية (ق٦٠ب).

وَهُوَ سِتَّةُ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: التَّغْيِيرُ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الْمُفْرَدِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرِ شَكْلٍ، نَحْوُ: «صِنْوٍ[١] وصِنْوَانٍ».

الثَّانِي: التَّغْيِيرُ بِالنَّقْصِ عَنِ الْمُفْرَدِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرِ شَكْلٍ، نَحْوُ: «تُخَمَةٍ[٢] وَتُخَمٍ».

الثَّالِثُ: التَّغْيِيرُ بِتَبْدِيلِ الشَّكْلِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصٍ، نَحْوُ: «أَسَدٍ وَأُسُدٍ»[٣].

الرَّابِعُ: التَّغْيِيرُ بِالزِّيَادَةِ عَنِ[٤] الْمُفْرَدِ مَعَ تَغْيِيرِ الشَّكْلِ، كَـ: «رَجُلٍ وَرِجَالٍ».

الْخَامِسُ: التَّغْيِيرُ بِالنَّقْصِ عَنِ الْمُفْرَدِ مَعَ تَغْيِيرِ الشَّكْلِ، كَـ: «رَسُولٍ وَرُسُلٍ».

السَّادِسُ: التَّغْيِيرُ بِالزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ وتَغْيِيرِ الشَّكْلِ، نَحْوُ: «غُلَامٍ وَغِلْمَانٍ»[٥].

فَهَذِهِ كُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ.

---

(١) هو من الألفاظ المشتركة، يقال لحفرة تحفر في الأرض، ولأخي الرجل لأبيه وأمه، ولفرع الشجرة. الكواكب الدرية للدجاني (ق٤٨أ).

(٢) التخمة: هي خروج المعدة عن الاستقامة؛ بسبب إدخال الطعام قبل انهضام الطعام الأول. الكواكب الدرية للدجاني (ق٤٨أ).

(٣) المفرد بفتحتين، والجمع بضمتين، وقد تسكن سين الجمع. العقد الجوهري لابن الحاج (ص٢٩).

(٤) في «ز» و«ي» والمطبوع (٩): «عَلَى» بدل: «عَن».

(٥) أما الزيادة في غلمان فبالألف والنون، وأما النقص فنقص الألف التي كانت بعد اللام وقبل الميم في المفرد، وأما تغيير الشكل فظاهر، فعرفت أن ألف غلمان غير ألف غلام لاختلاف محلهما. حاشية المدابغي (ق٥٩أ).

وَالْمَوْضِعُ الثَّالِثُ: فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ[١]، وَهُوَ: مَا جُمِعَ بِأَلِفٍ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ، نَحْوُ: «جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ».

وَتَقْيِيدُ الْجَمْعِ بِالتَّأْنِيثِ وَالسَّلَامَةِ جَرْيٌ[٢] عَلَى الْغَالِبِ، وَإِلَّا فَقَدْ يَكُونُ[٣] لِمُذَكَّرٍ، نَحْوُ: «إِصْطَبْلَاتٍ» جَمْعِ[٤] إِصْطَبْلٍ[٥]، وَقَدْ يَكُونُ مُكَسَّرًا، نَحْوُ: «حُبْلَيَاتٍ» جَمْع حُبْلَى.

وَالرَّابِعُ: فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي[٦] لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ[٧] **يُوجِبُ بِنَاءَهُ**، كَنُونِ النِّسْوَةِ، نَحْوُ: «يَتَرَبَّصْنَ»، أَوْ نُونِ[٨] التَّوْكِيدِ، نَحْوُ: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾[٩]، **أَوْ يَنْقُلُ إِعْرَابَهُ**[١٠]، كَأَلِفِ الِاثْنَيْنِ، نَحْوُ: «يَضْرِبَانِ»، أَوْ وَاوِ

---

(١) السالم: أي مفرده من التغيير، وهو صفة لجمع كما قال بعضهم، وجوز كونه صفة للمؤنث؛ إذ هو الموصوف بالسلامة حقيقة؛ لأنه واقع على المفرد. حاشية ابن علان (ق٥٢أ).

(٢) هكذا ضبطت في «أ» و«ي»، قال الوفائي: وقوله: وتقييد، مبتدأ ومضاف إليه، وخبره: جَرْيٌ، وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل، أي: جَارٍ على الغالب، أو ذو جَرْيٍ. الدرة السنية (ق٦٣أ).

(٣) في المطبوع (ص٩): «يَكُونُ جَمْعًا»، بزيادة: جَمْعًا.

(٤) قال الوفائي: بالجر بدل من إصطبلات، أو بالنصب بتقدير أعني، أو بالرفع بتقدير هو، والأول أولى. الدرة السنية (ق٦٣ب).

(٥) إصطبل بكسر الهمزة، وهي همزة قطع. تعليق الدرة الشنوانية (ق٣٦أ)، وهو موقف الفرس والدابة، وليس عربيا. حاشية المدابغي (٥٩ب).

(٦) في «أ»: «إِذَا» بدل: «الَّذِي».

(٧) في «ب» و«س» زيادة: «أَيِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ مَا».

(٨) في «س» و«ي»: «نُونَي».

(٩) سورة يوسف، الآية (٣٢).

(١٠) أي ينقل إعراب الفعل المضارع بالحركات إلى الإعراب بالحروف. حاشية الإبراشي (ق٤٧أ).

الْجَمْعِ، نَحْوُ: «يَضْرِبُونَ»، أَوْ يَاءِ الْمُخَاطَبَةِ، نَحْوُ: «تَضْرِبِينَ».

وَمِثَالُ الْمُضَارِعِ[1] الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ[2]: «يَضْرِبُ» وَ«يَخْشَى».

وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ:

الْأَوَّلُ: فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ[3]، نَحْوُ: «جَاءَ الزَّيْدُونَ».

وَسُمِّيَ[4] سَالِمًا لِسَلَامَةِ بِنَاءِ الْمُفْرَدِ فِيهِ[5]، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ زِيَادَةِ الْوَاوِ وَالنُّونِ[6]، أَوِ الْيَاءِ وَالنُّونِ[7].

وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي: فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَهِيَ: أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكَ[8]، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ، نَحْوُ: «هَذَا أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ».

فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ.

---

(١) في «ز» والمطبوع (ص٩): «وَمِثَالُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ».

(٢) في «ز» و«ع» و«ك» و«ي» والمطبوع (ص٩) زيادة: «نَحْوُ».

(٣) قال ابن الحاج: «حده تقريبا على المبتدئ: هو ما جمع بواو ونون في حالة الرفع، وبياء ونون في حالتي الجر والنصب». العقد الجوهري (ص٢٩)، وأيسر منه تعريف الأجهوري: «هو ما زيد في آخره واو ونون، أو ياء ونون، فدل على جماعة». الفوائد الأجهورية (ق٢٤ب).

(٤) في «س»: «وَيُسَمَّى».

(٥) قال ناسخ «ي»: «في نسخة: لِسَلَامَةِ بِنَاءِ وَاحِدِهِ».

(٦) في «س» والمطبوع (ص٩) زيادة: «رَفْعًا».

(٧) في «أ» والمطبوع (ص٩) زيادة: «نَصْبًا وَجَرًّا».

(٨) حموك بكسر الكاف؛ لأنه قريب الزوج، وعلى جواز إطلاقه على أقارب الزوجة الذي هو الراجح يجوز فتحها. حاشية القليوبي (ق١٧ب).

وَاسْتَغْنَى عَنِ اشْتِرَاطِ كَوْنِهَا: **مُفْرَدَةً، مُكَبَّرَةً، مُضَافَةً لِغَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ**؛ لِكَوْنِهِ ذَكَرَهَا كَذَلِكَ.

وَأَسْقَطَ الْهَنَ[١] تَبَعًا لِلْفَرَّاءِ[٢] وَالزَّجَّاجِيِّ[٣]؛ لِأَنَّ إِعْرَابَهُ بِالْحُرُوفِ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ[٤].

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً، نَحْوُ: «جَاءَ الزَّيْدَانِ»، فَالزَّيْدَانِ: فَاعِلٌ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الْأَلِفُ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ[٥].

وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ: ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ، وَهُوَ الْأَلِفُ، نَحْوُ: «يَضْرِبَانِ» وَ«تَضْرِبَانِ» - بِالتَّحْتَانِيَّةِ وَالْفَوْقَانِيَّةِ - أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ لِمُذَكَّرٍ، وَهُوَ الْوَاوُ، نَحْوُ: «يَضْرِبُونَ» وَ«تَضْرِبُونَ» - بِالتَّحْتَانِيَّةِ وَالْفَوْقَانِيَّةِ - أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ، وَهِيَ[٦] الْيَاءُ التَّحْتَانِيَّةُ، نَحْوُ: «تَضْرِبِينَ».

---

(١) الهن: قيل اسم يكنى به عن أسماء الأجناس كرجل وفرس وغير ذلك، وقيل عما يستقبح التصريح به، وقيل عن الفرج خاصة. تعليق الدرة الشنوانية (ق٣٧أ)، والمراد بالإسقاط عدم الذكر، أي: تركه ولم يأت به. حاشية الدجاني (ق٥١ب).

(٢) أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي المعروف بالفراء، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد شيخه الكسائي، له مصنفات منها كتاب معاني القرآن، توفي سنة سبع ومائتين عن سبع وستين سنة. إنباه الرواة للقفطي (٤/ ٧-٢٣) وبغية الوعاة للسيوطي (٢/ ٣٣٣).

(٣) سبق التعريف به، وقد أسقط الزجاجي الهن في كتابه الجمل فقال في باب الإعراب: «والواو علامة الرفع في خمسة أسماء معتلة مضافة، وهي: أخوك وأبوك وحموك وفوك وذو مال». الجمل في النحو (ص٣)، وفي «ب»: الزَّجَّاجُ».

(٤) والكثير إعرابه بالحركات. حاشية الإبراشي (ق٤٩أ).

(٥) في «س» زيادة: «لِأَنَّهُ مُثَنًّى».

(٦) في «ب» و«س»: «وَهُوَ».

وَتُسَمَّى **الْأَفْعَالَ الْخَمْسَةَ**[١]، وَهِيَ مَرْفُوعَةٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهَا ثُبُوتُ النُّونِ[٢] نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ.

وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ: الْفَتْحَةُ، وَالْأَلِفُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَحَذْفُ النُّونِ.

قَدَّمَ الْفَتْحَةَ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ[٣]، وَأَعْقَبَهَا بِالْأَلِفِ لِأَنَّهَا تَنْشَأُ عَنْهَا[٤]، وَثَلَّثَ بِالْكَسْرَةِ لِأَنَّهَا أُخْتُ الْفَتْحَةِ فِي التَّحْرِيكِ، وَأَعْقَبَهَا بِالْيَاءِ لِأَنَّهَا بِنْتُ الْكَسْرَةِ، وَخَتَمَ بِحَذْفِ النُّونِ لِبُعْدِ الْمُشَابَهَةِ[٥] فِيهَا.

وَلِكُلٍّ مِنْ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ الْخَمْسِ مَوَاضِعُ تَخُصُّهَا.

فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

الْأَوَّلُ: فِي الِاسْمِ الْمُفْرَدِ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَبْدَ اللهِ وَالْفَتَى»[٦].

وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي: فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ الزُّيُودَ وَالْهُنُودَ وَالْأُسَارَى وَالْعَذَارَى».

---

(١) تسمى الأفعال الخمسة بالنظر إلى موازينها، وهي: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين. حاشية القليوبي (ق١٨أ)، وتسمى أيضا الأمثلة الخمسة، وتسميتها أمثلة لأنها ليست أفعالا بأعيانها كما أن الأسماء الخمسة أسماء بعينها، وإنما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها، فإن «يفعلان» كناية عن: يذهبان ويضربان، وقس عليه البواقي. حاشية ابن علان (ق٥٤ب).

(٢) أي النون الثابتة. تعليق الدرة الشنوانية (ق٣٧ب).

(٣) في «س»: «لِأَصَالَتِهَا»، وذكر الناسخ في الحاشية أن المثبت قد ورد في نسخة أخرى.

(٤) في «ز» زيادة: «إِذَا أُشْبِعَتْ».

(٥) في «أ»: «الشَّبَهِ».

(٦) في «ز» والمطبوع (ص١٠): «وَالْفَتَى وَعَبْدَ اللهِ».

وَالْمَوْضِعُ الثَّالِثُ: فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ[١] نَاصِبٌ، وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي عَلَامَاتِ الرَّفْعِ، نَحْوُ: «لَنْ يَضْرِبَ وَلَنْ يَخْشَى».

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي عَلَامَاتِ الرَّفْعِ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ»، فَأَبَاكَ وَأَخَاكَ[٢]: مَنْصُوبَانِ بِرَأَيْتُ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِمَا الْأَلِفُ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، مِنْ نَحْوِ: «رَأَيْتُ حَمَاكَ وَفَاكَ وَذَا مَالٍ».

وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، نَحْوُ: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[٣]، فَالسَّمَاوَاتِ: مَفْعُولٌ بِهِ، وَقِيلَ: مَفْعُولٌ مَطْلَقٌ[٤]، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْكَسْرَةُ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ.

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ[٥]:

فِي التَّثْنِيَةِ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ»، فَالزَّيْدَيْنِ: مَنْصُوبٌ بِرَأَيْتُ، وَعَلَامَةُ

---

(١) قال ابن الحاج: «قوله: الَّذِي دَخَلَ عَلَيْهِ، هكذا في غالب النسخ، وفي بعضها: إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ، والمناسب لعبارة المصنف النسخة الأولى، وزاد المصنف ذلك للإيضاح، وإلا فمعلوم أنه لا ينصب إلا إذا دخل عليه عامل النصب، ولم يقيد ذلك في الرفع لأن العامل معنوي، فلا يظهر دخوله». العقد الجوهري (ص٣٢).

(٢) في «أ» و«س»: «رَأَيْتَ أَخَاكَ وَأَبَاكَ، فَأَخَاكَ وَأَبَاكَ».

(٣) سورة العنكبوت، الآية (٤٤).

(٤) الأول قول الجمهور، والثاني قول الزمخشري وابن الحاجب والجرجاني، فارقين بينهما بأن الشيء إن كان موجودا قبل الفعل ثم أوقعت الفعل عليه كزيدا من «ضربت زيدا» فمفعول به، وإن وجد بالفعل كالسموات فإنما وجدت بخلق الله لها فهو مفعول مطلق، ولم يفرق الجمهور هذه التفرقة. العقد الجوهري لابن الحاج (ص٣٢).

(٥) في المطبوع (ص١٠) زيادة: «فِي مَوْضِعَيْنِ».

نَصْبِهِ الْيَاءُ الْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا الْمَكْسُورُ مَا بَعْدَهَا(١)؛ لِأَنَّـهُ مُثَنًّى(٢).

وَفِـي الْجَمْـعِ السَّـالِمِ لِلْمُذَكَّـرِ(٣)، نَحْـوُ: «رَأَيْـتُ الْعَمْرِيـنَ»، فَالْعَمْرِينَ مَنْصُـوبٌ بِرَأَيْـتُ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْيَاءُ الْمَكْسُـورُ مَا قَبْلَهَا الْمَفْتُـوحُ مَا بَعْدَهَا(٤)؛ لِأَنَّهُ جَمْعُ مُذَكَّرٍ سَالِمٌ.

وَأَطْلَـقَ الْجَمْعَ(٥)؛ لِكَوْنِهِ عَلَى حَـدِّ الْمُثَنَّى(٦)، فَإِذَا ذُكِرَ الْجَمْعُ مَعَ الْمُثَنَّى انْصَرَفَ(٧) إِلَى جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ؛ لِأَنَّهُ أَخُوهُ فِي الْإِعْرَابِ بِالْحُرُوفِ(٨).

وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَـةِ الَّتِي رَفْعُهَا

---

(١) في «ك» زيادة: «نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ».

(٢) فـي «ي» زيادة: «وَالنُّـونُ عِوَضٌ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ فِي الِاسْـمِ الْمُفْرَدِ»، قال الناسـخ في الحاشـية: «قوله: وَالنُّونُ عِوَضٌ، في بعض النسـخ ثابتة، وفي بعضها سـاقطة وهو الأولى؛ لمـا في قوله والحركة مما لا يصـح؛ لأنه يصير المعنى: والنون عوض عن الحركة وعوض عن التنوين، مع أن النون ليست عوضا عن الحركة، وإنما هي عوض عن التنوين فقط، وأما الحركة فالمعوض عنها الياء».

(٣) فـي «ي»: «الْمُذَكَّرِ»، وفي «ز» و«ع» و«ك» والمطبوع (ص١١): «الْجَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّـالِمِ»، وفي «س»: «جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ».

(٤) في «ك» زيادة: «نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ».

(٥) أي لم يقيده بالمذكر السالم. فتح رب البرية (ق٦٠أ).

(٦) أي طريقته في الإعراب بالحرف، وفي أن آخر كل منهما نون تحذف للإضافة. تعليق الدرة الشنوانية (ق٣٩أ).

(٧) في «ك»: «انْصَرَفَ الذِّهْنُ».

(٨) وأيضا فإن الجمع منحصر في جمعي السلامة والتكسير، وقد تقدم أن جمع التكسير ينصب بالفتحـة وجمع المؤنث السـالم ينصب بالكسـرة، فيتعيـن أن المراد بالجمـع هنا هو جمع السلامة المذكور، وهذه القرينة أوضح مما ذكر الشارح. حاشية النجاري (ق١٦أ).

بِثَبَاتِ النُّونِ[١]، وَتَقَدَّمَ أَنَّهَا كُلُّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ اتَّصَلَ بِهِ: ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ، نَحْوُ: «لَنْ يَفْعَلَا» وَ«لَنْ تَفْعَلَا»، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ، نَحْوُ: «لَنْ يَفْعَلُوا» وَ«لَنْ تَفْعَلُوا»، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ نَحْوُ: «لَنْ تَفْعَلِي»، فَهَذِهِ مَنْصُوبَةٌ بِلَنْ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهَا حَذْفُ النُّونِ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ.

وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ: الْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَالْفَتْحَةُ.

بَدَأَ بِالْكَسْرَةِ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ، وَثَنَّى بِالْيَاءِ لِأَنَّهَا بِنْتُهَا، وَخَتَمَ بِالْفَتْحَةِ لِأَنَّهَا أُخْتُ الْكَسْرَةِ فِي التَّحْرِيكِ.

وَلِكُلٍّ مِنْ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ الثَّلَاثِ مَوَاضِعُ تَخُصُّهَا.

فَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

الْأَوَّلُ: فِي الِاسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ، وَهُوَ الِاسْمُ **الْمُتَمَكِّنُ الْأَمْكَنُ**[٢]، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، وَسُمِّيَ[٣] مُنْصَرِفًا؛ لِدُخُولِ تَنْوِينِ الصَّرْفِ فِيهِ[٤]، وَهُوَ

---

(١) عبر بالثبات لمقابلة الحذف، والمراد: بالنون الثابتة. تعليق الدرة الشنوانية (ق٣٩أ).

(٢) الاسم ثلاثة أقسام: متمكن أمكن، أي معرب منصرف، وهو الذي لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف، كزيد ورجل، والثاني: متمكن غير أمكن، أي معرب غير منصرف، وهو الذي أشبه الفعل فيعرب ولا ينون كمساجد، والثالث: غير متمكن ولا أمكن، وهو المبني الذي أشبه الحرف. العقد الجوهري لابن الحاج (ص٣٢)، أما وصفه بالمتمكن فلأنه لم يشبه الحرف الشبه المقتضي للبناء فهو متمكن في الاسمية، وأما وصفه بالأمكنية فلسبب كونه مع عدم مشابهته الحرف لم يشبه الفعل أيضا شبها يقتضي منع الصرف، فهو زائد في التمكن في باب الاسمية. حاشية محاسن (ق١٦أ).

(٣) في «س»: «وَيُسَمَّى».

(٤) في «ز»: «عليه».

الْمُسَمَّى بِتَنْوِينِ[١] التَّمْكِينِ[٢].

وَالثَّانِي: فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ[٣]، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزُيُودٍ وَهُنُودٍ».

وَسَيَأْتِي أَنَّ غَيْرَ الْمُنْصَرِفِ يُخْفَضُ بِالْفَتْحَةِ.

وَالثَّالِثُ: فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُنْصَرِفًا، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ»، إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَمًا، فَإِنْ كَانَ عَلَمًا جَازَ فِيهِ الصَّرْفُ وَعَدَمُهُ[٤].

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

الْأَوَّلُ: فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ الْمُعْتَلَّةِ الْمُضَافَةِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِأَبِيكَ وَأَخِيكَ وَحَمِيكَ وَفِيكَ وَذِي مَالٍ»، فَهَذِهِ مَخْفُوضَةٌ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَعَلَامَةُ خَفْضِهَا الْيَاءُ نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرَةِ.

وَالثَّانِي: فِي التَّثْنِيَةِ مُطْلَقًا[٥]، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ وَالْهِنْدَيْنِ»، فَالزَّيْدَيْنِ والْهِنْدَيْنِ: مَخْفُوضَانِ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَعَلَامَةُ خَفْضِهِمَا الْيَاءُ الْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا الْمَكْسُورُ مَا بَعْدَهَا[٦]، نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرَةِ.

---

(١) في «ز» و«س» والمطبوع (ص١١): «الْمُسَمَّى تَنْوِينَ».

(٢) في «ز»: «التَّمَكُّنِ».

(٣) احترازا عن جمع التكسير غير المنصرف كمساجد ودراهم. الدرر الفرائد للشلبي (ق١٥ب).

(٤) جمع المؤنث السالم إذا جعل علما فيه ثلاث لغات: الأولى: أن يعرب كما يعرب قبل أن يجعل علما، فيرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة، وينون وإن كان فيه علتان العلمية والتأنيث؛ لأن غير المنصرف إنما يمنع من تنوين الصرف، وهذا التنوين تنوين مقابلة، الثانية: كذلك إلا أنه لا ينون، الثالثة: أن يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة ولا ينون. حاشية محاسن (ق١٦ب).

(٥) أي سواء كان لمذكر أو لمؤنث. تعليق الدرة الشنوانية (ق٤٠ب).

(٦) «الْمَكْسُورُ مَا بَعْدَهَا» لا توجد في «أ» و«ب» و«ك».

وَالثَّالِثُ: فِي الْجَمْعِ السَّالِمِ لِلْمُذَكَّرِ[١]، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ»، فَالزَّيْدِينَ: مَخْفُوضٌ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَعَلَامَةُ خَفْضِهِ الْيَاءُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا الْمَفْتُوحُ مَا بَعْدَهَا[٢]، نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرَةِ.

وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الاِسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ، وَهُوَ:

مَا كَانَ عَلَى **صِيغَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ**[٣]، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ».

أَوْ كَانَ **مُخْتُومًا بِأَلِفِ التَّأْنِيثِ الْمَمْدُودَةِ**[٤] كَـ«صَحْرَاءَ»، أَوِ الْمَقْصُورَةِ كَـ«حُبْلَى».

أَوْ كَانَ فِيهِ:

الْعَلَمِيَّةُ[٥] وَالتَّرْكِيبُ الْمَزْجِيُّ[٦]، نَحْوُ: «مَعْدِيكَرِبَ»[٧].

---

(١) في «ي»: «الْمُذَكَّرِ»، وفي «ع» والمطبوع (ص١١): «الْجَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ»، وفي «ز»: «جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ».

(٢) «الْمَفْتُوحُ مَا بَعْدَهَا» لا توجد في «أ» و«ب» و«ك».

(٣) صيغة منتهى الجموع يعني أن الجموع انتهت ووقفت عنده فلا يجمع جمعا آخر، نحو أكالب جمع أكلب جمع كلاب جمع كلب، فإن الجموع انتهت عنده. حاشية النجاري (ق١٧أ)، وضابطها كل اسم بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن. الفوائد الأجهورية (ق٢٩أ).

(٤) ألف التأنيث الممدودة عند بعضهم هي الألف التي بعدها همزة، وعند بعضهم ألف قبلها ألف فتنقلب هي همزة، فعلى هذا فإطلاق الممدود عليها مجاز؛ لأن الممدود ما قبلها لا هي. تعليق الدرة الشنوانية (ق٤١أ).

(٥) العلمية هي كون الاسم علما لمذكر أو مؤنث. فتح رب البرية للنبتيتي (ق٦٥ب).

(٦) كلمة المزجي ساقطة في بعض النسخ بدليل قول القليوبي (ق٢٠أ): «والتركيب: أي المزجي كما في بعض النسخ».

(٧) محل كون المركب المزجي معربا ما لم يكن مختوما بويه كسيبويه وما لم يركب تركيب خمسة عشر، فالمختوم بويه يبنى على الكسر، والثاني على الفتح. العقد الجوهري لابن الحاج (ص٣٤).

أَوِ الْعَلَمِيَّةُ وَالتَّأْنِيثُ[١]، نَحْوُ: «زَيْنَبَ» وَ«فَاطِمَةَ».

أَوِ الْعَلَمِيَّةُ وَالْعُجْمَةُ[٢]، نَحْوُ: «إِبْرَاهِيمَ».

أَوِ الْعَلَمِيَّةُ وَوَزْنُ الْفِعْلِ[٣]، نَحْوُ: «أَحْمَدَ» وَ«يَزِيدَ».

أَوِ الْعَلَمِيَّةُ وَزِيَادَةُ الْأَلِفِ وَالنُّونِ، نَحْوُ: «عُثْمَانَ».

أَوِ الْعَلَمِيَّةُ وَالْعَدْلُ[٤]، نَحْوُ: «عُمَرَ».

أَوْ كَانَ فِيهِ:

الْوَصْفُ[٥] وَالْعَدْلُ، نَحْوُ: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾[٦].

أَوِ الْوَصْفُ وَوَزْنُ الفِعْلِ، نَحْوُ: «أَفْضَلَ».

أَوِ الْوَصْفُ وَزِيَادَةُ الْأَلِفِ وَالنُّونِ، كَـ«سَكْرَانَ».

وَلَهَا شُرُوطٌ تُطْلَبُ مِنَ الْمُطَوَّلَاتِ.

---

(١) أي التأنيث بغير الألف؛ لأنها تقدمت. حاشية محاسن (ق١٧أ).

(٢) العجمة: كون اللفظ موضوعا بغير لغة العرب ثم استعملته العرب. حاشية الإبراشي (ق٥٨ب).

(٣) وزن الفعل: كون الاسم على وزن فعل ما، وذلك الوزن: مختص في لغة العرب بالفعل أصالة، أو يكون الفعل به أولى، فالأول كصيغة الماضي المفتتح بهمزة وصل أو المبني للمجهول علما، نحو: انْطَلَقَ وضُرِبَ علمين، والثاني نحو: إثمد وأحمد ويشكر أعلاما. حاشية المدابغي (ق٧٦ب) وتقرير الإنبابي (ص٦٧).

(٤) العدل: خروج الاسم وتجاوزه عن صيغته الأصلية بأن يكون الاسم مأخوذا من لفظ آخر كان الأصل والقياس أن يستعمل ذلك مكان المأخوذ وفي معناه. تعليق الدرة الشنوانية (ق٤٣أ).

(٥) الوصف: اسم يدل على ذات مبهمة وحال من أحوالها. تعليق الدرة الشنوانية (ق٤٣أ).

(٦) سورة النساء، الآية (٣)، ومثنى وثلاث ورباع معدولة عن: اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة. فتح رب البرية للنبتيتي (ق٦٦ب).

فَهَـذِهِ كُلُّهَا تُخْفَضُ بِالْفَتْحَةِ نِيَابَةً عَنِ الْكَسْـرَةِ[١]، مَا لَـمْ تُضَفْ، أَوْ تَتْلُ[٢] أَلْ، فَإِنَّهَـا حِينَئِـذٍ تُخْفَضُ بِالْكَسْـرَةِ عَلَـى الْأَصْلِ، نَحْـوُ: «مَـرَرْتُ بِأَفْضَلِكُمْ»، وَ«بِالْأَفْضَلِ»[٣].

وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ: السُّـكُونُ وَهُوَ حَذْفُ الْحَرَكَةِ، وَالْحَذْفُ وَهُوَ سُـقُوطُ حَرْفِ الْعِلَّةِ أَوِ النُّونِ[٤] لِلْجَازِمِ.

وَاحْتَـرَزْتُ بِقَوْلِـي: «لِلْجَازِمِ»، مِـنْ نَحْوِ: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾[٥]؛ فَـإِنَّ الْوَاوَ حُذِفَـتْ فِـي الْخَطِّ؛ تَبَعًـا لِحَذْفِهَا فِـي اللَّفْظِ؛ لِالْتِقَـاءِ السَّـاكِنَيْنِ[٦]، وَمِنْ نَحْوِ:

---

(١) في حاشية «ي» زيادة في نسخة: «عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ».

(٢) تتل: أي تتبع. حاشية الإبراشي (ق٥٩ب)، وفي «س»: «أَوْ تَلِ».

(٣) لأن الإضافة وأل من خصائص الاسم فرجع معهما إلى أصله والجر بالكسرة. حاشية محاسن (ق١٧ب).

(٤) في «س» و«ك» والمطبوع (ص١٢): «أَوْ نُونِ الرَّفْعِ».

(٥) سورة العلق، الآية (١٨)، وتقول في إعراب سندع: السين للتنفيس، ندع: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين، والفاعل مستتر فيه وجوبا تقديره نحن. الفوائد الأجهورية (ق٣٢أ).

(٦) في «ز» والنبتيتي (ق٦٨أ): «لا لالتقاء الساكنين»، قال النبتيتي: أي ليس حذفها في الخط لدفع التقاء، أي: اجتماع الساكنين، وإن كان حذفها في اللفظ لدفع ذلك»، فتح رب البرية (ق٦٨أ)، وقال المدابغي (ق٨١ب): «في بعض النسخ لا لالتقاء الساكنين، وعليها كتب الشيخ النبتيتي»، وقال ابن الحاج: «هنا نسختان: نسخة بالإثبات، ونسخة بالنفي بزيادة لا النافية، وكلاهما صحيح، فعلى نسخة الإثبات يكون علة لحذفها في اللفظ، كأنه قال: وإنما حذفت لدفع التقاء الساكنين، ونسخة النفي راجعة للخط، كأنه قال: حذفت في الخط تبعا للفظ، لا أنها حذفت في الخط لالتقاء الساكنين وأما حذفها في اللفظ فلذلك، والأولى نسخة الإثبات؛ ليفيد علة حذفها في اللفظ أيضا». العقد الجوهري (ص٣٦).

﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾[١]؛ فَإِنَّ النُّونَ حُذِفَتْ لِتَوَالِي النُّونَاتِ.

وَلِكُلٍّ مِنَ السُّكُونِ وَالْحَذْفِ مَوْضِعٌ يَخْتَصُّ[٢] بِهِ[٣].

فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ جَازِمٌ، وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ، نَحْوُ: «لَمْ يَضْرِبْ» فَيَضْرِبْ: مَجْزُومٌ بِلَمْ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

وَالْمُرَادُ بِالصَّحِيحِ الْآخِرِ: مَا لَمْ يَكُنْ فِي[٤] آخِرِهِ أَلِفٌ وَلَا وَاوٌ وَلَا يَاءٌ[٥].

وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي مَوْضِعَيْنِ[٦]: فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ، وَهُوَ مَا كَانَ فِي[٧] آخِرِهِ حَرْفُ عِلَّةٍ، نَحْوُ: «لَمْ يَدْعُ» وَ«لَمْ يَخْشَ» وَ«لَمْ يَرْمِ».

فَيَدْعُ وَيَخْشَ وَيَرْمِ: مَجْزُومَةٌ بِلَمْ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهَا حَذْفُ حَرْفِ الْعِلَّةِ مِنْ آخِرِهَا نِيَابَةً عَنِ السُّكُونِ.

---

(١) سورة آل عمران، الآية (١٨٦)، وتقول في الإعراب: تبلون: فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله، وهو مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي النونات، والواو نائب فاعل، والنون للتوكيد. الفوائد الأجهورية (ق٣٢ب).

(٢) في «أ» و«ز»: «مَوَاضِعُ يَخْتَصُّ»، وفي «ع» و«ي» والمطبوع (ص١٢): «مَوَاضِعُ تَخْتَصُّ».

(٣) في «ع»: «بِهَا».

(٤) «فِي» لا توجد في نسخة الفيشي (ق١٤ب)، وقال: «وفي نسخة: مَا لَمْ يَكُنْ فِي آخِرِهِ أَلِفٌ وَلَا وَاوٌ وَلَا يَاءٌ، وهذه النسخة أجود».

(٥) في «س»: «وَاوٌ أَوْ أَلِفٌ أَوْ يَاءٌ».

(٦) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص١٢) زيادة: «الْأَوَّلُ».

(٧) «فِي» ليست في «ب» و«س» و«ك» ونسخة الفيشي (ق١٤ب)، قال الفيشي: «وفي نسخة: مَا كَانَ فِي آخِرِهِ، والأولى أجود».

فَالْمَحْـذُوفُ مِنْ «يَدْعُ» الْوَاوُ وَالضَّمَّةُ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا، وَالْمَحْذُوفُ مِنْ «يَخْشَ» الْأَلِفُ وَالْفَتْحَةُ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا، وَالْمَحْذُوفُ مِنْ «يَرْمِ» الْيَاءُ وَالْكَسْرَةُ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا.

وَالْمَوْضِـعُ الثَّانِي: فِـي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَـةِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَـاتِ النُّونِ، وَهِيَ كُلُّ فِعْـلٍ مُضَـارِعٍ اتَّصَلَ بِـهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَـةٍ، نَحْوُ: «لَـمْ يَضْرِبَا» وَ«لَـمْ تَضْرِبَا»، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ لِمُذَكَّـرٍ[1]، نَحْوُ: «لَمْ يَضْرِبُوا» وَ«لَمْ تَضْرِبُوا»[2]، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ، نَحْوُ: «لَمْ تَضْرِبِي».

فَهَذِهِ الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ مَجْزُومَةٌ بِلَمْ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهَا حَذْفُ النُّونِ نِيَابَةً عَنِ السُّكُونِ.

* * *

---

(١) في «ع» والمطبوع (ص١٢): «أَوْ ضَمِيرُ جَمْعِ الْمُذَكَّرِ»، قال الشلبي: «أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ، وفي نسخة: أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ لِمُذَكَّرٍ». الدرر الفرائد (ق١٦أ).

(٢) في «ي»: «لَمْ تَضْرِبُوا وَلَمْ يَضْرِبُوا».

فَصْلٌ

فِـي ذِكْرِ حَاصِلِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَوَّلِ بَابِ عَلَامَـاتِ الْإِعْرَابِ إِلَى هُنَا؛ تَمْرِينًا لِلْمُبْتَدِئِ، عَلَى عَادَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ[١] رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى أَجْمَعِينَ[٢].

وَحَاصِلُهُ أَنْ يُقَالَ: الْمُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ:

قِسْـمٌ يُعْـرَبُ بِالْحَـرَكَاتِ الثَّـلَاثِ: الضَّمَّـةُ، وَالْفَتْحَـةُ، وَالْكَسْـرَةُ، أَوْ بِالسُّكُونِ.

وَقِسْـمٌ يُعْـرَبُ بِالْحُـرُوفِ الْأَرْبَعَةِ: الْـوَاوُ، وَالْأَلِـفُ، وَالْيَـاءُ، وَالنُّونُ، أَوْ بِالْحَذْفِ.

فَالَّـذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ إِجْمَالًا أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: نَوْعٌ مِنَ الْأَفْعَالِ، وَثَلَاثَةٌ[٣] مِنَ الْأَسْمَاءِ.

---

(١) عـادة المتقدميـن أنهـم يذكـرون الشـيء أولا مفصلا ثـم مجملا؛ تسـهيلا علـى المبتدئ، فيذكرونه أولا تفصيلا لاستفادة الأحكام منه، ثم ثانيا مجملا لسهولة اختصار الجواب منه عنـد السـؤال، ولا يرد على هذا قولهم: إن ذكر الشـيء مجملا ثم مفصـلا أوقع في النفس؛ لأن هذا في حق المنتهين. حاشية الفيشي (ق١٥أ).

(٢) نقل ابن علان عن شيخه عبد الرحيم الحساني قوله: الأولى أن يقال إن الباب السابق معقود بالأصالة لبيان العلامات، وذكر المعربات فيه بطريق التبع، وهذا الفصل عكسه، أي معقود أصالـة للمعربـات، وذكر علامات الإعراب فيـه بطريق التبع، وحينئذ يكـون كل من الباب والفصل مختلف الموضوع بالأصالة. حاشية ابن علان (ق٦٥ب).

(٣) في «س» و«ك»: «وَثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ».

فَأَنْوَاعُ الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثَةُ:

الِاسْمُ الْمُفْرَدُ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ»، وَ«رَأَيْتُ زَيْدًا»، وَ«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ».

وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، نَحْوُ: «جَاءَ الرِّجَالُ»، وَ«رَأَيْتُ الرِّجَالَ»، وَ«مَرَرْتُ بِالرِّجَالِ».

وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ، نَحْوُ: «جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ»، وَ«رَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ»، وَ«مَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ».

وَنَوْعُ الْأَفْعَالِ: الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ، نَحْوُ: «يَضْرِبُ»، وَ«لَنْ يَضْرِبَ»، وَ«لَمْ يَضْرِبْ».

وَكُلُّهَا، أَيْ: مَجْمُوعُ الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ، لَا جَمِيعُهَا[1]؛ لِتَخَلُّفِ بَعْضِ الْأَحْكَامِ فِي بَعْضِهَا، أَيْ: فَمَجْمُوعُهَا[2]: تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، نَحْوُ: «يَضْرِبُ زَيْدٌ وَرِجَالٌ وَمُؤْمِنَاتٌ»، وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، نَحْوُ: «لَنْ أَضْرِبَ زَيْدًا وَرِجَالًا»، وَتُخْفَضُ بِالْكَسْرَةِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَرِجَالٍ وَمُؤْمِنَاتٍ»، وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ، نَحْوُ: «لَمْ يَضْرِبْ».

هَذَا هُوَ الْأَصْلُ، وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ:

---

(١) الكل عند المناطقة قسمان جميعي ومجموعي، فإن كان الحكم على كل فرد فهو جميعي، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ وإن كان الحكم على البعض دون البعض فهو مجموعي، كقولك: كل بني تميم يحملون الصخرة العظيمة، أي مجموعهم وبعض أفرادهم، وليس المراد الحكم على كل فرد بذلك؛ لأن منهم الضعفاء والنساء والصبيان. العقد الجوهري لابن الحاج (ص٣٧)، ويصح أن يراد الجميع ولا يضر التخلف الذي ذكره الشارح؛ لأن المصنف قد استثنى ما تخلف فيه ذلك. تعليق الدرة الشنوانية (ق٤٦ب).

(٢) في «أ» و«ع» والمطبوع (ص١٣): «مَجْمُوعُهَا».

جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ[١] السَّـالِمُ يُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ»، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُنْصَبَ بِالْفَتْحَةِ.

وَالِاسْـمُ الَّـذِي لَا يَنْصَـرِفُ يُخْفَـضُ بِالْفَتْحَـةِ، نَحْـوُ: «مَـرَرْتُ بِأَحْمَـدَ وَمَسَاجِدَ»، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُخْفَضَ بِالْكَسْرَةِ.

وَالْفِعْـلُ الْمُضَـارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرِ يُجْـزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ، نَحْـوُ: «لَمْ يَغْزُ»، وَ«لَمْ يَخْشَ»، وَ«لَمْ يَرْمِ»، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُجْزَمَ بِالسُّكُونِ.

وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ أَيْضًا: ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَنَوْعٌ وَاحِدٌ مِنَ الْأَفْعَالِ.

فَأَنْوَاعُ الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثَةُ: التَّثْنِيَةُ، نَحْوُ: «الزَّيْدَانِ»[٢]، وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ، نَحْوُ: «الزَّيْدُونَ»[٣]، وَالْأَسْـمَاءُ الْخَمْسَـةُ، وَهِيَ: «أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ».

وَنَوْعُ الْأَفْعَالِ: الْأَفْعَالُ الْخَمْسَـةُ، وَهِيَ: «يَفْعَلَانِ» بِالْيَاءِ[٤] الْمُثَنَّاةِ تَحْتُ، وَ«تَفْعَـلَانِ» بِالتَّـاءِ[٥] الْمُثَنَّاةِ فَـوْقُ، وَ«يَفْعَلُـونَ» بِالْمُثَنَّاةِ[٦] تَحْـتُ، وَ«تَفْعَلُونَ» بِالْمُثَنَّاةِ[٧] فَوْقُ، وَ«تَفْعَلِينَ» بِالْمُثَنَّاةِ[٨] فَوْقُ لَا غَيْرُ.

---

(١) في «س»: «التَّأْنِيثِ»، وأشار الناسخ في الحاشية إلى ورود المثبت في بعض النسخ.
(٢) في «ع» و«ك» و«ي»: «جَاءَ الزَّيْدَانِ».
(٣) في «ز» و«ع» و«ك» و«ي»: «جَاءَ الزَّيْدُونَ».
(٤) «الياء» لا توجد في «ك»، ففيها: «بِالْمُثَنَّاةِ».
(٥) «التاء» لا توجد في «أ» و«س» و«ع» و«ك»، ففيها: «بِالْمُثَنَّاةِ».
(٦) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص١٣): «بِالْيَاءِ الْمُثَنَّاةِ».
(٧) في «ز» والمطبوع (ص١٣): «بِالتَّاءِ الْمُثَنَّاةِ».
(٨) في «ز» و«س» والمطبوع (ص١٣): «بِالتَّاءِ الْمُثَنَّاةِ».

فَأَمَّـا التَّثْنِيَـةُ، بِمَعْنَـى الْمُثَنَّى، مِـنْ إِطْلَاقِ الْمَصْـدَرِ عَلَى اسْـمِ الْمَفْعُولِ: فَتُرْفَعُ بِالْأَلِفِ، نَحْوُ: «جَاءَ الزَّيْدَانِ»، وَتُنْصَبُ وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ، الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا الْمَكْسُورِ مَا بَعْدَهَا، نَحْوُ: «رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ»، وَ«مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ».

وَأَمَّا جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّـالِمُ: فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ، نَحْوُ: «جَاءَ الزَّيْدُونَ»، وَيُنْصَبُ وَيُخْفَـضُ بِالْيَاءِ الْمَكْسُـورِ مَا قَبْلَهَا الْمَفْتُوحِ مَا بَعْدَهَا، نَحْـوُ: «رَأَيْتُ الزَّيْدِينَ»، وَ«مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ».

وَأَمَّا الْأَسْـمَاءُ الْخَمْسَةُ: فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ، نَحْوُ: «هَذَا أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَفُـوكَ وَذُو مَالٍ»، وَتُنْصَبُ بِالْأَلِـفِ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَـاكَ وَحَمَاكَ وَفَاكَ وَذَا مَالٍ»، وَتُخْفَضُ بِالْيَـاءِ، نَحْوُ: «نَظَرْتُ[1] إِلَى أَبِيكَ وَأَخِيكَ وَحَمِيكَ وَفِيكَ وَذِي مَالٍ».

وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ: فَتُرْفَعُ بِالنُّونِ، نَحْوُ: «يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُـونَ، وَتَفْعَلِينَ»، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَـا، أَيْ: بِحَذْفِ النُّونِ، نَحْوُ: «لَنْ يَفْعَلَا، وَلَمْ تَفْعَلَا»، وَ«لَنْ يَفْعَلُوا، وَلَمْ تَفْعَلُوا»[2]، وَ«لَنْ تَفْعَلِي، وَلَمْ تَفْعَلِي»[3].

وَحَاصِلُ عَلَامَاتِ الْإِعْرَابِ عَشَـرَةُ أَشْـيَاءَ: الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ، وَالسُّكُونُ، وَالْأَحْرُفُ الثَّلَاثَةُ، وَحَذْفُهَا لِلْجَازِمِ[4]، وَالنُّونُ[5]، وَحَذْفُهَا لِلنَّاصِبِ وَالْجَازِمِ[6].

---

(١) ذكر ناسخ «س» في الحاشية أنه ورد في نسخة: «مَرَرْتُ بِأَبِيكَ...».

(٢) في «ز» و«س» و«ي»: «وَلَمْ يَفْعَلُوا» بدل «وَلَنْ يَفْعَلُوا»، وفي «س» و«ي»: «وَلَنْ تَفْعَلُوا» بدل «وَلَمْ تَفْعَلُوا».

(٣) قوله: «وَلَنْ تَفْعَلِي» لا يوجد في «ز»، وقوله: «وَلَمْ تَفْعَلِي» لا يوجد في «ي».

(٤) وحذفها للجازم هو علامة واحدة، وضميره عائد للأحرف الثلاثة. حاشية القليوبي (ق٤٠أ).

(٥) التاسع والعاشر: النون، أي إثباتها، وحذفها للناصب والجازم. فتح رب البرية للنبتيتي (ق٧٦أ).

(٦) في «ي»: «أَوِ الْجَازِمِ»، وفي «ع»: «وَحَذْفُهَا لِلْجَازِمِ وَالنَّاصِبِ».

بَابُ الْأَفْعَالِ الِاصْطِلَاحِيَّةِ

الْأَفْعَالُ جَمْعُ فِعْلٍ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ، لَا رَابِعَ لَهَا.

مَـاضٍ: وَهُوَ مَـا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ مُقْتَرِنٍ بِزَمَانٍ مَـاضٍ[١]، وَقَبِلَ تَاءَ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةَ، نَحْوُ: ضَرَبَتْ[٢].

وَمُضَارِعٌ، أَيْ: مُشَـابِهٌ، وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ زَمَانَيِ الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ، وَقَبِلَ لَمْ[٣]، نَحْوُ: «لَمْ[٤] يَضْرِبْ».

وَأَمْـرٌ: وَهُـوَ مَـا دَلَّ عَلَى طَلَبِ حَـدَثٍ فِي زَمَـنِ[٥] الِاسْـتِقْبَالِ، وَقَبِلَ يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ، نَحْوُ: «اضْرِبِي»[٦].

فَهَذِهِ حَقِيقَةُ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ، نَحْوُ[٧]: «ضَرَبَ»، وَ«يَضْرِبُ»، وَ«اضْرِبْ».

---

(١) عنـد ابن الحـاج زيادة: «وَالْمُـرَادُ بِالْمَاضِـي الْأَوَّلِ: الِاصْطِلَاحِـيُّ، وَبِالثَّانِـي: اللُّغَوِيُّ، فَلَا دَوْرَ». العقد الجوهري (ص٣٩)، قال ابن الحاج: «الدور هو توقف اللاحق على السـابق، والسابق على اللاحق، كتوقف «أ» على «ب»، و«ب» على «أ»، بأن لا يوجد أحدهما إلا بعد وجود الآخر، وهو محال، وذلك منتف هنا».

(٢) في «ب» و«ع»: «نَحْوُ: ضَرَبَ»، وفي «س» و«ك»: «كَضَرَبَتْ»، وفي «أ»: «كَضَرَبَ».

(٣) قال الشلبي: «وَقِيل مَا يَلِي لَمْ، وفي نسخة: وَقَبِلَ لَمْ، وهي أصح». الدرر الفرائد (ق١٦أ).

(٤) في «ب»: «نَحْوُ يَضْرِبُ».

(٥) في المطبوع (ص١٤) والوفائي (ق١٠٠أ): «فِي زَمَانِ».

(٦) في «أ» و«ع»: « نَحْوُ: اضْرِبْ».

(٧) في «ع»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

وَأَمَّا أَحْكَامُهَا: فَالْمَاضِي مَفْتُوحُ الْآخِرِ أَبَدًا عَلَى الْأَصْلِ[١]، نَحْوُ: «ضَرَبَ»، وَ«دَحْرَجَ»، وَ«انْطَلَقَ»، وَ«اسْتَخْرَجَ»[٢].

مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ ضَمِيرُ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٌ فَإِنَّهُ يُسَكَّنُ[٣]، نَحْوُ: ضَرَبْتُ[٤]، وَمَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ وَاوُ الْجَمْعِ[٥] فَإِنَّهُ يُضَمُّ[٦]، نَحْوُ: ضَرَبُوا، عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ[٧].

وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا، عِنْدَ الْكِسَائِيِّ[٨] بِلَامِ الْأَمْرِ مُقَدَّرَةً.

---

(١) أي على الأصل الثاني؛ لأن الأصل الأول في البناء أن يكون على السكون. حاشية الفيشي (ق١٥ب).

(٢) قوله: «وَدَحْرَجَ، وَانْطَلَقَ، وَاسْتَخْرَجَ» لا يوجد في بعض النسخ بدليل قول الوفائي: «وفي بعض النسخ: وَدَحْرَجَ، وَانْطَلَقَ، وَاسْتَخْرَجَ، بعد قوله: ضَرَبَ». الدرة السنية (ق١٠١ب).

(٣) يحتمل تسكين البناء، وهو المتبادر من الاستثناء، ويحتمل خلافه وأن البناء على فتح مقدر، ويؤيده تعبيره بيسكن، دون: فيبنى على السكون. تعليق الدرة الشنوانية (ق٥٤أ).

(٤) إنما سكن آخره عند اتصال الضمير المذكور به لئلا يتوالى في نحو: ضربت -وحمل عليه نحو: استخرجت؛ طردا للباب- أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن ضمير الفاعل كجزء من الفعل، وهو غير جائز لثقل الكلمة الواحدة. تعليق الدرة الشنوانية (ق٥٤أ).

(٥) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص١٤): «وَاوُ الْجَمَاعَةِ».

(٦) يحتمل ضم البناء المتبادر من الاستثناء، وهو ما ذهب إليه بعضهم، ويحتمل خلافه، وأن البناء على فتح مقدر وهو ظاهر كلام المصنف، وإليه ذهب آخرون، ويؤيده ظاهر قول بعضهم: إن الضم لا يدخل الفعل لثقله. تعليق الدرة الشنوانية (ق٥٤أ).

(٧) قوله: «عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ» يرجع للسكون والضم. حاشية محاسن (ق٢٠أ).

(٨) الإمام العلامة أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي -مولاهم- الكسائي، إمام الكوفيين في النحو واللغة وأحد القراء السبع المشهورين، صنف كتاب معاني القرآن وغيره، توفي سنة ثمانين ومائة وقيل بعد ذلك. إنباه الرواة للقفطي (٢/ ٢٥٦-٢٧٤) وبغية الوعاة للسيوطي (٢/ ١٦٢-١٦٤).

فَأَصْلُ اضْرِبْ عِنْدَهُ: «لِتَضْرِبْ»، حُذِفَتِ اللَّامُ تَخْفِيفًا، ثُمَّ التَّاءُ خَوْفَ الِالْتِبَاسِ[(١)] بِالْمُضَارِعِ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ[(٢)]، ثُمَّ أُتِيَ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ[(٣)] عِنْدَ الِاحْتِيَاجِ إِلَيْهَا[(٤)].

وَعِنْدَ سِيبَوَيْهِ[(٥)] **الْأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى**[(٦)]:

السُّكُونِ إِنْ كَانَ صَحِيحَ الْآخِرِ، نَحْوُ: «اضْرِبْ».

وَعَلَى[(٧)] حَذْفِ الْآخِرِ إِنْ كَانَ مُعْتَلًّا، نَحْوُ: «اخْشَ» وَ«اغْزُ» و«ارْمِ».

---

(١) في «ك»: «خَوْفًا مِنَ الِالْتِبَاسِ».

(٢) «فِي حَالَةِ الْوَقْفِ» لا توجد في «أ» و«ب» و«ع» و«ي»، وفي حاشية «ب»: «أي المرفوع في حال الوقف»، وجاء في «ك»: «فِي الْوَقْفِ»، وعند محاسن (ق٢٠أ): «وَقْفًا»، قال محاسن: «قوله: وقفا، أي لأن المضارع غير المجزوم في حالة الدرج يحرك، فلا يلتبس بالمجزوم».

(٣) في «ز» زيادة: «تَوَصُّلًا».

(٤) وذلك إذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا كما مَثَّل، فإن الضاد في يضرب ساكنة، فيؤتى بها توصلا للنطق بالساكن، ولم يحرك ما بعد حرف المضارعة مع أنه أيسر من اجتلاب همزة الوصل محافظة على صيغة المضارع. حاشية المدابغي (ق٩٦ب).

(٥) شيخ النحاة العلامة أبو بشر وأبو الحسن عمرو بن عثمان بن قَنْبَر إمام البصريين، لقب سيبويه ومعناه بالفارسية رائحة التفاح، أصله من أرض فارس، نشأ بالبصرة وأخذ عن الخليل بن أحمد وغيره، وكان حسن التصنيف، ألف الكتاب المشهور في النحو، قيل إنه لم يكتب الناس في النحو مثله، اختلف في عمره وزمان وفاته ومكانها، فقيل إنه توفي بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة وعمره اثنتان وثلاثون سنة، وقيل غير ذلك. إنباه الرواة للقفطي (٢/ ٣٤٦-٣٦٠) وبغية الوعاة للسيوطي (٢/ ٢٢٩-٢٣٠).

(٦) ضابطه أنه يبنى على ما يجزم به مضارعه من سكون أو حذف حرف علة أو حذف نون. حاشية محاسن (ق٢٤أ).

(٧) في «ز» و«ع» والمطبوع (ص١٤): «أَوْ عَلَى».

وَعَلَى[١] حَذْفِ النُّونِ إِنْ كَانَ مُسْنَدًا لِضَمِيرِ تَثْنِيَةٍ، نَحْوُ: «اضْرِبَا»، أَوْ ضَمِيرِ جَمْعٍ[٢]، نَحْوُ: «اضْرِبُوا»، أَوْ ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ، نَحْوُ: «اضْرِبِي».

وَهَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ الْمَنْصُورُ[٣].

وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ، الْمُسَمَّاةِ بِأَحْرُفِ الْمُضَارَعَةِ[٤]، يَجْمَعُهَا حُرُوفُ قَوْلِكَ: «أَنَيْتُ»، بِمَعْنَى: أَدْرَكْتُ.

وَحُرُوفُ أَنَيْتُ:

الْهَمْزَةُ، بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، نَحْوُ: «أَقُومُ»، بِخِلَافِ هَمْزَةِ: «أَكْرَمَ».

وَالنُّونُ، بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ لِلْمُتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ، أَوِ الْمُعَظِّمِ نَفْسَهُ، نَحْوُ: «نَقُومُ»، بِخِلَافِ نُونِ: «نَرْجَسَ»[٥].

وَالْيَاءُ ـ الْمُثَنَّاةُ تَحْتُ ـ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ لِلْغَائِبِ، نَحْوُ: «يَقُومُ»، بِخِلَافِ يَاءِ: «يَرْنَأَ»[٦].

---

(١) في «ز» والمطبوع (ص١٤): «أَوْ عَلَى».

(٢) في «أ»: «أَوْ ضَمِيرِ الْجَمْعِ».

(٣) في «ز» و«س» والمطبوع (ص١٤) «وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الْمَنْصُورُ»، وأشار ناسخ «س» إلى ورود المثبت في بعض النسخ، والمنصور أي المرضي المقوى على غيره. فتح رب البرية للنبتيتي (ق٨١أ).

(٤) المضارعة بفتح الراء أي المشابهة، من إضافة السبب إلى المسبب، أي الأحرف التي هي سبب المشابهة، ويجوز كسر الراء على معنى أحرف الكلمة المضارعة أي التي تزاد في الكلمة المشابهة للاسم. حاشية المدابغي (ق٩٨ب).

(٥) يقال: نرجس الدواء، إذا جعل فيه نرجسا، وهو نبت له رائحة زكية. فتح رب البرية (ق٨٢أ).

(٦) يرنأ الشيب إذا خضبه باليرناء وهو الحناء. الدرر الفرائد للشلبي (ق١٦ب).

وَالتَّـاءُ ـ الْمُثَنَّـاةُ فَـوْقُ ـ بِشَـرْطِ أَنْ تَصْلُـحَ(١) **لِلْمُخَاطَبِ**، نَحْـوُ: «تَقُومُ»، بِخِلَافِ تَاءِ: «تَعَلَّمَ».

فَـ«أَقُومُ وَنَقُومُ وَيَقُومُ وَتَقُومُ»: أَفْعَالٌ مُضَارِعَةٌ؛ لِدَلَالَةِ(٢) الزَّوَائِدِ فِي أَوَّلِهَا عَلَى الْمَعَانِي الْمَذْكُورَةِ(٣).

وَ«أَكْرَمَ(٤) وَنَرْجَسَ وَيَرْنَأَ وَتَعَلَّمَ»: أَفْعَالٌ مَاضِيَةٌ(٥)؛ لِعَدَمِ دَلَالَةِ الزَّوَائِدِ فِي أَوَّلِهَا عَلَى الْمَعَانِي الْمَذْكُورَةِ.

وَهُـوَ، أَيِ: الْمُضَـارِعُ(٦) الْمُجَـرَّدُ مِنَ النُّونَيْـنِ(٧) وَمِنَ النَّاصِـبِ وَالْجَازِمِ **مَرْفُوعٌ أَبَدًا**، بِالتَّجَرُّدِ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ.

وَيَسْتَمِرُّ عَلَى رَفْعِهِ **حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ** فَيَنْصِبهُ، **أَوْ جَازِمٌ** فَيَجْزِمَهُ(٨).

---

(١) في «ب» و«س» و«ع» والوفائي (ق١٠٦ب): «أَنْ تَكُونَ»، قال الوفائي: «وفي بعض النسخ: بِشَرْطِ أَنْ تَصْلُحَ، وإنما قال تصلح ولم يقل كما تقدم قبلها؛ لأن التاء المثناة الفوقية لا تختص بالخطاب؛ لأنها تكون أيضا للغائبة والغائبتين، فتقول: هِنْدٌ تَقُومُ، وَالْهِنْدَانِ تَقُومَانِ».

(٢) في «س»: «لِدَلِيلِ»، ونص الناسخ في الحاشية على ورود المثبت في نسخة.

(٣) المعانـي المذكورة هي التكلـم والخطاب والغيبة، وهذه الحـروف تكون مضمومة في فعل ماضيـه على أربعة أحرف، نحو: أكرم، وتكون مفتوحة فيما عدا ذلك. الدرة السـنية للوفائي (ق١٠٧أ).

(٤) في «ي»: «بِخِلَافِ: أَكْرَمَ»، والسطر كله لا يوجد في «ز».

(٥) كان الوجه أن يقول بدل «أفعال ماضية»: ليست أفعالا مضارعة. حاشية القليوبي (ق٢٥أ).

(٦) في «ز»: « أَيِ: الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ».

(٧) هما نون الإناث ونون التوكيد. حاشية القليوبي (ق٤٤أ).

(٨) فـي «ز» والمطبوع (ص١٥) والوفائي (ق١٠٨ب) زيادة: «وَلِـكُلٍّ مِنَ النَّوَاصِبِ وَالْجَوَازِمِ عَدَدٌ يَحْصُرُهُ».

فَالنَّوَاصِبُ لِلْمُضَارِعِ وِفَاقًا وَخِلَافًا عَشَرَةٌ عَلَى مَا هُنَا[١].

وَالْمُتَّفَقُ عَلَيْهَا أَرْبَعَةٌ، وَهِيَ:

أَنِ الْمَفْتُوحَةُ الْهَمْزَةِ السَّاكِنَةُ النُّونِ، تَنْصِبُ الْمُضَارِعَ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا[٢]، وَهِيَ مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ[٣]، تُسْبَكُ مَعَ مَنْصُوبِهَا بِمَصْدَرٍ[٤]، فَلِذَلِكَ تُسَمَّى مَصْدَرِيَّةً.

مِثَالُ ذَلِكَ[٥]: «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ تَضْرِبَ»، التَّقْدِيرُ: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ»، فَأَنْ: حَرْفُ مَصْدَرٍ[٦] وَنَصْبٍ وَاسْتِقْبَالٍ، وَتَضْرِبَ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِأَنْ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ.

---

(١) في «ب» والمطبوع (ص١٥): «عَلَى مَا ذُكِرَ هُنَا»، وفي «ز»: «عَلَى مَا ذَكَرَهُ هُنَا»، قال الشلبي: «وقول الشارح -رحمه الله- عَلَى مَا هُنَا، ليس المراد منه أنها ذكرت أكثر من هذا في غير هذا الباب، بل المراد أن غير المصنف لا يرى أنها عشرة، بل الناصب بنفسه عنده أربعة». الدرر الفرائد (ق١٦ب).

(٢) في «ك»: «لَفْظًا وَمَحَلًّا»، وفي «س»: «تَنْصِبُ الْمُضَارِعَ لَفْظًا، وَالْمَاضِيَ مَحَلًّا»، قال الشنواني: «وَالْمَاضِيَ مَحَلًّا، كذا في بعض النسخ، وفيه نظر». تعليق الدرة الشنوانية (ق٥٩أ)، وقال الفيشي (ق١٥ب): «وفي بعض النسخ: تَنْصِبُ الْمُضَارِعَ لَفْظًا، وَالْمَاضِيَ مَحَلًّا، وهذه النسخة فاسدة؛ لأن الماضي لا إعراب له لا لفظا ولا محلا؛ لأنه مبني باتفاق»، وقال القليوبي (ق٢٥ب): «لَفْظًا، أي إن كان معربا، أَوْ مَحَلًّا إن كان مبنيا، وفي بعض النسخ: تَنْصِبُ الْمَاضِيَ مَحَلًّا، وهو خلاف الصواب؛ إذ لا يحكم على محل الماضي إلا في الجزم فقط».

(٣) الموصول الحرفي: كل حرف أول مع ما بعده بمصدر، ولا يحتاج إلى عائد. فتح رب البرية (ق٨٤أ)، قال ابن علان (ق٧٨ب): ونظمها على المختار شيخ شيوخنا المحقق عبد الرؤوف الواعظ:

إِنْ رُمْتَ مَوْصُولَ الْحُرُوفِ نَظْمَا فَذَاكَ أَنَّ أَنْ وَلَوْ وَكَيْ مَا

(٤) الذي يظهر أن المنسبك بالمصدر صلتها فقط، لا هي وصلتها. تعليق الدرة الشنوانية (ق٥٩أ)، وقال ابن الحاج: «قوله تسبك مع منصوبها فيه مسامحة؛ لأن المنسبك هو ما بعدها، لكن لما كانت هي آلة للسبك صح ذلك». العقد الجوهري (ص٤٢).

(٥) في «س»: «كَقَوْلِكَ» بدل: «مِثَالُ ذَلِكَ»، وقوله: «ذَلِكَ» لا يوجد في «ب».

(٦) «مَصْدَرٍ» لا توجد في «ب» و«س» و«ع» و«ك»، وجاء في «ز» و«ي»: «مَصْدَرِيّ».

وَالثَّانِي: لَنْ، وَهِيَ[(١)] **حَرْفٌ لِنَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ**[(٢)]، نَحْوُ: ﴿**لَن نَّبْرَحَ**﴾[(٣)]، فَلَنْ: حَرْفُ نَفْيٍ وَنَصْبٍ، وَنَبْرَحَ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِلَنْ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ.

وَالثَّالِثُ: إِذَنْ، وَهُوَ[(٤)] **حَرْفُ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ**، نَحْوُ: «إِذَنْ أُكْرِمَكَ»، جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: «أُرِيدُ أَنْ أَزُورَكَ»، فَإِذَنْ: حَرْفُ جَوَابٍ وَنَصْبٍ[(٥)]، وَأُكْرِمَكَ[(٦)]: مَنْصُوبٌ بِإِذَنْ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ عَلَى الْمِيمِ[(٧)].

وَشَرْطُ النَّصْبِ بِإِذَنْ: أَنْ تَكُونَ فِي صَدْرِ الْجَوَابِ، وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلٌ[(٨)]، مُتَّصِلٌ[(٩)] بِهَا، وَلَا يَضُرُّ فَصْلُهُ مِنْهَا بِالْقَسَمِ[(١٠)].

وَالرَّابِعُ: كَيِ **الْمَصْدَرِيَّةُ**، وَهِيَ الدَّاخِلَةُ[(١١)] عَلَيْهَا لَامُ التَّعْلِيلِ لَفْظًا، نَحْوُ:

---

(١) في «أ» و«ز» و«ك»: «وَهُوَ».

(٢) أي لنفي وقوع الحدث في الزمان المستقبل. العقد الجوهري لابن الحاج (ص٤٢).

(٣) سورة طه، الآية (٩١)، وفي «ي» زيادة: ﴿**عَلَيْهَا**﴾.

(٤) في «ز»: «وَهِيَ».

(٥) في «ي» زيادة: «وَجَزَاءٍ».

(٦) في «ز» و«ك» و«ي» زيادة: «فِعْلٌ مُضَارِعٌ».

(٧) في «ز» والمطبوع (ص١٥) زيادة: «وَالْكَافُ مَفْعُولٌ بِهِ».

(٨) في «ك»: «مُسْتَقْبَلًا»، قال القليوبي (ق٤٥أ): «وفي نسخة: بنصب مستقبلا، فالفعل عطف على الضمير، فتكون مسلط عليه»، وقال المدابغي (ق١٠٣ب): «وحينئذ فمستقبلا خبر تكون».

(٩) في «ك»: «مُتَّصِلًا».

(١٠) أو بلا النافية، كقولك: «إِذَنْ لَا أُهِينَكَ»، جوابا لمن قال: «غَدًا آتِي إِلَيْكَ». فتح رب البرية للنبتيتي (ق٨٦).

(١١) في «س»: «الدَّاخِلُ».

﴿لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ﴾[١]، أَوْ تَقْدِيرًا، نَحْوُ: «كَيْ لَا تَأْسَوْا»، فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ، إِذَا قُدِّرَتِ اللَّامُ قَبْلَهَا اسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِنِيَّتِهَا.

فَاللَّامُ: حَرْفُ تَعْلِيلٍ وَجَرٍّ[٢]، وَكَيْ: حَرْفُ مَصْدَرٍ[٣] وَنَصْبٍ، وَلَا: حَرْفُ نَفْيٍ[٤]، وَتَأْسَوْا: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِكَيْ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ حَذْفُ النُّونِ.

فَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ[٥] كَيْ لَامُ التَّعْلِيلِ، لَا لَفْظًا وَلَا تَقْدِيرًا، فَكَيْ تَعْلِيلِيَّةٌ[٦]، وَالْمُضَارِعُ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ بِأَنْ مُضْمَرَةً وُجُوبًا[٧].

وَالنَّوَاصِبُ الْمُخْتَلَفُ فِيهَا[٨] سِتَّةٌ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ النَّاصِبَ بَعْدَهَا أَنْ مُضْمَرَةً[٩]، وَهِيَ:

---

(١) سورة الحديد، الآية (٢٣).

(٢) والمجرور الاسم المنسبك من كي ومعمولها. الكواكب الدرية للدجاني (ق٧٩أ).

(٣) في «ب» و«ز» و«ع» و«ي»: «مَصْدَرِيّ».

(٤) في «ب» زيادة: «وَاسْتِقْبَالٍ».

(٥) في «أ» و«ك» والمطبوع (ص١٥): «تَتَقَدَّمْ»، وجاء في «ع» و«ك» و«ي» زيادة كلمة: «عَلَى». قال الوفائي: «كَيْ: مفعول مقدم، ولَامُ: فاعل مؤخر».

(٦) أي حرف جر مفيد للتعليل، بمنزلة اللام، أي دالة أن ما قبلها سبب في حصول ما بعدها. الكواكب الدرية للدجاني (ق٧٩ب).

(٧) قال النبتيتي: «وفي بعض النسخ: جَوَازًا، والمراد به الجواز المقابل للامتناع، الصادق بالواقع، ولا يحمل على مذهب الكوفيين؛ لأن الناصب عندهم إنما هو كي». فتح رب البرية (ق٨٧أ)، وقال ابن علان (ق٨٢ب): «قوله: جَوَازًا، هذا في بعض النسخ، وهو مذهب الكوفيين، وفي بعضها: وجوبا، وهو مذهب البصريين».

(٨) أي في نصبها للفعل المضارع بنفسها، أو بأن مضمرة بعدها. فتح رب البرية للنبتيتي (ق٨٧ب).

(٩) في «ي» زيادة: «وُجُوبًا».

لَامُ كَيِ **التَّعْلِيلِيَّةُ**(١)، وَأُضِيفَتْ إِلَى كَيْ(٢) لِأَنَّهَا تَخْلُفُهَا(٣) فِي إِفَادَةِ التَّعْلِيلِ، نَحْوُ: «جِئْتُكَ لِأَزُورَكَ»، فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَحْذِفَ اللَّامَ، وَتُعَوِّضَ عَنْهَا كَيْ، وَتَقُولُ: «جِئْتُكَ كَيْ أَزُورَكَ»، فَأَزُورَكَ: مَنْصُوبٌ بِأَنْ مُضْمَرَةً بَعْدَ اللَّامِ جَوَازًا.

وَتُسَمَّى هَذِهِ اللَّامُ: لَامَ التَّعْلِيلِ(٤).

وَالثَّانِيَةُ: لَامُ الْجُحُودِ، أَيْ: **لَامُ النَّفْيِ**، وَهِيَ الْوَاقِعَةُ(٥) فِي خَبَرِ كَانَ الْمَنْفِيَّةِ بِمَا، أَوْ فِي خَبَرِ يَكُونُ(٦) الْمَنْفِيَّةِ بِلَمْ، نَحْوُ: ﴿**وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ**﴾(٧) ﴿**لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ**﴾(٨) فَيُعَذِّبَ وَيَغْفِرَ: مَنْصُوبَانِ بِأَنْ مُضْمَرَةً بَعْدَ لَامِ الْجُحُودِ وُجُوبًا.

---

(١) قال الفيشي (ق١٦أ): «التَّعْلِيلِيَّةُ: نعت للام».

(٢) عند القليوبي (ق٢٦ب): «وَنُسِبَتْ إِلَى كَيْ»، قال: «أي ونسبت اللام إلى كي؛ لأن كي تخلف اللام في إفادة التعليل، هذا صريح كلامه، وعليه فكان الوجه أن يقول ونسبت كي إلى اللام؛ لأن الفرع ينسب إلى الأصل لا عكسه، إلا أن يراد بالنسبة الإضافة كما في بعض النسخ».

(٣) أي لأن اللام تخلف كي، يعني تقوم مقامها. فتح رب البرية للنبتيتي (ق٨٧ب).

(٤) ويقال لها أيضا لام العلة، وهي جارة لمصدر مؤول، فتقول في جئتك لأزورك مثلا: جئتك للزيارة، أي لأجلها. حاشية الإبراشي (ق٧٣ب).

(٥) في «س» والمطبوع (ص١٦): «وَهِيَ الزَّائِدَةُ الْوَاقِعَةُ»، قال الشلبي: «وَهِيَ الزَّائِدَةُ، وفي نسخة: وَهِيَ الْوَاقِعَةُ». الدرر الفرائد (ق١٨أ)، وقال النبتيتي: «وَهِيَ، أي لام الجحود الْوَاقِعَةُ سواء على سبيل الزيادة عند الكوفيين، أو لا عند البصريين، وفي نسخة: وَهِيَ الزَّائِدَةُ». فتح رب البرية (ق٨٨أ)، وقال الفيشي (ق١٦أ): «الْوَاقِعَةُ: هذه النسخة تجري على مذهب البصريين ومذهب الكوفيين»، وقال ابن علان (ق٨٣أ): «قوله: الزائدة، قال الكوفيون: هي زائدة للتأكيد».

(٦) في «ع»: «يَكُنِ».

(٧) سورة الأنفال، الآية (٣٣).

(٨) سورة النساء، الآيتان (١٣٧، ١٦٨).

وَسُمِّيَتْ هَذِهِ اللَّامُ لَامَ الْجُحُودِ؛ لِكَوْنِهَا مَسْبُوقَةً بِالْكَوْنِ الْمَنْفِيِّ، وَالنَّفْيُ يُسَمَّى جُحُودًا.

وَالثَّالِثَةُ: **حَتَّى الْجَارَّةُ الْمُفِيدَةُ لِلْغَايَةِ**[١]، نَحْوُ: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[٢]، **أَوْ لِلتَّعْلِيلِ**[٣]، نَحْوُ: «أَسْلِمْ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ»، فَيَرْجِعَ وَتَدْخُلَ[٤]: مَنْصُوبَانِ بِأَنْ مُضْمَرَةً بَعْدَ حَتَّى وُجُوبًا.

وَالرَّابِعَةُ وَالْخَامِسَةُ[٥]: **الْجَوَابُ بِالْفَاءِ الْمُفِيدَةِ لِلسَّبَبِيَّةِ**[٦]، **وَالْوَاوِ الْمُفِيدَةِ لِلْمَعِيَّةِ**[٧]، الْوَاقِعَتَيْنِ[٨] بَعْدَ:

الْأَمْرِ، نَحْوُ: «أَقْبِلْ فَأُحْسِنَ إِلَيْكَ»، أَوْ: «وَأُحْسِنَ إِلَيْكَ»[٩].

---

(١) أي لانتهاء الغاية، وهي نهاية الشيء، والمعنى أن حتى مفيدة لانتهاء ما قبلها عند حصول ما بعدها، وعلامة كونها للغاية أن يصلح في موضعها «إلى». فتح رب البرية للنبتيتي (ق٨٨ب).

(٢) سورة طه، الآية (٩١).

(٣) في «ز»: «أَوِ التَّعلِيلِ»، وعلامة كونها للتعليل أن يحسن في موضعها «كي». فتح رب البرية (ق٨٩أ).

(٤) في «ع» زيادة: «هُمَا فِعْلَانِ».

(٥) في «ز» والمطبوع (ص١٦): «وَالرَّابِعُ وَالْخَامِسُ»، قال النبتيتي: «وَالرَّابِعَةُ وَالْخَامِسَةُ من الستة». فتح رب البرية (ق٨٩ب).

(٦) أي التي يقصد بها الجزاء مع العطف. حاشية القليوبي (ق٢٧أ).

(٧) أي مع العطف أيضا بخلاف المفيدة للعطف وحده. حاشية القليوبي (ق٢٧أ).

(٨) قال ابن الحاج: الْوَاقِعَتَيْنِ بالتثنية، وهي الصواب، وفي بعض النسخ: الْوَاقِعَةِ، بالإفراد وهي غير ظاهرة. العقد الجوهري (ص٤٣).

(٩) أي ليكن منك إقبال إليَّ فإحسان أو وإحسان مني إليك، فالإحسان الواقع بعد الفاء مسبب عن الإقبال، وبعد الواو واقع مع الإقبال مقارن له، وهكذا في كل مثال. فتح رب البرية للنبتيتي (ق٩٠).

وَبَعْدَ **النَّهْيِ**، نَحْوُ: «لَا تُخَاصِمْ زَيْدًا فَيَغْضَبَ»، أَوْ: «وَيَغْضَبَ».

وَبَعْدَ **الْعَرْضِ**(١)، نَحْوُ: «أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ عِلْمًا»، أَوْ: «وَتُصِيبَ عِلْمًا».

وَبَعْدَ **التَّحْضِيضِ**(٢)، نَحْوُ: «هَلَّا أَكْرَمْتَ زَيْدًا فَيَشْكُرَ»، أَوْ: «وَيَشْكُرَ»(٣).

وَبَعْدَ **التَّمَنِّي**(٤)، نَحْوُ: «لَيْتَ لِي مَالًا فَأَتَصَدَّقَ مِنْهُ»، أَوْ: «وَأَتَصَدَّقَ مِنْهُ».

وَبَعْدَ **التَّرَجِّي**(٥)، نَحْوُ: «لَعَلِّي أُرَاجِعُ الشَّيْخَ فَيُفَهِّمَنِي»، أَوْ: «وَيُفَهِّمَنِي»(٦).

وَبَعْدَ **الدُّعَاءِ**(٧)، نَحْوُ: «رَبِّ وَفِّقْنِي فَأَعْمَلَ صَالِحًا»، أَوْ: «وَأَعْمَلَ صَالِحًا».

وَبَعْدَ **الِاسْتِفْهَامِ**(٨)، نَحْوُ: «هَلْ زَيْدٌ فِي الدَّارِ فَأَمْضِيَ إِلَيْهِ؟»، أَوْ: «وَأَمْضِيَ إِلَيْهِ؟».

---

(١) في «ز» والمطبوع (ص١٦): «أَوْ بَعْدَ الْعَرْضِ»، والعرض: طلب بلين ورفق. حاشية القليوبي (ق٢٧أ).

(٢) في «ز»: «أَوْ بَعْدَ التَّحْضِيضِ»، والتحضيض: الطلب المؤكد، ويقال بحث وإزعاج. حاشية القليوبي (ق٢٧أ).

(٣) في «ز» و«ي»: «فَيَشْكُرَكَ أَوْ وَيَشْكُرَكَ».

(٤) في «ز»: «أَوْ بَعْدَ التَّمَنِّي»، والتمني: طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر. حاشية القليوبي (ق٢٧أ).

(٥) في «ز» و«س» والمطبوع (ص١٦): «أَوْ بَعْدَ التَّرَجِّي»، والترجي: طلب الأمر المحبوب، والإشفاق من المكروه. حاشية القليوبي (ق٢٧أ).

(٦) قال النبتيتي: بالتشديد ويجوز التخفيف. فتح رب البرية (ق٩١).

(٧) في «ز» و«س»: «أَوْ بَعْدَ الدُّعَاءِ»، والدعاء: الطلب من الأعلى. فتح رب البرية للنبتيتي (ق٩١ب).

(٨) في «ز» و«س»: «أَوْ بَعْدَ الِاسْتِفْهَامِ»، والاستفهام: طلب الفهم والتفهيم. حاشية القليوبي (ق٤٦ب).

وَبَعْدَ **النَّفْيِ الْمَحْضِ**(١)، نَحْوُ: «لَا يُقْضَى عَلَى زَيْدٍ فَيَمُوتَ»، أَوْ: «وَيَمُوتَ».

فَالْجَوَابُ بَعْدَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ فِي هَذِهِ الْأَمْثِلَةِ كُلِّهَا مَنْصُوبٌ بِأَنْ مُضْمَرَةً وُجُوبًا(٢).

وَلَوْ قَالَ: «**وَالْفَاءُ وَالْوَاوُ فِي الْجَوَابِ**» لَكَانَ أَوْضَحَ؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ مَنْصُوبٌ لَا نَاصِبٌ.

وَالسَّادِسُ(٣): أَوِ **الَّتِي بِمَعْنَى إِلَّا**، نَحْوُ: «لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ»، **أَوْ إِلَى**، نَحْوُ: «لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي»(٤)، فَيُسْلِمَ وَتَقْضِيَ(٥): مَنْصُوبَانِ بِأَنْ مُضْمَرَةً بَعْدَ «أَوْ» وُجُوبًا(٦).

وَالْحَاصِلُ أَنَّ «أَنْ» تُضْمَرُ **بَعْدَ ثَلَاثَةٍ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ**، وَهِيَ: اللَّامُ، وَكَيِ التَّعْلِيلِيَّةُ، وَحَتَّى، **وَبَعْدَ ثَلَاثَةٍ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ**، وَهِيَ: الْفَاءُ، وَالْوَاوُ، وَأَوْ.

---

(١) في «ز» و«س»: «أَوْ بَعْدَ النَّفْيِ الْمَحْضِ»، والنفي المحض: غير الراجع إلى معنى الإثبات، فخرج النفي التالي استفهاما تقريريا، نحو: «أَلَمْ تَأْتِنِي وَأُحْسِنُ إِلَيْكَ» إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي، والنفي المتلو بنفي، نحو: «مَا تَزَالُ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا»؛ لأن جوهر «تزال» يقتضي النفي فإذا دخل عليه نفي اقتضى إثبات ما بعده، والمنتقض بإلا، نحو: «مَا تَأْتِينَا إِلَّا وَتُحَدِّثُنَا». فتح رب البرية للنبتيتي (ق٩٢أ).

(٢) هذه المسألة تسمى مسألة الأجوبة الثمانية، وقد جمعها بعضهم في قوله:

مُرْ وَانْهَ وَادْعُ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحَضِّهِمُ   تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمُلا

(٣) في «ز» والمطبوع (ص١٦): «وَالسَّادِسَةُ»، قال النبتيتي: «وَالسَّادِسُ من النواصب المختلف فيها». فتح رب البرية (ق٩٢ب).

(٤) مثال الشيخ يصلح أن تكون «أو» فيه بمعنى «إلى» التي للغاية، وأن تكون بمعنى «إلا» التي للاستثناء. فتح رب البرية للنبتيتي (ق٩٢ب)، وقال الشنواني (ق٦٥أ): «المثال يكفيه الاحتمال».

(٥) في «أ» و«ي»: «وَتَقْضِيَنِي».

(٦) قال المدابغي (ق١٠٨أ): ويوجد في بعض نسخ الشرح زيادة: «أَوِ الَّتِي لِلتَّعْلِيلِ، نَحْوُ: لَأُطِيعَنَّ اللهَ أَوْ يَغْفِرَ لِي».

وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ جَازِمًا[١]، وَهِيَ قِسْمَانِ: مَا يَجْزِمُ فِعْلًا وَاحِدًا، وَمَا يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ.

فَالَّذِي يَجْزِمُ فِعْلًا وَاحِدًا سِتَّةٌ، وَهِيَ:

لَمْ، نَحْوُ: «لَمْ يَقُمْ»، فَلَمْ: حَرْفٌ[٢] يَجْزِمُ الْمُضَارِعَ، وَيَنْفِي مَعْنَاهُ، وَيَقْلِبُهُ إِلَى الْمُضِيِّ، وَيَقُمْ: مَجْزُومٌ بِلَمْ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

وَالثَّانِي: لَمَّا الْمُرَادِفَةُ لِلَمْ فِيمَا تَقَدَّمَ، نَحْوُ: «لَمَّا يَضْرِبْ»، فَلَمَّا: حَرْفٌ[٣] يَجْزِمُ الْمُضَارِعَ، وَيَنْفِي مَعْنَاهُ، وَيَقْلِبُهُ إِلَى الْمُضِيِّ، وَيَضْرِبْ: مَجْزُومٌ بِلَمَّا، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

وَالثَّالِثُ: أَلَمْ[٤]، نَحْوُ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾[٥]، فَأَلَمْ: حَرْفُ تَقْرِيرٍ وَجَزْمٍ، وَنَشْرَحْ: مَجْزُومٌ بِأَلَمْ وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

وَالرَّابِعُ: أَلَمَّا أُخْتُهَا[٦]، نَحْوُ: «أَلَمَّا أُحْسِنْ إِلَيْكَ»، فَأَلَمَّا: حَرْفُ تَقْرِيرٍ وَجَزْمٍ، وَأُحْسِنْ: مَجْزُومٌ بِأَلَمَّا، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

---

(١) الجزم في اللغة: القطع، وسميت هذه جوازم لأنها تقطع من الفعل حركة أو حرفا. حاشية الإبراشي (ق٧٧أ).

(٢) في «ي»: «حَرْفُ نَفْيٍ» بزيادة: نَفْيٍ، ووُضِع فوق الزيادة حرف الخاء؛ للدلالة على أنها ثابتة في بعض النسخ دون الأخرى.

(٣) في «ي»: «حَرْفُ نَفْيٍ»، بزيادة: نَفْيٍ.

(٤) في التحقيق أن «ألم» عين «لم»، و«ألما» عين «لما»، إلا أنهما قرنا بهمزة الاستفهام، واشتد امتزاجها بهما حتى صارت كأنها جزء منهما فحصل التغاير. فتح رب البرية للنبتيتي (ق٩٥ب).

(٥) سورة الشرح، الآية (١)، وفي «ي» زيادة: ﴿لَكَ صَدْرَكَ﴾، وفي «ز» والمطبوع (ص١٧) زيادة: ﴿لَكَ﴾ فقط.

(٦) في «ز» والمطبوع (ص١٧): «وَهِيَ أُخْتُهَا».

وَالْخَامِسُ: لَامُ الْأَمْرِ، نَحْوُ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾[١]، فَيُنْفِقْ: مَجْزُومٌ بِلَامِ الْأَمْرِ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

وَلَامُ الدُّعَاءِ، وَهِيَ لَامُ الْأَمْرِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَلَكِنْ سُمِّيَتْ لَامَ الدُّعَاءِ[٢] تَأَدُّبًا، نَحْوُ: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[٣]، فَيَقْضِ: مَجْزُومٌ بِلَامِ الدُّعَاءِ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الْيَاءِ.

وَالسَّادِسُ: لَا الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي النَّهْيِ، نَحْوُ: ﴿لَا تَخَفْ﴾[٤]، فَلَا: حَرْفُ نَهْيٍ وَجَزْمٍ، وَتَخَفْ: مَجْزُومٌ بِلَا النَّاهِيَةِ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

وَلَا[٥] الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي الدُّعَاءِ، وَهِيَ لَا النَّاهِيَةُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَلَكِنْ سُمِّيَتْ دُعَائِيَّةً تَأَدُّبًا، نَحْوُ: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾[٦]، فَلَا: حَرْفُ دُعَاءٍ وَجَزْمٍ، وَتُؤَاخِذْ[٧]: مَجْزُومٌ بِلَا الدُّعَائِيَّةِ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

وَالَّذِي يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ[٨] اثْنَا عَشَرَ جَازِمًا[٩]، وَهِيَ:

---

(١) سورة الطلاق، الآية (٧).

(٢) في «ي»: «وَلَكِنْ سُمِّيَتْ دُعَائِيَّةً».

(٣) سورة الزخرف، الآية (٧٧).

(٤) سورة هود، الآية (٧٠).

(٥) في «ك»: «وَالسَّابِعُ لَا» ووضع الناسخ فوق «السابع» حرف «ن»، وأشار في الحاشية إلى ثبوتها في نسخة.

(٦) سورة البقرة، الآية (٢٨٦).

(٧) في «س» و«ع»: «وَتُؤَاخِذْنَا»، وفي «ز» و«ي» والمطبوع (ص١٧) زيادة: «فِعْلٌ مُضَارِعٌ».

(٨) يسمى الأول منهما: شرطا؛ لتعلق الحكم عليه، ويقال: فعل الشرط أيضا، ويسمى الثاني: جوابا وجزاء؛ لترتبه على الشرط كجواب السؤال، ولوقوع مضمونه جزاء لمضمون الشرط. حاشية القليوبي (ق٢٨ب).

(٩) ما يجزم فعلين ستة أقسام: ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهو «إن وإذما»، وما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو «من»، وما وضع للدلالة =

إِنِ الشَّـرْطِيَّةُ ـ بِكَسْـرِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ النُّونِ ـ وَهِيَ حَرْفٌ يَجْزِمُ الْمُضَارِعَ لَفْظًا وَالْمَاضِيَ مَحَلًّا، وَتَقْلِبُ[١] مَعْنَى الْمَاضِي إِلَى الِاسْتِقْبَالِ، عَكْسُ لَمْ، نَحْوُ: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ قُمْتُ»، فَإِنْ: حَرْفُ شَرْطٍ وَجَزْمٍ، وَقَامَ: فِعْلُ الشَّرْطِ، فِي مَحَلِّ جَزْمٍ بِإِنْ، وَزَيْدٌ: فَاعِلُ قَامَ، وَقُمْتُ: جَوَابُ الشَّرْطِ.

وَالثَّانِي: مَا الشَّـرْطِيَّةُ، نَحْـوُ: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾[٢]، فَمَا: اسْـمُ شَـرْطٍ وَجَزْمٍ[٣]، وَتَفْعَلُوا: فِعْلُ الشَّرْطِ، مَجْزُومٌ بِمَا، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ، وَيَعْلَمْ: جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ أَيْضًا[٤]، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

وَالثَّالِـثُ: مَـنِ الشَّـرْطِيَّةُ، نَحْـوُ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[٥]، فَمَـنْ: اسْـمُ شَـرْطٍ وَجَزْمٍ[٦]، وَيَعْمَلْ: فِعْلُ الشَّـرْطِ، مَجْـزُومٌ[٧] بِمَنْ، وَعَلَامَـةُ جَزْمِهِ

= علـى مـن لا يعقل ثم ضمن معنى الشـرط وهو «ما ومهما»، وما وضـع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشـرط وهو «متـى وأيان»، وما وضع للدلالة علـى المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو «أين وأنى وحيثما»، وما هو متردد بين الأربعة الأخيرة وهو «أي» فهي بحسب ما تضاف إليه. الكواكب الدرية للدجاني (ق٨٧ب).

(١) في «س» و«ز» والمطبوع (ص١٧): «وَيَقْلِبُ».

(٢) سورة البقرة، الآية (١٩٧).

(٣) «وَجَزْمٍ» لا توجد في «ب»، وأما محل ما من الإعراب، فقال محاسن (ق٢٢ب): «في محل نصـب بتفعلوا على أنها مفعول به مقدم وجوبا لأنه شـرط»، وقـال الأجهوري (ق٥٠ب): «مبتدأ في محل رفع، وجملة يَعْلَمْهُ اللهُ: خبر».

(٤) في «ز» و«ك» والمطبوع (ص١٧) زيادة: «بِمَا».

(٥) سورة النساء، الآية (١٢٣).

(٦) من: اسم شرط وهي مبتدأ في محل رفع، وخبره: جملة الشرط، وقيل جواب الشرط، وقيل هما. حاشية محاسن (ق٢٣أ).

(٧) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص١٧) «وَهُوَ مَجْزُومٌ»، بزيادة: وَهُوَ، وفي «ك»: «مَجْزُومٌ أَيْضًا»، بزيادة: أَيْضًا.

السُّكُونُ[١]، وَيُجْزَ: جَوابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ أَيْضًا بِمَنْ، وَعَلامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الْأَلِفِ مِنْ آخِرِهِ.

وَالرَّابِعُ: مَهْمَا، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[٢]، فَمَهْمَا: اسْمُ شَرْطٍ وَجَزْمٍ[٣]، وَتَأْتِنَا: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ بِمَهْمَا، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الْيَاءِ[٤]، وَبِهِ: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِتَأْتِنَا، وَمِنْ آيَةٍ: بَيَانٌ لِمَهْمَا[٥]، فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْهَاءِ فِي بِهِ، وَلِتَسْحَرَ[٦]: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِأَنْ مُضْمَرَةً جَوَازًا بَعْدَ لَامِ كَيْ[٧]، وَالْفَاعِلُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وُجُوبًا[٨]، وَنَا: مَفْعُولٌ بِهِ[٩]، وَبِهَا: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِتَسْحَرَ[١٠]،

---

(١) «وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ» لا توجد في «أ» و«ب» والمطبوع (ص١٧).

(٢) سورة الأعراف، الآية (١٣٢).

(٣) وهي إما مبتدأ والجملة بعدها خبر، وإما في محل نصب بفعل محذوف من باب الاشتغال على حد: «زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ»، أي: تحضر مهما تأتنا به، والأول أرجح. حاشية محاسن (ق٢٣أ).

(٤) في «ز» زيادة: «وَنَا: مَفْعُولٌ»، وفي «ي»: «وَنَا: مَفْعُولٌ بِهِ»، وفي المطبوع (ص١٧) «وَنَا: مَفْعُولٌ بِهِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ».

(٥) في «ك» و«ي»: «جَارٌّ وَمَجْرُورٌ بَيَانٌ لِمَهْمَا».

(٦) في «أ» و«ز» و«س» و«ي»: «وَلِتَسْحَرَنَا».

(٧) في «ي» زيادة: «وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ».

(٨) في «ي» زيادة: «تَقْدِيرُهُ أَنْتَ»، وقال الشنواني: «وَالْفَاعِلُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا، كذا في بعض النسخ، والصواب: وُجُوبًا، كما في بعض آخر». تعليق الدرة الشنوانية (ق٦٨أ).

(٩) «بِهِ» لا توجد في «أ» و«ب».

(١٠) في «ك» و«ي»: «بِتَسْحَرَنَا»، وقوله: «وَبِهَا: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِتَسْحَرَ» لا يوجد في «أ» و«ب» و«س» و«ع».

وَفَمَا: الْفَاءُ[١]: رَابِطَةٌ لِلْجَوَابِ[٢]، وَمَا: نَافِيَةٌ، وَنَحْنُ: اسْمُهَا[٣]، إِنْ قُدِّرَتْ حِجَازِيَّةً، وَلَكَ: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُؤْمِنِينَ، وَبِمُؤْمِنِينَ: فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ خَبَرُ مَا، وَجُمْلَةُ ﴿فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ جَوَابُ الشَّرْطِ[٤].

وَالْخَامِسُ: إِذْمَا، كَقَوْلِهِ:

وَإِنَّكَ إِذْمَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ ... بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا[٥]

---

(١) في المطبوع (ص١٧): «بِتَسْحَرَ، وَالْفَاءُ رَابِطَةٌ»، فليس فيه: «فَمَا».

(٢) إنما قرن الجواب بالفاء؛ لأن الجملة الاسمية لا تصلح أن تكون شرطا فوجب اقترانها بالفاء. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٠١ب).

(٣) في المطبوع (ص١٧) زيادة: «فِي مَحَلِّ رَفْعٍ».

(٤) وكذا كل جملة وقعت بعد الفاء الرابطة للشرط بجزائه. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٠١ب).

(٥) لم يوقف له على قائل، وهو من بحر الطويل، ووجد في بعض النسخ: آبيا وهو الامتناع، وتلف بمعنى تجد، وإعرابه: «وإنك»: الواو: بحسب ما قبلها، وإنَّ: حرف توكيد ونصب، والكاف: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، إذما: حرف جزم بمنزلة إن الشرطية يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، تأت: فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله مستتر تقديره أنت، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول لتأت، والجملة الشرطية ومعمولها في محل رفع خبر إنَّ، «أنت»: أَنْ: ضمير منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، والتاء حرف خطاب، آمر: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، به: جار ومجرور متعلق بآمر، والضمير عائد الموصول، تلف: جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها وفاعله مستتر تقديره أنت، مَنْ: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول تلف، إياه: مفعول به مقدم لتأمر، تأمر: فعل مضارع مرفوع وفاعله مستتر تقديره أنت، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد الضمير من إياه، آتيا: حال من «مَنْ» وهو منصوب بالفتحة. شرح شواهد المباني لعثمان الشامي (ق١ب).

فَإِذْمَا: حَرْفُ شَرْطٍ[١] عَلَى الْأَصَحِّ[٢]، وَتَأْتِ: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ بِإِذْمَا[٣]، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الْيَاءِ، وَتُلْفِ: جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ[٤]، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الْيَاءِ أَيْضًا.

وَالسَّادِسُ: أَيٌّ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[٥]، فَأَيًّا: اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ مَنْصُوبٌ بِتَدْعُوا[٦]، وَمَا: صِلَةٌ[٧]، وَتَدْعُوا: فِعْلُ الشَّرْطِ مَجْزُومٌ بِأَيًّا، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ[٨]، وَفَلَهُ: الْفَاءُ رَابِطَةٌ لِلْجَوَابِ، وَلَهُ: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَالْأَسْمَاءُ: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَالْحُسْنَى: نَعْتُ الْأَسْمَاءِ، وَجُمْلَةُ ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ جَوَابُ الشَّرْطِ.

وَالسَّابِعُ: مَتَى، نَحْوُ قَوْلِهِ:

مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي[٩]

---

(١) في «ي» وحاشية «س» زيادة: «وَجَزْمٍ».

(٢) هذا مذهب سيبويه لأنها عنده لمجرد تعليق الجواب على الشرط، ومقابل الأصح أنها ظرف زمان بمعنى متى. حاشية محاسن (ق٢٣ب).

(٣) «وَهُوَ مَجْزُومٌ بِإِذْمَا» لا توجد في «أ» و«ب» و«س» و«ك»، و«بِإِذْمَا» فقط لا توجد في «ع».

(٤) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا يوجد في «أ» و«ب» و«س» و«ع» و«ك».

(٥) سورة الإسراء، الآية (١١٠).

(٦) على أنه مفعول به مقدم، منصوب وعلامة نصبه فتح آخره. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٠١ب).

(٧) صلة: أي زائدة، وإنما قال صلة تأدبا. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٠١ب).

(٨) والواو: ضمير الفاعل. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٠١ب).

(٩) قائله سحيم بن وثيل، وهو من بحر الوافر، وصدره: «أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا»، وهذا الصدر وارد في «ز» و«ك» والمطبوع (ص١٨)، وإعرابه: أنا: ضمير منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع خبر، وابن: خبره مرفوع، وجلا: يحتمل أن يكون علما فيكون =

فَمَتَى: اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ، وَأَضَعْ: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ بِمَتَى، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ، وَحُرِّكَ بِالْكَسْرِ[١] لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَالْعِمَامَةَ: مَفْعُولٌ بِهِ، وَتَعْرِفُونِي: جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ نُونِ الرَّفْعِ مِنْهُ، وَالْأَصْلُ: تَعْرِفُونَنِي بِنُونَيْنِ، الْأُولَى نُونُ الرَّفْعِ، وَالثَّانِيَةُ نُونُ الْوِقَايَةِ.

وَالثَّامِنُ: أَيَّانَ -بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ- نَحْوُ قَوْلِهِ:

فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلْ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ[٢]

فَأَيَّانَ: اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ[٣]، وَمَا: زَائِدَةٌ، وَتَعْدِلْ: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ[٤]،

= مضافا إليه، ويحتمل أن يكون فعلا ماضيا مبني على فتح مقدر على الألف للتعذر لا محل له، والفاعل مستتر جوازا يعود على محذوف، والتقدير: «أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها» فتكون جملة جلا صفة لرجل، «وطلاع»: الواو: حرف عطف، وطلاع معطوف على ابن وقيل على جلا، والثنايا: مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف للتعذر، متى: اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو في محل نصب على الظرفية، وأضع: فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنا، والعمامة: مفعول به منصوب، وتعرفوني: جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، والواو فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول. النفائس الحسنية على الشواهد الأزهرية لحسن محمد فراج (ص١٥-١٦) وشرح شواهد المباني (ق٢أ).

(١) في «ك» والمطبوع (ص١٨): «بِالْكَسْرَةِ».

(٢) عجز بيت صدره -كذا قيل-: إِذَا النَّعْجَةُ الْعَجْفَاءُ بَاتَتْ بِقَفْرَةٍ، وقائله غير معلوم. معالم الاهتدا شرح شواهد قطر الندى لعثمان المكي الزبيدي (ص١٦).

(٣) مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمانية، وناصبه الفعل بعده. حاشية المدابغي (ق١١٤ب).

(٤) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا توجد في «أ» و«ب» و«ز» و«ك».

وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ[١]، وَتَنْزِلْ: جَوَابُ الشَّرْطِ[٢]، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ سُكُونُ آخِرِهِ، وَكَسْرُهُ عَارِضٌ[٣].

وَالتَّاسِعُ: أَيْنَ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾[٤]، فَأَيْنَ: اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ[٥]، وَمَا: صِلَةٌ، وَتَكُونُوا: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ[٦]، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ، وَيُدْرِكْكُمْ: جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ[٧]، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ سُكُونُ الْكَافِ الْأُولَى، وَالْكَافُ الثَّانِيَةُ: فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَالْمِيمُ: عَلَامَةُ الْجَمْعِ، وَالْمَوْتُ: مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ.

وَالْعَاشِرُ: أَنَّى ـ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالنُّونِ الْمُشَدَّدَةِ ـ نَحْوُ قَوْلِهِ:

فَأَصْبَحْتَ[٨] أَنَّى تَأْتِهَا تَسْتَجِرْ بِهَا تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا[٩]

---

(١) الريح: فاعل تعدل، وضميرها: فاعل تنزل. الدرة السنية للوفائي (ق١٣٦أ).

(٢) في المطبوع (ص١٨) زيادة: «وَهُوَ مَجْزُومٌ» وكذا في «ي» لكن دون قوله: «وَهُوَ».

(٣) كسره عارض لموافقته الروي في حركته. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٠٢ب).

(٤) سورة النساء، الآية (٧٨).

(٥) في محل نصب على أنه خبر تكونوا مقدم، والواو: اسمها، والظاهر أن تكون تامة، والواو: فاعل، وأين: ظرف مكان في محل نصب متعلق بها. وانظر الدرة السنية للوفائي (ق١٣٦أ).

(٦) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا توجد في «س» و«ك».

(٧) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س» و«ك».

(٨) «فَأَصْبَحْتَ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س» و«ع» و«ك» و«ي» و«حَطَبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا» لا توجد في «ب» و«س» و«ك»، وتوجد في حاشية «أ» مستدركة، فالثابت في كثير من النسخ: «أَنَّى تَأْتِهَا تَسْتَجِرْ بِهَا تَجِدْ» فقط، ولهذا قال القليوبي (ق٢٩أ): «لعله تمثيل من الشارح، وليس جزءا من البيت».

(٩) هذا البيت من بحر الطويل، ولا يعرف قائله، وإعرابه: «فأصبحت»: الفاء: بحسب ما قبلها، وأصبحت: فعل ماض ناقص، والتاء: اسمها مبني على الفتح في محل رفع، وأنى: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية، وتأت: فعل مضارع =

فَأَنَّى: اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ، وَتَأْتِهَا: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ[(١)]، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الْيَاءِ، وَتَسْتَجِرْ: بَدَلٌ مِنْهُ، وَتَجِدْ: جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ[(٢)]، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

وَالْحَادِي عَشَرَ: حَيْثُمَا، نَحْوُ قَوْلِهِ:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ـهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ[(٣)]

= مجزوم بأنى على أنه فعل الشرط وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، و«ها»: ضمير مفعول في محل نصب، وتستجر: فعل مضارع بدل من تأت بدل اشتمال مجزوم وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، وبها: جار ومجرور متعلق بتستجر، وتجد: فعل مضارع مجزوم بأنى على أنه جواب الشرط وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، وحطبا: مفعول به منصوب، وجزلًا نعت لحطبًا ونعت المنصوب منصوب، ونارا: الواو عاطفة، ونارا: معطوف على حطبا منصوب بالفتحة، وتأججا بحذف إحدى التاءين على أحد التأويلات، والألف: للإطلاق والأصل تتأجج، أي: تتوقد، وفاعله ضمير يعود على «نارًا»، والجملة صفة لها، وجملة أنى وفعل الشرط والجواب في محل نصب خبر أصبح. معالم الاهتداء لعثمان المكي (ص١٧-١٨) والنفائس الحسنية لحسن محمد (ص١٧-١٨).

(١) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س» و«ع» و«ك».

(٢) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا توجد في «أ» و«ب» و«ع» و«ك».

(٣) هذا البيت من بحر الخفيف، ولا يعلم قائله، والغابر يطلق على الباقي ويطلق على الماضي فهو من الأضداد، لكن المراد هنا المعنى الأول، وإعرابه: حيثما: اسم شرط جازم مبني على الضم في محل نصب على الظرفية، وتستقم: فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، ويقدر: جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، ولك: جار ومجرور متعلق بيقدر، والله: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ونجاحا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، و«في غابر»: في حرف جر، وغابر: اسم مجرور بفي، والجار والمجرور متعلق بيقدر أو بنجاحا، وغابر مضاف، والأزمان: مضاف إليه مجرور. شرح شواهد المباني لعثمان الشامي (ق٣ب) والنفائس الحسنية لحسن محمد (ص١٨-١٩).

فَحَيْثُمَا: اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ، وَتَسْتَقِمْ: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ[١]، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ، وَيُقَدَّرْ: جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ[٢]، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ أَيْضًا[٣].

وَالثَّانِي عَشَرَ: كَيْفَمَا[٤]، نَحْوُ[٥]: «كَيْفَمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ»، فَكَيْفَمَا: اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ، وَتَجْلِسْ: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ[٦]، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ[٧]، وَأَجْلِسْ: جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ[٨]، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ أَيْضًا.

وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ النُّسَخِ: «وَإِذَا فِي الشِّعْرِ»[٩]، زِيَادَةً عَلَى الثَّمَانِيَةَ عَشَرَ، وَمِثَالُهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَحَمَّلِ[١٠]

---

(١) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س» و«ع» و«ك»، والوارد في «ي»: «فَهُوَ مَجْزُومٌ».

(٢) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا توجد في «ب» و«س» و«ع» و«ك».

(٣) «أَيْضًا» لا توجد في «أ» و«ب» و«ك».

(٤) كيفما موضوع للدلالة على الحال، ثم ضمن معنى الشرط، الجزم به مذهب كوفي ممنوع عند البصريين، وإنما لم تجزم عند البصريين لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها، نحو: «كَيْفَمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ»، فلا يصح: كيفما تجلس أذهب. حاشية أبي النجا (ص٧٥).

(٥) في «أ» و«س» زيادة: «قَوْلِهِ»، وفي «ك»: «قَوْلِكَ».

(٦) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س» و«ع» و«ك».

(٧) وفاعل «تجلس» مستتر فيه وجوبا، تقديره أنت، وفاعل «أجلس» مستتر فيه وجوبا، تقديره أنا. الدرة السنية للوفائي (ق١٣٨ب).

(٨) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س» و«ع» و«ك».

(٩) في «ز» والمطبوع (ص١٩): «وَإِذَا فِي الشِّعْرِ خَاصَّةً» بزيادة: «خَاصَّةً».

(١٠) في «ب» و«س» و«ك»: «فَتَجَمَّلِ»، وهذا عجز بيت لعبد قيس بن خفاف أو لحارثة بن بدر=

فَـإِذَا: اسْـمُ شَـرْطٍ جَـازِمٌ(١)، وَتُصِبْكَ: فِعْـلُ الشَّـرْطِ، وَهُوَ مَجْـزُومٌ(٢)، وَعَلَامَـةُ جَزْمِهِ السُّـكُونُ(٣)، وَتَحَمَّلِ: فِعْلُ أَمْرٍ(٤)، وَفَاعِلُهُ مُسْـتَتِرٌ فِيهِ وُجُوبًا(٥)، وَهُوَ وَفَاعِلُهُ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ عَلَى أَنَّهَا جَوَابُ الشَّـرْطِ، وَقُرِنَ بِالْفَاءِ الْمُفِيدَةِ لِلرَّبْطِ(٦)؛ لِأَنَّـهُ فِعْلُ طَلَبٍ(٧).

وَإِنَّمَا عَمِلَتْ «إِذَا» وَإِنْ كَانَتْ شَرْطًا غَيْرَ جَازِمٍ؛ حَمْلًا عَلَى «مَتَى»(٨)، كَمَا أُهْمِلَتْ «مَتَى» حَمْلًا عَلَيْهَا، كَقَوْلِ عَائِشَـةَ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ـ : «**إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ**

= الغذانـي، وصدره: «اسْتَغْنِ مَا أَغْنَـاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَـى»، وهذا الصدر وارد فـي «ع»، وإعرابه: استغن: فعل أمر مبني على حذف الياء، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت في محل رفع، مـا: مصدريـة ظرفية، أغناك: فعل مـاض، والكاف: مفعول به في محـل نصب، رب: فاعل مرفـوع بالضمـة، وهو مضاف، والـكاف: مضاف إليه في محل جـر، بالغنى: جار ومجرور متعلـق بالفعل قبله، والخصاصـة: الفقر والحاجة، وتحمل إما بالجيـم، أي: أظهر الجمال بالتعفف، وإما بالحاء المهملة، أي: تكلف المشقة. الفوائد الأجهورية (ق٥٤أ).

(١) «جَـازِمٌ» لا توجد فـي «س» و«ك»، والأكثر أن يقال فيها إنها ظرف لما يسـتقبل من الزمان، خافض لشرطه، منصوب بجوابه. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٠٤ب).

(٢) «وَهُوَ مَجْزُومٌ» لا توجد في «أ» و«س» و«ع» و«ك».

(٣) والكاف مفعول به، وخصاصة فاعل. الفوائد الأجهورية (ق٥٤ب).

(٤) فعل أمر مبني على السكون، وأشبع آخره بالكسرة للقافية. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٠٥أ)، وفي «ك»: «وَتَجَمَّلِ».

(٥) في «ز» و«ك» زيادة: «تَقْدِيرُهُ أَنْتَ».

(٦) «الْمُفِيدَةِ لِلرَّبْطِ» لا توجد في «أ» و«ب».

(٧) الجملـة الطلبيـة يجـب اقترانهـا بالفـاء؛ لأنهـا لا تكـون شـرطا. فتـح رب البريـة للنبتيتـي (ق١٠٥أ).

(٨) بجامع أن كلا ظرف زمان. الكواكب الدرية للدجاني (ق٨٧أ).

أَسِيفٌ[١]**، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ**[٢] **مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ**[٣] **النَّاسَ»**[٤].

رَوَاهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ[٥] فِي جَامِعِ الْمَسَانِيدِ[٦] كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ[٧].

---

(١) أسيف: فعيل بمعنى فاعل من الأسف، وهو شدة الحزن والبكاء، والمراد رقيق القلب. تعليق الدرة الشنوانية (ق٦٩أ).

(٢) لو أعملتها لقالت: «متى يَقُمْ» بالسكون. الفوائد الأجهورية (ق٥٤ب).

(٣) بضم أوله، والناس مفعوله، وضميره لأبي بكر ـ رضي الله عنه ـ ويحتمل أنه بفتح أوله، والناس فاعله، والمفعول محذوف. الدرة السنية للوفائي (ق١٤٠ب).

(٤) الحديث متفق عليه، رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب الرجل يأتم بالإمام ويأتم الناس بالمأموم (١/ ٢٣٥ حديث٧١٣)، والإمام مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر وغيرهما من يصلي بالناس (١/ ٣١٣-٣١٤ حديث٩٥) لكن ورد فيهما: «مَتَى يَقُمْ» على القياس، وأما رواية: «مَتَى يَقُومُ» فرواها الإمام أحمد في مسنده (٦/ ١٥٩، ٢١٠، ٢٢٤).

(٥) الشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي التيمي البغدادي الحنبلي، ولد سنة عشر وخمسمائة أو قبلها، وكان صاحب تصانيف كثيرة شهيرة في أنواع العلوم، أوصلها الدكتور عبد الحميد العلوجي في كتابه مؤلفات ابن الجوزي إلى (٥٧٤)، توفي سنة سبع وتسعين وخمسمائة. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي (٢١/ ٣٦٥-٣٨٤) وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد(٦/ ٥٣٧-٥٤٠).

(٦) جامع المسانيد لابن الجوزي (٨/ ٢٣٨ حديث٧٤١٨) وفيه: «مَتَى يَقُمْ».

(٧) لعله يريد ما قاله ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (ص٥٨) ونص كلامه: «ومن تشبيه متى بإذا وإهمالها قولُ عائشة رضي الله عنها...» وذكره، ولم ينسبه لابن الجوزي في جامع المسانيد، بل لم يخرجه أصلا.

بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً[١]

الْمَرْفُوعَاتُ مِنَ الْأَسْمَاءِ سَبْعَةٌ، وَهِيَ:

الْفَاعِلُ، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ».

وَالثَّانِي: الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، نَحْوُ: «ضُرِبَ زَيْدٌ» ـ بِضَمِّ الضَّادِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ ـ.

وَالثَّالِثُ وَالرَّابِعُ: الْمُبْتَدَأُ وَخَبَرُهُ، نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

وَالْخَامِسُ: اسْمُ كَانَ وَاسْمُ[٢] أَخَوَاتِهَا، نَحْوُ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا».

وَالسَّادِسُ: خَبَرُ إِنَّ وَخَبَرُ[٣] أَخَوَاتِهَا، نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ».

وَالسَّابِعُ: التَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ:

أَوَّلُهَا: النَّعْتُ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ الْكَاتِبُ».

وَثَانِيهَا: الْعَطْفُ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو».

وَثَالِثُهَا: التَّوْكِيدُ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ».

---

(١) أي وتقدمت مرفوعات الأفعال، وهو الفعل المضارع المشار إليه بقوله: «وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا». حاشية محاسن (ق٢٤أ).

(٢) «اسْمُ» لا توجد في «ز» و«ي».

(٣) «خَبَرُ» لا توجد في «ي».

وَرَابِعُهَا: الْبَدَلُ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ».

وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُهَا فِي أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ[١] عَلَى الْإِثْرِ[٢]، عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ[٣]، مُقَدِّمًا[٤] الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ.

* * *

(١) في المطبوع (ص١٩): «فِي أَبْوَابِهَا، مُتَفَرِّقَةً».

(٢) يقال ذهب في إثر فلان -بكسر الهمزة وفتحها- إذا تبعه، وكان هذا في إثر ذاك -بالكسر- إذا جاء بعده. فتح رب البرية (ق١٠٧أ)، وعند محاسن (ق٢٤أ): «في الإثر»، وقال: «أي: إثر إجمالها، إما متعلق بتفصيل أو حال منه، أو صفة لأبواب أو حال منها لوصفها».

(٣) في «ز» والمطبوع (ص١٩): «عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ بِعَيْنِهِ».

(٤) مقدما يجوز فيه كسر الدال على أنه اسم فاعل، ويكون حالا من فاعل «تفصيل» المحذوف، وما بعده منصوب، ويجوز فيه فتح الدال على أنه اسم مفعول، ويكون حالا من «أبواب»، وما بعده نائبه. حاشية محاسن (ق٢٤أ) والدرة السنية للوفائي (ق١٤٤ب) فالوجهان هما: «مُقَدِّمًا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ» و«مُقَدَّمًا الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ».

بَابُ الْفَاعِلِ

رَسَمَهُ(١) بِبَعْضِ خَوَاصِّهِ(٢) تَقْرِيبًا عَلَى الْمُبْتَدِئِ، فَقَالَ: الْفَاعِلُ(٣): هُوَ الِاسْمُ الْمَرْفُوعُ بِفِعْلِهِ، الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ.

نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ»، فَزَيْدٌ: فَاعِلٌ، وَهُوَ اسْمٌ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِهِ الصَّادِرِ مِنْهُ، وَهُوَ قَامَ، وَقَامَ مَذْكُورٌ قَبْلَ زَيْدٍ.

فَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا، وَلَا يَكُونُ مَعَ الْفِعْلِ إِلَّا مَرْفُوعًا، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُؤَخَّرًا عَنِ الْفِعْلِ.

وَهُوَ، أَيِ: الْفَاعِلُ عَلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٍ ظَاهِرٍ، وَقِسْمٍ مُضْمَرٍ.

فَالظَّاهِرُ يَرْفَعُهُ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعُ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى غَائِبٍ(٤)، وَلَا يَرْفَعُهُ الْأَمْرُ.

---

(١) في «ك»: «وَرَسَمَهُ»، والرسم عند علماء الميزان: التعريف بالعرضيات، وهي هنا: الرفع، وكونه مذكورا قبله فعله؛ إذ هما خارجان عن حقيقة الفاعل. حاشية ابن علان (ق٩٤أ).

(٢) خواصه جمع خاصة، وهي قسمان: مطلقة، وهي ما تختص بالشيء بالنظر إلى جميع ما عداه كالضاحك للإنسان، وإضافية وهي ما تختص بالشيء بالنظر إلى بعض أغياره كالماشي للإنسان، وهي المرادة هنا. حاشية المدابغي (ق١١٨أ).

(٣) الفاعل لغة: من أوجد الفعل. الدرر الفرائد للشلبي (ق٢١ب).

(٤) سواء كان بالياء نحو: يقوم، أو بالتاء نحو: (هند) تقوم. حاشية محاسن (ق٢٤ب).

ثُمَّ الظَّاهِرُ[١] **أَقْسَامٌ:**

الْأَوَّلُ: **الْمُفْرَدُ الْمُذَكَّرُ**، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَ زَيْدٌ»، وَ«يَقُومُ زَيْدٌ».

وَالثَّانِي: **الْمُثَنَّى الْمُذَكَّرُ**، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَ الزَّيْدَانِ»، وَ«يَقُومُ الزَّيْدَانِ».

وَالثَّالِثُ: **جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ**، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَ الزَّيْدُونَ»، وَ«يَقُومُ الزَّيْدُونَ».

وَالرَّابِعُ: **جَمْعُ الْمُذَكَّرِ الْمُكَسَّرُ**، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَ الرِّجَالُ»، وَ«يَقُومُ الرِّجَالُ».

وَالْخَامِسُ: **الْمُفْرَدُ الْمُؤَنَّثُ**، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَتْ هِنْدٌ»، وَ«تَقُومُ هِنْدٌ».

وَالسَّادِسُ: **مُثَنَّى**[٢] **الْمُؤَنَّثِ**، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَتِ الْهِنْدَانِ»، وَ«تَقُومُ الْهِنْدَانِ».

وَالسَّابِعُ: **جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ**، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَتِ الْهِنْدَاتُ»، وَ«تَقُومُ الْهِنْدَاتُ».

وَالثَّامِنُ: **جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ الْمُكَسَّرُ**، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَتِ الْهُنُودُ»، وَ«تَقُومُ الْهُنُودُ».

وَالتَّاسِعُ: **الْمُفْرَدُ الْمُضَافُ لِغَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ**، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَ أَخُوكَ»، وَ«يَقُومُ أَخُوكَ».

وَالْعَاشِرُ: **الْمُضَافُ لِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ**، نَحْوُ قَوْلِكَ[٣]: «قَامَ غُلَامِي»، وَ«يَقُومُ غُلَامِي».

---

(١) في «ك»: «ثُمَّ الظَّاهِرُ عَشَرَةُ أَقْسَامٍ»، وفي «ي»: «عَلَى عَشَرَةِ أَقْسَامٍ».

(٢) في «ز»: «الْمُثَنَّى».

(٣) «قَوْلِكَ» لا توجد في «أ» و«ب» و«ع».

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَالْفَاعِلُ فِي هَذِهِ الْأَمْثِلَةِ كُلِّهَا اسْمٌ ظَاهِرٌ.

وَالْفَاعِلُ الْمُضْمَرُ(١) ـ وَهُوَ مَا كُنِّيَ بِهِ(٢) عَنِ الظَّاهِرِ اخْتِصَارًا ـ قِسْمَانِ(٣): مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ.

وَكُلٌّ مِنْهُمَا إِمَّا لِمُتَكَلِّمٍ(٤) وَحْدَهُ، أَوْ وَمَعَهُ(٥) غَيْرُهُ، أَوْ لِمُخَاطَبٍ(٦)، أَوْ مُخَاطَبَةٍ(٧)، أَوْ مُثَنَّاهُمَا(٨)، أَوْ لِجَمْعِ الذُّكُورِ الْمُخَاطَبِينَ، أَوْ لِجَمْعِ الْإِنَاثِ الْمُخَاطَبَاتِ، أَوْ لِلْمُفْرَدِ الْغَائِبِ، أَوْ لِلْمُفْرَدَةِ(٩) الْغَائِبَةِ، أَوْ لِمُثَنًّى(١٠) الْغَائِبِ مُطْلَقًا(١١)، أَوْ لِجَمْعِ الذُّكُورِ الْغَائِبِينَ، أَوْ لِجَمْعِ الْإِنَاثِ الْغَائِبَاتِ(١٢).

وَحَاصِلُ كُلٍّ مِنْ قِسْمَيِ الِاتِّصَالِ وَالِانْفِصَالِ **اثْنَا عَشَرَ** قِسْمًا،

---

(١) في المطبوع (ص٢٠) والنبتيتي (ق١١٠ب) زيادة: «اثْنَا عَشَرَ ضَمِيرًا».

(٢) ما كني به: أي عبر به . حاشية الإبراشي (ق٨٨أ).

(٣) في «ز» و«ك» و«ي» والمطبوع (ص٢٠): «وَهُوَ قِسْمَانِ»، وقال محاسن (ق٢٥أ): «الفاعل مبتدأ وقسمان خبره، وقوله: ما كني به إلخ جملة معترضة بين المبتدأ والخبر».

(٤) في «ز» و«س» و«ع»: «لِلْمُتَكَلِّمِ».

(٥) في «ز» و«ع»: «أَوْ مَعَهُ».

(٦) في «ع» و«ك»: «لِلْمُخَاطَبِ».

(٧) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص٢٠): «لِمُخَاطَبَةٍ»، وفي «ع» و«ك»: «أَوْ لِلْمُخَاطَبَةِ».

(٨) في «أ» و«س»: «مُثَنَّيْهِمَا»، وفي «ب»: «مُثَنَّيَيْهِمَا»، وفي «ع» و«ي»: «لِمُثَنَّيْهِمَا»، وفي «ز»: «لِمُثَنَّاهُمَا».

(٩) في «أ» و«ب» والمطبوع (ص٢٠): «أَوِ الْمُفْرَدَةِ».

(١٠) في «ع»: «أَوْ لِلْمُثَنَّى»، وفي «س»: «الْمُثَنَّى».

(١١) أي مذكرا كان أو مؤنثا، ويقابله التفصيل بعده في الجمع. حاشية محاسن (ق٢٥أ).

(١٢) عند الشلبي (ق٢٢ب) ونسخة ذكرها الوفائي (ق١٥١ب): «لِجَمْعِ الْمُؤَنَّثَاتِ الْغَائِبَاتِ»، قال الشلبي: «وفي نسخة: لِجَمْعِ الْإِنَاثِ الْغَائِبَاتِ».

وَمَجْمُوعُهَا(١) أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ، حَاصِلَةٌ مِنْ ضَرْبِ اثْنَيْنِ فِي اثْنَيْ عَشَرَ(٢).

فَالْمُتَّصِلُ هُوَ الَّذِي لَا يُبْتَدَأُ بِهِ(٣)، وَلَا يَلِي إِلَّا فِي الِاخْتِيَارِ، وَيَرْفَعُهُ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعُ وَالْأَمْرُ.

وَذَلِكَ(٤) نَحْوُ قَوْلِكَ:

ضَرَبْتُ(٥)، فَالتَّاءُ الْمَضْمُومَةُ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، مَحَلُّهُ رَفْعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِضَرَبَ.

وَضَرَبْنَا، بِسُكُونِ الْبَاءِ، فَنَا ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ مَعَ(٦) غَيْرِهِ، أَوِ الْمُعَظِّمِ نَفْسَهُ، وَمَوْضِعُهَا رَفْعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِضَرَبَ.

وَكَذَا(٧) حَيْثُ سَكَنَ مَا قَبْلَهَا، وَكَانَ غَيْرَ أَلِفٍ فَإِنَّهَا فَاعِلَةٌ(٨)، وَإِنِ انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَهِيَ مَفْعُولَةٌ، نَحْوُ: «ضَرَبَنَا زَيْدٌ»(٩).

---

(١) في «ب»: وَمَجْمُوعُهُمَا»، قال النبتيتي: «وَمَجْمُوعُهُمَا، أي: الحاصلين، وفي نسخة: وَمَجْمُوعُهَا، بغير تثنية، أي مجموع الأقسام». فتح رب البرية (ق١١١ب).

(٢) الاثنان: المتصل والمنفصل، والاثنا عشر: ما للمتكلم وحده... إلخ. تعليق الدرة الشنوانية (ق٧١ب).

(٣) أي الذي لا يصح عند الفصحاء التلفظ به غير متصل بكلمة أخرى. تعليق الدرة الشنوانية (ق٧١ب).

(٤) «وَذَلِكَ» لا توجد في المطبوع (ص٢٠).

(٥) في المطبوع (ص٢٠) زيادة: «بِسُكُونِ الْبَاءِ».

(٦) في «أ» و«ز» و«ي»: «وَمَعَهُ».

(٧) قال الإبراشي (ق٨٩ب): «وكذا: أي مثل ذا، أي إعراب نا فاعلا في محل رفع»، وفي «ز» والمطبوع (ص٢٠) والنبتيتي (ق١١٢ب): «وَهَذَا» بدل: «وكذا»، قال النبتيتي: «وهذا الإعراب...».

(٨) في «ي» زيادة: «لَا غَيْرُ».

(٩) في حاشية «أ» متبوعة بـ«صح»: «فَإِنْ كَانَ أَلِفَ تَثْنِيَةٍ نَحْوُ: الزَّيْدَانِ ضَرَبَانَا، فَهِيَ مَفْعُولَةٌ أَيْضًا».

وَضَرَبْتَ - بِفَتْحِ التَّاءِ - لِلْمُخَاطَبِ الْمُذَكَّرِ، مَوْضِعُ[١] التَّاءِ رَفْعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِضَرَبَ.

وَضَرَبْتِ - بِكَسْرِ التَّاءِ - لِلْمُخَاطَبَةِ، مَوْضِعُ[٢] التَّاءِ رَفْعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِضَرَبَ.

وَضَرَبْتُمَا - بِضَمِّ التَّاءِ - لِلْمُثَنَّى[٣] الْمُخَاطَبِ مُطْلَقًا، مُذَكَّرًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا، فَالتَّاءُ اسْمٌ مُضْمَرٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِضَرَبَ، وَالْمِيمُ وَالْأَلِفُ حَرْفَانِ دَالَّانِ عَلَى التَّثْنِيَةِ[٤].

وَضَرَبْتُمْ - بِضَمِّ التَّاءِ - لِجَمْعِ الذُّكُورِ الْمُخَاطَبِينَ، وَالتَّاءُ اسْمٌ مُضْمَرٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِضَرَبَ، وَالْمِيمُ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى جَمْعِ الذُّكُورِ.

وَضَرَبْتُنَّ - بِضَمِّ التَّاءِ - لِجَمْعِ الْإِنَاثِ الْمُخَاطَبَاتِ[٥]، وَالنُّونُ الْمُشَدَّدَةُ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى جَمْعِ الْإِنَاثِ.

وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ التَّاءَ فِي الْجَمِيعِ هِيَ الْفَاعِلُ وَمَا اتَّصَلَ بِهَا حُرُوفٌ دَالَّةٌ عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ[٦] هُوَ الصَّحِيحُ.

---

(١) في «ي»: «فَمَوْضِعُ»، وفي «س»: «وَمَوْضِعُ».
(٢) في «ي»: «فَمَوْضِعُ»، في «س»: «وَمَوْضِعُ».
(٣) في المطبوع (ص٢١): «لِمُثَنَّى».
(٤) فيه مسامحة فإن الميم حرف عماد، أي تعتمد الألف في وجودها على حركتها، والألف حرف دال على التثنية. حاشية الفيشي (ق١٧أ).
(٥) في «ك» زيادة: «فَالتَّاءُ فَاعِلٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ».
(٦) في «ز»: «حُرُوفٌ دَالَّةٌ عَلَى التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ»، وقال الشلبي (ق٢٢ب): «عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وفي نسخة: عَلَى التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ وَالْجَمْعِ».

وَلَا تَقَعُ هَذِهِ التَّاءُ إِلَّا فَاعِلَةً[١].

فَهَذِهِ أَمْثِلَةُ الْحَاضِرِ، وَمَا بَقِيَ **لِلْغَائِبِ**، وَهُوَ قَوْلُكَ:

«زَيْدٌ ضَرَبَ»، فَفِي «ضَرَبَ»: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ[٢] جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ عَائِدٌ عَلَى «زَيْدٌ»، مَحَلُّهُ رَفْعٌ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلُ ضَرَبَ.

وَ«هِنْدٌ ضَرَبَتْ»، فَفِي «ضَرَبَتْ»: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ[٣] جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هِيَ عَائِدٌ عَلَى «هِنْدٌ»، مَرْفُوعُ الْمَحَلِّ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَالتَّاءُ السَّاكِنَةُ الْمُتَّصِلَةُ بِالْفِعْلِ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى تَأْنِيثِ الْفَاعِلِ.

وَ«الزَّيْدَانِ ضَرَبَا»، فَالْأَلِفُ ضَمِيرُ الْمُثَنَّى الْمُذَكَّرِ الْغَائِبِ عَائِدٌ عَلَى «الزَّيْدَانِ»، مَرْفُوعُ الْمَحَلِّ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ.

وَ«الْهِنْدَانِ ضَرَبَتَا»، فَالْأَلِفُ ضَمِيرُ الْمُثَنَّى الْمُؤَنَّثِ الْغَائِبِ عَائِدٌ عَلَى «الْهِنْدَانِ»[٤]، وَالتَّاءُ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ، وَأَصْلُهَا السُّكُونُ، وَلَكِنَّهَا حُرِّكَتْ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَفُتِحَتْ لِمُنَاسَبَةِ الْأَلِفِ.

وَهَذَا الْمِثَالُ سَاقِطٌ مِنْ أَصْلِ الْمُصَنِّفِ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ[٥].

---

(١) في حاشية «ك» زيادة: «أَوْ نَائِبَةَ فَاعِلٍ»، وقال الشنواني (ق٧٢ب): «وَلَا تَقَعُ هَذِهِ التَّاءُ إِلَّا فَاعِلَةً، أي لا مفعولة، فالحصر إضافي، فلا يرد أنها قد تقع نائبة عن الفاعل».

(٢) في «ز» والمطبوع (ص٢١): «مُسْتَتِرٌ فِيهِ».

(٣) في المطبوع (ص٢١): «مُسْتَتِرٌ فِيهِ».

(٤) في «ك» زيادة: «مَرْفُوعُ الْمَحَلِّ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ».

(٥) إنما أسقطه لأن الضمير هو الألف فقط، وإنما زيدت فيه التاء لتأنيث الفاعل، فلا دخل لها في الضمير، فاكتفى بما قبلها. الفوائد الأجهورية (ق٥٨ب).

وَ«الزَّيْدُونَ ضَرَبُوا»، فَالْوَاوُ ضَمِيرُ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ الْغَائِبِينَ يَعُودُ عَلَى «الزَّيْدُونَ»، فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَالْأَلِفُ زَائِدَةٌ[١].

وَ«الْهِنْدَاتُ ضَرَبْنَ»، فَالنُّونُ ضَمِيرُ جَمَاعَةِ الْإِنَاثِ الْغَائِبَاتِ عَائِدٌ عَلَى الْهِنْدَاتِ، مَوْضِعُهُ رَفْعٌ[٢] عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِضَرَبَ.

هَذَا كُلُّهُ حُكْمُ الْفَاعِلِ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ[٣].

وَأَمَّا **الْفَاعِلُ الْمُضْمَرُ الْمُنْفَصِلُ** فَهُوَ: مَا يَقَعُ بَعْدَ إِلَّا، أَوْ مَا هُوَ فِي مَعْنَاهَا[٤].

نَحْوُ قَوْلِكَ: «مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنَا»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا نَحْنُ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتَ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتِ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتُمَا»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتُمْ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتُنَّ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هُوَ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هِيَ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هُمَا»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هُمْ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هُنَّ»[٥].

وَتَقُولُ: «إِنَّمَا ضَرَبَ أَنَا»، وَ«إِنَّمَا ضَرَبَ نَحْنُ»[٦]، وَكَذَا الْبَاقِي.

---

(١) أي في الخط، وهذه الألف ترسم بعد واو الجماعة؛ للفرق بينها وبين لام الفعل، في نحو: «الزيدون لم يدعوا» و«زيد يدعو». حاشية محاسن (ق٢٥ب).

(٢) في «س» و«ع»: «فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ».

(٣) عند الشلبي (ق٢٣أ): هَذَا كُلُّهُ حُكْمُ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ الْمُتَّصِلِ»، وقال: «وفي نسخة: هَذَا كُلُّهُ حُكْمُ الْفَاعِلِ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ».

(٤) أي الذي بمعناها في الحصر كإنما. حاشية أبي النجا (ص٨١).

(٥) هذه الضمائر الواقعة بعد إلا، كل منها في محل رفع على الفاعلية، وما نافية، وإلا أداة حصر. الدرة السنية للوفائي (ق١٥٧أ).

(٦) في «ز» زيادة: «وَإِنَّمَا ضَرَبَ أَنْتَ»، وفي «ي»: «وَإِنَّمَا ضَرَبَ أَنْتُمْ»، وإعرابه: إنما أداة حصر بمعنى إلا، وضرب فعل ماض، والضمير فاعل في محل رفع. حاشية المدابغي (ق١٢٢أ).

هَذَا كُلُّهُ مَعَ[١] الْمَاضِي.

وَتَقُولُ فِي الْمُضَارِعِ مَعَ الِاتِّصَالِ[٢]: «أَضْرِبُ»، وَ«نَضْرِبُ»[٣]، إِلَى آخِرِهِ.

وَفِي الِانْفِصَالِ: «مَا يَضْرِبُ إِلَّا أَنَا»، وَ«إِنَّمَا يَضْرِبُ أَنَا»، إِلَى آخِرِهَا.

وَمَعَ الْأَمْرِ وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُتَّصِلًا، نَحْوُ: «اضْرِبْ، اضْرِبَا، اضْرِبُوا، اضْرِبِي[٤]، اضْرِبْنَ».

❋ ❋ ❋

(١) في «ك»: «فِي» بدل: «مَعَ».

(٢) في المطبوع (ص٢١): «مَعَ الْمُضَارِعِ فِي الِاتِّصَالِ»، قال القليوبي (ق٣٢ب): «وَتَقُولُ مَعَ الْمُضَارِعِ، وفي نسخة: فِي الْمُضَارِعِ».

(٣) في «س» و«ك»: «وَتَضْرِبُ»، وفي «ز» والمطبوع (ص٢١): «وَيَضْرِبُ»، وفي «ع»: «أَضْرِبُ وَنَضْرِبُ وَتَضْرِبُ».

(٤) في «ب» زيادة: «اضْرِبَا»، قال القليوبي (ق٣٢ب): «وفي بعض النسخ زيادة: اضْرِبَا، بعد اضْرِبِي لمثنى المؤنث، ولا حاجة إليه».

بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

أَيْ[١] لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ[٢] الَّذِي صَدَرَ مِنْهُ الْفِعْلُ.

وَرَسَمَهُ بِذِكْرِ بَعْضِ خَوَاصِّهِ[٣] تَقْرِيبًا عَلَى الْمُبْتَدِئِ، فَقَالَ: وَهُوَ الِاسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ؛ لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ فِي: رَفْعِهِ، وَعُمْدِيَّتِهِ، وَوُجُوبِ تَأْخِيرِهِ[٤] عَنِ الْفِعْلِ، وَتَأْنِيثِ الْفِعْلِ لِتَأْنِيثِهِ[٥].

وَذَلِكَ نَحْوُ: «ضُرِبَ زَيْدٌ»، وَالْأَصْلُ: «ضَرَبَ عَمْرٌو زَيْدًا»، فَحُذِفَ عَمْرٌو الَّذِي هُوَ فَاعِلُ ضَرَبَ لِغَرَضٍ مِنَ الْأَغْرَاضِ، فَبَقِيَ الْفِعْلُ مُحْتَاجًا إِلَى مَا يُسْنَدُ إِلَيْهِ، فَأُقِيمَ الْمَفْعُولُ[٦] مُقَامَ الْفَاعِلِ فِي الْإِسْنَادِ إِلَيْهِ، فَصَارَ مَرْفُوعًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مَنْصُوبًا، فَالْتَبَسَ بِالْفَاعِلِ صُورَةً، فَاحْتِيجَ إِلَى تَمْيِيزِ أَحَدِهِمَا عَنِ[٧] الْآخَرِ، فَأُبْقِيَ الْفِعْلُ مَعَ الْفَاعِلِ عَلَى أَصْلِهِ، وَغُيِّرَ مَعَ نَائِبِهِ فِي الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ.

---

(١) في «س» و«ع» و«ي» والمطبوع (ص٢١): «أَي: الَّذِي»، بزيادة: «الَّذِي».

(٢) أي ترك ولم يقصد، فلم يحتج إلى ذكر فاعل له لفظا ولا تقديرا. تعليق الدرة الشنوانية (ق٧٣ب).

(٣) تقدم الكلام على الرسم بذكر بعض خواص الشيء في أول باب الفاعل.

(٤) في «ب» و«س» و«ك» و«ي»: «تَأَخُّرِهِ».

(٥) لو قال: «لقيامه مقامه في جميع أحكامه» لكان أخصر وأشمل. تعليق الدرة الشنوانية (ق٧٣ب)، وقال الوفائي: «وقد يقال أراد بذلك التقريب والتوضيح على المبتدئ». الدرة السنية (١٥٨أ).

(٦) في «ز» و«ع» و«ي» والمطبوع (ص٢٢): «الْمَفْعُولُ بِهِ».

(٧) في المطبوع (ص٢٢) «مِنْ» بدل: «عَنْ».

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا ضُمَّ أَوَّلُهُ، وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ: تَحْقِيقًا كَـ«ضُرِبَ»، أَوْ تَقْدِيرًا كَـ«قِيلَ» وَ«بِيعَ» وَ«شُدَّ»[١].

وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ، وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ: تَحْقِيقًا نَحْوُ: «يُضْرَبُ»، أَوْ تَقْدِيرًا نَحْوُ: «يُقَالُ» وَ«يُبَاعُ» وَ«يُشَدُّ»[٢].

وَسَكَتَ عَنْ فِعْلِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُبْنَى لِلْمَفْعُولِ.

وَهُوَ، أَيِ: الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْفَاعِلِ.

فَالظَّاهِرُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ الْمَاضِي، نَحْوُ قَوْلِكَ: «ضُرِبَ زَيْدٌ» ـ بِضَمِّ الضَّادِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ ـ وَإِعْرَابُهُ[٣]: ضُرِبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَزَيْدٌ: مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَيُسَمَّى أَيْضًا: نَائِبَ الْفَاعِلِ.

وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ الْمُضَارِعُ نَحْوُ قَوْلِكَ: «يُضْرَبُ زَيْدٌ» ـ بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ـ وَإِعْرَابُهُ: يُضْرَبُ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَإِنْ شِئْتَ

---

(١) قِيلَ وبِيعَ أصلهما: «قُوِلَ» و«بُيِعَ»، نقلت حركة العين (الواو والياء) للثقل إلى ما قبله بعد سلب حركته فسكنت العين، وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ولم تقلب الياء لعدم المقتضي، فصار: قِيلَ وبِيعَ، وأصل شُدَّ: «شُدِدَ» بالفك، فأدغم المثلان لاجتماعهما. فتح رب البرية (ق١١٧ب).

(٢) يقال ويباع أصلهما: «يُقْوَلُ» و«يُبْيَعُ» نقلت حركة كل من الواو والياء إلى الساكن الصحيح قبلها، وقلبت ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فصار: يُقَالُ ويُبَاعُ. فتح رب البرية (ق١١٨ب)، ويُشَدُّ أصلها: «يُشْدَدُ» أسكن الحرف الأول، وأدغم في الثاني وجوبا؛ لاجتماع المثلين مع عدم المانع من الإدغام. تعليق الدرة الشنوانية (ق٧٤ب).

(٣) أي تطبيقه وتنزيله على القواعد الكلية بأن يرد كل فرد منه إلى أصله، وإلا فضرب لا إعراب فيه. حاشية الفيشي (ق١٧ب).

قُلْتَ: مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ أَوْ لِلْمَجْهُولِ(١)، وَزَيْدٌ: نَائِبُ الْفَاعِلِ(٢)، أَوْ مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

وَلَا فَرْقَ فِي الْفِعْلِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُجَرَّدًا كَمَا مَرَّ، أَوْ مَزِيدًا(٣) نَحْوُ قَوْلِكَ: «أُكْرِمَ عَمْرٌو» ـ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ ـ وَ«يُكْرَمُ عَمْرٌو» ـ بِضَمِّ الْيَاءِ، وَفَتْحِ الرَّاءِ ـ وَإِعْرَابُهُمَا عَلَى وِزَانِ(٤) مَا مَرَّ(٥) قَبْلَهُمَا.

وَقِسْ مَا بَقِيَ مِنْ(٦) أَقْسَامِ الظَّاهِرِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي بَابِ الْفَاعِلِ.

وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ الْمُضْمَرُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ.

فَالْمُتَّصِلُ نَحْوُ قَوْلِكَ:

«ضُرِبْتُ» ـ بِضَمِّ الضَّادِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ ـ وَإِعْرَابُهُ: ضُرِبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَالتَّاءُ الْمَضْمُومَةُ: ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهَا(٧) مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

---

(١) أي للمجهول فاعله، وفيه أنه قد لا يكون فاعله مجهولا فلا يتحقق فيه مناط التسمية، اللهم إلا أن يقال يكفي في وجود مناط التسمية الإمكان، وكل فرد من أفراد الفعل المذكور من حيث إنه بني للمفعول يمكن أن يجهل فاعله. تعليق الدرة الشنوانية (ق٧٥أ).

(٢) في «أ» و«ز» والمطبوع (ص٢٢): «نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ».

(٣) في المطبوع (ص٢٢): «وَمَزِيدًا»، والمزيد: هو الذي زيد فيه على حروفه الأصلية. فتح رب البرية (١١٩أ).

(٤) على وزان: أي موازنة ومشاكلة ما مر، وهو: ضُرِبَ زَيْدٌ وَيُضْرَبُ زَيْدٌ. الدرة السنية للوفائي (ق١٦٥أ).

(٥) «مَرَّ» لا توجد في «ز»، وجاء في «س» بدلها: «تَقَدَّمَ».

(٦) في المطبوع (ص٢٢): «عَلَى» بدل: «مِنْ».

(٧) في «ي»: «أَنَّهُ».

وَ«ضُرِبْنَا» - بِضَمِّ الضَّادِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ - وَإِعْرَابُهُ: ضُرِبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَنَا: ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ مَعَ غَيْرِهِ[1] أَوِ الْمُعَظِّمِ نَفْسَهُ، فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهُ[2] مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

وَ«ضُرِبْتَ» - بِضَمِّ الضَّادِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَفَتْحِ التَّاءِ[3] - وَإِعْرَابُهُ: ضُرِبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَالتَّاءُ الْمَفْتُوحَةُ: ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ، فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

وَ«ضُرِبْتِ» - بِضَمِّ الضَّادِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَالتَّاءِ الْمُثَنَّاةِ فَوْقُ - وَإِعْرَابُهُ: ضُرِبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَالتَّاءُ الْمَكْسُورَةُ: ضَمِيرُ الْمُخَاطَبَةِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهَا[4] مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

وَ«ضُرِبْتُمَا» - بِضَمِّ الضَّادِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَضَمِّ التَّاءِ الْمُثَنَّاةِ فَوْقُ - وَإِعْرَابُهُ: ضُرِبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَالتَّاءُ الْمَضْمُومَةُ الْمُتَّصِلَةُ بِالْفِعْلِ: ضَمِيرُ الْمُثَنَّى الْمُخَاطَبِ مُطْلَقًا، فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْمِيمُ وَالْأَلِفُ: عَلَامَةٌ عَلَى التَّثْنِيَةِ[5].

وَ«ضُرِبْتُمْ» - بِضَمِّ الضَّادِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَضَمِّ التَّاءِ الْمُتَّصِلَةِ بِالْمِيمِ - وَإِعْرَابُهُ: ضُرِبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَالتَّاءُ الْمَضْمُومَةُ: ضَمِيرُ

---

(١) في «ز»: «مَعَهُ غَيْرُهُ»، وفي «ع»: «وَمَعَهُ غَيْرُهُ».
(٢) في «ز» والمطبوع (ص٢٣): «أَنَّهَا».
(٣) في «أ» و«ي» زيادة: «الْمُثَنَّاةِ فَوْقُ».
(٤) في «أ»: «أَنَّهُ».
(٥) وفي «أ» و«ع» و«ي»: «عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ»، قال الوفائي: «الصواب أن يقال: والميم حرف عماد، والألف للتثنية». الدرة السنية (ق١٦٧أ).

الْمُخَاطَبِينَ(١) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى النِّيَابَةِ عَنِ الْفَاعِلِ، وَالْمِيمُ: عَلَامَةُ الْجَمْعِ.

وَ«ضُرِبْتُنَّ» ـ بِضَمِّ الضَّادِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَضَمِّ التَّاءِ الْمُتَّصِلَةِ بِالنُّونِ ـ وَإِعْرَابُهُ: ضُرِبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَالتَّاءُ الْمَضْمُومَةُ: ضَمِيرُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ(٢) الْحَاضِرِ، وَالنُّونُ الْمُشَدَّدَةُ: عَلَامَةُ جَمْعِ الْإِنَاثِ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْفِعْلَ فِي الْجَمِيعِ مَضْمُومُ الْأَوَّلِ مَكْسُورُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ، وَأَنَّ التَّاءَ فِي الْجَمِيعِ مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، إِلَّا أَنَّهَا لَمَّا وُضِعَتْ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ الْمُفْرَدِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَالْمُخَاطَبَةِ وَالْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعِ احْتِيجَ إِلَى تَمْيِيزِ كُلٍّ مِنْهَا عَنِ الْآخَرِ، فَضَمُّوهَا فِي الْمُتَكَلِّمِ، وَفَتَحُوهَا فِي الْمُخَاطَبِ الْمُذَكَّرِ، وَكَسَرُوهَا فِي الْمُخَاطَبَةِ الْمُؤَنَّثَةِ، وَزَادُوا الْمِيمَ وَالْأَلِفَ فِي خِطَابِ الْمُثَنَّى، وَالْمِيمَ وَحْدَهَا فِي خِطَابِ الْجَمْعِ فِي التَّذْكِيرِ، وَالنُّونَ الْمُشَدَّدَةَ فِي خِطَابِ الْجَمْعِ فِي التَّأْنِيثِ.

وَمُنَاسَبَةُ كُلٍّ بِمَا اخْتُصَّ بِهِ تُطْلَبُ مِنَ الْمُطَوَّلَاتِ.

هَذَا كُلُّهُ فِي الْحَاضِرِ(٣).

وَتَقُولُ فِي الْغَائِبِ:

«ضُرِبَ» ـ بِضَمِّ أَوَّلِهِ(٤)، وَكَسْرِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ـ وَإِعْرَابُهُ: ضُرِبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ جَوَازًا، مَرْفُوعُ الْمَحَلِّ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ مَا لَمْ

---

(١) في «ك»: «ضَمِيرُ جَمْعِ الذُّكُورِ الْمُخَاطَبِينَ».

(٢) في «أ»: «الْإِنَاثِ»، وجاء في «أ» و«ز» والمطبوع (ص٢٣) زيادة: «الْمُخَاطَبَاتِ».

(٣) أي سواء كان متكلما، أو مخاطبا. حاشية الفيشي (ق١٧ب).

(٤) في «ز» و«ي»: «بِضَمِّ الضَّادِ».

يُسَمَّ فَاعِلُهُ تَقْدِيرُهُ هُوَ[١]، وَهُوَ: ضَمِيرُ الْمُفْرَدِ الْغَائِبِ.

وَ«ضُرِبَتْ» ـ بِضَمِّ الضَّادِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَسُكُونِ التَّاءِ[٢] ـ وَإِعْرَابُهُ: ضُرِبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَالتَّاءُ السَّاكِنَةُ فِي آخِرِهِ: حَرْفُ تَأْنِيثٍ، وَمَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ جَوَازًا فِي ضُرِبَتْ تَقْدِيرُهُ هِيَ، وَهُوَ[٣]: ضَمِيرُ الْمُفْرَدَةِ الْغَائِبَةِ.

وَ«ضُرِبَا» ـ بِضَمِّ أَوَّلِهِ، وَكَسْرِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ـ وَإِعْرَابُهُ: ضُرِبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْأَلِفُ الْمُتَّصِلَةُ بِالْفِعْلِ: ضَمِيرُ الْمُثَنَّى الْمُذَكَّرِ الْغَائِبِ، فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

وَأَخَلَّ[٤] بِضُرِبَتَا لِمُثَنَّى الْمُؤَنَّثِ[٥] الْغَائِبِ، وَإِعْرَابُهُ: ضُرِبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَالتَّاءُ: حَرْفُ تَأْنِيثٍ، وَالْأَلِفُ: ضَمِيرُ الْمُثَنَّى الْمُؤَنَّثِ الْغَائِبِ، فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى النِّيَابَةِ عَنِ الْفَاعِلِ.

وَ«ضُرِبُوا» ـ بِضَمِّ أَوَّلِهِ، وَكَسْرِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ـ وَإِعْرَابُهُ: ضُرِبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَالْوَاوُ: ضَمِيرُ الْجَمَاعَةِ الْمُذَكَّرِينَ[٦] الْغَائِبِينَ[٧]، فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى النِّيَابَةِ عَنِ الْفَاعِلِ، وَالْأَلِفُ: حَرْفٌ زَائِدٌ.

---

(١) «تَقْدِيرُهُ هُوَ» لا توجد في «ب» و«ع»، ومحلها في «س» قبل ذلك بعد قوله: «جَوَازًا» في الجملة ذاتها.

(٢) في «س»: «وَبِسُكُونِ التَّاءِ»، وفي «ك» زيادة: «الْمُثَنَّاةِ فَوْقُ».

(٣) في «أ» و«ز» والمطبوع (ص٢٣): «وَهِيَ».

(٤) فيه نظر؛ لأن الضمير هو الألف، وقد مثل بها فيما قبله، وأما التاء فلا مدخل لها في الضمير؛ لأنها حرف تأنيث. حاشية الفيشي (ق١٧ب).

(٥) في «س» و «ع»: «لِلْمُثَنَّى الْمُؤَنَّثِ»، وفي «ك»: «لِلْمُؤَنَّثِ الْمُثَنَّى».

(٦) في «أ» و«ز» و«ي»: «الذُّكُورِ»، وفي «ع»: «جَمَاعَةِ الْمُذَكَّرِينَ».

(٧) «الْغَائِبِينَ» لا توجد في «أ» و«ب».

وَ«ضُرِبْنَ» ـ بِضَمِّ الضَّادِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَسُكُونِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ ـ وَإِعْرَابُهُ: ضُرِبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالنُّونُ: ضَمِيرُ(١) الْإِنَاثِ الْغَائِبَاتِ، فِي مَحَلِّ(٢) رَفْعٍ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

هَذَا(٣) كُلُّهُ فِي الْمُتَّصِلِ.

وَتَقُولُ فِي الْمُنْفَصِلِ: «مَا ضُرِبَ إِلَّا أَنَا»، وَ«مَا ضُرِبَ إِلَّا نَحْنُ»، وَ«مَا ضُرِبَ إِلَّا أَنْتَ»، وَ«مَا ضُرِبَ إِلَّا أَنْتِ»، وَ«مَا ضُرِبَ إِلَّا أَنْتُمَا»، وَ«مَا ضُرِبَ إِلَّا أَنْتُمْ»، وَ«مَا ضُرِبَ إِلَّا أَنْتُنَّ»، وَ«مَا ضُرِبَ إِلَّا هُوَ»، وَ«مَا ضُرِبَ إِلَّا هِيَ»، وَ«مَا ضُرِبَ إِلَّا هُمَا»، وَ«مَا ضُرِبَ إِلَّا هُمْ»، وَ«مَا ضُرِبَ إِلَّا هُنَّ».

وَكَذَا(٤) تَقُولُ: «إِنَّمَا ضُرِبَ أَنَا»... إِلَى آخِرِهَا(٥).

وَالْفِعْلُ فِي الْجَمِيعِ مَضْمُومُ الْأَوَّلِ، مَكْسُورُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ.

وَقِسْ عَلَيْهِ مَا أَمْكَنَ فِي الْمُضَارِعِ(٦)، فَلَا نُطَوِّلُ(٧) بِذِكْرِهِ(٨).

---

(١) في «ز» والمطبوع (ص٢٤): «ضَمِيرُ جَمَاعَةِ الْإِنَاثِ الْغَائِبَاتِ»، وفي «أ»: «جَمْعِ الْإِنَاثِ».

(٢) في المطبوع (ص٢٤): «فِي مَوْضِعِ».

(٣) في «ز» والمطبوع (ص٢٤): «وَهَذَا».

(٤) في المطبوع (ص٢٤): «وَكَذَلِكَ».

(٥) في المطبوع (ص٢٤): «إِلَى آخِرِهِ».

(٦) أي ما أمكنك استحضاره، وليس المراد أن بعضها ممكن في المضارع وبعضها غير ممكن، بل كلها تجري في المضارع كالماضي. حاشية المدابغي (ق١٢٥ب).

(٧) في «ز»: «فَلَا نُطِيلُ».

(٨) قال الوفائي: «فلا نطول بذكره؛ لأن هذا أمر سهل، تقول فيه: أُضْرَبُ: للمتكلم وحده، ونُضْرَبُ للمتكلم المعظم نفسه أو ومعه غيره، وتُضْرَبُ: للمخاطب المذكر، وتُضْرَبِينَ: للمخاطبة المؤنثة، وتُضْرَبَانِ: للمثنى المخاطب مطلقا، وتُضْرَبُونَ: للجمع المخاطب، ويُضْرَبُ: للمفرد المذكر الغائب، وتُضْرَبُ: للمؤنثة الغائبة، وتُضْرَبَانِ: للمثنى المؤنث =

بَابُ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ

وَهُوَ[(١)] الثَّالِثُ وَالرَّابِعُ مِنَ الْمَرْفُوعَاتِ.

الْمُبْتَدَأُ هُوَ: الِاسْمُ الصَّرِيحُ أَوِ الْمُؤَوَّلُ[(٢)]، الْمَرْفُوعُ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا بِالِابْتِدَاءِ، الْعَارِي، أَيِ: الْمُجَرَّدُ، عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ غَيْرِ الزَّائِدَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا[(٣)].

فَخَرَجَ بِالِاسْمِ: الْفِعْلُ وَالْحَرْفُ، وَبِالْمَرْفُوعِ: الْمَنْصُوبُ، وَالْمَجْرُورُ[(٤)] بِغَيْرِ زَائِدٍ أَوْ شِبْهِهِ[(٥)]، وَبِالْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ: الْفَاعِلُ وَاسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا[(٦)]؛ لِكَوْنِ عَامِلِهَا[(٧)] لَفْظِيًّا، وَهُوَ الْفِعْلُ.

= الغائب، ويُضْرَبَانِ: للمثنى الغائب مطلقا، ويُضْرَبُونَ: لجمع المذكر الغائب، والفعل في الجميع مضموم الأول مفتوح ما قبل الآخر». الدرة السنية (ق١٧٠ب).

(١) في المطبوع (ص٢٤): «وَهُوَ البَابُ»، وقال الوفائي: «وهو، أي المذكور، وإلا فكان الواجب على الشارح ـ رحمه الله ـ أن يقول: وهما». الدرة السنية (ق١٧١أ).

(٢) الصريح هو الذي لا يحتاج في كونه اسما إلى تأويل، والمؤول: هو الذي يحتاج في كونه اسما إلى تأويل. حاشية الفيشي (ق١٧ب).

(٣) في «ع»: «عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ غَيْرِ الزَّائِدَةِ، نَحْوُ: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ، وَمَا أَشْبَهَهَا، نَحْوُ: لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا»، ونحوه في «ك».

(٤) قال الفيشي(ق١٨أ): «قوله المجرور، أو المخفوض على خلاف في النسخ».

(٥) في «أ» و«ب»: «وَشِبْهِهِ»، وفي المطبوع (ص٢٤): «الْمَنْصُوبُ وَالْمَجْرُورُ، وَبِغَيْرِ الزَّائِدَةِ: الزَّائِدَةُ أَوْ شِبْهُهَا».

(٦) وخرج النائب عن الفاعل وخبر إن وأخواته؛ إذ ليس في كلامه الحصر فيما ذكره. حاشية المدابغي (ق١٢٨ب).

(٧) في «أ»: «عَامِلَيْهِمَا»، وفي «ب» والمطبوع (ص٢٤) والنبتيتي (ق١٢٣أ): «عَامِلِهِمَا»، قال النبتيتي: «أي عامل الاسمين».

مِثَالُ الِاسْمِ الصَّرِيحِ الْوَاقِعِ مُبْتَدَأً: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

فَزَيْدٌ: مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ[١] مَرْفُوعٌ بِالِابْتِدَاءِ.

وَالِابْتِدَاءُ عِبَارَةٌ عَنِ الِاهْتِمَامِ بِالشَّيْءِ، وَجَعْلِهِ أَوَّلًا لِثَانٍ، بِحَيْثُ يَكُونُ الثَّانِي خَبَرًا عَنِ الْأَوَّلِ[٢].

وَقَائِمٌ: خَبَرُهُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ.

وَمِثَالُ الِاسْمِ الْمُؤَوَّلِ الْوَاقِعِ مُبْتَدَأً: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٣] فَأَنْ تَصُومُوا: فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مَرْفُوعٍ عَلَى الِابْتِدَاءِ، وَخَيْرٌ: خَبَرُهُ، وَالتَّقْدِيرُ: «صَوْمُكُمْ[٤] خَيْرٌ لَكُمْ».

وَالْخَبَرُ الْأَصْلِيُّ[٥] هُوَ: الِاسْمُ الْمَرْفُوعُ بِالْمُبْتَدَأِ[٦]، الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ، أَيْ: إِلَى الْمُبْتَدَأِ.

ثُمَّ تَارَةً يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مُفْرَدَيْنِ لِمُذَكَّرٍ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، فَزَيْدٌ: مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالِابْتِدَاءِ، وَقَائِمٌ: خَبَرُهُ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ.

---

(١) «وَهُوَ» لا توجد في «ز» و«ع» و«ي».

(٢) قال بعض المحققين: الابتداء هو التجرد للإسناد، قال: وهذا الحد هو الذهب الإبريز. حاشية النجاري (ق٢٤ب).

(٣) سورة البقرة، الآية (١٨٤).

(٤) قال القليوبي (ق٣٤أ): «صِيَامُكُمْ، وفي نسخة: صَوْمُكُمْ».

(٥) قال الشنواني (ق٧٧أ): «جواب عما يقال: تعريفه للخبر لا يتناول الخبر إذا كان جملة أو جارا ومجرورا؛ لأنه ليس باسم».

(٦) في «س»: «بِالِابْتِدَاءِ»، وذكر الناسخ في الحاشية أنه ورد في بعض النسخ: «بِالْمُبْتَدَأِ».

وَتَـارَةً يَكُونَانِ مُثَنَّيَيْنِ لِمُذَكَّـرٍ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «الزَّيْدَانِ قَائِمَـانِ»، فَالزَّيْدَانِ: مَرْفُوعٌ عَلَى الِابْتِدَاءِ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الْأَلِفُ، وَقَائِمَانِ: خَبَرُهُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الْأَلِفُ أَيْضًا.

وَتَـارَةً يَكُونَـانِ مَجْمُوعَيْنِ لِمُذَكَّرٍ جَمْعَ تَصْحِيحٍ، نَحْـوُ قَوْلِكَ: «الزَّيْدُونَ قَائِمُـونَ»، فَالزَّيْدُونَ: مَرْفُوعٌ عَلَى الِابْتِدَاءِ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الوَاوُ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ، وَقَائِمُونَ: خَبَرُهُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الْوَاوُ أَيْضًا نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ.

وَتَارَةً يَكُونَانِ مَجْمُوعَيْنِ لِمُذَكَّرٍ جَمْعَ تَكْسِيرٍ، نَحْوُ[١]: «الزُّيُودُ قِيَامٌ»[٢].

وَتَارَةً يَكُونَانِ مُفْرَدَيْنِ لِمُؤَنَّثٍ، نَحْوُ: «هِنْدٌ قَائِمَةٌ».

وَتَارَةً يَكُونَانِ مُثَنَّيَيْنِ لِمُؤَنَّثٍ، نَحْوُ: «الْهِنْدَانِ قَائِمَتَانِ».

وَتَـارَةً يَكُونَـانِ مَجْمُوعَيْـنِ لِمُؤَنَّـثٍ جَمْـعَ تَصْحِيـحٍ، نَحْـوُ: «الْهِنْـدَاتُ قَائِمَاتٌ».

وَتَارَةً يَكُونَانِ مَجْمُوعَيْنِ جَمْعَ تَكْسِيرٍ لِمُؤَنَّثٍ، نَحْوُ: «الْهُنُودُ قِيَامٌ».

وَالْمُبْتَدَأُ مِنْ حَيْثُ هُوَ[٣] قِسْمَانِ: قِسْمٌ ظَاهِرٌ، وَقِسْمٌ مُضْمَرٌ.

---

(١) في «ز» و«ك» والمطبوع (ص٢٥) زيادة: «قَوْلِكَ».

(٢) يجوز أيضا: الزيود قائمون. تعليق الدرة الشنوانية (ق٧٧أ).

(٣) قوله: «والمبتدأ من حيث هو» جواب عن سؤال مشهور يمكن جريانه في جميع التقسيمات، وحاصله أن المبتدأ محصور في هذين القسـمين، أعني الظاهر والمضمر، فإن كان المقسم هو الظاهر لزم تقسـيم الشـيء إلى نفسه وإلى غيره، وإن كان هو المضمر فكذلك، وحاصل الجـواب أن المقسـم هو المبتدأ من حيـث هو بقطع النظر عما صدق عليـه في الخارج من الظاهر والمضمر. حاشية النجاري (ق٢٤ب).

فَالظَّاهِـرُ مَا تَقَـدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِـمٌ»، وَ«الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ»، و«الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالْمُبْتَدَأُ الْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ ضَمِيرًا مُنْفَصِلًا، وَهِيَ[١]:

أَنَا، لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ.

وَنَحْنُ، لِلْمُتَكَلِّمِ مَعَ غَيْرِهِ[٢]، أَوِ الْمُعَظِّمِ[٣] نَفْسَهُ.

وَأَنْتَ ـ بِفَتْحِ التَّاءِ ـ لِلْمُخَاطَبِ.

وَأَنْتِ ـ بِكَسْرِ التَّاءِ ـ لِلْمُخَاطَبَةِ.

وَأَنْتُمَا ـ بِضَمِّ التَّاءِ[٤] ـ لِلْمُثَنَّى مُطْلَقًا.

وَأَنْتُمْ ـ بِضَمِّ التَّاءِ[٥] ـ لِجَمْعِ الذُّكُورِ الْمُخَاطَبِينَ.

وَأَنْتُنَّ، لِجَمْعِ الْإِنَاثِ الْمُخَاطَبَاتِ.

وَهُوَ، لِلْمُفْرَدِ الْغَائِبِ.

وَهِيَ، لِلْمُفْرَدَةِ الْغَائِبَةِ.

---

(١) في «أ»: «وَهُوَ».

(٢) في «ع»: «وَمَعَهُ غَيْرُهُ»، قال الفيشي (ق١٨أ): «قوله: لِلْمُتَكَلِّمِ مَعَ غَيْرِهِ، عبارة النحويين: لِلْمُتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ، فلا ينبغي العدول عنها».

(٣) في «ب»: «لِلْمُعَظِّمِ».

(٤) «بِضَمِّ التَّاءِ» لا توجد في «ب» و«س» و«ع» و«ك»، قال الشلبي: «وَأَنْتُمَا لِلْمُثَنَّى، وفي نسخة: وَأَنْتُمَا بِضَمِّ التَّاءِ لِلْمُثَنَّى». الدرر الفرائد (ق٢٤أ).

(٥) «بِضَمِّ التَّاءِ» لا توجد في «ب» و«س» و«ع» و«ك» و«ي».

وَهُمَا، لِلْمُثَنَّى(١) الْغَائِبِ مُطْلَقًا(٢).

وَهُمْ، لِجَمْعِ الذُّكُورِ الْغَائِبِينَ.

وَهُنَّ، لِجَمْعِ الْإِنَاثِ الْغَائِبَاتِ.

وَتُسَمَّى هَذِهِ الضَّمَائِرُ ضَمَائِرَ الرَّفْعِ الْمُنْفَصِلَةَ، وَالْغَالِبُ فِيهَا(٣) إِذَا وَقَعَتْ مُبْتَدَآتٍ(٤) أَنْ يُخْبَرَ عَنْهَا بِمَا يُطَابِقُهَا فِي الْمَعْنَى(٥)، نَحْوُ قَوْلِكَ: أَنَا قَائِمٌ، فَأَنَا: ضَمِيرُ رَفْعٍ مُنْفَصِلٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالِابْتِدَاءِ، وَقَائِمٌ: خَبَرُهُ.

وَنَحْنُ قَائِمُونَ، فَنَحْنُ: مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ ضَمِيرُ رَفْعٍ، مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ، لَا يَظْهَرُ فِيهِ إِعْرَابٌ(٦)، وَمَحَلُّهُ رَفْعٌ، وَقَائِمُونَ: خَبَرُهُ، مَرْفُوعٌ بِالْوَاوِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ.

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ نَحْوِ: أَنْتَ قَائِمٌ، وَأَنْتِ قَائِمَةٌ، وَأَنْتُمَا قَائِمَانِ(٧)، وَأَنْتُمْ قَائِمُونَ، وَأَنْتُنَّ قَائِمَاتٌ، وَهُوَ قَائِمٌ، وَهِيَ قَائِمَةٌ، وَهُمَا قَائِمَانِ، وَهُمْ قَائِمُونَ، وَهُنَّ قَائِمَاتٌ.

فَالْمُبْتَدَأُ فِي هَذِهِ الْأَمْثِلَةِ كُلِّهَا مُضْمَرٌ مَبْنِيٌّ لَا يَدْخُلُهُ إِعْرَابٌ(٨).

---

(١) في «ب» و«س»: «لِمُثَنًّى».

(٢) في «ز» والمطبوع (ص٢٥) زيادة: «مُذَكَّرًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا».

(٣) «فِيهَا» لا توجد في «أ» و«ك».

(٤) في «ع»: «مُبْتَدَأَةً».

(٥) في «ي» زيادة: «أَيْ: فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ»، قال محاسن (ق٢٩أ): «وقد يكون الخبر غير مطابق، كما لو كان الخبر مصدرا، نحو: أنتم عدل».

(٦) في «ز» والمطبوع (ص٢٥) زيادة: «لِأَنَّهُ ضَمِيرٌ».

(٧) في «ز» والمطبوع (ص٢٥): «قَائِمَتَانِ» بدل: «قَائِمَانِ»، وفي «ك»: «وَأَنْتُمَا قَائِمَانِ أَوْ قَائِمَتَانِ».

(٨) في «ز» والمطبوع (ص٢٥): «لَا يَدْخُلُ فِيهِ إِعْرَابٌ»، وعند الشلبي (ق٢٤أ) والنبتيتي (ق١٢٧ب): «لَا يَظْهَرُ فِيهِ إِعْرَابٌ»، قالا: «وفي نسخة: لَا يَدْخُلُهُ إِعْرَابٌ».

وَالصَّحِيحُ فِي: «أَنَا وَأَنْتَ وَأَنْتِ وَأَنْتُمَا وَأَنْتُمْ وَأَنْتُنَّ» أَنَّ الضَّمِيرَ هُوَ «أَنْ» فَقَطْ[١]، وَأَنَّ اللَّوَاحِقَ لَهَا حُرُوفٌ تَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ[٢].

وَالْخَبَرُ مِنْ حَيْثُ هُوَ قِسْمَانِ: قِسْمٌ مُفْرَدٌ، وَقِسْمٌ غَيْرُ مُفْرَدٍ.

وَالْمُرَادُ بِالْمُفْرَدِ هُنَا مَا لَيْسَ جُمْلَةً[٣] وَلَا شِبْهَهَا، وَلَوْ كَانَ مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعًا، فَإِنَّهُ فِي هَذَا الْبَابِ يُسَمَّى مُفْرَدًا[٤].

فَالْمُفْرَدُ نَحْوُ قَوْلِكَ[٥]: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَ«الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ»، وَ«الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ»[٦]، فَالْخَبَرُ فِي هَذِهِ الْأَمْثِلَةِ مُفْرَدٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ جُمْلَةً وَلَا شِبْهَهَا.

وغَيْرُ الْمُفْرَدِ وَهُوَ[٧] الْجُمْلَةُ وَشِبْهُهَا، وَمَجْمُوعُ ذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: شَيْئَانِ فِي الْجُمْلَةِ، وَشَيْئَانِ فِي شِبْهِهَا.

---

(١) والألف زائدة في أنا للإشباع، وإنما حركت النون فرقا بين أن الضمير والناصبة والمخففة والزائدة، وقال الكوفيون: الجميع هو الضمير، وأما نحن فالجميع ضمير اتفاقا. العقد الجوهري لابن الحاج (ص٥٦).

(٢) المعنى المراد: من الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٢٧ب)، وأما هو وهي إلخ، فالواو والياء في هو وهي عند البصريين من أصل الكلمة، وعند الكوفيين للإشباع والضمير هو الهاء وحدها، بدليل التثنية والجمع فإنك تحذفها فيهما. تعليق الدرة الشنوانية (ق٧٨ب).

(٣) في «ز» و«س» و«ك» المطبوع (ص٢٥): «بِجُمْلَةٍ».

(٤) المفرد له إطلاقات بحسب الأبواب، ففي هذا الباب ما ذكره الشيخ، وفي باب الكلام ما يقابل المركب، وفي باب الإعراب ما يقابل المثنى والمجموع والأسماء الخمسة، وفي باب «لا» والمنادى ما يقابل المضاف والمشبه بالمضاف. حاشية محاسن (ق٢٩أ).

(٥) «قَوْلِكَ» لا توجد في «ب» و«س» و«ك».

(٦) في «س» زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

(٧) في المطبوع (ص٢٦): «هُوَ».

فَالشَّيْئَانِ فِي شِبْهِ الْجُمْلَةِ هُمَا[١]: الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ، وَالظَّرْفُ التَّامَّانِ[٢]، وَالشَّيْئَانِ فِي الْجُمْلَةِ هُمَا: الْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ الظَّاهِرِ أَوِ الْمُضْمَرِ، وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ الْمُفْرَدِ أَوْ غَيْرِهِ[٣].

فَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ»، **وَالظَّرْفُ** نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ عِنْدَكَ».

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْخَبَرَ مُتَعَلَّقُ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ وَالظَّرْفِ الْمَحْذُوفُ لَا هُمَا[٤]، وَأَنَّ تَقْدِيرَهُ: كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقِرٌّ، لَا كَانَ أَوِ اسْتَقَرَّ[٥].

وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ»، فَزَيْدٌ: مُبْتَدَأٌ، وَجُمْلَةُ قَامَ أَبُوهُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ خَبَرٌ عَنْ[٦] زَيْدٍ، وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا الْهَاءُ مِنْ «أَبُوهُ».

وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ»، فَزَيْدٌ: مُبْتَدَأٌ أَوَّلُ،

---

(١) «هُمَا» لا توجد في «ب» و«ك».

(٢) التامان: هما ما يفهم معناهما من غير توقف على مقدر محذوف، فخرج نحو: زيد بك، أو نحو: زيد أمس، لتوقفه على: واثق أو ذاهب مثلا. حاشية القليوبي (ق٣٥ب).

(٣) في «س» و«ي»: «وَغَيْرِهِ».

(٤) لا هما: أي وحدهما، أو مع المتعلق، فالأقوال ثلاثة. حاشية المدابغي (ق١٣٢ب) وحاصل الرأي الثالث أن الخبر مجموعهما؛ لأن المقصود الإخبار بوجود الشيء في الظرف. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٢٨ب).

(٥) قال النجاري (ق٢٥أ): «يعني أن الصحيح في تقدير الخبر الذي هو متعلق الظرف أو الجار والمجرور أن يقدر مفردا، نحو كائن أو مستقر، ومعنى كان هنا: حصل ووجد، فهي تامة لا ناقصة»، وقال الشنواني (ق٨٠أ): «الخلاف في الراجح، لا في الجواز».

(٦) «عَنْ» لا توجد في «ي».

وَجَارِيَتُـهُ: مُبْتَـدَأٌ ثَانٍ، وَذَاهِبَـةٌ: خَبَرُ الْمُبْتَـدَإِ الثَّانِـي(١)، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَـدَإِ الثَّانِي وَخَبَـرِهِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، خَبَرُ الْمُبْتَـدَإِ الْأَوَّلِ، وَالرَّابِطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَإِ الْأَوَّلِ وَخَبَرِهِ الْهَاءُ مِنْ جَارِيَتِهِ.

❋ ❋ ❋

(١) في «ك» زيادة: «وَهُوَ جَارِيَتُهُ».

بَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ

وَتُسَمَّى النَّوَاسِخَ[١]، وَهِيَ هُنَا أَقْسَامٌ ثَلَاثَةٌ[٢]: الْأَوَّلُ: كَانَ وَأَخَوَاتُهَا[٣]، وَالثَّانِي: إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وَالثَّالِثُ: ظَنَّ[٤] وَأَخَوَاتُهَا.

وَهَذِهِ الْأَقْسَامُ الثَّلَاثَةُ عَمَلُهَا مُخْتَلِفٌ.

فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الِاسْمَ، أَيِ: الْمُبْتَدَأَ، وَيُسَمَّى اسْمَهَا، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ، أَيْ: خَبَرَ الْمُبْتَدَإِ، وَيُسَمَّى خَبَرَهَا.

وَإِنَّمَا لَمْ يُسَمُّوا[٥] الِاسْمَ الْمَرْفُوعَ فَاعِلًا، وَالْمَنْصُوبَ مَفْعُولًا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ فِي حَالِ نُقْصَانِهَا تَجَرَّدَتْ عَنِ الْحَدَثِ، الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَصْدُرَ مِنَ[٦] الْفَاعِلِ وَيَقَعَ عَلَى الْمَفْعُولِ، وَصَارَتْ كَالرَّوَابِطِ[٧]،

---

(١) النواسخ جمع ناسخ، وهي في اللغة من النسخ بمعنى الإزالة، وسميت نواسخ لإزالتها حكم المبتدأ والخبر. تعليق الدرة الشنوانية (ق٨٠ب).

(٢) في «ك»: «ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ»، وأشار الناسخ إلى وجود المثبت في بعض النسخ، وقال ناسخ «ي»: «نسخة المتن المشهورة: وَهِيَ كَانَ، وعليها شرح الكفراوي، وأما النسخة التي شرح عليها الشيخ خالد الأزهري: وَهِيَ ثَلَاثَةٌ، كَانَ وَأَخَوَاتُهَا».

(٣) وأخواتها: أي نظائرها في العمل. حاشية ابن علان (ق١٠٦ب).

(٤) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص٢٦): «ظَنَنْتُ».

(٥) عند القليوبي (ق٣٦ب): «لَمْ يُسَمَّ»، قال: «وفي نسخة: يُسَمُّوا، أي اصطلاحا».

(٦) في «س» و«ز» و«ك» والمطبوع (ص٢٦): «عَنْ».

(٧) من حيث احتياجها لشيئين، كالباء في نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ؛ فإنها احتاجت للمتعلق والمجرور. تقرير الإنبابي (ص٩٢).

وَمِنْ ثَمَّ سَمَّاهَا الزَّجَّاجِيُّ حُرُوفًا[(١)].

وَهِيَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ فِعْلًا عَلَى مَا ذُكِرَ[(٢)] هُنَا، وَإِلَّا فَهِيَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ[(٣)].

الْأَوَّلُ: كَانَ، وَهِيَ لِاتِّصَافِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ بِالْخَبَرِ فِي الْمَاضِي، إِمَّا مَعَ الدَّوَامِ وَالِاسْتِمْرَارِ، نَحْوُ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[(٤)]، وَإِمَّا مَعَ الِانْقِطَاعِ، نَحْوُ: «كَانَ الشَّيْخُ شَابًّا».

وَالثَّانِي: أَمْسَى، وَهِيَ لِاتِّصَافِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ بِالْخَبَرِ فِي الْمَسَاءِ، نَحْوُ: «أَمْسَى زَيْدٌ غَنِيًّا».

وَالثَّالِثُ: أَصْبَحَ، وَهِيَ لِاتِّصَافِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ بِالْخَبَرِ فِي الصَّبَاحِ، نَحْوُ: «أَصْبَحَ الْبَرْدُ شَدِيدًا».

وَالرَّابِعُ: أَضْحَى، وَهِيَ لِاتِّصَافِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ بِالْخَبَرِ فِي الضُّحَى، نَحْوُ: «أَضْحَى الْفَقِيهُ وَرِعًا».

وَالْخَامِسُ: ظَلَّ ـ بِالظَّاءِ الْمُشَالَةِ[(٥)] ـ وَهِيَ لِاتِّصَافِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ بِالْخَبَرِ نَهَارًا، نَحْوُ: «ظَلَّ زَيْدٌ صَائِمًا».

---

(١) بوب الزجاجي لباب الأفعال الناسخة في كتابه الجمل (ص٤١) بقوله: «باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار».

(٢) في «س» و«ز» والمطبوع (ص٢٦): «ذَكَرَهُ»، وفي «ع»: «ذَكَرَهَا»، والمثبت يحتمل البناء للفاعل أو المفعول.

(٣) أكثر من ذلك: أي لأن منها أفعال المقاربة، وكذا أفعال بمعنى صار كاستحال. حاشية الشيبيني (ق٦٣أ).

(٤) سورة النساء، الآية (٩٦)، وفي «ب» و«س» و«ك» و«ي»: «كَانَ» دون واو.

(٥) قال الفيشي (ق١٨ب): «المشالة: هذه عبارة المغاربة»، وقال أبو النجا (ص٩١): «قوله: =

وَالسَّادِسُ: بَاتَ، وَهِيَ لِاتِّصَافِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ بِالْخَبَرِ لَيْلًا، نَحْوُ: «بَاتَ زَيْدٌ مُفْطِرًا».

وَالسَّابِعُ: صَارَ، وَهِيَ لِلتَّحْوِيلِ وَالِانْتِقَالِ[١]، نَحْوُ: «صَارَ السِّعْرُ رَخِيصًا»[٢].

وَالثَّامِنُ: لَيْسَ، وَهِيَ لِنَفْيِ الْحَالِ[٣] عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَالتَّجَرُّدِ عَنِ الْقَرِينَةِ، نَحْوُ: «لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا»، أَيِ: الْآنَ.

وَالتَّاسِعُ وَالْعَاشِرُ وَالْحَادِي عَشَرَ وَالثَّانِي عَشَرَ: مَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا

= المشالة، أي المشال عليها (يعني المحمول عليها المرسوم أعلاها) الألف والنقطة؛ فرقا بالأولى بينها وبين الضاد المعجمة، وبالثانية بينها وبين الطاء المهملة»، وقال الشيبيني (ق٦٣أ): «الذي نعرفه من المشايخ أن معناه المشالة باللسان، أي أن اللسان يشال بها عند النطق»، وجاء عند النبتيتي (ق١٣٢أ) والمدابغي (ق١٣٥ب) والإبراشي (ق١٠٧ب): «الْمُعْجَمَةِ»، قال النبتيتي والمدابغي: «بِالظَّاءِ الْمُعْجَمَةِ احترازا عن المهملة».

(١) «وَالِانْتِقَالِ» لا توجد في «أ» و«ب» والقليوبي (ق٣٧أ)، قال القليوبي: «لِلتَّحْوِيلِ، وفي نسخة: وَالِانْتِقَالِ».

(٢) يلتحق بصار في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال، وذلك عشرة: آض، ورجع، وعاد، واستحال، وقعد، وحار، وارتد، وتحول، وغدا، وراح، نحو: «آضَ زَيْدٌ مُسَافِرًا»، و«رَجَعَ عَمْرٌو عَالِمًا»، و«عَادَ الطِّينُ إِبْرِيقًا»، و«اسْتَحَالَ زَيْدٌ غَنِيًّا»، و«قَعَدَ عَمْرٌو فَقِيرًا»، و«حَارَ الْجَمْرُ رَمَادًا»، و«ارْتَدَّ زَيْدٌ شُجَاعًا»، و«تَحَوَّلَ السِّعْرُ رَخِيصًا»، و«غَدَا عَمْرٌو مُحْسِنًا»، و«رَاحَ عَمْرٌو كَرِيمًا». الكواكب الدرية للدجاني (ق١٠٣أ).

(٣) نفي الحال: أي نفي مضمون الجملة في الحال، أي زمن التكلم. حاشية ابن علان (ق١٠٨ب).

فَتِئَ، وَمَا بَرِحَ، مَقْرُونَةً بِمَا النَّافِيَةِ[١]، أَوْ شِبْهِهَا كَالنَّهْيِ وَالدُّعَاءِ[٢].

وَهَـذِهِ الْأَفْعَـالُ الْأَرْبَعَةُ لِمُلَازَمَـةِ الْخَبَرِ الْمُخْبَرِ[٣] عَنْهُ عَلَى حَسَـبِ[٤] مَا يَقْتَضِيهِ الْحَالُ، نَحْوُ: «مَا زَالَ زَيْدٌ عَالِمًا»، وَ«مَا انْفَكَّ عَمْرٌو جَالِسًـا»، وَ«مَا فَتِئَ بَكْرٌ مُحْسِنًا»، وَ«مَا بَرِحَ مُحَمَّدٌ كَرِيمًا»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالثَّالِـثَ عَشَـرَ: مَـا دَامَ مَقْرُونَةً بِمَا الظَّرْفِيَّـةِ الْمَصْدَرِيَّةِ، وَهِيَ لِاسْـتِمْرَارِ الْخَبَرِ، نَحْوُ: «لَا أَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ مُتَرَدِّدًا إِلَيْكَ».

وَسُـمِّيَتْ مَا هَـذِهِ ظَرْفِيَّةً؛ لِنِيَابَتِهَا عَـنِ الظَّرْفِ، وَمَصْدَرِيَّـةً؛ لِتَأَوُّلِهَا[٥] مَعَ صِلَتِهَا بِمَصْدَرٍ، وَالتَّقْدِيرُ: مُدَّةَ دَوَامِ زَيْدٍ مَتَرَدِّدًا إِلَيْكَ[٦].

وَمَـا تَصَرَّفَ مِنْهَا[٧]، أَيْ: وَالَّذِي[٨] تَصَرَّفَ مِنْ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا يَعْمَلُ عَمَلَ

---

(١) لا خصوص للنفي بما؛ لأن النفي يكون بغيرها أيضا، كقولك: «لَا زَالَ زَيْدٌ قَائِمًا». حاشـية محاسن (ق٣٠ب).

(٢) مثـال النهـي: «لَا تَـزَلْ ذَاكِرَ الْمَـوْتِ»، ومثال الدعـاء: «لَا يَزَالُ اللهُ مُحْسِـنًا إِلَيْـكَ». الفوائد الأجهوريـة (ق٦٦)، وأشـبه النهـي والدعاء النفي فـي أن كلًّا معنى الفعل معـه غير محقق الحصول. حاشية الشيبيني (ق٦٣ب).

(٣) فـي «ع»: «لِلْمُخْبِرِ»، قـال القليوبي (ق٣٧ب): «المخبر مفعـول ملازمة منصوب بالفتحة، وفي نسخة: لِلْمُخْبَرِ -بلام الجر- أي: كون اسمها ملازما لخبرها».

(٤) بفتح السين وقد تسكن، بمعنى قدر. حاشية القليوبي (ق٣٧ب).

(٥) في «ي»: «لِتَأْوِيلِهَا».

(٦) أي مـن حيـث بيان الظرفية المعبـر عنها بمدة، والمصدرية المعبر عنها بـدوام، وأما التقدير من حيث المعنى فهو مدة دوام تردد زيد إليك؛ لأن الديمومة في التردد لا في زيد. حاشـية القليوبي (ق٣٨أ).

(٧) وما تصرف منها، أي: تحول إلى أمثلة مختلفة تصاغ منه. حاشية المدابغي (ق١٣٧أ).

(٨) في «س» و«ع»: «الَّذِي» دون واو.

مَاضِيهَا، فَالْمُتَصَرِّفُ نَحْوُ: «كَانَ» فِي الْمَاضِي، وَ«يَكُونُ» فِي الْمُضَارِعِ، وَ«كُنْ» فِـي الْأَمْرِ، وَنَحْوُ: «أَصْبَحَ» فِي الْمَاضِي، وَ«يُصْبِحُ» فِي الْمُضَارِعِ، وَ«أَصْبِحْ»[١] فِي الْأَمْرِ.

تَقُولُ فِي عَمَـلِ الْمَاضِي[٢]: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًـا»، وَإِعْرَابُهُ: كَانَ: فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ، وَزَيْدٌ: اسْمُهَا، وَقَائِمًا: خَبَرُهَا.

وَتَقُـولُ فِي عَمَلِ الْمُضَارِعِ مِنْ كَانَ: «يَكُونُ زَيْـدٌ قَائِمًا»، وَإِعْرَابُهُ: يَكُونُ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ نَاقِصٌ، وَزَيْدٌ: اسْمُهَا، وَقَائِمًا: خَبَرُهَا.

وَتَقُولُ فِي عَمَلِ الْأَمْرِ مِنْ كَانَ: «كُنْ قَائِمًا»، وَإِعْرَابُهُ: كُنْ: فِعْلُ أَمْرٍ نَاقِصٌ، وَاسْمُهُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وُجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ، وَقَائِمًا: خَبَرُهُ.

وَتَقُولُ: «أَصْبَحَ زَيْدٌ قَائِمًا»، وَ«يُصْبِحُ زَيْدٌ قَائِمًا»، وَ«أَصْبِحْ قَائِمًا»، وَإِعْرَابُهُ عَلَى وِزَانِ[٣] مَا قَبْلَهُ.

وَالَّـذِي لَا يَتَصَـرَّفُ مِنْهَـا دَامَ[٤] وَلَيْـسَ، تَقُـولُ: «لَا أُكَلِّمُـكَ مَـا دَامَ زَيْدٌ قَائِمًا»[٥]، وَ«لَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصًا»[٦]، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْثِلَةِ.

---

(١) في «ز» و«س» و«ع» و«ك» و«ي» زيادة: «بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ».
(٢) في «ز» و«ع» والمطبوع (ص٢٧) زيادة: «مِنْ كَانَ».
(٣) وزان: أي موازنـة ومسـاواة وكيفيـة مـا قبلـه، وقـد يطلق على المسـاوي في الـوزن وعلى المساوي في الرتبة. الدرة السنية للوفائي (ق١٨٣ب).
(٤) في «س» و«ك»: «مَا دَامَ».
(٥) في «ي»: «لَا أُكَلِّمُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ مُتَرَدِّدًا إِلَيْكَ».
(٦) أي ذاهبا أو حاضرا، فإن الشـخوص يأتي بمعنى السفر وبمعنى الحضور. حاشية المدابغي (ق١٣٧أ).

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ النَّوَاسِخِ فَهُوَ[١] إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الِاسْمَ، أَيِ: الْمُبْتَدَأَ، وَيُسَمَّى اسْمَهَا، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ، أَيْ: خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ، وَيُسَمَّى خَبَرَهَا.

وَهِيَ سِتَّةُ أَحْرُفٍ:

إِنَّ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ، وَتَشْدِيدِ النُّونِ، وَهِيَ أُمُّ الْبَابِ[٢]، وَأَنَّ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ، وَتَشْدِيدِ النُّونِ، وَلَكِنَّ، وَكَأَنَّ[٣] بِتَشْدِيدِ النُّونِ فِيهِمَا، وَلَيْتَ بِفَتْحِ التَّاءِ الْمُثَنَّاةِ فَوْقُ، وَلَعَلَّ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ الْأَخِيرَةِ.

تَقُولُ[٤]: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، وَإِعْرَابُهُ: إِنَّ: حَرْفُ تَوْكِيدٍ[٥] يَنْصِبُ الِاسْمَ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ[٦]، وَزَيْدًا: اسْمُهَا، وَقَائِمٌ: خَبَرُهَا.

وَتَقُولُ: «بَلَغَنِي أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ»، وَإِعْرَابُهُ: بَلَغَ: فِعْلٌ مَاضٍ، وَالنُّونُ: لِلْوِقَايَةِ، وَالْيَاءُ: مَفْعُولٌ بِهِ، وَأَنَّ: حَرْفُ تَوْكِيدٍ وَنَصْبٍ، وَزَيْدًا: اسْمُهَا، وَمُنْطَلِقٌ: خَبَرُهَا، وَأَنَّ وَاسْمُهَا وَخَبَرُهَا فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مَرْفُوعٍ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلُ بَلَغَنِي[٧]، وَالتَّقْدِيرُ: بَلَغَنِي انْطِلَاقُ زَيْدٍ[٨].

---

(١) في «ك» والمطبوع (ص٢٧): «وَهُوَ».
(٢) أم الباب: أي أصله. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٣٦ب).
(٣) في «ز» و«ع» والمطبوع (ص٢٧): «وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ».
(٤) في «أ» و«ب» و«ع» و«ك» : «فَتَقُولُ».
(٥) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص٢٧) زيادة: «وَنَصْبٍ».
(٦) في «ز» و«ع» و«ك» و«ي» والمطبوع (ص٢٧): «تَنْصِبُ الِاسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ».
(٧) في «ي»: «بَلَغَ».
(٨) أن المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضاف إلى اسمها، فمعنى «بلغني أن =

وَتَمْتَـازُ أَنَّ الْمَفْتُوحَةُ(١) بِكَوْنِهَا لَا بُدَّ أَنْ يَطْلُبَهَـا عَامِلٌ كَمَا مَثَّلْنَا، بِخِلَافِ الْمَكْسُورَةِ(٢).

وَتَقُـولُ: «لَكِـنَّ عَمْـرًا جَالِـسٌ»(٣)، وَ«كَأَنَّ زَيْـدًا أَسَـدٌ»، وَ«لَيْـتَ عَمْـرًا شَـاخِصٌ»، وَ«لَعَـلَّ الْحَبِيـبَ قَـادِمٌ»، وَإِعْرَابُهَا عَلَـى وِزَانِ مَا تَقَـدَّمَ، لَا يَخْتَلِفُ عَمَلُهَا، وَإِنَّمَا تَخْتَلِفُ(٤) مَعَانِيهَا؛ لِاخْتِلَافِ أَلْفَاظِهَا.

وَإِنَّمَا عَمِلَتْ هَذَا الْعَمَلَ؛ لِشَبَهِهَا بِالْفِعْلِ الْمَاضِي(٥)، نَحْوُ كَانَ، فِي الْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ، وَدِلَالَتِهَا عَلَى الْمَعَانِي.

فَمَعْنَى كَانَ اتِّصَافُ(٦) الْمُخْبَرِ عَنْهُ بِالْخَبَرِ فِي الْمَاضِي كَمَا تَقَدَّمَ.

= زيـدا قائـم»: بلغنـي قيـام زيـد، فالاسـم ليـس لـه دخل فـي التأويـل، وعليـه فـإن قولهم: «أن مـع جزءيهـا فـي تأويـل مصـدر» فيـه تسـامح. فتـح رب البريـة (ق١٣٧ب)، ثـم إن كان الخبـر مشـتقا فالمصـدر مـن لفظـه كمـا مثـل، وإن كان جامـدا قـدر بالكـون، نحـو: «بلغنـي أن هـذا زيـد» أي: كونـه زيـدا، وإن كان ظرفـا قدر بالاسـتقرار. حاشـية المدابغي (ق١٣٧ب).

(١) في «ي»: «الْمَفْتُوحَةُ الْهَمْزَةِ».

(٢) في «ز» والمطبوع (ص٢٨): «بِخِلَافِ إِنَّ الْمَكْسُورَةِ» بزيادة: إِنَّ.

(٣) هذا المثال جاء بعد الذي يليه في «ز» والمطبوع (ص٢٨).

(٤) في «أ» و«س» و«ي»: «يَخْتَلِفُ».

(٥) لشبهها بالفعل الماضي: لفظا؛ لكونها على ثلاثة أحرف فصاعدا ومفتوحة الأواخر، ومعنى؛ لتضمنها معنى الفعل، واستعمالا؛ للزومها الأسماء كالأفعال، ولحوق نون الوقاية بها كما تلحق الأفعال. الدرر الفرائد للشلبي (ق٢٦ب).

(٦) في «أ» و«س»: «لِاتِّصَافِ».

وَمَعْنَى إِنَّ الْمَكْسُورَةِ وَأَنَّ الْمَفْتُوحَةِ: لِلتَّوْكِيدِ[١]، أَيْ: تَأْكِيدِ[٢] النِّسْبَةِ.

وَمَعْنَى لَكِنَّ لِلِاسْتِدْرَاكِ، وَهُوَ تَعْقِيبُ[٣] الْكَلَامِ بِرَفْعِ مَا يُتَوَهَّمُ ثُبُوتُهُ أَوْ نَفْيُهُ[٤].

وَمَعْنَى كَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ، وَهُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى مُشَارَكَةِ أَمْرٍ لِأَمْرٍ فِي مَعْنًى.

وَمَعْنَى لَيْتَ لِلتَّمَنِّي، وَهُوَ طَلَبُ مَا لَا طَمَعَ فِيهِ، أَوْ مَا فِيهِ عُسْرٌ.

وَمَعْنَى لَعَلَّ لِلتَّرَجِّي، وَهُوَ طَلَبُ الْأَمْرِ الْمَحْبُوبِ[٥]، وَالتَّوَقُّعِ وَهُوَ الْمُعَبَّرُ عَنْهُ عِنْدَ قَوْمٍ بِالْإِشْفَاقِ فِي الْمَكْرُوهِ[٦]، نَحْوُ: «لَعَلَّ زَيْدًا هَالِكٌ»، وَالتَّرَجِّي فِي الْمَحْبُوبِ نَحْوُ: «لَعَلَّ اللهَ يَرْحَمُنِي»؛ فَإِنَّ الْهَلَاكَ مِمَّا يُكْرَهُ، وَالرَّحْمَةُ مِمَّا يُحَبُّ[٧].

---

(١) الظاهر أن اللام في قوله: «للتأكيد» زائدة، أي: ومعنى إن وأن التوكيد، ويحتمل أنها دخلت على توهم أن ما قبلها: «إن وأن» بدون «معنى» (أي: وإن وأن للتوكيد)، ويحتمل أن يكون المعنى: ومعنى إن وأن منسوب للتوكيد. الفوائد الأجهورية (ق٦٩ب).

(٢) في «س» و«ك»: «تَوْكِيدِ».

(٣) في «ز» و«س» و«ك»: «تَعَقُّبُ».

(٤) هذا السطر جاء بعد الذي يليه ههنا في «ز» والمطبوع (ص٢٨)، وقوله: «أَوْ نَفْيُهُ» أي: وتعقيب الكلام بثبوت ما يتوهم نفيه، نحو قولك: «زَيْدٌ جَبَانٌ لَكِنَّهُ كَرِيمٌ»؛ لأن عادة الجبان البخل. الدرة السنية للوفائي (ق١٨٧أ).

(٥) المراد طلب الأمر المحبوب المستقرب حصوله، فلا يكون إلا في الممكن. فتح رب البرية (ق١٤١أ).

(٦) التوقع هو ترقب الوقوع، وليس مرادا هنا، وقوله: «في المكروه» أي الخوف منه، وقيل: التوقع أعم، لكن توقع المحبوب يسمى ترجيا، وتوقع المكروه يسمى إشفاقا. الدرة السنية (ق١٨٨أ).

(٧) في «ب» و«س» و«ع»: «تُحَبُّ».

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنَ النَّوَاسِخِ، وَهُوَ ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ، وَيُسَمَّى مَفْعُولَهَا الْأَوَّلَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ، وَيُسَمَّى مَفْعُولَهَا الثَّانِيَ.

وَإِنَّمَا تَنْصِبُهُمَا عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا حَيْثُ لَا مَانِعَ(١).

وَذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ عَشَرَةَ أَفْعَالٍ:

أَرْبَعَةٌ مِنْهَا تُفِيدُ تَرْجِيحَ وُقُوعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي(٢)، وَهِيَ:

ظَنَنْتُ، نَحْوُ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا».

وَحَسِبْتُ، نَحْوُ: «حَسِبْتُ بَكْرًا صَدِيقًا».

وَخِلْتُ، نَحْوُ: «خِلْتُ الْهِلَالَ لَائِحًا».

وَزَعَمْتُ، نَحْوُ: «زَعَمْتُ زَيْدًا صَادِقًا».

وَثَلَاثَةٌ مِنْهَا تُفِيدُ تَحْقِيقَ(٣) وُقُوعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي(٤)، وَهِيَ:

رَأَيْتُ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ الْمَعْرُوفَ مَحْبُوبًا».

وَعَلِمْتُ، نَحْوُ: «عَلِمْتُ زَيْدًا(٥) صَادِقًا».

---

(١) احترز به عما إذا كان مانع كالإلغاء، وهو إبطال العمل لفظا ومحلا جوازا؛ لضعف العامل بتوسطه، نحو: «زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ» أو تأخره، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ». تعليق الدرة الشنوانية (ق٨٥ب).

(٢) تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني غالبا، وإلا فتأتي لليقين، وهذا في غير «زعمت»، أما هي فلا تأتي له. حاشية الشيبيني (ق٦٥ب).

(٣) التحقيق من: حققت الأمر، إذا كنت منه على يقين. فتح رب البرية (ق١٤٥أ).

(٤) تفيد تحقيق وقوع المفعول الثاني، أي غالبا في غير «وجدت»، ومن غير الغالب تأتي للترجيح، أما «وجدت» فملازمة للتحقيق. حاشية الشيبيني (ق٦٥ب).

(٥) في «ز» و«ك» و«ي»: «عَلِمْتُ الرَّسُولَ».

وَوَجَدْتُ، نَحْوُ: «وَجَدْتُ الْعِلْمَ نَافِعًا[(١)]».

وَاثْنَانِ مِنْهَا[(٢)] يُفِيدَانِ التَّصْيِيرَ وَالِانْتِقَالَ مِنْ حَالَةٍ إِلَى أُخْرَى[(٣)]، وَهُمَا:

اتَّخَذْتُ، نَحْوُ: «اتَّخَذْتُ زَيْدًا صَدِيقًا».

وَجَعَلْتُ، نَحْوُ: «جَعَلْتُ الطِّينَ إِبْرِيقًا».

وَوَاحِدٌ يُفِيدُ حُصُولَ النِّسْبَةِ فِي السَّمْعِ[(٤)]، وَهُوَ: سَمِعْتُ، نَحْوُ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ»، فَالنَّبِيُّ[(٥)]: مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَجُمْلَةُ «يَقُولُ»: مَفْعُولٌ ثَانٍ.

هَذَا عَلَى رَأْيِ[(٦)] أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ[(٧)] فِي قَوْلِهِ: إِنَّ «سَمِعْتُ» إِذَا دَخَلَتْ عَلَى مَا لَا يُسْمَعُ تَعَدَّتْ لِاثْنَيْنِ[(٨)].

---

(١) في «أ» و«ب» و«ع»: «وَجَدْتُ الْعِلْمَ مَحْبُوبًا».

(٢) «مِنْهَا» لا توجد في «ز» والمطبوع (ص٢٨).

(٣) في «أ»: « مِنْ حَالَةٍ إِلَى حَالَةٍ أُخْرَى».

(٤) حصول النسبة في السمع، أي: في استقرارها فيه، والنسبة هنا ثبوت قول النبي ﷺ، والسمع مصدر سمع، وجمعه أسماع، ويطلق على المسموع وعلى الأذن. الكواكب الدرية للدجاني (ق١٠٨ب).

(٥) في «ك»: « الرَّسُولَ ﷺ يَقُولُ، فَالرَّسُولُ».

(٦) في «أ» و«س»: «رَأْيُ» دون: «عَلَى».

(٧) الإمام المشهور أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، واحد زمانه في علم العربية، أخذ عن الزجاج وابن السراج، وبرع من طلبته جماعة كابن جني، صنف كتبا كثيرة نافعة كالإيضاح في النحو والتكملة في التصريف والحجة في القراءات، توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة. إنباه الرواة للقفطي (١/ ٣٠٨-٣١٠) وبغية الوعاة للسيوطي (١/ ٤٩٦-٤٩٨).

(٨) فإن علقت بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقا، نحو: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ﴾. تعليق الدرة الشنوانية (ق٨٦ب).

وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ جُمْلَةَ «يَقُولُ» وَنَحْوَهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمَفْعُولِ[١]؛ لِأَنَّ أَفْعَالَ الْحَوَاسِّ[٢] لَا تَتَعَدَّى إِلَّا إِلَى وَاحِدٍ[٣].

وَتَقُولُ[٤] فِي إِعْرَابِ «ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا»: ظَنَنْتُ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَزَيْدًا: مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَمُنْطَلِقًا: مَفْعُولٌ ثَانٍ.

وَفِي إِعْرَابِ «خِلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا»: خِلْتُ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَأَصْلُ خِلْتُ: «خَيِلْتُ» بِكَسْرِ الْيَاءِ، نُقِلَتِ[٥] الْكَسْرَةُ إِلَى الْخَاءِ بَعْدَ سَلْبِ حَرَكَتِهَا، ثُمَّ حُذِفَتِ الْيَاءُ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَعَمْرًا: مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَشَاخِصًا: مَفْعُولٌ ثَانٍ.

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ أَمْثِلَةِ مَا يُفِيدُ الرُّجْحَانَ[٦]، وَمِنْ أَمْثِلَةِ مَا يُفِيدُ التَّحْقِيقَ، وَمِنْ أَمْثِلَةِ مَا يُفِيدُ التَّصْيِيرَ[٧]، بِلَا فَرْقٍ.

---

(١) أي إن كانت معرفة، وإلا فهي صفة. حاشية القليوبي (ق٤٠أ).

(٢) في «س» زيادة: «الظَّاهِرَةِ»، والحواس جمع حاسة، وهي خمسة: السمع والبصر والذوق واللمس والشم. الكواكب الدرية للدجاني (ق١٠٨ب).

(٣) في «ز» والمطبوع (ص٢٩): «إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ»، وأفعال الحواس لا تتعدى إلا إلى واحد، نحو: أَبْصَرْتُ زَيْدًا، وسَمِعْتُ الْقُرْآنَ، وذُقْتُ الطَّعَامَ، ولَمَسْتُ الْحَرِيرَ، وشَمِمْتُ الرَّيْحَانَ. الكواكب الدرية للدجاني (ق١٠٨ب).

(٤) في «ز» و«ك» والمطبوع (ص٢٩): «تَقُولُ»، دون واو قبلها.

(٥) في «ي»: «فَنُقِلَتْ»، وفي «ع»: «فَقُلِبَتْ».

(٦) في «أ»: «التَّرْجِيحَ».

(٧) ما يفيد الرجحان، نحو: عَدَّ وهَبْ وحَجَا، وما يفيد التحقيق، نحو: أَلْفَى وتَعَلَّمْ -بمعنى اعلم- ودرى، وما يفيد التصيير، نحو: صَيَّرْتُ وحَوَّلْتُ. حاشية القليوبي (ق٤٠أ).

وَهَـذَا الْقِسْـمُ ـ أَعْنِـي: ظَـنَّ وَأَخَوَاتِهَـا ـ دَخِيـلٌ[١] فِـي الْمَرْفُوعَـاتِ، وحَقُّـهُ[٢] أَنْ يُذْكَـرَ فِـي الْمَنْصُوبَاتِ، وَلَكِنَّهُ ذُكِـرَ[٣] اسْـتِطْرَادًا[٤] لِتَتْمِيمِ بَقِيَّةِ[٥] النَّوَاسِخِ.

* * *

(١) الدخيل: الضيف والنزيل، والمراد أنه ليس في محله. حاشية المدابغي (ق١٤١ب).

(٢) في «أ» و«ز» والمطبوع (ص٢٩): «وَكَانَ حَقُّهُ».

(٣) في «س» و«ع»: «وَلَكِنَّهُ ذَكَرَهُ».

(٤) الاستطراد: ذكر الشيء في غير محله لمناسبة بينهما، والمناسبة ما أشار لها بقوله: «لِتَتْمِيمِ بَقِيَّةِ النَّوَاسِخِ». حاشية المدابغي (ق١٤١أ).

(٥) «بَقِيَّةِ» لا توجد في «ز» والمطبوع (ص٢٩).

بَابُ النَّعْتِ[(١)]

رَسَمَهُ[(٢)] بِبَعْضِ خَوَاصِّهِ[(٣)]؛ تَقْرِيبًا عَلَى الْمُبْتَدِئِ، فَقَالَ:

النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ[(٤)] مَرْفُوعًا، وَنَصْبِهِ إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ[(٥)] مَنْصُوبًا، وَخَفْضِهِ إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ[(٦)] مَخْفُوضًا، وَتَعْرِيفِهِ إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ مَعْرِفَةً، وَتَنْكِيرِهِ إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ نَكِرَةً[(٧)]، سَوَاءٌ كَانَ[(٨)] النَّعْتُ حَقِيقِيًّا أَمْ[(٩)] سَبَبِيًّا[(١٠)].

---

(١) النعت عبارة الكوفيين، وعبارة البصريين: الوصف والصفة، وهي ألفاظ مترادفة. العقد الجوهري لابن الحاج (ص٦٢)، وعرفه النحاة بأنه: التابع الذي يتمم متبوعه ببيان صفة من صفاته، أو صفات ما يتعلق به. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٤٦أ).

(٢) في «ك»: «وَرَسَمَهُ».

(٣) فيه نظر؛ لأن الظاهر أن قوله: «النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ» ليس واردا مورد التعريف، بل هو بيان حكم من أحكام النعت. تعليق الدرة الشنوانية (ق٨٧أ).

(٤) «الْمَنْعُوتُ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س».

(٥) «الْمَنْعُوتُ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س».

(٦) «الْمَنْعُوتُ» لا توجد في «أ» و«ب».

(٧) وتنكيره: أي ولو حكما فيدخل الجملة الخبرية الواقعة وصفا؛ إذ هي نكرة حكما. حاشية ابن علان (ق١١٥أ).

(٨) في «أ» و«ب»: «أَكَانَ».

(٩) في «ع» و«ي»: «أَوْ».

(١٠) النعت الحقيقي: هو الجاري على من هو له، والسببي: هو الجاري على غير من هو له، مثال الحقيقي: «جَاءَ زَيْدٌ الْفَاضِلُ»، ومثال السببي: «جَاءَ زَيْدٌ الْفَاضِلُ أَبَوَاهُ». الفوائد الأجهورية (ق٧٣ب).

ثُمَّ إِنْ رَفَعَ النَّعْتُ ضَمِيرَ الْمَنْعُوتِ الْمُسْـتَتِرَ تَبِعَهُ أَيْضًا فِي تَذْكِيرِهِ وَتَأْنِيثِهِ، وَإِفْـرَادِهِ وَتَثْنِيَتِهِ وَجَمْعِهِ، وَيَكْمُلُ لَهُ حِينَئِذٍ أَرْبَعَةٌ مِنْ عَشَـرَةٍ[(١)]، وَيُسَـمَّى النَّعْتُ حِينَئِذٍ حَقِيقِيًّا.

وَإِنْ رَفَعَ سَبَبِيَّ الْمَنْعُوتِ الظَّاهِرَ اقْتُصِرَ فِيهِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَتَبِعَهُ فِي اثْنَيْنِ مِنْ خَمْسَةٍ[(٢)]، وَيُسَمَّى النَّعْتُ حِينَئِذٍ سَبَبِيًّا.

تَقُولُ فِي النَّعْتِ الْحَقِيقِيِّ الرَّافِعِ لِضَمِيرِ الْمَنْعُوتِ الْمُسْتَتِرِ[(٣)]:

فِي الرَّفْـعِ مَعَ الْإِفْرَادِ وَالتَّعْرِيـفِ[(٤)]: «قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِـلُ»[(٥)]، وَفِي النَّصْبِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ»، وَفِي الْخَفْضِ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَاقِلِ».

---

(١) هـي واحـد من وجـوه الإعـراب الثلاثـة: الرفع والنصـب والخفـض، وواحد مـن وجوه: الإفـراد والتثنية والجمـع، وواحد من وجهي: التذكير والتأنيث، وواحد من وجهي: التنكير والتعريف. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٤٨أ).

(٢) يعنـي واحـدا من وجهي: التعريـف والتنكير، وواحدا من وجوه الإعـراب: الرفع والنصب والجر. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٤٨ب).

(٣) جملة ما ذكر اثنان وسبعون مثالا؛ لأن المنعوت إما مفرد أو مثنى أو مجموع، وكل منها إما مذكر أو مؤنث فهي ستة، وكل منها إما معرفة أو نكرة فهي اثنا عشر، وكل منها إما مرفوع أو منصوب أو مجرور، فهي ستة وثلاثون، وكل منها إما حقيقي أو سببي، فهي اثنان وسبعون، ويزاد عليها ما أشـار إليه بقوله: فَأَمَّا مَعَ الْجَمْعِ إلخ، وبقوله: فَإِنْ نُعِتَ بِاسْـمِ الْمَفْعُولِ إلخ. حاشية القليوبي (ق٤٠ب).

(٤) في «ز» والمطبـوع (ص٢٩) زيادة: «وَالتَّذْكِيرِ»، قـال القليوبي: «وكان حقه ذكر التذكير أيضا؛ لتمام الأربعة من العشرة التي هي موجودة في جميع هذه الأمثلة». حاشية القليوبي (ق٤١أ).

(٥) قـام: فعل مـاض، وزيد: فاعل مرفوع بضمة ظاهرة وهو منعوت، والعاقل: نعت له حقيقي؛ لرفعـه الضمير المسـتتر فيه العائـد على زيد المنعوت، تقديره هـو، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة. حاشية المدابغي (ق١٤٤ب).

وَتَقُـولُ مَعَ[١] التَّنْكِيـرِ وَالْإِفْـرَادِ[٢]: «جَاءَ رَجُـلٌ عَاقِـلٌ»، وَ«رَأَيْتُ رَجُلًا عَاقِلًا»، وَ«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ».

وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ الْمُذَكَّرِ:

مَـعَ التَّعْرِيـفِ: «جَـاءَ الزَّيْدَانِ الْعَاقِـلَانِ»، وَ«رَأَيْـتُ الزَّيْدَيْـنِ الْعَاقِلَيْنِ»، وَ«مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ الْعَاقِلَيْنِ».

وَتَقُـولُ فِي تَثْنِيَـةِ الْمُذَكَّرِ مَـعَ التَّنْكِيرِ: «جَـاءَ رَجُلَانِ عَاقِـلَانِ»، وَ«رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ عَاقِلَيْنِ»، وَ«مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ عَاقِلَيْنِ».

وَتَقُولُ فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ:

مَـعَ التَّعْرِيفِ: «جَـاءَ الزَّيْـدُونَ الْعَاقِلُـونَ»، وَ«رَأَيْتُ الزَّيْدِيـنَ الْعَاقِلِينَ»، وَ«مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ الْعَاقِلِينَ».

وَمَـعَ التَّنْكِيـرِ: «جَاءَ رِجَـالٌ عُقَلَاءُ»، وَ«رَأَيْـتُ رِجَالًا عُقَـلَاءَ»، وَ«مَرَرْتُ بِرِجَالٍ عُقَلَاءَ[٣]».

وَتَقُولُ فِي الْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ:

مَـعَ التَّعْرِيفِ: «جَـاءَتْ هِنْدٌ الْعَاقِلَـةُ»، وَ«رَأَيْتُ هِنْدًا الْعَاقِلَـةَ»، وَ«مَرَرْتُ بِهِنْدٍ الْعَاقِلَةِ».

وَمَـعَ التَّنْكِيرِ: «جَـاءَتِ امْـرَأَةٌ عَاقِلَةٌ»، وَ«رَأَيْـتُ امْرَأَةً عَاقِلَـةً»، وَ«مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ عَاقِلَةٍ».

---

(١) في «ي»: «فِي».

(٢) قال القليوبي (ق٤١أ): «وفي نسخة: فِي الْإِفْرَادِ مَعَ التَّنْكِيرِ، وهي الأنسب بالسياق».

(٣) رجـال: مجـرور بالباء، وعقلاء: نعتـه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسـرة؛ لمنعه من الصرف بألف التأنيث الممدودة. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٤٩ب).

وَتَقُولُ فِي مُثَنَّى الْمُؤَنَّثِ:

مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَتِ الْهِنْدَانِ الْعَاقِلَتَانِ»، وَ«رَأَيْتُ الْهِنْدَيْنِ الْعَاقِلَتَيْنِ»، وَ«مَرَرْتُ بِالْهِنْدَيْنِ الْعَاقِلَتَيْنِ».

وَمَعَ التَّنْكِيرِ: «جَاءَتِ امْرَأَتَانِ عَاقِلَتَانِ»، وَ«رَأَيْتُ امْرَأَتَيْنِ عَاقِلَتَيْنِ»، وَ«مَرَرْتُ بِامْرَأَتَيْنِ عَاقِلَتَيْنِ».

وَتَقُولُ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ:

مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ الْعَاقِلَاتُ»، وَ«رَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ الْعَاقِلَاتِ»، وَ«مَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ الْعَاقِلَاتِ».

وَمَعَ التَّنْكِيرِ[1]: «جَاءَتْ[2] نِسَاءٌ عَاقِلَاتٌ»، وَ«رَأَيْتُ نِسَاءً عَاقِلَاتٍ»، وَ«مَرَرْتُ بِنِسَاءٍ عَاقِلَاتٍ».

فَالنَّعْتُ فِي ذَلِكَ[3] كُلِّهِ رَافِعٌ لِضَمِيرِ الْمَنْعُوتِ الْمُسْتَتِرِ.

وَتَقُولُ فِيمَا إِذَا رَفَعَ سَبَبِيَّ الْمَنْعُوتِ[4] فِي الْإِفْرَادِ:

مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَ زَيْدٌ الْقَائِمُ أَبُوهُ»[5]، وَ«رَأَيْتُ زَيْدًا الْقَائِمَ أَبُوهُ»[6]، وَ«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْقَائِمِ أَبُوهُ».

---

(١) في «ز» و«ك» والمطبوع (ص٣٠) زيادة كلمة: «أَيْضًا».

(٢) في «ز» والمطبوع (ص٣٠): «جَاءَتْنِي».

(٣) في «ز» والمطبوع (٣٠): «هَذَا».

(٤) في «ز» والمطبوع (ص٣٠) : «الْمَنْعُوتِ الظَّاهِرَ».

(٥) في «ع» زيادة: «وَإِعْرَابُهُ: جَاءَ: فِعْلٌ مَاضٍ، زَيْدٌ: فَاعِلٌ، وَالْقَائِمُ: نَعْتٌ لَهُ جُرَّ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ، وَأَبُوهُ: فَاعِلٌ بِالْقَائِمِ».

(٦) زيدا: مفعول برأيت، والعاقل: اسم فاعل نعت له فهو منصوب، وأبوه: فاعل بقائم، فهو مرفوع بالواو. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٥٠أ).

وَمَعَ التَّنْكِيرِ: «جَاءَ[١] رَجُلٌ عَاقِلٌ أَبُوهُ»، وَ«رَأَيْتُ رَجُلًا عَاقِلًا أَبُوهُ»، وَ«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ أَبُوهُ».

وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ الْمُذَكَّرِ:

مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَ الزَّيْدَانِ الْقَائِمُ أَبَوَاهُمَا»، وَ«رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ الْقَائِمَ أَبَوَاهُمَا»، وَ«مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ الْقَائِمِ أَبَوَاهُمَا».

وَمَعَ التَّنْكِيرِ: «جَاءَ رَجُلَانِ قَائِمٌ أَبَوَاهُمَا»، وَ«رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ قَائِمًا أَبَوَاهُمَا»، وَ«مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أَبَوَاهُمَا».

وَتَقُولُ فِي جَمْعِ[٢] الْمُذَكَّرِ:

مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَنِي الرِّجَالُ الْقَائِمُ آبَاؤُهُمْ»، وَ«رَأَيْتُ الرِّجَالَ الْقَائِمَ آبَاؤُهُمْ»، وَ«مَرَرْتُ بِالرِّجَالِ الْقَائِمِ آبَاؤُهُمْ».

وَمَعَ[٣] التَّنْكِيرِ: «جَاءَنِي رِجَالٌ قَائِمٌ آبَاؤُهُمْ»، وَ«رَأَيْتُ رِجَالًا قَائِمًا آبَاؤُهُمْ»، وَ«مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قَائِمٍ آبَاؤُهُمْ».

وَتَقُولُ فِي الْمُفْرَدِ الْمُؤَنَّثِ[٤]:

مَعَ التَّعْرِيفِ: «جَاءَتْ هِنْدٌ الْقَائِمُ أَبُوهَا»، وَ«رَأَيْتُ هِنْدًا الْقَائِمَ أَبُوهَا»، وَ«مَرَرْتُ بِهِنْدٍ الْقَائِمِ أَبُوهَا».

---

(١) في «أ» و«ب» و«ع» و«ك» و«ي»: «قَامَ».
(٢) في «أ» و«ب» و«ي»: «الْجَمْعِ».
(٣) في «أ»: «وَتَقُولُ مَعَ».
(٤) في «ع» و«ك» و«ي»: «الْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ».

وَمَـعَ التَّنْكِيرِ: «جَاءَتْنِي امْـرَأَةٌ قَائِمٌ أَبُوهَـا»، وَ«رَأَيْتُ امْـرَأَةً قَائِمًا أَبُوهَا»، وَ«مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ قَائِمٍ أَبُوهَا».

وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ الْمُؤَنَّثِ:

مَـعَ التَّعْرِيفِ: «جَـاءَتِ الْهِنْدَانِ الْقَائِمُ أَبَوَاهُمَا»، وَ«رَأَيْـتُ الْهِنْدَيْنِ الْقَائِمَ أَبَوَاهُمَا»، وَ«مَرَرْتُ بِالْهِنْدَيْنِ الْقَائِمِ أَبَوَاهُمَا».

وَمَـعَ التَّنْكِيـرِ: «جَـاءَتِ امْرَأَتَانِ قَائِـمٌ أَبَوَاهُمَـا»، وَ«رَأَيْتُ امْرَأَتَيْـنِ قَائِمًا أَبَوَاهُمَا»، وَ«مَرَرْتُ بِامْرَأَتَيْنِ قَائِمٍ أَبَوَاهُمَا».

وَتَقُولُ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ:

مَعَ التَّعْرِيـفِ: «جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ الْقَائِمُ آبَاؤُهُنَّ»، وَ«رَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ الْقَائِمَ آبَاؤُهُنَّ»، وَ«مَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ الْقَائِمِ آبَاؤُهُنَّ».

وَمَعَ التَّنْكِيرِ: «جَاءَتْ نِسَـاءٌ قَائِمٌ آبَاؤُهُنَّ»، وَ«رَأَيْتُ نِسَـاءً قَائِمًا آبَاؤُهُنَّ»، وَ«مَرَرْتُ بِنِسَاءٍ قَائِمٍ آبَاؤُهُنَّ».

فَالنَّعْتُ فِي هَذَا الْقِسْمِ يَلْزَمُهُ الْإِفْرَادُ(١) وَالتَّذْكِيرُ(٢) دَائِمًا مَعَ غَيْرِ الْجَمْعِ.

---

(١) لأن النعت الرافع للاسـم الظاهر ينزل منزلة الفعل، فيعطى حكمه مع فاعله، فيلزمه الإفراد إذا أسند إلى اسم ظاهر، ولو كان ذلك الاسم الظاهر مثنى أو مجموعا على اللغة المشهورة. حاشية الإبراشي (ق١٢١أ).

(٢) «وَالتَّذْكِيرَ» لا توجد في «أ» و«ب»، ومضروب عليه في «ع»، ومذكور في حاشية «س»، قال القليوبي (ق٤١أ): «وسكت عن غير الإفراد كالتذكير؛ لأنه باق على أصله»، وقال النبتيتي: «ويلزمه أيضا التذكير مع الإسناد إلى مذكر كما تقدم من التمثيل هنا، وكذا يلزمه التأنيث مع الإسناد إلى مؤنث نحو: جَاءَ رَجُلٌ قَائِمَةٌ أُمُّهُ، ورَأَيْتُ رَجُلًا قَائِمَةً أُمُّهُ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ، كما تقول: قَامَتْ أُمُّهُ». فتح رب البرية (ق١٥١أ).

وَأَمَّـا مَعَ الْجَمْعِ فَيُخْتَارُ[١] تَكْسِـيرُهُ[٢] عَلَى إِفْرَادِهِ، نَحْـوُ: «مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قِيَامٍ آبَاؤُهُمْ»، وَيَضْعُفُ تَصْحِيحُهُ[٣].

هَذَا إِذَا نُعِتَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، فَإِنْ نُعِتَ بِاسْمِ الْمَفْعُولِ[٤] أَوِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ[٥] جَـازَ فِيهِ هَذَا الِاسْتِعْمَالُ، وَجَازَ فِيهِ أَنْ يُحَوَّلَ الْإِسْـنَادُ عَنِ السَّـبَبِيِّ الظَّاهِرِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَنْعُوتِ، فَيَسْـتَتِرُ[٦] فِي النَّعْتِ، وَيُنْصَبُ السَّـبَبِيُّ[٧]، أَوْ يُخْفَضُ بِإِضَافَةِ النَّعْـتِ إِلَيْـهِ، وَحِينَئِذٍ يُطَابِـقُ مَنْعُوتَهُ فِي التَّأْنِيـثِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْـعِ، وَيَرْجِعُ إِلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ[٨].

مِثَالُهُ: «جَاءَ زَيْدٌ الْمَضْرُوبُ الْعَبْدَ»، أَوِ: «الْحَسَـنُ الْوَجْهَ»[٩] بِنَصْبِ الْعَبْدِ

---

(١) في «أ»: «فَنَخْتَارُ».

(٢) أي تكسير النعت. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٥١ب).

(٣) أي يضعـف جمـع النعت جمع تصحيح، بـل لا يجوز في اللغة المشـهورة. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٥١ب).

(٤) اسم الفاعل: هو ما دل على ذات باعتبار حدث وقع منها أو قائم بها كضارب وناصر، واسم المفعول: هو ما دل على ذات باعتبار حدث وقع عليها، كمضروب ومنصور. الدرة السـنية للوفائي (ق٢٠٤ب).

(٥) الصفة المشبهة: ما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل على معنى الثبوت. حاشية الإبراشي (ق١٢١ب).

(٦) في «ي» زيادة: «الضَّمِيرُ».

(٧) فـي «ز» والمطبوع زيادة: «عَلَى التَّشْـبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ»، وكذا فـي «ع» لكن دون قوله: «بِهِ»، قال النبتيتي: «وينصب على التمييز إن كان نكرة، وعلى التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة». فتح رب البرية (ق١٥١ب).

(٨) أي فـي تلـك المطابقـة مع بقائـه على أنه سـببي، وليس المـراد كونه يصير حقيقيا. حاشـية القليوبي (ق٤١ب).

(٩) «المضـروب» تمثيـل للنعت باسـم المفعول، و«الحسـن» تمثيل للنعت بالصفة المشـبهة. الدرة السنية للوفائي (ق٢٠٥أ).

وَالْوَجْهِ[١] وَجَرِّهِمَا[٢]، وَكَذَا تَفْعَلُ[٣] فِي كُلِّ مِثَالٍ بِمَا يُنَاسِبُهُ.

وَالْمَعْرِفَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ[٤] خَمْسَةُ أَشْيَاءَ[٥]:

الْأَوَّلُ: الِاسْمُ الْمُضْمَرُ[٦]، وَهُوَ: مَا دَلَّ عَلَى:

- مُتَكَلِّمٍ، نَحْوُ: «أَنَا، وَنَحْنُ».
- أَوْ مُخَاطَبٍ، نَحْوُ: «أَنْتَ، وَأَنْتِ، وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتُنَّ».
- أَوْ غَائِبٍ، نَحْوُ: «هُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُمْ، وَهُنَّ».

وَالثَّانِي: الْعَلَمُ[٧]، وَهُوَ: مَا عُلِّقَ عَلَى شَيْءٍ بِعَيْنِهِ[٨]، غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ مَا أَشْبَهَهُ، سَوَاءٌ كَانَ[٩]:

---

(١) في «ز» و«ي»: «أَوِ الْوَجْهِ».

(٢) في «ي»: «أَوْ جَرِّهِمَا» قال المدابغي (ق١٤٦ب): «وَجَرِّهِمَا، الواو بمعنى أو».

(٣) في «أ»: «وَكَذَلِكَ يُفْعَلُ».

(٤) أي المعرفة لا بقيد كونها ضميرا ولا علما إلخ، فلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره، ولا بقيد كونها تنعت ولا ينعت بها إلخ على ما سيأتي في الشرح. حاشية الفيشي (ق٢٠ب).

(٥) زِيد عليها: الاسم الموصول، والمعرف بالقصد والإقبال نحو: «يا رجل» لمعين، ويمكن دخولهما في كلام المتن؛ لأن الموصول من قبيل المبهم، أو من قبيل المحلى بأل، والمقصود إقباله قيل إنه معرف بأل تقديرا، الدرة السنية للوفائي (ق٢٠٥ب).

(٦) «الِاسْمُ» لا يوجد في «أ» و«ب» و«س»، والمضمر -ويقال: الضمير- من: الإضمار، وهو الستر والإخفاء، أو من: الضمور، يعني الهزال؛ لقلة حروفه غالبا. حاشية القليوبي (ق٤١ب).

(٧) في «ي»: «الِاسْمُ الْعَلَمُ».

(٨) المراد بتعليقه على الشيء تخصيصه به بحيث يفهم منه عند الإطلاق. تعليق الدرة الشنوانية (ق٨٨ب).

(٩) في «أ» و«ب» و«ي»: «أَكَانَ».

ـ عَلَمَ شَخْصٍ لِعَاقِلٍ[١]، نَحْوُ: «زَيْدٍ» وَ«هِنْدٍ»، أَمْ[٢] غَيْرِ عَاقِلٍ، إِمَّا لِمَكَانٍ نَحْوُ: «عَدَنَ» وَ«مَكَّةَ»، أَوْ لِغَيْرِهِ كَـ«شَدْقَمٍ»[٣] وَ«هَيْلَةَ»[٤].

ـ أَمْ[٥] عَلَمَ جِنْسٍ[٦]، إِمَّا لِحَيَوَانٍ نَحْوُ: «حَضَاجِرَ»[٧]، وَ«أُسَامَةَ»[٨]، أَوْ لِمَعْنًى كَـ«سُبْحَانَ»[٩] وَ«بَرَّةَ»[١٠].

---

(١) الأَولى: لعالم؛ ليشمل أسماء الله تعالى. حاشية ابن علان (ق١١٧أ).

(٢) في «ز» و«ع»: «أَوْ».

(٣) في «ز» و«ع» و«ي» والمطبوع (ص٣١): «شَـذْقَمٍ»، قال الشنواني: شذقم بالذال المعجمة علم على جمل للنعمان بن المنذر. تعليق الدرة الشنوانية (ق٨٩أ)، وقال النبتيتي: بفتح الشين المعجمة وسكون الدال المهملة. فتح رب البرية (ق١٥٣ب)، وجاء في «ز» والمطبوع (ص٣١) زيادة: «اسْمُ جَمَلٍ».

(٤) في «ز» والمطبوع (ص٣١) زيادة: «اسْمُ شَاةٍ».

(٥) في «ع» والمطبوع (ص٣١): «أَوْ».

(٦) الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس تقريبا أن علم الشخص اسم يعين المسمى ذهنا وخارجا، كزيد فإنه يعين ذاته المسماة به في الذهن وكذلك في خارج العيان ولا يتناول عمرا مثلا لا في الذهن ولا في الخارج، وعلم الجنس يعين مسماه ذهنا لا خارجا، كأسامة فإنه يعين مسماه الذي هو الحقيقة في الذهن، فلا يشمل في الذهن حقيقة الفرس مثلا، وفي الخارج لا يختص به واحد من أفراد هذه الحقيقة، بل يطلق على كل واحد من أفراد هذا الجنس لفظ أسامة مثلا. العقد الجوهري (ص٦٧).

(٧) في «ز» والمطبوع (ص٣١) زيادة: «عَلَمٌ لِلضَّبْعِ»، وفي «س» و«ك»: «عَلَمُ ضَبْعٍ»، وكذا في «ب» لكن تحت كلمة حضاجر.

(٨) في «ز» والمطبوع (ص٣١) زيادة: «عَلَمٌ لِلْأَسَدِ»، وفي «س» و«ك»: «عَلَمُ أَسَدٍ»، وكذا في «ب» لكن تحت كلمة أسامة.

(٩) في «س» زيادة: «عَلَمٌ لِلتَّسْبِيحِ».

(١٠) برة: علم للمبرة، بمعنى البر. الدرر الفرائد للشلبي (ق٣٠أ).

وَالثَّالِثُ: الِاسْمُ الْمُبْهَمُ، وَأَرَادَ بِهِ **اسْمَ الْإِشَارَةِ**[١]، وَوَجْهُ إِبْهَامِهِ: عُمُومُهُ، وَصَلَاحِيَّتُهُ لِلْإِشَارَةِ بِهِ إِلَى كُلِّ جِنْسٍ وَإِلَى كُلِّ شَخْصٍ، نَحْوُ: «هَذَا حَيَوَانٌ وَجَمَادٌ وَفَرَسٌ وَرَجُلٌ وَزَيْدٌ».

وَهُوَ أَقْسَامٌ:

- فَهَذَا[٢] لِلْمُفْرَدِ الْمُذَكَّرِ.
- وَهَذِهِ[٣] لِلْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ.
- وَهَذَانِ لِمُثَنَّى[٤] الْمُذَكَّرِ.
- وَهَاتَانِ لِمُثَنَّى[٥] الْمُؤَنَّثِ.

بِالْأَلِفِ[٦] رَفْعًا، وَبِالْيَاءِ فِيهِمَا جَرًّا وَنَصْبًا[٧].

- وَهَؤُلَاءِ بِالْمَدِّ عَلَى الْأَفْصَحِ[٨]، لِجَمْعِ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ[٩].

---

(١) فيه قصور إذ يلزم منه سقوط الموصول من كلام المصنف، والوجه أن يكون كلامه شاملا لهما، وتمثيله بالإشارة لا ينافيه. حاشية القليوبي (ق٤٢أ).

(٢) اسم الإشارة إنما هو: «ذا» وأما «ها» فهي حرف تنبيه. العقد الجوهري (ص٦٧).

(٣) هذه: بإسكان الهاء وكسرها بإشباع أو عدمه. الكواكب الدرية للدجاني (ق١١٥ب).

(٤) في «س» و«ز» و«ي» والمطبوع (ص٣١): «لِلْمُثَنَّى».

(٥) في «س» و«ز» والمطبوع (ص٣١): «لِلْمُثَنَّى».

(٦) في «س»: «بِالْأَلِفِ فِيهِمَا» بزيادة: فِيهِمَا.

(٧) في «ز» والمطبوع (ص٣١): «نَصْبًا وَجَرًّا».

(٨) في «ز»: «عَلَى الْأَصَحِّ»، والمد لغة الحجازيين، والقصر لغة تميم. فتح رب البرية (ق١٥٦أ).

(٩) في «ي» زيادة: «جَمِيعًا».

وَالرَّابِعُ: الِاسْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ لِلتَّعْرِيفِ، نَحْوُ: «الرَّجُلِ»، وَ«الرَّجُلَةِ»، وَ«الْغُلَامِ»، وَ«الْغُلَامَةِ».

وَالْخَامِسُ: مَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ، تَقُولُ فِي الْمُضَافِ إِلَى الْمُضْمَرِ[1]: «غُلَامِي»، وَ«غُلَامُهَا»، وَفِي الْمُضَافِ إِلَى الْعَلَمِ: «غُلَامُ زَيْدٍ»، وَ«غُلَامُ مَكَّةَ»[2]، وَفِي الْمُضَافِ إِلَى الِاسْمِ الْمُبْهَمِ: «غُلَامُ هَذَا»، و«غُلَامُ هَذِهِ»، وَفِي الْمُضَافِ إِلَى الِاسْمِ الَّذِي فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ: «غُلَامُ الرَّجُلِ»، و«غُلَامُ الْمَرْأَةِ».

وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ فَهُوَ فِي دَرَجَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ[3]، إِلَّا الْمُضَافَ إِلَى الْمُضْمَرِ فَإِنَّهُ فِي دَرَجَةِ الْعَلَمِ[4].

وَإِنَّمَا قَيَّدْتُ الْمَعْرِفَةَ بِالْحَيْثِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ[5]؛ لِأَنَّ الْمَعَارِفَ الَّتِي ذَكَرَهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَوْنِهَا تُنْعَتُ وَيُنْعَتُ بِهَا أَقْسَامٌ:

---

(١) في «ز» و«س» والمطبوع (ص٣١): «الضَّمِيرِ».

(٢) عند الوفائي (ق٢١١أ): «وَأَرْضُ مَكَّةَ»، قال: «وفي بعض النسخ: وَغُلَامُ مَكَّةَ، وأضيف إليها إما لحلوله بها، أو لقصد تشريفه، والإضافة تكفي فيها أدنى ملابسة».

(٣) أعرفها الضمير وإن رجع إلى نكرة، ثم العلم، ثم الإشارة، ثم الموصول، ثم المحلى بأل، ثم المضاف. حاشية القليوبي (ق٤١ب).

(٤) إنما كان في درجة العلم لئلا يلزم أن تكون الصفة أعرف من الموصوف في مثل قولك: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ضَارِبِكَ»، وبيان ذلك أن المضمر أعرف من العلم، فلو كانت الصفة وهي ضارب، في رتبة ما أضيف إليه وهو الكاف، للزم أن تكون أعرف من موصوفها الذي هو زيد، وذلك لا يجوز، فجعلوها في رتبة العلم؛ لتكون مساوية لموصوفها في التعريف. الدرر الفرائد للشلبي (ق٣٠أ).

(٥) بالحيثية المطلقة عن التقييد والتخصيص بفرد دون فرد، حيث قال: «مِنْ حَيْثُ هِيَ». فتح رب البرية (ق١٥٩أ).

الْأَوَّلُ: الْمُضْمَرُ: لَا يُنْعَتُ، وَلَا يُنْعَتُ بِهِ.

الثَّانِي: الْعَلَمُ: يُنْعَتُ، وَلَا يُنْعَتُ بِهِ.

الثَّالِثُ وَالرَّابِعُ وَالْخَامِسُ: اسْمُ الْإِشَارَةِ، وَالْمُعَرَّفُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَالْمُعَرَّفُ بِالْإِضَافَةِ: تُنْعَتُ وَيُنْعَتُ بِهَا.

وَالنَّكِرَةُ لَا تَنْحَصِرُ بِالْعَدِّ بَلْ بِالْحَدِّ، وَحَدُّهَا: كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ الشَّامِلِ لَهُ وَلِغَيْرِهِ، لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ مِنْ أَفْرَادِ جِنْسِهِ[١] دُونَ آخَرَ، نَحْوُ: «رَجُلٍ»، فَإِنَّهُ شَائِعٌ فِي جِنْسِ الرِّجَالِ الصَّادِقِ عَلَى كُلِّ حَيَوَانٍ ذَكَرٍ نَاطِقٍ بَالِغٍ مِنْ بَنِي آدَمَ، لَا يَخْتَصُّ لَفْظُ رَجُلٍ بِوَاحِدٍ مِنْ أَفْرَادِ الرِّجَالِ دُونَ آخَرَ، بَلْ هُوَ صَادِقٌ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ جِنْسِهِ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ[٢].

وَهَذَا الْحَدُّ فِيهِ غُمُوضٌ، وَتَقْرِيبُهُ، أَيْ: تَقْرِيبُ حَدِّ النَّكِرَةِ عَلَى الْمُبْتَدِئِ: كُلُّ مَا، أَيْ: كُلُّ اسْمٍ صَلَحَ - بِفَتْحِ اللَّامِ وَضَمِّهَا - دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ فَهُوَ نَكِرَةٌ، نَحْوُ: «رَجُلٍ» وَ«فَرَسٍ»؛ فَإِنَّهُمَا يَصْلُحُ دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِمَا، فَتَقُولُ: «الرَّجُلُ» وَ«الْفَرَسُ»[٣].

---

(١) قال القليوبي (ق٤٣أ): «مِنْ أَفْرَادِ جِنْسِهِ، في نسخة: مِنْ جِنْسِ أَفْرَادِهِ، وهي خلاف الصواب».

(٢) أي يطلق على هذا ثم هذا بدله، ولا يطلق على جميع أفراد الجنس دفعة واحدة. العقد الجوهري لابن الحاج (ص٦٨).

(٣) هما مجروران في كلام المصنف، وتحويل الشارح يوجب رفعهما، وليس ذلك بمناسب. حاشية القليوبي (ق٤٣ب).

بَابُ الْعَطْفِ

وَمُرَادُهُ[١] عَطْفُ النَّسَقِ[٢]، وَهُوَ: الْعَطْفُ بِحُرُوفٍ مَخْصُوصَةٍ.

وَحُرُوفُ الْعَطْفِ عَشَرَةٌ، عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ إِمَّا الْمَكْسُورَةَ الْهَمْزَةِ عَاطِفَةٌ، وَالتَّحْقِيقُ خِلَافُهُ[٣].

وَهِيَ، أَيْ: حُرُوفُ الْعَطْفِ الْعَشَرَةُ[٤]:

الْوَاوُ، لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَبْلَهُ» أَوْ «بَعْدَهُ» أَوْ «مَعَهُ».

وَالْفَاءُ، لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ[٥]، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو»، إِذَا كَانَ عَمْرٌو جَاءَ عَقِبَ مَجِيءِ زَيْدٍ.

وَثُمَّ ـ بِضَمِّ الْمُثَلَّثَةِ ـ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي[٦]، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو»، إِذَا

---

(١) في «ع»: «مُرَادُهُ» دون واو.

(٢) العطف لغة: الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٦١أ)، والنسَق بمعنى المنسوق، من: «نسقت الشيء نسْقا»، إذا أتيت به متتابعا. الدرر الفرائد للشلبي (ق٣٠أ).

(٣) التحقيق أنها ليست عاطفة؛ لأن العاطف إنما هو الواو التي قبلها الملازمة غالبا للدخول عليها، والعاطف لا يدخل على مثله. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٦٢أ).

(٤) «الْعَشَرَةُ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س».

(٥) معنى التعقيب كون ما بعد الفاء واقعا بعد ما قبلها من غير مهلة وتراخ. تعليق الدرة الشنوانية (ق٩٣أ).

(٦) التراخي معناه كون ما بعد ثم واقعا بعد ما قبلها بمهلة. تعليق الدرة الشنوانية (ق٩٣ب).

كَانَ مَجِيءُ عَمْرٍو بَعْدَ مَجِيءِ[(١)] زَيْدٍ بِمُهْلَةٍ.

وَأَوْ، لِلتَّخْيِيرِ وَالْإِبَاحَةِ[(٢)] بَعْدَ الطَّلَبِ، نَحْوُ: «تَزَوَّجْ هِنْدًا أَوْ أُخْتَهَا»، وَ«جَالِسِ الْعُبَّادَ أَوِ الزُّهَّادَ».

وَلِلْإِبْهَامِ وَالشَّكِّ[(٣)] بَعْدَ الْخَبَرِ، نَحْوُ: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[(٤)]، وَنَحْوُ: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[(٥)].

وَأَمْ، لِطَلَبِ التَّعْيِينِ، نَحْوُ: «أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو»، إِذَا كُنْتَ عَالِمًا بِأَنَّ أَحَدَهُمَا عِنْدَ الْمُخَاطَبِ، وَلَكِنَّكَ لَا تَعْرِفُ عَيْنَهُ، وَطَلَبْتَ مِنْهُ[(٦)] تَعْيِينَهُ.

وَإِمَّا، الْمَكْسُورَةُ الْهَمْزَةِ الْمَسْبُوقَةُ بِمِثْلِهَا، مِثْلُ «أَوْ» فِي مَعْنَاهَا[(٧)]، نَحْوُ:

---

(١) «مَجِيءِ» لا توجد في «ع».

(٢) في «أ» و«ع»: «أَوِ الْإِبَاحَةِ»، والضابط أنه إن امتنع الجمع تكن للتخيير، وإن لم يمتنع الجمع تكن للإباحة. الفوائد الأجهورية (ق٧٨أ)، والتحقيق أن أو لأحد الشيئين أو الأشياء، وهذه المعاني المذكورة لها إنما يفيدها السياق والقرائن. تعليق الدرة الشنوانية (ق٩٤أ).

(٣) في «ز» و«س»: «أَوْ لِلْإِبْهَامِ»، وفي «أ» و«س»: «أَوِ الشَّكِّ»، والفرق بين الإبهام والشك، أن المبهِم عالم بالحكم، والشاك غير عالم. حاشية محاسن (ق٣٥ب).

(٤) سورة سبأ، الآية (٢٤)، وهذا مثال للإبهام. حاشية النجاري (ق٢٧أ)، ويصح أن يكون الشاهد في الأولى والثانية. حاشية محاسن (ق٣٥ب).

(٥) سورة الكهف، الآية (١٩)، وهذا مثال للشك. حاشية النجاري (ق١٢٧).

(٦) في «أ»: «فَطَلَبْتَ مِنْهُ»، و«مِنْهُ» لا توجد في «ز».

(٧) أي أنها ترد لما ترد له «أو» من المعاني، من: التخيير كالمثال الذي ذكره الشارح ونحو: «خُذْ مِنْ مَالِي إِمَّا دِرْهَمًا وَإِمَّا دِينَارًا»، والإباحة نحو: «جَالِسْ إِمَّا الْعُبَّادَ، وَإِمَّا الزُّهَّادَ»، والشك نحو: «جَاءَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو»، والإبهام نحو: «أَرْكَبُ إِمَّا الْأَدْهَمَ وَإِمَّا الْأَشْهَبَ» و«عِنْدِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو»، والتقسيم نحو: «الْكَلِمَةُ إِمَّا اسْمٌ وَإِمَّا فِعْلٌ وَإِمَّا حَرْفٌ». تعليق الدرة الشنوانية (ق٩٤ب) وفتح رب البرية للنبتيتي (ق١٦٧أ).

﴿فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾(١) وَقِسِ الْبَاقِي(٢).

وَبَلْ، لِلْإِضْرَابِ(٣)، نَحْوُ: «اضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا».

وَلَا، لِلنَّفْيِ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرٌو».

وَلَكِنْ ـ بِسُكُونِ النُّونِ ـ لِلاسْتِدْرَاكِ، نَحْوُ: «لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا».

وَحَتَّى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ تَكُونُ عَاطِفَةً، وَمَعْنَاهَا التَّدْرِيجُ وَالْغَايَةُ(٤)، نَحْوُ: «مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ».

وَفِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ تَكُونُ ابْتِدَائِيَّةً، نَحْوُ: «**حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ**»(٥).

---

(١) سورة محمد، الآية (٤)، أي: فإما تمنون منا أو تفدون فداء، والمراد التخيير بعد الأسر بين المن والإطلاق وبين أخذ الفداء. تعليق الدرة الشنوانية (ق٩٥أ).

(٢) في «س»: «وَقِسْ عَلَى الْبَاقِي».

(٣) الإضراب: هو الانتقال من شيء إلى آخر مع الإبطال. حاشية محاسن (ق٣٥ب).

(٤) معنى الغاية آخر الشيء، ومعنى التدريج أن ما قبلها ينقضي شيئا فشيئا إلى أن يبلغ إلى الغاية وهو الاسم المعطوف. تعليق الدرة الشنوانية (ق٩٦أ)، والغاية إما في الشرف نحو: «مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ»، وإما في الخسة نحو: «اسْتَغْنَى النَّاسُ حَتَّى الْحَجَّامُونَ». حاشية محاسن (ق٣٦أ).

(٥) أي من قول جرير:

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

والأشكل: الأبيض الذي تخالطه حمرة. تعليق الدرة الشنوانية (ق٩٦ب)، وإعرابه: الفاء: عاطفة، وما: نافية، زال: فعل ماض من أخوات كان يرفع الاسم وينصب الخبر، والتاء: علامة التأنيث، القتلى: اسم زال مرفوع وعلامة رفعها ضمة مقدرة، تمج: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وفاعله مستتر فيه، دماء: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و«ها»: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب خبر زال، بدجلة: الباء: حرف جر، ودجلة: =

وَفِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ تَكُونُ جَارَّةً، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾(١).

فَتَحَصَّلَ أَنَّ لِحَتَّى ثَلَاثَةَ أَوْجُهٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَرُبَّمَا تَعَاقَبَتْ(٢) هَذِهِ الْأَوْجُهُ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِحَسَبِ الْإِرَادَةِ، كَمَا إِذَا قُلْتَ: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا»، فَإِنْ رَفَعْتَ الرَّأْسَ فَحَتَّى حَرْفُ ابْتِدَاءٍ، وَإِنْ نَصَبْتَهَا(٣) فَحَتَّى حَرْفُ عَطْفٍ، وَإِنْ جَرَرْتَهَا(٤) فَحَتَّى حَرْفُ جَرٍّ.

وَهَذِهِ الْحُرُوفُ الْعَشَرَةُ مَعَ اخْتِلَافِ مَعَانِيهَا تُشْرِكُ مَا بَعْدَهَا لِمَا قَبْلَهَا فِي إِعْرَابِهِ، فَإِنْ عَطَفْتَ أَنْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ الْمَعْطُوفَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ الْمَعْطُوفَ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ الْمَعْطُوفَ أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ الْمَعْطُوفَ.

تَقُولُ فِي عَطْفِ الِاسْمِ عَلَى الِاسْمِ فِي الرَّفْعِ: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو»، وَفِي النَّصْبِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا»، وَفِي الْخَفْضِ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو».

= مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بتمج، حتى: ابتدائية، ماء: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف، ودجلة: مضاف إليه، وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، أشكل: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. شرح شواهد المباني لعثمان الشامي (ق٤ب).

(١) سورة القدر، الآية (٥).

(٢) أي صح إرادة أي واحد منها. حاشية القليوبي (ق٤٥ب).

(٣) في «ب» و«ك»: «نَصَبْتَهُ»، قال المدابغي (ق١٥٨أ): «وَإِنْ نَصَبْتَهُ، أي الرأس، وفي نسخ: نَصَبْتَهَا، أي هذه الكلمة، وهي رأس؛ لأن الأولى تذكير الرأس، وكذا قوله: وَإِنْ جَرَرْتَهُ».

(٤) في «ب» و«ك»: «جَرَرْتَهُ».

وَتَقُولُ فِي عَطْفِ الْفِعْلِ عَلَى الْفِعْلِ فِي الرَّفْعِ: «يَقُومُ وَيَقْعُدُ زَيْدٌ»[١]، وَفِي النَّصْبِ: «لن يَقُومَ وَيَقْعُدَ زَيْدٌ»، وَفِي الْجَزْمِ: «لم يَقُمْ وَيَقْعُدْ زَيْدٌ».

وَقِسْ سَائِرَ حُرُوفِ الْعَطْفِ عَلَى هَذَا.

وَفُهِمَ مِنْ إِطْلَاقِهِ[٢] أَنَّهُ يَجُوزُ عَطْفُ الظَّاهِرِ عَلَى الظَّاهِرِ، وَالْمُضْمَرِ عَلَى الْمُضْمَرِ، وَالظَّاهِرِ عَلَى الْمُضْمَرِ، وَعَكْسِهِ، وَالنَّكِرَةِ عَلَى النَّكِرَةِ، وَالْمَعْرِفَةِ عَلَى الْمَعْرِفَةِ، وَالْمَعْرِفَةِ عَلَى النَّكِرَةِ، وَعَكْسِهِ، وَالْمُفْرَدِ وَالْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعِ، وَالْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ، بَعْضَهَا[٣] عَلَى بَعْضٍ تَطَابُقًا وَتَخَالُفًا[٤].

* * *

(١) «يَقْعُدُ» مرفوع بالتجرد الذي في «يَقُومُ» لا الذي فيه، ولذلك إذا زال تجرد «يَقُومُ» بنصب أو جزم تبعه. تقرير الإنبابي على حاشية أبي النجا (ص١٠٦).

(٢) أي من إطلاق قوله: فإن عطفت بها إلخ حيث لم يقيد بشيء. حاشية محاسن (ق٣٦أ).

(٣) في «ع»: «بَعْضًا».

(٤) في «ك» والمطبوع (ص٣٣): «أَوْ تَخَالُفًا».

بَابُ التَّوْكِيدِ[(١)]

يُقْرَأُ بِالْوَاوِ وَبِالْهَمْزَةِ وَبِالْأَلِفِ[(٢)].

التَّوْكِيدُ بِمَعْنَى الْمُؤَكِّدِ - بِكَسْرِ الْكَافِ - تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ - بِفَتْحِ الْكَافِ - فِي: رَفْعِهِ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ»، وَ«جَاءَ[(٣)] الْقَوْمُ كُلُّهُمْ»، وَفِي نَصْبِهِ إِنْ كَانَ مَنْصُوبًا، نَحْوُ: «رَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ»، وَ«رَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُم»، وَفِي خَفْضِهِ إِنْ كَانَ مَخْفُوضًا، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ نَفْسِهِ»، وَ«مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ[(٤)] كُلِّهِمْ».

وَفِي تَعْرِيفِهِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً، كَمَا تَقَدَّمَ مِنَ[(٥)] الْأَمْثِلَةِ، فَإِنَّ زَيْدًا وَالْقَوْمَ مَعْرِفَتَانِ، الْأَوَّلُ بِالْعَلَمِيَّةِ، وَالثَّانِي بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَنَفْسُهُ وَكُلُّهُمْ مَعْرِفَتَانِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الضَّمِيرِ.

وَلَمْ يَقُلْ وَتَنْكِيرِهِ كَمَا قَالَ[(٦)] فِي النَّعْتِ؛ لِأَنَّ أَلْفَاظَ التَّوْكِيدِ كُلَّهَا مَعَارِفُ[(٧)]،

---

(١) في «أ»: «بَابُ التَّأْكِيدِ»، والتأكيد لغة: التقرير والتثبيت، وعرفا: تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره. حاشية القليوبي (ق٤٦أ).

(٢) في «ب»: «وَبِالْهَمْزِ»، وفي «س» و«ي»: «وَالْأَلِفِ»، وفي «ك»: «وَالْهَمْزَةِ وَالْأَلِفِ»، والسطر لا يوجد في «ع».

(٣) «جَاءَ» لا توجد في «ع».

(٤) في «أ» و«ب» و«س» و«ع» و«ي»: «وَبِالْقَوْمِ» فليس فيها: «مَرَرْتُ».

(٥) في «ع»: «فِي».

(٦) في «ز» والمطبوع (ص٣٣): «قَالَهُ».

(٧) ألفاظ التوكيد كلها معارف أي بإضافتها إلى الضمير، وما لم يضف منها كأجمع وما بعده فنسب إلى سيبويه أن تعريفه بنية الإضافة. تعليق الدرة الشنوانية (ق٩٧ب).

فَلَا تَتْبَعُ النَّكِرَاتِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ[١].

وَيَكُونُ، أَيِ: التَّوْكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ[٢] بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ عِنْدَ الْعَرَبِ، لَا يُعْدَلُ عَنْهَا[٣] إِلَى غَيْرِهَا.

وَتِلْكَ الْأَلْفَاظُ الْمَعْلُومَةُ هِيَ:

النَّفْسُ ـ بِسُكُونِ الْفَاءِ ـ أَيِ: الذَّاتُ، وَالْعَيْنُ الْمُعَبَّرُ بِهَا عَنِ الذَّاتِ مَجَازًا، مِنَ[٤] التَّعْبِيرِ بِالْبَعْضِ عَنِ الْكُلِّ.

وَيُؤَكَّدُ بِهِمَا لِرَفْعِ[٥] **الْمَجَازِ عَنِ الذَّاتِ**، فَإِذَا[٦] قُلْتَ: «جَاءَ زَيْدٌ» احْتُمِلَ أَنْ يَكُونَ[٧] أَرَدْتَ كِتَابَهُ أَوْ رَسُولَهُ أَوْ ثِقَلَهُ[٨]، فَإِذَا قُلْتَ: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ» أَوْ

---

(١) إذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق، وإن أفاد جاز عند الكوفيين، وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكد محدودا والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، نحو: «صُمْتُ شَهْرًا كُلَّهُ»، فإن من قال: «صُمْتُ شَهْرًا» قد يريد جميع الشهر وقد يريد أكثره، ففي قوله احتمال، فإذا قال: «كُلَّهُ» ارتفع الاحتمال وصار كلامه نصا على مقصوده، وكذا نحو: «اعْتَكَفْتُ أُسْبُوعًا كُلَّهُ». تعليق الدرة الشنوانية (ق٩٧ب).

(٢) التوكيد المعنوي هو الذي يتقيد بهذه الألفاظ، وأما التوكيد اللفظي فهو إعادة الأول بلفظه أو بمرادفه. حاشية محاسن (ق٣٦ب).

(٣) في «س»: «بِهَا»، وفي حاشية النسخة: «خـ: عَنْهَا».

(٤) في «ز» والمطبوع (ص٣٣): «مِنْ بَابِ» بزيادة كلمة: «بَابِ».

(٥) قال الوفائي: «يجوز أن يقرأ قوله لدفع بالدال، أي: لدفع إرادة المجاز، ويجوز أن يقرأ بالراء، أي: لرفع الشبهة التي تقوم باللفظ وهي المجاز». الدرة السنية (ق٢٢٦أ).

(٦) في «ز» والمطبوع (ص٣٤): «فَإِنْ».

(٧) في «ب» و«ي»: «تَكُونَ».

(٨) قال النبتيتي: «الثِّقَلُ -بكسر المثلثة، وفتح القاف- ضد الخفة، يقال لمتاع الرجل وحشمه، وأما الثِّقْلُ -بسكون القاف- فهو واحد أثقال، كحمل وأحمال، ومنه قولهم: أعطه ثقله، أي: وزنه». فتح رب البرية (ق١٧٢ب).

«عَيْنُهُ» ارْتَفَعَ الْمَجَازُ، وَثَبَتَتِ الْحَقِيقَةُ.

وَكُلٌّ وَأَجْمَعُ، **يُؤَكَّدُ بِهِمَا لِلْإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ**، فَإِذَا قُلْتَ: «جَاءَ الْقَوْمُ» احْتُمِلَ أَنَّ الْجَائِيَ[1] بَعْضُهُمْ، وَأَنَّكَ عَبَّرْتَ بِالْكُلِّ عَنِ الْبَعْضِ، فَإِذَا أَرَدْتَ التَّنْصِيصَ عَلَى مَجِيءِ الْجَمِيعِ قُلْتَ: «جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ».

وَقَدْ يَحْتَاجُ الْمَقَامُ إِلَى زِيَادَةِ التَّوْكِيدِ، فَيُؤْتَى بِأَلْفَاظٍ أُخَرَ مَعْلُومَةٍ، وَتُسَمَّى تِلْكَ الْأَلْفَاظُ: تَوَابِعَ أَجْمَعَ.

وَتَوَابِعُ أَجْمَعَ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ، وَهِيَ، أَيْ: تَوَابِعُ أَجْمَعَ: أَكْتَعُ[2]، مَأْخُوذٌ مِنْ: «تَكَتَّعَ الْجِلْدُ»، إِذَا اجْتَمَعَ، وَأَبْتَعُ[3]، مَأْخُوذٌ مِنَ الْبَتَعِ، وَهُوَ طُولُ الْعُنُقِ، وَأَبْصَعُ - بِالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ -، مَأْخُوذٌ مِنَ الْبَصْعِ[4]، وَهُوَ الْعَرَقُ الْمُجْتَمِعُ[5].

وَالْأَصْلُ: إِفْرَادُ النَّفْسِ عَنِ الْعَيْنِ، وَكُلٍّ عَنْ أَجْمَعَ، وَأَجْمَعَ عَنْ تَوَابِعِهِ.

تَقُولُ فِي إِفْرَادِ النَّفْسِ عَنِ الْعَيْنِ فِي الرَّفْعِ: «قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ»، وَفِي إِفْرَادِ كُلٍّ عَنْ أَجْمَعَ فِي النَّصْبِ: «رَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ»، وَفِي إِفْرَادِ أَجْمَعَ عَنْ تَوَابِعِهِ فِي الْخَفْضِ: «مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ».

وَتَقُولُ فِي اجْتِمَاعِ النَّفْسِ وَالْعَيْنِ: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ عَيْنُهُ»، وَفِي اجْتِمَاعِ كُلٍّ

---

(١) في «س»: «أَنْ يَكُونَ الْجَائِي»، وفي «ع»: «أَنَّ الَّذِي جَاءَ».

(٢) في «ك» زيادة: «وَمَعْنَى أَكْتَعَ: الِانْضِمَامُ»، وقوله: «أكتع»، أي: في المذكر، وجمعه أَكْتَعُون، وكَتْعاء في المؤنث، وجمعه كُتَع، وكذا ما بعده. حاشية أبي النجا (ص١١٧).

(٣) في «ك» زيادة: «وَمَعْنَى أَبْتَعَ: الِاشْتِدَادُ».

(٤) في «أ» و«ب» و«ي»: «الْبَصِيعِ».

(٥) قال النبتيتي: «وقيل البصع هو الجمع مطلقا، ويروى بالضاد المعجمة من: بضع الماء في نقرة الجبل، أي اجتمع». فتح رب البرية (ق١٧٤ب).

وَأَجْمَـعَ: «رَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُـمْ أَجْمَعِينَ»، وَفِي اجْتِمَاعِ أَجْمَـعَ وَتَوَابِعِهِ: «مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ أَكْتَعِينَ أَبْتَعِين أَبْصَعِينَ».

بِشَرْطِ تَقَدُّمِ النَّفْسِ عَلَى الْعَيْنِ، وَكُلٍّ عَلَى أَجْمَعَ، وَأَجْمَعَ عَلَى تَوَابِعِهِ.

* * *

بَابُ الْبَدَلِ

الْبَـدَلُ[١] تَابِعٌ لِلْمُبْدَلِ مِنْهُ فِي رَفْعِـهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَجَزْمِهِ، وَهَذَا مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِهِ: إِذَا أُبْدِلَ اسْـمٌ مِنِ اسْمٍ أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ، مِنْ رَفْعٍ وَنَصْبٍ وَخَفْضٍ وَجَزْمٍ.

وَهُوَ، أَيْ: بَدَلُ الِاسْمِ مِنَ الِاسْمِ، وَالْفِعْلِ مِنَ الْفِعْلِ، عَلَى[٢] أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ عَلَى الْمَشْهُورِ[٣]:

الْأَوَّلُ: بَدَلُ الشَّـيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، أَيْ: بَدَلُ شَـيْءٍ مِنْ شَيْءٍ هُوَ مُسَاوٍ لَهُ فِي الْمَعْنَى.

وَالثَّانِـي: بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْـكُلِّ، أَيْ: بَدَلُ الْجُزْءِ مِنْ كُلِّهِ، قَلِيلًا كَانَ ذَلِكَ الْجُزْءُ، أَوْ كَثِيرًا، أَوْ مُسَاوِيًا لِلْجُزْءِ الْآخَرِ.

وَالثَّالِـثُ: بَـدَلُ الِاشْـتِمَالِ[٤]، وَهُـوَ أَنْ يَشْـتَمِلَ الْمُبْـدَلُ مِنْـهُ عَلَـى

---

(١) البدل لغة: العوض، وأما في الاصطلاح فهو: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه. تعليق الدرة الشنوانية (ق٩٩ب).

(٢) «عَلَى» لا توجد في «ع».

(٣) مقابل المشهور ما زاده بعضهم من بدل الكل من البعض، وما قيل إن بدل البعض والاشتمال يرجعـان إلى بدل الكل؛ لأن العرب تتكلم بالعـام وتريد الخاص، وتحذف المضاف وتنويه، فـإذا قلت: «أكلـت الرغيف ثلثه» إنما تريـد: أكلت بعض الرغيف، ثـم بينت ذلك البعض. حاشية المدابغي (ق١٦١ب) وتعليق الدرة الشنوانية (ق١٠٠ب).

(٤) قيل هو أن يكون بين الأول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية. فتح رب البرية (ق١٧٧أ).

الْبَدَلِ(١) اشْتِمَالًا بِطَرِيقِ الْإِجْمَالِ، لَا(٢) كَاشْتِمَالِ الظَّرْفِ عَلَى الْمَظْرُوفِ(٣).

وَالرَّابِعُ: بَدَلُ الْغَلَطِ، أَيْ: بَدَلٌ عَنِ اللَّفْظِ الَّذِي ذُكِرَ غَلَطًا، لَا أَنَّ الْبَدَلَ نَفْسَهُ هُوَ الْغَلَطُ كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ، كَذَا حَرَّرَهُ فِي التَّوْضِيحِ(٤).

فَمِثَالُ بَدَلِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ فِي الِاسْمِ، نَحْوُ قَوْلِكَ(٥): «جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ»، وَإِعْرَابُهُ: جَاءَ: فِعْلٌ مَاضٍ، وَزَيْدٌ: فَاعِلٌ، وَأَخُوكَ: بَدَلٌ مِنْ زَيْدٍ، بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ.

---

(١) قال الفيشي (ق٢٢ب): «هذا أحد أقوال ثلاثة، وقيل عكسه وهو أن يشتمل البدل على المبدل منه، وقيل المشتمل العامل، وكلها مستشكلة».

(٢) «بِطَرِيقِ الْإِجْمَالِ، لَا» لا يوجد في «أ».

(٣) هذا قيد للإدخال لا للإخراج، يعني لا يشترط خصوص ذلك، لا أن ذلك يضر. فتح رب البرية (ق١٧٧أ)، قال الوفائي: «فإن قلت: المبدل منه يكون مشتملا على البدل اشتمال الظرف على المظروف، كقولك: أعجبني الكوز ماؤه، فماؤه بدل من الكوز بدل اشتمال، والكوز مشتمل على الماء اشتمال الظرف على المظروف، فكيف تقولون في تعريفه لا كاشتمال الظرف على المظروف؟ قلت: المنفي الوجوب لا الصحة». الدرة السنية للوفائي (ق٢٢٩ب).

(٤) التوضيح يراد به شرح العلامة ابن هشام على ألفية ابن مالك، واسمه: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وقد حرر ابن هشام المسألة عند حديثه عن أقسام البدل الأربعة، فسمى الرابع: البدل المباين، وذكر أنه ثلاثة أقسام، وقال: «الأول إن لم يكن مقصودا البتة، ولكن سبق إليه اللسان، فهو بدل الغلط، أي: بدل عن اللفظ الذي هو غلط، لا أن البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم، وإن كان مقصودا، فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان، أي: بدل عن شيء ذكر نسيانا، وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجَنان، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين: بدل غلط، وإن كان قصد كل واحد منهما صحيحا فبدل الإضراب، ويسمى أيضا: بدل البداء». أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (٣/ ٤٠٣).

(٥) في «ع»: «تَقُولُ» بدل: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

وَيُسَمَّى بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ، وَيُسَمِّيهِ ابْنُ مَالِكٍ بِالْبَدَلِ الْمُطَابِقِ[١].

وَمِثَالُ بَدَلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ: «أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ» أَوْ «نِصْفَهُ» أَوْ «ثُلُثَيْهِ»، وَإِعْرَابُهُ: أَكَلْتُ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَالرَّغِيفَ: مَفْعُولٌ بِهِ، وَثُلُثَهُ: بَدَلٌ مِنَ الرَّغِيفِ، بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ.

وَمَنَعَ الْمُحَقِّقُونَ دُخُولَ أَلْ عَلَى كُلٍّ وَبَعْضٍ[٢].

وَمِثَالُ بَدَلِ الاِشْتِمَالِ: «نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ»، وَإِعْرَابُهُ: نَفَعَنِي: فِعْلٌ وَمَفْعُولٌ[٣]، وَزَيْدٌ: فَاعِلٌ، وَعِلْمُهُ: بَدَلٌ مِنْ زَيْدٍ، بَدَلُ اشْتِمَالٍ.

وَمِثَالُ بَدَلِ الْغَلَطِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ»، وَإِعْرَابُهُ: رَأَيْتُ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَزَيْدًا: مَفْعُولٌ بِهِ، وَالْفَرَسَ: بَدَلٌ مِنْ زَيْدٍ، بَدَلُ غَلَطٍ، وَذَلِكَ أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: «رَأَيْتُ[٤] الْفَرَسَ» ابْتِدَاءً، فَغَلِطْتَ، فَجَعَلْتَ زَيْدًا مَكَانَهُ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «فَأَبْدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ»، أَيْ: عَوَّضْتَ زَيْدًا مِنْ لَفْظِ الْفَرَسِ.

هَذِهِ[٥] أَمْثِلَةُ أَقْسَامِ الْبَدَلِ الْأَرْبَعَةِ فِي الاِسْمِ.

وَأَمَّا فِي الْفِعْلِ فَقَالَ الشَّاطِبِيُّ[٦]: تَجْرِي فِيهِ الْأَقْسَامُ الْأَرْبَعَةُ.

---

(١) التسمية بالبدل المطابق أولى؛ لوقوعه في أسماء الله تعالى. حاشية القليوبي (٤٨أ).

(٢) لأن كلا وبعضا ملازمان للإضافة لفظا أو تقديرا، ولا يجمع بين أل والإضافة في مثل هذا. حاشية محاسن (ق٣٨أ).

(٣) وأما النون فللوقاية. فتح رب البرية (ق١٧٨ب).

(٤) «رَأَيْتُ» لا توجد في «ز» و«ك» والمطبوع (ص٣٥).

(٥) في «ز» و«ع» والمطبوع (ص٣٥): «فَهَذِهِ»، وفي «س»: «وَهَذِهِ».

(٦) الإمام العلامة المحقق أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي المالكي، صاحب المصنفات العظيمة ككتاب الموافقات، وكتاب الاعتصام، وشرح ألفية ابن مالك المسمى =

مِثَالُ بَدَلِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ فِي الْفِعْلِ: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾[١]، فَإِنَّ مَعْنَى[٢] مُضَاعَفَةِ الْعَذَابِ هُوَ[٣] لُقِيُّ الْآثَامِ.

وَمِثَالُ بَدَلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ: «إِنْ تُصَلِّ تَسْجُدْ للهِ يَرْحَمْكَ»[٤].

وَمِثَالُ بَدَلِ الِاشْتِمَالِ قَوْلُهُ[٥]:

إِنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا[٦] تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا[٧]

= المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، توفي سنة تسعين وسبعمائة. برنامج المجاري (ص١١٦-١٢٢) وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف (ص٢٣١) وانظر كلام الشاطبي حول بدل الفعل من الفعل في كتابه المقاصد الشافية (٥/ ٢٢٧-٢٣٢).

(١) سورة الفرقان، الآيتان (٦٨-٦٩)، وقوله: ﴿لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ لا يوجد في «أ» و«س»، و«يضاعف» في الآية بدل من «يلق» بدل كل من كل، وقد مثل غير الشيخ بهذه الآية لبدل الاشتمال، بناء على أن لقي الآثام أعم من مضاعفة العذاب. فتح رب البرية (ق١٧٩ب).

(٢) «مَعْنَى» لا توجد في «أ» و«س».

(٣) في «ز» والمطبوع (ص٣٥): «هِيَ».

(٤) فتسجد بدل من تصل، بدل بعض من كل؛ لأن السجود بعض الصلاة. الدرة السنية للوفائي (ق٢٣٣أ).

(٥) «قَوْلُهُ» لا يوجد في «أ» و«ع».

(٦) في حاشية «س»: «خـ: تُتَابِعَا».

(٧) لا يعرف قائله، وهو من الرجز، وإعرابه: إن: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، وعليَّ: جار ومجرور متعلق بمحذوف، خبرها مقدم، ولفظ الجلالة: منصوب بنزع الخافض وهو واو القسم، والأصل: إن علي والله، وأَنْ: حرف مصدري ونصب واستقبال، وتبايعا: فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، وألفه للإطلاق، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم إن مؤخر، والتقدير: إن مبايعتك والله واجبة علي، وتؤخذ: بدل اشتمال من تبايعا، وبدل المنصوب منصوب، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، وكرها: مفعول مطلق على تقدير مضاف، أي: أخذ كره، =

لِأَنَّ الْأَخْذَ كَرْهًا وَالْمَجِيءَ طَائِعًا[١] مِنْ صِفَاتِ الْمُبَايَعَةِ[٢].

وَمِثَالُ بَدَلِ الْغَلَطِ: «إِنْ تَأْتِنَا تَسْأَلْنَا نُعْطِكَ»[٣].

هَذَا مُلَخَّصُ كَلَامِهِ، وَالدَّرَكُ[٤] عَلَيْهِ.

وَأَوْجُهُ بَدَلِ الِاسْمِ مِنَ الِاسْمِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الضَّرْبُ مِنْ جِهَةِ الْحِسَابِ أَرْبَعَةٌ وَسِتُّونَ، حَاصِلَةٌ مِنْ ضَرْبِ أَرْبَعَةٍ فِي سِتَّةَ عَشَرَ.

وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا[٥] إِمَّا مَعْرِفَتَانِ أَوْ نَكِرَتَانِ، أَوِ الْأَوَّلُ مَعْرِفَةٌ وَالثَّانِي نَكِرَةٌ، أَوْ بِالْعَكْسِ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ.

وَكُلٌّ مِنْهَا[٦] إِمَّا مُضْمَرٌ أَوْ مُظْهَرٌ أَوْ مُخْتَلِفَاهُمَا[٧]، فَهَذِهِ سِتَّةَ عَشَرَ.

= أو منصوب على الحالية من الضمير المستتر في تؤخذ، ويؤول كرها بكارها، وأو: حرف عطف، وتجيء: فعل مضارع معطوف على تؤخذ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، وطائعا: حال من الضمير المستتر في تجيء. شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي (ص٣٠٤) وشرح شواهد المباني لعثمان المكي (ق٥أ).

(١) في «ي»: «طَوْعًا».

(٢) في حاشية «س»: «خـ: الْمُتَابَعَةِ».

(٣) يقرر على وجهين: أحدهما أن المتكلم أراد أن يقول: «إن تأتنا نعطك»، فسبق لسانه إلى تسألنا فأبدل منه نعطك، والثاني أن المتكلم أراد أن يقول: «إن تسألنا نعطك» فسبق لسانه إلى تأتنا، فأبدل منه تسألنا. الدرة السنية للوفائي (ق٢٣٣ب).

(٤) أي التبعة، بمعنى ما يلحقه من الجواز والامتناع والاعتراض. فتح رب البرية (ق١٧٩ب).

(٥) في «أ» زيادة: «أي: الْمُبْدَلَ مِنْهُ وَالْبَدَلَ».

(٦) في «أ»: «مِنْهُمَا»، قال النبتيتي: «وَكُلٌّ مِنْهَا: أي الأربعة» فتح رب البرية (ق١٨٠ب).

(٧) في «س»: «إِمَّا مُضْمَرَانِ أَوْ مُظْهَرَانِ أَوْ مُخْتَلِفَانِ».

وَكُلٌّ مِنْهَا[١] إِمَّا بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ، أَوْ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ، أَوْ بَدَلُ اشْتِمَالٍ، أَوْ بَدَلُ غَلَطٍ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ وَسِتُّونَ.

وَتَفَاصِيلُهَا مِنَ[٢] الْجَوَازِ وَالِامْتِنَاعِ مَذْكُورَةٌ[٣] فِي الْمُطَوَّلَاتِ[٤].

* * *

(١) في «أ»: «مِنْهُمَا»، قال النبتيتي: «وَكُلٌّ مِنْهَا، أي: من الستة عشر». فتح رب البرية (ق١٨١أ).

(٢) في «ع»: «وَتَفْصِيلُهَا» بدل: «وَتَفَاصِيلُهَا»، وفي «ي»: «فِي» بدل: «من».

(٣) في «أ» و«ب» و«س» و«ع»: «مَذْكُورٌ».

(٤) ظاهر ما في حاشية الأشموني أنه يمتنع إبدال المضمر من المضمر مطلقا، فبطل ستة عشر، وكذا يمتنع إبدال المضمر من الظاهر في غير بدل الكل فبطل بذلك اثنا عشر، فالجملة ثمانية وعشرون، والبقية جائزة. حاشية الشيبيني (ق٨٠أ).

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ

وَتَقَدَّمَتْ[١] مَنْصُوبَاتُ الْأَفْعَالِ[٢].

الْمَنْصُوبَاتُ مِنَ الْأَسْمَاءِ خَمْسَةَ عَشَرَ[٣] مَنْصُوبًا، وَهِيَ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ وَالتَّعْدَادِ:

الْمَفْعُولُ بِهِ، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا»[٤].

وَالْمَصْدَرُ الْمَنْصُوبُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ[٥]، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ ضَرْبًا».

وَظَرْفُ الزَّمَانِ، نَحْوُ: «صُمْتُ يَوْمًا»، وَظَرْفُ الْمَكَانِ، نَحْوُ: «جَلَسْتُ أَمَامَ الشَّيْخِ»، وَهَذَانِ الظَّرْفَانِ هُمَا[٦] الْمُسَمَّيَانِ بِالْمَفْعُولِ فِيهِ.

---

(١) في «س»: «وَقَدْ تَقَدَّمَتْ».

(٢) هو المضارع إذا دخل عليه ناصب، ولم يتصل بآخره شيء يوجب بناءه. الدرر السنية للوفائي (ق٢٣٤ب).

(٣) كذا في جميع النسخ، والمذكور فيما يأتي أربعة عشر فقط، ولعله لم يذكر الخامس عشر نسيانا، وهو خبر ما الحجازية أو مفعولا ظن وأخواتها. حاشية القليوبي (ق٤٩ب)، أو بِعَدِّ ظرف الزمان وظرف المكان واحدا، وخبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها واحدا، وعد التوابع أربعة. حاشية المدابغي (ق١٦٤ب).

(٤) أي نحو: «زَيْدًا» من قولك: «ضَرَبْتُ زَيْدًا» وقس على ذلك نظائره. تعليق الدرة الشنوانية (ق١٠٣ب).

(٥) ويعبر عنه بالمفعول المطلق. فتح رب البرية (ق١٨٢أ).

(٦) «هُمَا» لا توجد في «ز».

وَالْحَالُ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا».

وَالتَّمْيِيزُ، نَحْوُ: «طِبْتَ نَفْسًا».

وَاسْمُ لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ، نَحْوُ: «لَا غُلَامَ سَفَرٍ حَاضِرٌ».

وَالْمُسْتَثْنَى فِي بَعْضِ أَحْوَالِهِ، نَحْوُ: «جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا»[(١)].

وَالْمُنَادَى، نَحْوُ: «يَا عَبْدَ اللهِ».

وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، نَحْوُ: «جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ»[(٢)].

وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، نَحْوُ: «سِرْتُ وَالنِّيلَ».

وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، نَحْوُ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا».

وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ».

وَخَبَرُ «مَا» الْحِجَازِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[(٣)]، وَقَدْ أَخَلَّ بِذِكْرِهِ[(٤)].

وَمَفْعُولَا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا[(٥)]، نَحْوُ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا»، وَإِنَّمَا أَسْقَطَهُمَا؛

---

(١) ذكر المستثنى جاء في «س» بعد المنادى، وجاء في «ك» قبل اسم لا.

(٢) التمثيل بذلك للمفعول من أجله مبني على أنه لا يشترط فيه أن يكون قلبيا، أي قائما معناه بالقلب. تعليق الدرة الشنوانية (ق١٠٤أ).

(٣) سورة يوسف، الآية (٣١)، وإعرابه: ما: نافية حجازية من أخوات ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر، وها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع لأنه اسم ما، وبشرا: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة. حاشية الإبراشي (ق١٣٩ب).

(٤) «وَقَدْ أَخَلَّ بِذِكْرِهِ» لا يوجد في «أ» و«ب» و«س» «ع» و«ك».

(٥) قوله: «وَمَفْعُولَا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا» إلى آخر العبارة لا توجد في «أ».

لِتَقَـدُّمِ ذِكْرِهِمَا(١) فِي الْمَرْفُوعَاتِ(٢)؛ أَوْ لِكَوْنِهِمَا(٣) دَاخِلَيْنِ فِي قِسْـمِ الْمَفْعُولِ بِهِ(٤).

وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ، وَهُوَ(٥) أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمَرْفُوعَاتِ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالْبَدَلُ.

وَسَتَمُرُّ بِكَ فِي أَبْوَابٍ مُتَعَدِّدَةٍ بَابًا بَابًا عَلَى تَرْتِيبِهَا فِي التَّعْدَادِ(٦).

* * *

(١) في «ع»: «ذِكْرِهَا»، قال ابن الحاج: «لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِمَا، بضمير التثنية العائد على المفعولين، وفي بعض النسخ: لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهَا، بضمير التأنيث العائد على ظن». العقد الجوهري (ص٧٧).

(٢) يرد عليه أنه لو كان ما ذكر علة للإسقاط لأسقط: خبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، والتابع؛ لتقدم ذكرها في المرفوعات. تعليق الدرة الشنوانية (ق١٠٤أ).

(٣) قال ابن الحاج: «لِكَوْنِهِمَا، نسختان كالذي قبله». العقد الجوهري (ص٧٧)، يعني: «لِكَوْنِهِمَا» بضمير التثنية العائد على مفعولي ظننت، وفي بعض النسخ: لِكَوْنِهَا، بضمير التأنيث العائد على ظن.

(٤) يرد عليه أنه لم يسقط المنادى مع دخوله في قسم المفعول به. تعليق الدرة الشنوانية (ق١٠٤أ).

(٥) في المطبوع (ص٣٦): «وَهِيَ».

(٦) قال القليوبي (ق٥٠أ): «قوله: على هذا الترتيب، أي في الأغلب، وإلا فقد خالف في اسم لا والمستثنى».

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

الْهَاءُ مِنْ بِهِ تَعُودُ إِلَى[١] «أَلِ» الْمَوْصُولَةِ فِي الْمَفْعُولِ.

الْمَفْعُولُ بِهِ هُوَ[٢] الاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَقَعُ بِهِ، أَيْ: عَلَيْهِ الْفِعْلُ الصَّادِرُ مِنَ الْفَاعِلِ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، فَزَيْدًا اسْمٌ مَنْصُوبٌ وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ[٣]، وَهُوَ الضَّرْبُ، وَهَذَا التَّعْرِيفُ بِالرَّسْمِ[٤] كَمَا مَرَّ.

وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ، فَالْفَرَسَ مَفْعُولٌ بِهِ[٥]؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ، وَهُوَ الرُّكُوبُ.

وَهُوَ، أَيِ: الْمَفْعُولُ بِهِ قِسْمَانِ[٦]: قِسْمٌ ظَاهِرٌ، وَقِسْمٌ مُضْمَرٌ.

فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ[٧] نَحْوِ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ[٨].

وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ أَيْضًا: قِسْمٌ مُتَّصِلٌ، وَقِسْمٌ مُنْفَصِلٌ.

---

(١) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص٣٦): «عَلَى» بدل: «إِلَى».

(٢) في «ي»: «وهو»، وليس فيه: «الْمَفْعُولُ بِهِ».

(٣) أي الفعل اللغوي. فتح رب البرية (ق١٨٣أ).

(٤) أي بخاصة من خواصه وعارض من عوارضه، وهو النصب. العقد الجوهري (ص٧٨).

(٥) «بِهِ» لا توجد في «ب» و«ع».

(٦) في «ي»: «عَلَى قِسْمَيْنِ» قال النبتيتي (ق١٨٣ب): «قِسْمَانِ، وفي بعض النسخ: عَلَى قِسْمَيْنِ».

(٧) «من» لا توجد في «ب» و«س» و«ع» و«ي».

(٨) المراد بنحو زيد والفرس: كل اسم ليس بضمير. تعليق الدرة الشنوانية (ق١٠٥ب).

فَالْمُتَّصِلُ: هُوَ الَّذِي لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ، وَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ بِإِلَّا.

وَهُوَ اثْنَا عَشَرَ نَوْعًا:

الْأَوَّلُ: ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «ضَرَبَنِي زَيْدٌ»، فَالْيَاءُ مِنْ ضَرَبَنِي: مَفْعُولٌ بِهِ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ لَا يَدْخُلُهُ[1] إِعْرَابٌ.

وَالثَّانِي: ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ، أَوِ الْمُعَظِّمِ نَفْسَهُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «ضَرَبَنَا زَيْدٌ»، فَنَا: مَفْعُولٌ بِهِ، مَحَلُّهُ نَصْبٌ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ.

وَالثَّالِثُ: ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ الْمُذَكَّرِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «ضَرَبَكَ زَيْدٌ»، فَالْكَافُ مِنْ ضَرَبَكَ: مَفْعُولٌ بِهِ[2]، مَحَلُّهُ نَصْبٌ، وَفَتْحَتُهُ فَتْحَةُ بِنَاءٍ، لَا فَتْحَةَ إِعْرَابٍ.

وَالرَّابِعُ: ضَمِيرُ الْمُخَاطَبَةِ الْمُؤَنَّثَةِ[3]، نَحْوُ قَوْلِكَ: «ضَرَبَكِ زَيْدٌ»، فَالْكَافُ الْمَكْسُورَةُ: مَفْعُولٌ بِهِ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ لَا إِعْرَابَ فِيهِ.

وَالْخَامِسُ: ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ فِي التَّثْنِيَةِ مُطْلَقًا[4]، نَحْوُ قَوْلِكَ: «ضَرَبَكُمَا زَيْدٌ»، فَالْكَافُ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ[5]، وَالْمِيمُ وَالْأَلِفُ عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ[6].

وَالسَّادِسُ: ضَمِيرُ جَمْعِ الْمُذَكَّرِ الْمُخَاطَبِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «ضَرَبَكُمْ زَيْدٌ»،

---

(١) في «ك»: «لَا يَظْهَرُ فِيهِ» بدل: «لَا يَدْخُلُهُ».

(٢) في «ع» و«ك» زيادة: «مَبْنِيٌّ».

(٣) في «ز» و«ع» و«ك» والمطبوع (ص٣٦): «الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ».

(٤) مطلقا: أي مذكرا أو مؤنثا. حاشية محاسن (ق٤٠أ).

(٥) في المطبوع (ص٣٦) زيادة: «فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ».

(٦) الصحيح أن الميم حرف عماد، يعني تعتمد عليه الألف، والألف وحدها علامة التثنية. فتح رب البرية (ق١٨٤أ).

فَالْكَافُ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَالْمِيمُ عَلَامَةُ الْجَمْعِ[١].

وَالسَّابِعُ: ضَمِيرُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ فِي الْخِطَابِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «ضَرَبَكُنَّ زَيْدٌ»، فَالْكَافُ وَحْدَهَا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَالنُّونُ الْمُشَدَّدَةُ عَلَامَةُ جَمْعِ الْإِنَاثِ[٢].

وَالثَّامِنُ: ضَمِيرُ الْمُفْرَدِ الْمُذَكَّرِ الْغَائِبِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرٌو»، فَالْهَاءُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، مَبْنِيٌّ لَا إِعْرَابَ فِيهِ.

وَالتَّاسِعُ: ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ[٣] الْغَائِبَةِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «هِنْدٌ ضَرَبَهَا زَيْدٌ»، فَالْهَاءُ[٤] ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ[٥] الْمُؤَنَّثِ، وَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ، وَفَتْحَتُهَا فَتْحَةُ بِنَاءٍ لَا فَتْحَةُ إِعْرَابٍ.

وَالْعَاشِرُ: ضَمِيرُ الْمُثَنَّى الْغَائِبِ مُطْلَقًا، نَحْوُ قَوْلِكَ: «الزَّيْدَانِ ضَرَبَهُمَا عَمْرٌو»، فَالْهَاءُ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، مَوْضِعُهَا نَصْبٌ[٦]، وَالْمِيمُ وَالْأَلِفُ عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ.

---

(١) في «س» زيادة: «فِي الذُّكُورِ».

(٢) في «ز» و«س» و«ع» و«ي» والمطبوع (ص٣٧) زيادة: «فِي الْخِطَابِ».

(٣) في «ز» و«ع» والمطبوع (ص٣٧): «الْمُفْرَدَةِ» بدل: «الْمُؤَنَّثَةِ».

(٤) قال القليوبي (ق٥٠ب): «فالهاء، وفي نسخة: فها ضمير، وهي الصحيحة؛ لأن الصحيح في هذه أن الضمير هو مجموع الهاء والألف» اهـ، وقال الشنواني: «ما ذكره من أن الضمير هو الهاء وحدها هو الصحيح كما قال أبو حيان: إن الألف زائدة تقوية لحركة الهاء لما تحركت بالفتح للفرق بين المذكر والمؤنث، وقال قوم: إن الضمير مجموع الهاء والألف». تعليق الدرة الشنوانية (ق١٠٥ب).

(٥) في «ز» والمطبوع (ص٣٦) زيادة: «بِهِ».

(٦) وفي «ع»: «وَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ» بالواو، وقوله: «مَوْضِعُهَا نَصْبٌ» لا توجد في «ز» والمطبوع (ص٣٧).

وَالْحَادِي عَشَـرَ: ضَمِيرُ جَمْعِ الذُّكُورِ[١] الْغَائِبِيـنَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «الزَّيْدُونَ ضَرَبَهُمْ عَمْرٌو»، فَالْهَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ[٢]، وَالْمِيمُ عَلَامَةُ الْجَمْعِ فِي التَّذْكِيرِ.

وَالثَّانِـي عَشَـرَ: ضَمِيرُ جَمْـعِ الْإِنَاثِ الْغَائِبَـاتِ، نَحْوُ قَوْلِـكَ: «الْهِنْدَاتُ ضَرَبَهُـنَّ عَمْـرٌو»، فَالْهَاءُ ضَمِيـرُ الْمَفْعُولِ بِـهِ، وَالنُّـونُ الْمُشَـدَّدَةُ عَلَامَةُ جَمْعِ الْإِنَاثِ.

وَمَا ذَكَرْنَاهُ[٣] مِنْ أَنَّ الْكَافَ وَالْهَاءَ وَحْدَهُمَا[٤] هُوَ[٥] الضَّمِيرُ هُوَ الصَّحِيحُ.

وَلَا تَقَـعُ الْكَافُ وَالْهَـاءُ[٦] الْمُتَّصِلَتَانِ[٧] فِي مَوْضِعِ رَفْـعٍ[٨] أَصْلًا، وَإِنَّمَا يَقَعَانِ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ أَوِ الْخَفْضِ.

وَالضَّمِيـرُ الْمُنْفَصِلُ، وَهُوَ[٩] الَّـذِي يَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ، أَوْ يَقَـعُ بَعْدَ إِلَّا أَوْ مَا[١٠] فِي مَعْنَاهَا[١١]، اثْنَا عَشَرَ[١٢] نَوْعًا أَيْضًا:

---

(١) في «أ»: «الْمُذَكَّرِينَ»، وفي «ي»: «الْمُذَكَّرِ».
(٢) في «ع» و«ي»: «فَالْهَاءُ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ».
(٣) في «أ» و«ب» و«ز» و«ع»: «ذَكَرْنَا».
(٤) في «أ» و«س» و«ع»: «وَحْدَهَا».
(٥) في «س» و«ع»: «هِيَ»، وفي «أ»: «فِي الضَّمِيرِ».
(٦) في «أ» و«ز» والمطبوع (ص٣٧): «أَوِ الْهَاءُ».
(٧) في «أ» و«ع»: «الْمُتَّصِلَةُ»، وفي «ب» و«ك»: «الْمُتَّصِلَتَيْنِ».
(٨) في «ك» والمطبوع (ص٣٧): «الرَّفْعِ».
(٩) في «س» و«ع» و«ك»: «هُوَ».
(١٠) في «ز» و«ي» والمطبوع (٣٧): «وَمَا»، وفي «س»: «أَوْ بِمَا»، وفي «أ»: «أَوْ مَا هُوَ».
(١١) أو ما في معناها من إفادة الحصر، وذلك «إنما»، فإنه يفيد الحصر كـ: «ما وإلا». حاشية المدابغي (ق١٦٥ب).
(١٢) في «س» و«ي»: «وَهُوَ اثْنَا عَشَرَ».

الْأَوَّلُ: ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّايَ أَكْرَمْتَ» أَوْ: «مَا أَكْرَمْتَ إِلَّا إِيَّـايَ»، فَإِيَّا فِيهِمَـا ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَـى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَالْيَاءُ الْمُتَّصِلَةُ بِهَا حَرْفُ تَكَلُّمٍ.

وَالثَّانِي: ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ، أَوِ الْمُعَظِّمِ نَفْسَـهُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّانَا أَكْرَمْـتَ» أَوْ: «مَـا أَكْرَمْتَ إِلَّا إِيَّانَا»، فَإِيَّا وَحْدَهَـا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَنَا الْمُتَّصِلَةُ بِهَا عَلَامَةُ الْجَمْعِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ مَعَ الْمُشَارَكَةِ أَوِ التَّعْظِيمِ.

وَالثَّالِـثُ: ضَمِيرُ الْمُفْـرَدِ الْمُخَاطَبِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّـاكَ أَكْرَمْتُ» أَو «مَا أَكْرَمْـتُ إِلَّا إِيَّـاكَ»، فَإِيَّـا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِـهِ، وَالْكَافُ الْمَفْتُوحَـةُ الْمُتَّصِلَةُ بِهِ[١] حَرْفُ خِطَابٍ.

وَالرَّابِـعُ: ضَمِيرُ الْمُخَاطَبَةِ[٢]، نَحْـوُ قَوْلِكَ: «إِيَّاكِ أَكْرَمْتُ» أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكِ»، فَإِيَّا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْكَافُ الْمَكْسُورَةُ حَرْفُ خِطَابٍ.

وَالْخَامِـسُ: ضَمِيـرُ الْمُثَنَّـى الْمُخَاطَـبِ مُطْلَقًـا[٣]، نَحْوُ قَوْلِـكَ: «إِيَّاكُمَا أَكْرَمْـتُ» أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكُمَا»، فَإِيَّا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْكَافُ[٤] وَالْمِيمُ وَالْأَلِفُ عَلَامَةُ الْمُثَنَّى[٥].

---

(١) في «س»: «بِهَا»، وقوله: «الْمُتَّصِلَةُ بِهِ» لا يوجد في «ع».

(٢) في «ع» والمطبوع (ص٣٧): «ضَمِيرُ الْمُفْرَدَةِ الْمُخَاطَبَةِ».

(٣) في «ع» زيادة: «أَيْ: سَوَاءٌ كَانَ لِمُذَكَّرٍ أَوْ لِمُؤَنَّثٍ».

(٤) في «س»: «وَالْكَافُ حَرْفُ خِطَابٍ»، قال القليوبي(ق١٥أ): «قوله: وَالْكَافُ حَرْفُ خِطَابٍ، وَالْمِيمُ وَالْأَلِفُ عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ، كذا في نسـخة، وهو الصواب، ويحمل عليها ما في النسـخة الأخرى بقوله: وَالْكَافُ وَالْمِيمُ وَالْأَلِفُ عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ».

(٥) فـي «س»: «التَّثْنِيَـةِ»، قال الشـنواني: «الذي يظهـر أن علامة المثنى الميـم والألف فقط، =

وَالسَّادِسُ: ضَمِيرُ جَمْعِ الذُّكُورِ الْمُخَاطَبِينَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّاكُمْ أَكْرَمْتُ» أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكُمْ»، فَإِيَّا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْكَافُ[(١)] وَالْمِيمُ عَلَامَةُ الْجَمْعِ.

وَالسَّابِعُ: ضَمِيرُ الْجَمْعِ[(٢)] الْمُؤَنَّثِ الْمُخَاطَبِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّاكُنَّ أَكْرَمْتُ» أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكُنَّ»، فَإِيَّا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْكَافُ وَالنُّونُ الْمُشَدَّدَةُ حُرُوفٌ دَالَّةٌ[(٣)] عَلَى جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ فِي الْخِطَابِ.

وَالثَّامِنُ: ضَمِيرُ الْمُفْرَدِ الْمُذَكَّرِ الْغَائِبِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّاهُ أَكْرَمْتُ» أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاهُ»، فَإِيَّا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْهَاءُ عَلَامَةٌ عَلَى الغَيْبَةِ فِي الْمُذَكَّرِ[(٤)].

وَالتَّاسِعُ: ضَمِيرُ الْمُفْرَدِةِ الْغَائِبَةِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّاهَا أَكْرَمْتُ» أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاهَا»، فَإِيَّا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْهَاءُ وَالْأَلِفُ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ فِي الْغَيْبَةِ.

وَالْعَاشِرُ: ضَمِيرُ الْمُثَنَّى الْغَائِبِ مُطْلَقًا، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّاهُمَا أَكْرَمْتُ» أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاهُمَا»، فَإِيَّا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْهَاءُ وَالْمِيمُ وَالْأَلِفُ عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ فِي الْغَيْبَةِ.

= وأما الكاف فعلامة المخاطب، وقد يقال مراده أن الكاف والميم والألف علامة المثنى المخاطب فلا ينافي ما ذكرنا، ويجري نظير ذلك في نظائره الآتية». تعليق الدرة الشنوانية (ق١٠٦ب).

(١) في «س»: «وَالْكَافُ حَرْفُ خِطَابٍ».

(٢) «الْجَمْعِ» لا توجد في «أ».

(٣) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص٣٨): «حَرْفَانِ دَالَّانِ» بدل: «حُرُوفٌ دَالَّةٌ».

(٤) في «أ»: «عَلَامَةُ الْغَيْبَةِ فِي التَّذْكِيرِ».

وَالْحَادِي عَشَرَ: ضَمِيرُ جَمْعِ الذُّكُورِ الْغَائِبِينَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّاهُمْ أَكْرَمْتُ» أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاهُمْ»، فَإِيَّا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْهَاءُ وَالْمِيمُ عَلَامَةُ الْجَمْعِ فِي التَّذْكِيرِ(١).

وَالثَّانِي عَشَرَ: ضَمِيرُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ الْغَائِبِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّاهُنَّ أَكْرَمْتُ» أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاهُنَّ» فَإِيَّا ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْهَاءُ وَالنُّونُ الْمُشَدَّدَةُ عَلَامَةُ جَمْعِ الْإِنَاثِ فِي الْغَيْبَةِ.

وَمَا ذَكَرْتُهُ(٢) مِنْ أَنَّ «إِيَّا» وَحْدَهَا هِيَ الضَّمِيرُ، وَاللَّوَاحِقُ لَهَا حُرُوفُ تَكَلُّمٍ وَخِطَابٍ وَغَيْبَةٍ وَتَثْنِيَةٍ وَجَمْعٍ هُوَ الصَّحِيحُ(٣).

❋ ❋ ❋

---

(١) في «س»: «الْمُذَكَّرِ».

(٢) في «ز»: «وَمَا ذَكَرْنَا»، وفي «ع»: «وَمَا ذَكَرْنَاهُ».

(٣) وقيل: الضمير الكاف والهاء وإيا عماد، وقيل: الضمير مجموعهما، ومثل الكاف والهاء «نا» في إيانا. حاشية القليوبي، (ق٥١أ).

بَابُ الْمَصْدَرِ

الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ[(١)].

الْمَصْدَرُ هُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ حَالَ[(٢)] كَوْنِهِ ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ[(٣)].

كَمَا إِذَا قِيلَ لَكَ: صَرِّفْ[(٤)] نَحْوَ: ضَرَبَ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا، فَضَرْبًا جَاءَ ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ ضَرَبَ هُوَ الْأَوَّلُ، وَيَضْرِبُ هُوَ الثَّانِي، وَضَرْبًا هُوَ الثَّالِثُ.

وَهُوَ، أَيِ: الْمَصْدَرُ الْوَاقِعُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا قِسْمَانِ: قِسْمٌ لَفْظِيٌّ، وَقِسْمٌ

---

(١) في «ز» والمطبوع (ص٣٧): «الْمَفْعُولِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ»، قال القليوبي: «عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ، الأولى أن يقول: على المفعولية المطلقة، أو على أنه المفعول المطلق». حاشية القليوبي (ق٥١أ)، والمفعول المطلق أي الذي لم يقيد بحرف ولا ظرف، فخرج بقولنا بحرف: المفعول به والمفعول لأجله والمفعول فيه، وبقولنا ولا ظرف: المفعول معه. الدرة السنية للوفائي (ق٢٣٨ب).

(٢) في «س»: «حَالَةَ».

(٣) ليس مراد المصنف بذلك تعريف حقيقة المصدر، إنما مراده التوضيح والتسهيل للمتعلم بحسب ما جرى في العرف من تقديم الماضي وتأخير المضارع عنه، والتثليث بالمصدر. فتح رب البرية (١٨٧أ).

(٤) هو فعل أمر من التصريف، وهو تغيير الصيغة إلى صيغة أخرى. حاشية المدابغي (ق١٦٦ب).

مَعْنَوِيٌّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يُوَافِقَ لَفْظُ الْمَصْدَرِ لَفْظَ فِعْلِهِ النَّاصِبِ لَهُ أَوْ لَا.

فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ، أَيِ: الْمَصْدَرُ لَفْظَ فِعْلِهِ فِي حُرُوفِهِ الْأُصُولِ وَمَعْنَاهُ، فَهُوَ، أَيِ: الْمَصْدَرُ، لَفْظِيٌّ سَوَاءٌ وَافَقَهُ مَعَ ذَلِكَ فِي تَحْرِيكِ عَيْنِهِ، نَحْوُ: «فَرِحَ فَرَحًا»، أَوْ(١) لَا، نَحْوُ: «قَتَلْتُهُ قَتْلًا»، فَحُرُوفُ قَتَلَ هِيَ حُرُوفُ قَتْلًا بِعَيْنِهَا، إِلَّا أَنَّ الْفِعْلَ مَفْتُوحُ الْعَيْنِ وَالْمَصْدَرَ سَاكِنُ الْعَيْنِ.

وَإِنْ وَافَقَ(٢) الْمَصْدَرُ مَعْنَى فِعْلِهِ النَّاصِبِ لَهُ دُونَ مُوَافَقَةِ لَفْظِهِ فِي حُرُوفِهِ فَهُوَ، أَيِ: الْمَصْدَرُ مَعْنَوِيٌّ؛ لِمُوَافَقَتِهِ لِلْفِعْلِ فِي الْمَعْنَى دُونَ الْحُرُوفِ، نَحْوُ: جَلَسْتُ قُعُودًا، وَقُمْتُ وُقُوفًا.

فَإِنَّ الْمَصْدَرَ الَّذِي هُوَ «قُعُودًا»(٣) مُوَافِقٌ لِفِعْلِهِ الَّذِي هُوَ «جَلَسَ» فِي مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ؛ لِأَنَّ الْقُعُودَ وَالْجُلُوسَ بِمَعْنًى وَاحِدٍ(٤)، وَحُرُوفُهُمَا مُتَغَايِرَةٌ، فَحُرُوفُ جَلَسَ: الْجِيمُ وَاللَّامُ وَالسِّينُ، وَحُرُوفُ «قُعُودًا»(٥): الْقَافُ وَالْعَيْنُ وَالْوَاوُ(٦) وَالدَّالُ.

وَكَذَا تَقُولُ فِي الْوُقُوفِ وَالْقِيَامِ.

---

(١) في «ي»: «أَمْ».

(٢) في «ز» و«ي» والمطبوع (٣٨): زيادة: «أَيْ».

(٣) في «ز» والمطبوع (ص٣٨): «قُعُودٌ».

(٤) هذا مذهب الجمهور، وذكر في شرح المصابيح أن القعود يكون من الاضطجاع والجلوس من قيام، وقيل بالعكس. العقد الجوهري لابن الحاج (ص٧٩).

(٥) في «ز» و«ي» والمطبوع (ص٣٩): «قُعُودٍ»، قال محاسن(ق٤١أ): «ولم يقل والألف؛ لأنها زائدة».

(٦) «وَالْوَاوُ» لا توجد في «ب» و«ع» و«ك»، وجاء في حاشية «ك»: «خـ: وَالْوَاوُ».

وَهَذَا التَّقْسِيمُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ إِنَّمَا يَتَمَشَّى[١] عَلَى مَذْهَبِ الْمَازِنِيِّ[٢] الْقَائِلِ بِأَنَّ الْمَصْدَرَ الْمَعْنَوِيَّ يُنْصَبُ[٣] بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ مَعَهُ.

أَمَّا[٤] عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ مِنْ لَفْظِهِ[٥]، فَتَقْدِيرُ جَلَسْتُ قُعُودًا: جَلَسْتُ وَقَعَدْتُ قُعُودًا، فَلَا[٦].

وَتَمْثِيلُهُ فِي اللَّفْظِيِّ بِالْمُتَعَدِّي، وَفِي الْمَعْنَوِيِّ بِاللَّازِمِ[٧]؛ لِلْإِيضَاحِ لَا لِلتَّخْصِيصِ؛ إِذْ كُلٌّ مِنْهُمَا يَجْرِي مَعَ الْمُتَعَدِّي وَاللَّازِمِ[٨].

---

(١) يتمشى: أي يتأتى ويتصور. تعليق الدرة الشنوانية (ق١٠٧ب).

(٢) هو الإمام العالم أبو عثمان بكر بن محمد المازني النحوي البصري، أستاذ أبي العباس المبرد، كان إماما في العربية متسعا في الرواية بارعا في المناظرة، وله تصانيف لطاف منها علل النحو وتفاسير كتاب سيبويه وما تلحن فيه العامة والتصريف، توفي سنة تسع وأربعين ومائتين وقيل قبل ذلك. إنباه الرواة للقفطي (١/ ٢٨١-٢٩١) وبغية الوعاة للسيوطي (٢/ ٤٦٣-٤٦٦).

(٣) في «ي»: «مَنْصُوبٌ».

(٤) في «ز» و«ع» و«ك» والمطبوع (ص٣٩): «وَأَمَّا».

(٥) هو مذهب سيبويه. تعليق الدرة الشنوانية (ق١٠٧ب)، قال القليوبي (ق٥٢أ): «وهذا المذهب المنصور، وقول الجمهور».

(٦) في «س»: «فَلَا، أَيْ: فَلَا يَتَمَشَّى»، وفي «ي»: «فَلَا يَتَمَشَّى»، وفي «ع»: «فَلَا يَصِحُّ لِمَا تَقَدَّمَ».

(٧) المتعدي: هو الذي ينصب المفعول به بنفسه، واللازم هو الذي لا ينصب المفعول به، بل يقتصر على فاعله. الفوائد الأجهورية (ق٩٢أ).

(٨) أي فيأتي المعنوي متعديا، نحو: «شانه بغضا»، واللفظي قاصرا، نحو: «قمت قياما». حاشية محاسن (ق١٤١أ).

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ

الْمُسَمَّيَيْنِ[١] بِالْمَفْعُولِ فِيهِ[٢]

ظَرْفُ الزَّمَانِ: هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ بِاللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَى الْمَعْنَى الْوَاقِعِ فِيهِ[٣]، بِتَقْدِيرِ مَعْنَى فِي الدَّالَّةِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ[٤]، سَوَاءٌ فِيهِ الْمُبْهَمُ وَالْمُخْتَصُّ[٥]، نَحْوُ:

الْيَوْمَ، وَهُوَ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، تَقُولُ: «صُمْتُ الْيَوْمَ»، أَوْ «يَوْمًا»، أَوْ «يَوْمَ الْخَمِيسِ».

---

(١) في «أ» و«ب» و«ع» و«ك»: «الْمُسَمَّيَانِ».

(٢) تسمية المفعول فيه ظرفا هو اصطلاح البصريين، والظرف لغة الوعاء مطلقا. فتح رب البرية (ق١٨٨ب).

(٣) بيان ذلك إذا قلت: «صام زيد اليوم»، فالمعنى الواقع في اليوم الصوم، واللفظ الدال على هذا المعنى صام، فيكون لفظ صام ناصب لليوم بتقدير معنى «في»، أي يلاحظ فيه معنى «في». حاشية محاسن (١٤١أ).

(٤) في «أ»: «الظَّرْفِ»، والظرفية: كون الشيء بحيث يستقر فيه شيء آخر، أو كون الشيء زمانا أو مكانا لشيء. تعليق الدرة الشنوانية (ق١٠٨أ).

(٥) المبهم من الزمان: ما لا حد له يحصره، سواء كان نكرة كحين وزمان، أو معرفة كالحين والزمان، والمختص منه: ما له نهاية تحصره، نكرة كان نحو: يوم وليلة وشهر، أو معرفة نحو: يوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان. العقد الجوهري لابن الحاج (ص٨٠).

وَاللَّيْلَـةَ، وَهِـيَ مِنْ غُرُوبِ الشَّـمْسِ إِلَى طُلُوعِ الفَجْرِ، تَقُـولُ: «اعْتَكَفْتُ اللَّيْلَةَ»، أَوْ «لَيْلَةً»، أَوْ «لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ».

وَغُـدْوَةً، بِالتَّنْوِيـنِ مَعَ التَّنْكِيرِ، وَبِعَدَمِـهِ مَعَ التَّعْرِيفِ، وَهِـيَ مِنْ صَلَاةِ[(١)] الصُّبْحِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ، تَقُولُ: «أَزُورُكَ غُدْوَةً»، أَوْ «غُدْوَةَ يَوْمِ الِاثْنَيْنِ».

وَبُكْرَةً، بِالتَّنْوِينِ وَتَرْكِهِ[(٢)] عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي غُدْوَةً، وَهِيَ أَوَّلُ النَّهَارِ، وَأَوَّلُ النَّهَـارِ: مِنْ طُلُـوعِ[(٣)] الفَجْرِ عَلَى الصَّحِيـحِ، وَقِيلَ: مِنْ طُلُوعِ الشَّـمْسِ، تَقُولُ: «أَجِيئُكَ[(٤)] بُكْرَةً» أَوْ «بُكْرَةَ النَّهَارِ».

وَسَـحَرًا، بِالتَّنْوِينِ إِذَا لَمْ تُرِدْ بِهِ سَـحَرَ يَوْمٍ بِعَيْنِهِ، وَبِـلَا تَنْوِينٍ إِذَا أَرَدْتَ بِهِ ذَلِـكَ، وَهُوَ آخِرُ اللَّيْلِ، وَآخِرُ اللَّيْـلِ: قُبَيْلَ الفَجْرِ، تَقُولُ: «أَجِيئُـكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ[(٥)]»، أَوْ «سَحَرَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ»، أَوْ «أَجِيئُكَ سَحَرًا مِنَ الْأَسْحَارِ».

وَغَـدًا، وَهُوَ اسْـمُ الْيَـوْمِ[(٦)] الَّـذِي بَعْدَ يَوْمِـكَ[(٧)] الَّـذِي أَنْتَ فِيـهِ، تَقُولُ: «أُكْرِمُكَ غَدًا».

---

(١) مـن صلاة الصبح: أي في أول وقتها. فتح رب البرية (ق١٨٩ب)، وكلمة «صَلَاةِ» لا توجد في المطبوع (ص٣٩).

(٢) في «أ» والنبتيتي (ق١٨٩ب): «وَبِتَرْكِهِ»، وفي «ي»: «أَوْ تَرْكِهِ».

(٣) «طُلُوعِ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س» و«ع» و«ك».

(٤) في «س» و«ع»: «جِئْتُكَ».

(٥) في «أ» و«س» و«ع» و«ك»: «سَحَرًا».

(٦) في «ز» والمطبوع (ص٣٩): «وَهُوَ اسْمٌ لِلْيَوْمِ».

(٧) لـو قـال: «عقبـه» لوفـى بالمقصود، وقـد يطلق علـى الزمـن المسـتقبل مطلقا، ولـم يذكر التنوين وعدمه في هذا وما بعده لأنها منونة دائما إلا مع الإضافة أو «أل». حاشـية القليوبي (ق٥٢ب).

وَعَتَمَةً، وَهِيَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ، تَقُولُ: «آتِيكَ عَتَمَةً»، أَوْ «عَتَمَةَ لَيْلَةِ الْخَمِيسِ».

وَصَبَاحًا، وَهُوَ أَوَّلُ النَّهَارِ، تَقُولُ: «انْتَظِرْنِي صَبَاحًا»، أَوْ «صَبَاحَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ».

وَمَسَاءً ـ بِالْمَدِّ ـ وَهُوَ مِنَ الظُّهْرِ إِلَى آخِرِ النَّهَارِ، تَقُولُ: «أَجِيئُكَ مَسَاءً»، أَوْ «مَسَاءَ يَوْمِ الْخَمِيسِ(١)».

وَأَبَدًا، وَهُوَ الزَّمَانُ الْمُسْتَقْبَلُ الَّذِي لَا نِهَايَةَ لِمُنْتَهَاهُ، تَقُولُ: «لَا أُكَلِّمُ زَيْدًا أَبَدًا»، أَوْ «أَبَدَ(٢) الْآبِدِينَ»(٣).

وَأَمَدًا، وَهُوَ ظَرْفٌ لِزَمَنٍ مُسْتَقْبَلٍ(٤)، تَقُولُ: «لَا أُكَلِّمُ زَيْدًا أَمَدًا»، أَوْ «أَمَدَ الدَّهْرِ»، أَوْ «أَمَدَ الدَّاهِرِينَ(٥)».

وَحِينًا، وَهُوَ اسْمٌ لِزَمَنٍ مُبْهَمٍ، تَقُولُ: «قَرَأْتُ حِينًا»، وَ«حِينَ(٦) جَاءَ الشَّيْخُ».

---

(١) في «ع» و«ك»: «الْجُمُعَةِ».

(٢) في «ي»: «وَأَبَدَ»، وفي «س»: «وَلَا أَبَدَ».

(٣) الآبدين: أي الموجودين في الأبد. حاشية الفيشي (ق٢٤أ)، أي لا أكلمه ما دام الناس موجودين في الدهر. العقد الجوهري (ص٨٠).

(٤) في «ع»: «وَهُوَ ظَرْفُ الزَّمَنِ الْمُسْتَقْبَلِ».

(٥) الداهر: الذي يبقى على وجه الأرض، فكأن المعنى ما بقي في الدهر داهر. تعليق الدرة الشنوانية (ق١٠٩أ).

(٦) في «ع» و«ك» و«ي»: «أَوْ حِينَ».

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ الْمُبْهَمَةِ، نَحْوُ: «وَقْتَ» وَ«سَاعَةَ»(١) وَ«أَوَانَ»، وَالْمُخْتَصَّةِ، نَحْوُ: «ضُحًى» وَ«ضَحْوَةً».

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَمْثِلَةَ مِنْهَا مَا هُوَ ثَابِتُ التَّصَرُّفِ وَالِانْصِرَافِ(٢)، كَـ«يَوْمٍ» وَ«لَيْلَةٍ».

وَمِنْهَا مَا هُوَ مَنْفِيُّ التَّصَرُّفِ وَالِانْصِرَافِ، نَحْوُ: «سَحَرَ(٣)»، إِذَا كَانَ ظَرْفًا لِيَوْمٍ بِعَيْنِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُنَوَّنُ؛ لِعَدَمِ انْصِرَافِهِ، وَلَا يُفَارِقُ الظَّرْفِيَّةَ(٤)؛ لِعَدَمِ تَصَرُّفِهِ.

وَمِنْهَا مَا هُوَ ثَابِتُ التَّصَرُّفِ مَنْفِيُّ الِانْصِرَافِ، نَحْوُ: «غُدْوَةَ» وَ«بُكْرَةَ» عَلَمَيْنِ.

وَمِنْهَا مَا هُوَ ثَابِتُ الِانْصِرَافِ مَنْفِيُّ التَّصَرُّفِ، نَحْوُ: «عَتَمَةً» وَ«مَسَاءً».

وَظَرْفُ الْمَكَانِ: هُوَ(٥) اسْمُ الْمَكَانِ الْمُبْهَمِ(٦)، الْمَنْصُوبُ بِاللَّفْظِ الدَّالِّ

---

(١) أي باعتبار اللغة، وأما عند الفلكيين فهي مخصوصة بقدر معلوم، فالليل مع النهار منها أربع وعشرون. العقد الجوهري لابن الحاج (ص٨٠).

(٢) الانصراف هو وجود تنوين الصرف فيه، والتصرف هنا هو وقوعه مبتدأ أو خبرا أو حالا أو مفعولا به أو غير ذلك، وعدم التصرف لزومه للنصب على الظرفية. حاشية القليوبي (ق٥٣أ).

(٣) في «أ» و«ز» و«س» و«ع»: «سَحَرًا».

(٤) في «أ» و«ي»: «وَلَا يُفَارِقُهُ الظَّرْفِيَّةُ»، وفي المطبوع (ص٤٠): «وَلَا يُفَارِقُ النَّصْبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ»، وعند النبتيتي (ق١٩١أ): «وَلَا يَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ».

(٥) في «أ»: «وَهُوَ».

(٦) المبهم من المكان: ما ليست له صورة ولا حدود محصورة كما مثل المصنف، والمختص: هو ما له صورة وحدود محصورة كالدار والبيت والمسجد، وفي تقييد الأزهري بالمبهم إشارة إلى أنه لا ينصب إلا إذا كان مبهما، وإن كان مختصا فلا ينصب على الظرفية. العقد الجوهري لابن الحاج (ص٨١).

عَلَى الْمَعْنَى الْوَاقِعِ فِيهِ، بِتَقْدِيرِ مَعْنَى «فِي» الدَّالَّةِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، نَحْوُ:

أَمَامَ، وَهُوَ بِمَعْنَى قُدَّامَ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ أَمَامَ الشَّيْخِ»، أَيْ: قُدَّامَهُ.

وَخَلْفَ، هُوَ ضِدُّ قُدَّامَ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ خَلْفَكَ».

وَقُدَّامَ، وَهُوَ مُرَادِفٌ لِأَمَامَ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ قُدَّامَ الْأَمِيرِ».

وَوَرَاءَ، ـ بِالْمَدِّ[1] ـ وَهُوَ مُرَادِفٌ لِخَلْفٍ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ وَرَاءَكَ[2]».

وَفَوْقَ، وَهُوَ الْمَكَانُ الْعَالِي، تَقُولُ[3]: «جَلَسْتُ فَوْقَ الْمِنْبَرِ».

وَتَحْتَ، وَهُوَ ضِدُّ فَوْقَ، نَحْوُ: «جَلَسْتُ تَحْتَ الشَّجَرَةِ».

وَعِنْدَ، وَهُوَ لِمَا[4] قَرُبَ مِنَ الْمَكَانِ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ عِنْدَ زَيْدٍ»، أَيْ: قَرِيبًا مِنْهُ.

وَمَعَ، وَهُوَ اسْمٌ لِمَكَانِ الِاجْتِمَاعِ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ مَعَ زَيْدٍ»، أَيْ: مُصَاحِبًا لَهُ.

وَإِزَاءَ، وَهُوَ بِمَعْنَى[5] مُقَابِلَ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ إِزَاءَ زَيْدٍ»، أَيْ: مُقَابِلَهُ.

وَحِذَاءَ، بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ[6]، بِمَعْنَى قَرِيبًا، تَقُولُ: «جَلَسْتُ حِذَاءَ زَيْدٍ»، أَيْ: قَرِيبًا مِنْهُ.

---

(١) «بِالْمَدِّ» لا توجد في «أ» و«ك».

(٢) في «ي»: «وَرَاءَ زَيْدٍ»، وهذا السطر كله لا يوجد في «ب».

(٣) في «ع»: «نَحْوُ» بدل: «تَقُولُ».

(٤) في «ك»: «مَا».

(٥) «وَهُوَ» لا توجد في «ز» والمطبوع (ص٤٠).

(٦) «بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ» لا توجد في «أ» و«س»، وجاءت في «ع» بعد ذكر المثال مباشرة، وفي المطبوع (ص٤٠) زيادة: «وَالْمَدِّ».

وَتِلْقَاءَ، بِمَعْنَى إِزَاءَ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ تِلْقَاءَ الْكَعْبَةِ».

وَهُنَا ـ بِضَمِّ الْهَاءِ، وَتَخْفِيفِ النُّونِ[1] ـ اسْمُ إِشَارَةٍ لِلْمَكَانِ الْقَرِيبِ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ هُنَا[2]»، أَيْ: فِي الْمَكَانِ الْقَرِيبِ.

وَثَمَّ ـ بِفَتْحِ الثَّاءِ[3] الْمُثَلَّثَةِ ـ اسْمُ إِشَارَةٍ لِلْمَكَانِ الْبَعِيدِ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ ثَمَّ»، أَيْ: هُنَاكَ[4]، فِي الْمَكَانِ الْبَعِيدِ.

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَكَانِ الْمُبْهَمَةِ، نَحْوُ: «يَمِينَ»، وَ«شِمَالَ»، وَمَا أَشْبَهَهُمَا[5].

* * *

(١) الضبط بذلك ليكون للمكان القريب فيقابله ثم، وإلا فهنا ـ بفتح أوله وكسره، مع تشديد النون ـ اسم إشارة للمكان البعيد. حاشية ابن علان (ق١٣٨ب).

(٢) إعراب «هنا»: اسم إشارة، مبني على سكون آخره، وهو الألف، ومحله نصب على الظرفية. الفوائد الأجهورية (ق٩٤ب).

(٣) «الثَّاءِ» لا توجد في «ك» و«ي»، و«الْمُثَلَّثَةِ» لا توجد في «ع».

(٤) «هُنَاكَ» لا توجد في المطبوع (ص٤٠)، وجاء بدلها في «أ» و«ب»: «هُنَالِكَ».

(٥) وما أشبههما، نحو: جانب وناحية، وأسماء المقادير، نحو: فرسخ وبريد. الكواكب الدرية للدجاني (ق١٣٢ب).

بَابُ الْحَالِ

الْحَالُ[١]: هُوَ الِاسْمُ الْفَضْلَةُ[٢]، الْمَنْصُوبُ بِالْفِعْلِ وَشِبْهِهِ[٣]، الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ[٤] مِنَ الْهَيْئَاتِ، أَيِ: الصِّفَاتِ اللَّاحِقَةِ لِلذَّوَاتِ الْعَاقِلَةِ وَغَيْرِهَا.

وَيَجِيءُ[٥] الْحَالُ مِنَ الْفَاعِلِ نَصًّا[٦]، نَحْوُ[٧]: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا»، فَرَاكِبًا: حَالٌ مِنْ «زَيْدٌ»، وَزَيْدٌ: فَاعِلٌ بِجَاءَ[٨].

وَمِنَ الْمَفْعُولِ نَصًّا، نَحْوُ: «رَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا»، فَمُسْرَجًا: حَالٌ مِنَ

---

(١) الحال لغة ما عليه الشخص من خير أو شر، وهي بمعنى التحول والانتقال. الدرة السنية للوفائي (ق٢٤٨أ).

(٢) المراد بالفضلة ما زاد على ركني الإسناد، وإن لم يستغن عنه، فدخل نحو «كسالى» من قوله تعالى: ﴿قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾ فإن كسالى حال، وهو فضلة لا يستغنى الكلام عنه. حاشية ابن علان (ق١٣٩أ).

(٣) في «ك»: «أَوْ شِبْهِهِ»، قال محاسن (ق٤٢أ): «وشبهه، أي: كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر واسم الفعل، نحو: أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا قَائِمًا، وَزَيْدٌ مَضْرُوبٌ قَائِمًا، وَزَيْدٌ حَسَنٌ رَاكِبًا، وعَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا قَائِمًا، ودَرَاكِ زَيْدًا قَائِمًا».

(٤) في «س»: «أَبْهَمَ»، وانبهم بمعنى خفي واستتر. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٩٤أ).

(٥) في «س»: «وَتَجِيءُ»، قال الشنواني: «الحال يذكر ويؤنث وهو الأفصح، يقال: حال حسنة وحال حسن، وقد يؤنث لفظها فيقال: حالة». تعليق الدرة الشنوانية (ق١١٠ب).

(٦) نصا: أي ثابتة لعينه، غير محتملة أن تكون من غيره. فتح رب البرية للنبتيتي (ق١٩٤ب).

(٧) في «ز» والمطبوع (ص٤٠): «نَحْوُ قَوْلِكَ».

(٨) في «س»: «لِجَاءَ».

«الْفَرَسَ»، وَالْفَرَسَ: مَفْعُولُ بِرَكِبْتُ.

وَمُحْتَمِلَةً لِأَنْ تَكُونَ[١] مِنَ الْفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُولِ، نَحْوُ: «لَقِيتُ عَبْدَ اللهِ رَاكِبًا»، فَرَاكِبًا: حَالٌ مُحْتَمِلَةٌ لِأَنْ تَكُونَ مِنَ التَّاءِ، الَّتِي هِيَ فَاعِلُ لَقِيَ[٢]، أَوْ مِنْ «عَبْدَ اللهِ» الَّذِي هُوَ مَفْعُولُ لَقِيَ.

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْثِلَةِ.

وَلَا يَجِيءُ[٣] الْحَالُ مِنَ الْمُبْتَدَأ.

وَيَجِيءُ مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَيَجِيءُ مِنَ الْمَجْرُورِ بِالْحَرْفِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً»، وَمِنَ الْمَجْرُورِ بِالْمُضَافِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾[٤]، فَمَيْتًا: حَالٌ مِنْ أَخِيهِ.

وَالْغَالِبُ أَنَّ الْحَالَ لَا تَكُونُ إِلَّا مُشْتَقَّةً مُنْتَقِلَةً[٥]، وَلَا يَكُونُ الْحَالُ[٦] إِلَّا نَكِرَةً[٧]، وَلَا يَكُونُ إِلَّا[٨] بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا

---

(١) في «ع»: «بِأَنْ»، وفي «ب» و«ك»: «لِأَنْ يَكُونَ»، وفي «ز» والمطبوع (ص٤٠): «وَمُحْتَمِلٌ لِأَنْ يَكُونَ».

(٢) في «أ»: «الفَاعِلُ» بدل: «فَاعِلُ لَقِيَ».

(٣) في «س»: «وَلَا تَجِيءُ»، وكذا وردت «يجيء» فيها بالتاء مرتين في الفقرة التالية.

(٤) سورة الحجرات، الآية (١٢).

(٥) الاشتقاق: اقتطاع لفظ من آخر لموافقة بينهما في المعنى والحروف الأصلية، ويقابله الجمود، والمنتقلة هي المنفكة غير اللازمة، كالركوب، ويقابل الانتقال اللزوم. حاشية النجاري (ق٢٩أ).

(٦) في «ك»: «وَلَا تَكُونُ»، و«الحَالُ» لا توجد في «أ».

(٧) لئلا يتوهم كونها نعتا إذا كان صاحبها منصوبا، وحمل غيره عليه. فتح رب البرية (ق١٩٥ب).

(٨) في «ك»: «وَلَا تَكُونُ إِلَّا»، وجاء بدلها في «ي»: «وَوَاقِعَة».

مَعْرِفَةً[١]، كَمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَمْثِلَةِ، مِنْ ذَلِكَ[٢]: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا»، فَرَاكِبًا: حَالٌ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الرُّكُوبِ، وَمُنْتَقِلَةٌ غَيْرُ لَازِمَةٍ[٣]، وَوَاقِعَةٌ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَنَكِرَةٌ[٤]، وَصَاحِبُهَا زَيْدٌ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ بِالْعَلَمِيَّةِ.

وَقَدْ يَتَخَلَّفُ جَمِيعُ ذَلِكَ:

فَمِنْ تَخَلُّفِ الِاشْتِقَاقِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾[٥]، فَثُبَاتٍ ـ بِمَعْنَى مُتَفَرِّقِينَ ـ حَالٌ جَامِدَةٌ.

وَمِنْ تَخَلُّفِ الِانْتِقَالِ[٦]: ﴿هُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[٧]، فَمُصَدِّقًا: حَالٌ لَازِمَةٌ غَيْرُ مُنْتَقِلَةٍ.

وَمِنْ تَخَلُّفِ التَّنْكِيرِ: «جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ»، فَوَحْدَهُ: حَالٌ مَعْرِفَةٌ، وَهِيَ[٨] بِمَعْنَى «مُنْفَرِدًا».

وَمِنْ تَخَلُّفِ وُقُوعِ الْحَالِ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ: «كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ؟»، فَكَيْفَ:

---

(١) إنما لزم الحال التنكير في الغالب ولزم صاحبه التعريف كذلك؛ لأن صاحبه محكوم عليه، ومن شأن المحكوم عليه أن يكون معروفا، كما أن من شأن المحكوم به أن يكون منكرا مجهولا لتحصل به الفائدة. حاشية النجاري (ق٢٩ب).

(٢) في «ز» والمطبوع (ص٤١): «مِنْ نَحْوِ»، وفي «ي»: «مِنْ ذَلِكَ نَحْوُ».

(٣) في «ي» زيادة: «وَنَكِرَةٌ غَيْرُ مَعْرِفَةٍ».

(٤) «وَنَكِرَةٌ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س» و«ع» و«ك» و«ي».

(٥) سورة النساء، الآية (٧١)، وثبات: حال من الواو، وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم. الفوائد الأجهورية (ق٩٧أ).

(٦) في «س» زيادة: «قَوْلُهُ تَعَالَى»، وفي حاشية «ك»: «خـ: قَوْلُهُ تَعَالَى».

(٧) سورة فاطر، الآية (٣١).

(٨) في «ز» والمطبوع (ص٤١): «وَهُوَ».

حَالٌ(١) مُتَقَدِّمَةٌ(٢) عَلَى تَمَامِ الْكَلَامِ.

وَالْمُـرَادُ بِتَمَـامِ الْكَلَامِ أَنْ يَأْخُذَ الْمُبْتَدَأُ خَبَرَهُ وَالْفِعْلُ فَاعِلَهُ، سَـوَاءٌ تَوَقَّفَ حُصُـولُ الْفَائِدَةِ عَلَى الْحَالِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ**﴾(٣) أَمْ لَا، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا».

وَمِنْ تَخَلُّفِ تَعْرِيفِ صَاحِبِ الْحَالِ: «وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا»(٤).

وَالْمُرَادُ بِصَاحِبِ الْحَالِ مَنِ الْحَالُ وَصْفٌ لَهُ فِي الْمَعْنَى، أَلَا تَرَى أَنَّ رَاكِبًا فِي قَوْلِنَا: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا» وَصْفٌ لِزَيْدٍ فِي الْمَعْنَى.

* * *

(١) أي من زيد، وهي مبنية على الفتح. العقد الجوهري (ص٨٢).

(٢) في «ع» و«ك» زيادة: «وُجُوبًا»، قال محاسن (٤٣أ): «حال متقدمة: أي متقدمة وجوبا؛ لأنها استفهام، والاستفهام له صدر الكلام».

(٣) سورة الدخان، الآية (٣٨)، ولاعبين: حال من «نا» في خلقنا، وهو منصوب وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها. الفوائد الأجهورية (ق٩٧ب).

(٤) فقياما حال من رجال، وهو نكرة. حاشية الإبراشـي (ق١٥٣أ)، وقد ورد ذلك من حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ بلفظ: «قوم» بدل: «رجال» كما في صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به (١/ ٢٢٩رقم٦٨٨)، وكتاب تقصير الصلاة، باب صلاة القاعد (١/ ٣٤٧رقم١١١٣)، وكتاب السهو، باب الإشارة في الصلاة (١/ ٣٨٢رقم١٢٣٦).

بَابُ التَّمْيِيزِ

أَيِ: التَّفْسِيرِ[١].

التَّمْيِيزُ: هُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ، أَوْ مِنَ[٢] النِّسَبِ[٣].

فَالثَّانِي نَحْوُ قَوْلِكَ: «تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا»، وَ«تَفَقَّأَ ـ أَيِ: امْتَلَأَ[٤] ـ بَكْرٌ شَحْمًا»، وَ«طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا»[٥].

فَعَرَقًا: تَمْيِيزٌ لِإِبْهَامِ نِسْبَةِ التَّصَبُّبِ إِلَى زَيْدٍ، وَشَحْمًا: تَمْيِيزٌ لِإِبْهَامِ نِسْبَةِ التَّفَقُّؤِ إِلَى بَكْرٍ، وَنَفْسًا: تَمْيِيزٌ لِإِبْهَامِ نِسْبَةِ الطِّيبِ إِلَى مُحَمَّدٍ.

وَأَصْلُ الْكَلَامِ: تَصَبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ، وَتَفَقَّأَ شَحْمُ بَكْرٍ، وَطَابَتْ نَفْسُ مُحَمَّدٍ، فَحُوِّلَ الْإِسْنَادُ عَنِ[٦] الْمُضَافِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَحَصَلَ إِبْهَامٌ فِي النِّسْبَةِ،

---

(١) التمييز والتفسير والتبيين ألفاظ مترادفة لغة واصطلاحا، وهي في اللغة بمعنى فصل الشيء عن غيره. تعليق الدرة الشنوانية (ق١١٣أ).

(٢) في المطبوع (ص٤١): «وَمِن».

(٣) تمييز الذوات يسمى: تميز المفرد، وهو ما رفع إبهام اسم قبله مجمل الحقيقة، وتميز النسب يسمى: تمييز الجملة، وهو ما رفع إبهام نسبة في جملة. الكواكب الدرية للدجاني (ق١٣٥ب).

(٤) قال الشنواني: «تفقأ، أي تشقق، يقال: تفقأت السحابة عن مائها، أي تشققت، كذا قيل، والشارح فسره بقوله: أي امتلأ». تعليق الدرة الشنوانية (ق١١٤أ).

(٥) طاب الشيء يطيب طيبا، إذا كان لذيذا أو حلالا، وطابت نفسه تطيب، أي انبسطت وانشرحت. الدرر الفرائد للشلبي (ق٤١ب).

(٦) في «ك»: «مِنْ».

فَجِيءَ بِالْمُضَافِ الَّذِي كَانَ فَاعِلًا(١)، وَجُعِلَ تَمْيِيزًا.

وَالْبَاعِثُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ ذِكْرَ الشَّيْءِ مُبْهَمًا ثُمَّ ذِكْرَهُ مُفَسَّرًا أَوْقَعُ فِي النَّفْسِ(٢).

وَالنَّاصِبُ لِلتَّمْيِيزِ فِي هَذِهِ الْأَمْثِلَةِ هُوَ الْفِعْلُ الْمُسْنَدُ إِلَى الْفَاعِلِ.

وَمِثَالُ الْأَوَّلِ، أَعْنِي: تَمْيِيزَ الذَّوَاتِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «اشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا»، وَ«مَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً»، فَغُلَامًا: تَمْيِيزٌ لِلْإِبْهَامِ الْحَاصِلِ فِي ذَاتِ عِشْرِينَ، وَنَعْجَةً: تَمْيِيزٌ لِلْإِبْهَامِ الْحَاصِلِ فِي ذَاتِ تِسْعِينَ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْأَعْدَادِ(٣) مُبْهَمَةٌ؛ لِكَوْنِهَا صَالِحَةً لِكُلِّ مَعْدُودٍ.

وَمِنْهُ تَمْيِيزُ الْمَقَادِيرِ(٤)، كَـ«رِطْلٍ زَيْتًا»، وَ«قَفِيزٍ(٥) بُرًّا»، وَ«شِبْرٍ أَرْضًا»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ(٦).

---

(١) في «ي» زيادة: «فِي الْمَعْنَى».

(٢) بيانه أنك لما قلت مثلا: «طاب محمد»، وقع هنالك إبهام في نسبة الطيب لمحمد هل من جهة الأبوة أو البنوة أو النفس؟ فتتشوف النفس لما يرفع الإبهام، فأُتي بالتمييز رافعا له. العقد الجوهري لابن الحاج (ص٨٤).

(٣) في «أ» و«ك»: «الْعَدَدِ».

(٤) هي ثلاثة: وزن وكيل ومساحة، فقوله: «كرطل زيتا» مثال للوزن، و«قفيز برا» مثال للكيل، و«شبر أرضا» مثال للمساحة. حاشية الفيشي (ق٢٥أ).

(٥) القفيز: آلة تسع ثمانية صيعان. حاشية الشيبيني (ق٨٤ب).

(٦) ما أشبه ذلك: أي المذكور من المقادير في الوزن والكيل والمساحة، فالأول نحو: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ فمثقال الذرة شبيه لما يوزن به وليس اسما لشيء يوزن به عرفا، والثاني نحو: «نِحْيٌ سَمْنًا»، فالنحي اسم لوعاء السمن وهو مما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة ويكون كبيرا وصغيرا، والثالث نحو: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ فمثل شبيهة بالمساحة وليس مساحة حقيقة، وإنما هو دال على المماثلة من غير ضبط بحد. الكواكب الدرية للدجاني (ق١٣٦ب).

وَالنَّاصِبُ لِلتَّمْيِيزِ بَعْدَ الْأَعْدَادِ وَالْمَقَادِيرِ مَا دَلَّ[١] عَلَى عَدَدٍ أَوْ مِقْدَارٍ[٢].

وَقَوْلُهُ: «زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا، وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا» لَيْسَ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قِسْمِ تَمْيِيزِ النِّسْبَةِ، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَى ذِكْرِ الْعَدَدِ.

وَشَرْطُ نَصْبِ التَّمْيِيزِ الْوَاقِعِ بَعْدَ اسْمِ التَّفْضِيلِ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى كَمَا فِي هَذَيْنِ الْمِثَالَيْنِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ جَعَلْتَ مَكَانَ اسْمِ التَّفْضِيلِ فِعْلًا[٣]، وَجَعَلْتَ التَّمْيِيزَ فَاعِلًا، وَقُلْتَ: «زَيْدٌ كَرُمَ أَبُوهُ وَجَمُلَ وَجْهُهُ» لَصَحَّ.

وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّهُمَا مِنْ[٤] تَمْيِيزِ النِّسْبَةِ لِأَنَّ الْأَصْلَ: أَبُو زَيْدٍ أَكْرَمُ مِنْكَ وَوَجْهُهُ أَجْمَلُ مِنْكَ[٥]، فَحُوِّلَ الْإِسْنَادُ عَنِ الْمُضَافِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَجُعِلَ الْمُضَافُ تَمْيِيزًا، فَصَارَ: زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا.

فَزَيْدٌ: مُبْتَدَأٌ، وَأَكْرَمُ: خَبَرُهُ، وَمِنْكَ: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِـ«أَكْرَمُ»، وَأَبًا: مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَأَجْمَلُ: مَعْطُوفٌ عَلَى «أَكْرَمُ»، وَمِنْكَ[٦] مُتَعَلِّقٌ بِـ«أَجْمَلُ»[٧]، وَوَجْهًا: تَمْيِيزٌ.

وَلَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ إِلَّا نَكِرَةً، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ، وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي قَوْلِهِ:

---

(١) في «ع»: «مَا يَدُلُّ».

(٢) هو الاسم الواقع قبله المفسر به، فإذا قلت: «عشرون درهما» فالناصب للتمييز هو عشرون، وكذلك رطل وقفيز وما أشبه ذلك. فتح رب البرية للنبتيتي (ق٢٠٠أ).

(٣) في «ز» والمطبوع (ص٤٢): «لَوْ جِئْتَ مَكَانَ اسْمِ التَّفْضِيلِ بِفِعْلٍ».

(٤) في «ز» والمطبوع: «مِنْ بَابِ».

(٥) في «ي»: «مِنْ وَجْهِكَ» بدل: «مِنْكَ».

(٦) في «ك» و«ي» زيادة: «جَارٌّ وَمَجْرُورٌ».

(٧) في «ز» والمطبوع (ص٤٢): «بِأَكْرَمُ».

«وَطِبْتَ النَّفْسَ»[١]؛ لِإِمْكَانِ حَمْلِ أَلْ عَلَى الزِّيَادَةِ[٢].

* * *

(١) قال القليوبي (ق٥٥ب): «بعض النسخ فيها جميع البيت، وهو قول رشيد بن شهاب اليشكري، وأصله أن قبيلة قتلت عمرا، وكان قيس حميما له، فأراد الأخذ بثأره، فلما رأى ذوات تلك القبيلة أو أكابرهم أعرض عن أخذ الثأر، وتسلى عن عمرو، فأنشده ابن شهاب المذكور يقول:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو»

وإعرابه: رأى: فعل ماض، والتاء ضمير المتكلم فاعل في محل رفع، والكاف ضمير المخاطب مفعول رأى مبني على الفتح في محل نصب، لما: في محل نصب على الظرفية فهي بمعنى الحين أي حينما، أن: حرف مصدري ونصب، عرف: فعل ماض، والتاء ضمير المتكلم فاعل في محل رفع، وجوهنا: مفعول عرفت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ووجوه مضاف، ونا: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، صددت: فعل ماض، والتاء فاعل، و«طبت»: الواو: حرف عطف، طاب: فعل ماض، والتاء ضمير المخاطب فاعل مبني على الفتح في محل رفع، والجملة الفعلية معطوفة على الجملة الفعلية قبلها، النفس: تمييز وهو منصوب بالفتحة الظاهرة، يا: حرف نداء، قيس: منادى مبني على الضم في محل نصب لأنه مفرد علم، عن: حرف جر، عمرو: مجرور بعن وعلامة جره الكسرة الظاهرة. شرح شواهد المباني لعثمان الشامي (ق٥ب).

(٢) والتقدير: وطبت نفسا. الدرر الفرائد للشلبي (ق٤٢ب).

بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ

وَهُوَ الْإِخْرَاجُ بِإِلَّا أَوْ إِحْدَى(١) أَخَوَاتِهَا مَا لَوْلَاهُ(٢) لَدَخَلَ فِي الْكَلَامِ السَّابِقِ.

وَحُرُوفُ الِاسْتِثْنَاءِ، أَيْ: أَدَوَاتُهُ ثَمَانِيَةٌ(٣)، وَسَمَّاهَا حُرُوفًا تَغْلِيبًا.

وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

ـ حَرْفٌ بِاتِّفَاقٍ، وَهُوَ(٤): إِلَّا.

ـ وَاسْمٌ بِاتِّفَاقٍ، وَهُوَ: غَيْرُ، وسِوًى كَرِضًا، وسُوًى كَهُدًى(٥)، وسَوَاءٌ كَسَمَاءٍ.

ـ وَمُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْفِعْلِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ(٦)، وَهُوَ: خَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا.

---

(١) في «أ»: «وَإِحْدَى»، وفي «ي»: «أَوْ بِإِحْدَى»، وفي «ز»: «أَوْ أَحَدِ».

(٢) قال المدابغي (ق١٧٥ب): «في بعض النسخ: لِمَا لَوْلَاهُ»، وكذا نص ناسخ «ي» ثم قال: «لو قال: إخراجٌ منكرا، ولعله كذلك في بعض النسخ، وربما يشير إليه قول المحشي: ما مفعول إخراج».

(٣) بناء على أن كلا من لغات سوى أداة مستقلة. فتح رب البرية (ق٢٠٢ب).

(٤) في «أ»: «وَهِيَ».

(٥) في «أ» و«ع»: «وسُوًى كَهُدًى، وسِوًى كَرِضًا».

(٦) أي تارة يستعمل فعلا، وأخرى حرفا. فتح رب البرية (ق٢٠٣أ).

وَلِلْمُسْتَثْنَى بِهَذِهِ الْأَدَوَاتِ حَالَاتٌ:

فَالْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا يُنْصَبُ وُجُوبًا إِذَا كَانَ الْكَلَامُ قَبْلَهَا تَامًّا مُوجَبًا.

وَالْمُرَادُ بِالتَّامِّ[1]: أَنْ[2] يُذْكَرَ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَالْمُرَادُ بِالْمُوجَبِ: ـ بِفَتْحِ الْجِيمِ ـ مَا لَا يَسْبِقُهُ نَفْيٌ وَلَا شِبْهُهُ[3].

وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا»، فَقَامَ: فِعْلٌ مَاضٍ، وَالْقَوْمُ: فَاعِلٌ، وَإِلَّا: حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ، وَزَيْدًا: مَنْصُوبٌ بِإِلَّا عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ.

وَمِثْلُهُ: «خَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا»، فَخَرَجَ: فِعْلٌ مَاضٍ، وَالنَّاسُ: فَاعِلٌ، وَإِلَّا: حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ، وَعَمْرًا: مَنْصُوبٌ بِإِلَّا عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ.

وَالِاسْتِثْنَاءُ فِي هَذَيْنِ الْمِثَالَيْنِ مِنْ كَلَامٍ تَامٍّ مُوجَبٍ، أَمَّا كَوْنُهُ تَامًّا فَلِذِكْرِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَهُوَ الْقَوْمُ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ، وَالنَّاسُ فِي الْمِثَالِ الثَّانِي، وَأَمَّا كَوْنُهُ مُوجَبًا فَلِأَنَّهُ لَمْ يُسْبَقْ بِنَفْيٍ وَلَا شِبْهِهِ[4].

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ[5] قَبْلَ إِلَّا مَنْفِيًّا، بِأَنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ نَفْيٌ، وَكَانَ تَامًّا بِأَنْ ذُكِرَ

---

(١) قال القليوبي (ق٥٦أ): «والمراد بالتمام، كذا في نسخة، والأوجه: بالتام، كما في نسخة أخرى».

(٢) ضرب ناسخ «ي» على «أن» وكتب فوقها «ما».

(٣) المراد بشبه النفي هنا: النهي والاستفهام الإنكاري. حاشية ابن علان (ق١٤٥أ).

(٤) في «ي» زيادة: «عَلَيْهِ»، وكتب الناسخ في الحاشية: «في نسخة: لَمْ يَسْبِقْ نَفْيٌ وَلَا شِبْهُهُ عَلَيْهِ، وفي نسخة: لَمْ يُسْبَقْ بِنَفْيٍ وَلَا شِبْهِهِ، ببناء يسبق لغير الفاعل، وعليه فلا يصح قوله: عَلَيْهِ، وإنما يصح على نسخة يسبق بالفعل المبني للفاعل»، وفي «س»: «لَمْ يَسْبِقْهُ نَفْيٌ وَلَا شِبْهُهُ».

(٥) في «ز» و«س» و«ي» والمطبوع (ص٤٣) زيادة: «الَّذِي».

الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، جَازَ فِيهِ، أَيْ: فِي الْمُسْتَثْنَى، الْبَدَلُ مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ، سَوَاءٌ كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ[١] مَخْفُوضًا[٢]، وَجَازَ[٣] أَيْضًا النَّصْبُ بِإِلَّا عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: «مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ» بِالرَّفْعِ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْقَوْمِ[٤]، وَيَجِبُ فِي بَدَلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ اتِّصَالُهُ بِضَمِيرِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، وَهُوَ هَهُنَا مُقَدَّرٌ، وَتَقْدِيرُهُ: إِلَّا زَيْدٌ مِنْهُمْ، وَيَجُوزُ: «إِلَّا زَيْدًا» بِالنَّصْبِ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ.

وَنَحْوُ قَوْلِكَ: «مَا مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا زَيْدٍ[٥]» بِالْجَرِّ عَلَى الْبَدَلِ، وَ«إِلَّا زَيْدًا» بِالنَّصْبِ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ.

وَنَحْوُ[٦]: «مَا رَأَيْتُ الْقَوْمَ إِلَّا زَيْدًا»، بِالنَّصْبِ لَا غَيْرُ، سَوَاءٌ جَعَلْتَهُ[٧] بَدَلًا مِنَ الْمَنْصُوبِ، أَوْ مَنْصُوبًا بِإِلَّا عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ.

وَيَظْهَرُ أَثَرُ الِاحْتِمَالَيْنِ فِي النَّاصِبِ لَهُ مَا هُوَ، وَفِي تَقْدِيرِ الضَّمِيرِ وَعَدَمِهِ، فَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ[٨] بَدَلًا فَالنَّاصِبُ لَهُ «رَأَيْتُ» مُقَدَّرًا، بِنَاءً عَلَى

---

(١) في «ب» و«ك»: «أَمْ مَنْصُوبًا أَمْ».
(٢) في «ز» والمطبوع (ص٤٣): «أو مَجْرُورًا».
(٣) في «ز» والمطبوع (ص٤٣): «وَجَازَ فِيهِ».
(٤) في «ي» زيادة: «بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ».
(٥) في «أ»: «إِلَّا بِزَيْدٍ».
(٦) في «ع»: «وَقَوْلُكَ»، وفي «س»: «وَنَحْوُ قَوْلِكَ».
(٧) في «ب»: «أَجَعَلْتَهُ».
(٨) في «ع»: «أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ».

أَنَّ الْبَـدَلَ عَلَى[1] نِيَّـةِ تَكْرَارِ الْعَامِلِ وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَيَجِبُ تَقْدِيرُ الضَّمِيرِ مَعَهُ عَلَى مَا مَرَّ.

وَعَلَـى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الِاسْـتِثْنَاءِ يَكُونُ النَّاصِبُ لَهُ إِلَّا عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ، وَلَا يُحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ ضَمِيرٍ[2].

وَإِنْ كَانَ الْـكَلَامُ[3] نَاقِصًـا بِأَنْ لَمْ يُذْكَرِ الْمُسْـتَثْنَى مِنْهُ، مَنْفِيًّـا بِأَنْ تَقَدَّمَ[4] عَلَيْهِ نَفْيٌ أَوْ شِـبْهُهُ، كَانَ الْمُسْـتَثْنَى عَلَى حَسَـبِ الْعَوَامِلِ الْمُقْتَضِيَـةِ لَهُ مِنْ رَفْعٍ وَنَصْبٍ وَخَفْضٍ، وَأُلْغِيَ عَمَلُ إِلَّا.

فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ إِلَّا يَطْلُبُ فَاعِلًا رَفَعْتَ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، نَحْوُ: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ»، فَزَيْدٌ: مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِقَامَ، وَإِلَّا مُلْغَاةٌ[5].

وَإِنْ كَانَ مَـا قَبْـلَ إِلَّا يَطْلُبُ مَفْعُولًا نَصَبْتَ الْمُسْـتَثْنَى عَلَـى الْمَفْعُولِيَّةِ، نَحْـوُ: «مَا ضَرَبْـتُ إِلَّا زَيْدًا»، فَزَيْدًا: مَنْصُـوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّـةِ بِضَرَبْتُ، وَإِلَّا مُلْغَاةٌ.

وَإِنْ كَانَ مَـا قَبْـلَ إِلَّا يَطْلُبُ جَـارًّا وَمَجْرُورًا يَتَعَلَّقُ بِهِ خَفَضْتَ الْمُسْـتَثْنَى

(١) في «أ»: «فِي» بدل: «عَلَى».
(٢) فـي «ع» و«ي» زيـادة: «وَنَحْـوُ قَوْلِكَ: مَا مَرَرْتُ بِالْقَـوْمِ إِلَّا زَيْدٍ، بِالْجَرِّ عَلَـى الْبَدَلِ»، وجاء فـي «ع» بعدهـا: «وَإِلَّا زَيْـدًا بِالنَّصْـبِ عَلَى الِاسْـتِثْنَاءِ»، وفـي «ي»: «وَيَجُـوزُ النَّصْبُ عَلَى الِاسْـتِثْنَاءِ»، واستشكل ناسـخ «ي» الزيادة فقال: «هذه الجملة أعني قوله: وَنَحْوُ قَوْلِكَ إلى قوله: عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ، هي عين ما سبق، فهو تكرار محض».
(٣) «الْكَلَامُ» لا يوجد في «أ»، وفي «ع»: «الْكَلَامُ مَنْفِيًّا نَاقِصًا».
(٤) في «أ» و«ع» و«ي»: «وَتَقَدَّمَ» بدل: «مَنْفِيًّا بِأَنْ تَقَدَّمَ».
(٥) ملغاة: أي لا عمل لها. فتح رب البرية (ق٢٠٥ب).

بِحَـرْفِ جَرٍّ، نَحْوُ: «مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ»، فَزَيْدٍ: مَخْفُوضٌ بِالْبَاءِ مُتَعَلِّقٌ بِمَرَّ، وَإِلَّا مُلْغَاةٌ.

وَيُسَمَّى الِاسْتِثْنَاءُ حِينَئِذٍ مُفَرَّغًا؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ إِلَّا تَفَرَّغَ[1] لِلْعَمَلِ فِيمَا بَعْدَهَا.

هَذَا حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى[2] بِإِلَّا، وَأَمَّا الْمُسْتَثْنَى بِغَيْرٍ وَسِوًى - بِكَسْرِ السِّينِ - وَسُوًى - بِضَمِّهَا، مَعَ الْقَصْرِ فِيهِمَا - وَسَوَاءٍ - بِالْمَدِّ، وَفَتْحِ السِّينِ، أَفْصَحُ مِنْ كَسْرِهَا - فَهُوَ مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ غَيْرٍ وَسِوًى وَسُوًى وَسَوَاءٍ إِلَيْهِ لَا غَيْرُ، أَيْ: لَا يَجُوزُ فِيهِ غَيْرُ الْجَرِّ.

وَحَذَفَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ «غَيْرُ»، وَبَنَاهَا[3] عَلَى الضَّمِّ تَشْبِيهًا بِقَبْلُ وَبَعْدُ[4].

وَيُعْطَى[5] غَيْرُ وَسُوًى وَسِوًى وَسَوَاءٌ مَا يُعْطَاهُ الِاسْمُ الْوَاقِعُ بَعْدَ إِلَّا مِنْ وُجُوبِ النَّصْبِ بَعْدَ الْكَلَامِ التَّامِّ الْمُوجَبِ لَكِنْ عَلَى الْحَالِ، وَمِنْ جَوَازِ الْإِتْبَاعِ بَعْدَ التَّامِّ الْمَنْفِيِّ، وَمِنَ الْإِجْرَاءِ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ فِي النَّاقِصِ الْمَنْفِيِّ.

---

(١) تفرغ: أي اشتغل بالعمل فيما بعدها وتسلط عليه. تسهيل الفوائد للشرقاوي (ص٥٥)، وفي «ك»: «مُفَرَّغٌ».

(٢) في «ب» و«ز» والمطبوع (ص٤٣): «الِاسْتِثْنَاءِ».

(٣) في «ز» و«ع» و«ك»: «وَبِنَاؤُهَا»، وعليه فالنسخة عندهم: «وَحَذْفُ».

(٤) أي في الإبهام، إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه، والمضاف إليه «غير» محذوف هو خبر لا، والتقدير لا غير الجر جائزا. إعراب الآجرومية للأزهري (ق١٤ب).

(٥) في «س»: «وَتُعْطَى».

وَالْمُسْتَثْنَى بِخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا يَجُوزُ جَرُّهُ وَنَصْبُهُ عَلَى تَقْدِيرِ الْحَرْفِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ، نَحْوُ: «قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا» بِالنَّصْبِ، عَلَى أَنَّ خَلَا: فِعْلٌ مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وُجُوبًا[1]، وَزَيْدًا: مَفْعُولٌ بِهِ، وَ«خَلَا زَيْدٍ» بِالْجَرِّ، عَلَى أَنَّ خَلَا: حَرْفُ جَرٍّ، وَزَيْدٍ: مَجْرُورٌ بِهِ[2].

وَ«عَدَا عَمْرًا» بِالنَّصْبِ، عَلَى أَنَّ عَدَا: فِعْلٌ مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ: مُسْتَتِرٌ فِيهِ وُجُوبًا، وَعَمْرًا: مَفْعُولٌ بِهِ، وَ«عَدَا عَمْرٍو» بِالْجَرِّ، عَلَى أَنَّ عَدَا: حَرْفُ جَرٍّ، وَعَمْرٍو: مَجْرُورٌ بِعَدَا.

وَ«حَاشَا زَيْدًا وَزَيْدٍ»، بِالنَّصْبِ وَالْجَرِّ عَلَى وِزَانِ مَا قَبْلَهُ.

* * *

---

(١) «وُجُوبًا» لا توجد في «أ» و«س»، والضمير المستتر تقديره هو، عائد على البعض المفهوم من الكل السابق، كأنه قال: قام القوم خلا بعضهم زيدا. العقد الجوهري لابن الحاج (ص٨٦).

(٢) في «ز» والمطبوع (ص٤٤): «بِخَلَا» بدل: «بِهِ».

بَابُ لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ[١]

اعْلَمْ ـ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ، فِعْلُ أَمْرٍ مِنْ عَلِمَ يَعْلَمُ[٢] ـ أَنَّ «لَا» تَنْصِبُ النَّكِرَاتِ وُجُوبًا، لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا[٣] بِغَيْرِ تَنْوِينٍ، إِذَا بَاشَرَتْ «لَا» النَّكِرَةَ، بِأَنْ لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ، وَلَمْ تَتَكَرَّرْ[٤] لَا.

فَتَنْصِبُ النَّكِرَةَ لَفْظًا إِذَا كَانَتِ النَّكِرَةُ مُضَافَةً لِمِثْلِهَا، نَحْوُ: «لَا غُلَامَ سَفَرٍ حَاضِرٌ».

---

(١) في «ع» زيادة بعد عنوان الباب جاء فيها: «اعْلَمْ أَنَّ لَا عَلَى قِسْمَيْنِ: زَائِدَةٌ وَغَيْرُ زَائِدَةٍ، فَالزَّائِدَةُ دُخُولُهَا كَخُرُوجِهَا، نَحْوُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ بِدَلِيلِ الْآيَةِ الْأُخْرَى ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾، وَغَيْرُ الزَّائِدَةِ: نَافِيَةٌ وَغَيْرُ نَافِيَةٍ، وَغَيْرُ النَّافِيَةِ: نَاهِيَةٌ وَدُعَائِيَّةٌ، نَحْوُ: «لَا تُسْرِفْ» وَ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾، وَالنَّافِيَةُ: عَامِلَةٌ وَغَيْرُ عَامِلَةٍ، وَالْعَامِلَةُ عَلَى قِسْمَيْنِ: عَامِلَةٌ عَمَلَ لَيْسَ، تَرْفَعُ الِاسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ وَتَنْفِي الْوَحْدَةَ وَتَخْتَصُّ بِالنَّكِرَاتِ، يَقُولُ الشَّاعِرُ:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا ... وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

وَعَامِلَةٌ عَمَلَ إِنَّ، وَهِيَ هَذِهِ النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ».

(٢) في «أ» و«ب»: «تعلم» بدل: «عَلِمَ يَعْلَمُ»، وقال المدابغي (ق١٧٨أ): «مِنْ عَلِمَ يَعْلَمُ، هكذا في نسخ، وفي بعضها: من تعلم»، وضبطها في «ب»: «تَعْلَمُ»، قال ابن علان (ق١٤٨ب): «من تعلم، أي بسكون العين، مضارع علم».

(٣) لفظا إن كانت النكرات مضافة أو شبيهة بالمضاف، ومحلا إن لم تكن كذلك. تعليق الدرة الشنوانية (ق١١٩ب).

(٤) في «ب»: «تكرر».

وَتَنْصِبُ النَّكِرَةَ مَحَلًّا إِذَا كَانَتِ النَّكِرَةُ مُفْرَدَةً عَنِ الْإِضَافَةِ وَشِبْهِهَا[(١)]، نَحْوُ: «لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ»، فَلَا: حَرْفُ نَفْيٍ، وَرَجُلَ: اسْمُهَا، مَبْنِيٌّ مَعَهَا[(٢)] عَلَى الْفَتْحِ، وَمَوْضِعُهُ[(٣)] نَصْبٌ بِلَا، وَفِي الدَّارِ: خَبَرُهَا.

وَذَهَبَ[(٤)] طَائِفَةٌ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ[(٥)] إِلَى أَنَّ «رَجُلَ» وَنَحْوَهُ مَنْصُوبٌ لَفْظًا مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، وَنُسِبَ إِلَى سِيبَوَيْهِ.

هَذَا إِذَا بَاشَرَتْ «لَا» النَّكِرَةَ، فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا بِأَنْ فُصِلَ بَيْنَهُمَا بِفَاصِلٍ[(٦)]، أَوْ دَخَلَتْ «لَا» عَلَى مَعْرِفَةٍ[(٧)]، وَجَبَ الرَّفْعُ[(٨)] عَلَى الِابْتِدَاءِ، وَوَجَبَ عِنْدَ غَيْرِ الْمُبَرِّدِ[(٩)] وَابْنِ كَيْسَانَ[(١٠)] تَكْرَارُ لَا، نَحْوُ: «لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ»،

---

(١) وشبهها أي فيما إذا اتصل باللفظ الأول شيء من تمام معناه، نحو: «لَا طَالِعًا جَبَلًا حَاضِرٌ». حاشية النجاري (ق٣٠ب).

(٢) «مَعَهَا» لا توجد في المطبوع (ص٤٤).

(٣) في «ي»: «مَوْضِعُهُ».

(٤) في «ي»: «وَذَهَبَتْ».

(٥) في «س»: «الْكُوفِيِّينَ»، وكتب الناسخ في الهامش: «خـ: الْبَصْرِيِّينَ».

(٦) في «ك» و«ي»: « فَصَلَ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ»، قال المدابغي (ق١٧٩أ): «بأن فُصِلَ للبناء للمجهول، أو فَصَلَ للبناء للفاعل، وهو المتكلم».

(٧) في «ي»: «الْمَعْرِفَةِ».

(٨) في «س» و«ع» زيادة: «وَالتَّنْوِينُ»، وقد ضرب ناسخ «س» على الزيادة.

(٩) هو الإمام أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر البصري الملقب بالمُبرِّد، وسبب ذلك أن المازني لما صنف كتاب الألف واللام سأل المبرد عن دقيقه وعويصه فأجابه بأحسن جواب فقال له قم: فأنت المبرِّد، أي: المثبت للحق، له تصانيف نافعة منها كتاب الكامل وإعراب القرآن، توفي سنة خمس وثمانين ومائتين، وقد نيف على التسعين. إنباه الرواة للقفطي (٣/ ٢٤١-٢٥٣) وبغية الوعاة للسيوطي (١/ ٢٦٩-٢٧١).

(١٠) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم المعروف بابن كيسان النحوي، وكيسان لقب =

وَنَحْوُ[١]: «لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرٌو».

وَإِنْ تَكَرَّرَتْ «لَا» مَعَ مُبَاشَرَةِ النَّكِرَةِ، جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاؤُهَا[٢]، فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ عَلَى الْإِعْمَالِ: «لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةَ» بِفَتْحِ «رَجُلَ»، وَرَفْعِ «امْرَأَةَ» أَوْ نَصْبِهَا[٣] أَوْ فَتْحِهَا.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ عَلَى الْإِلْغَاءِ: «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ»، بِرَفْعِ «رَجُلٌ»، وَرَفْعِ «امْرَأَةٌ» أَوْ فَتْحِهَا.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ لِلنَّكِرَةِ بَعْدَ «لَا» الثَّانِيَةِ[٤] خَمْسَةَ أَوْجُهٍ: ثَلَاثَةٌ مَعَ فَتْحِ النَّكِرَةِ الْأُولَى[٥]، وَاثْنَانِ مَعَ رَفْعِهَا[٦]، وَتَوْجِيهُ كُلٍّ مِنْهَا[٧] مَذْكُورٌ فِي الْمُطَوَّلَاتِ.

= أبيه وليس باسم جده، أحد المذكورين بالعلم الموصوفين بالفهم وبراعة القياس، أخذ عن المبرد وثعلب فمزج بين النحوين البصري والكوفي دون تعصب لأحد الفريقين على الآخر، وكان أبو بكر بن مجاهد المقرئ يقول إنه أنحى من الشيخين يعني ثعلبا والمبرد، توفي سنة عشرين وثلاثمائة. إنباه الرواة للقفطي (٣/ ٥٧-٥٩) وبغية الوعاة للسيوطي (١/ ١٨-١٩).

(١) في المطبوع (ص٤٤): «وَيَجُوزُ» بدل: «وَنَحْوُ».

(٢) المراد بالإلغاء عدم إعمالها عمل إن. تعليق الدرة الشنوانية (ق١٢٠ب).

(٣) في «ز» و«ع» و«ك» والمطبوع (ص٤٤): «وَنَصْبِهَا»، وفي «ك» زيادة: «مَعَ التَّنْوِينِ فِيهِمَا».

(٤) في «ب» و«ز» و«س» و«ك» والمطبوع (ص٤٤): «النَّافِيَةِ» بدل: «الثَّانِيَةِ».

(٥) الوجه الأول: البناء على الفتح على إعمال «لا» الثانية، والوجه الثاني: النصب مع التنوين عطفا على محل اسم لا، وتكون «لا» الثانية زائدة لتأكيد النفي، والوجه الثالث: الرفع مع التنوين على إعمال «لا» عمل ليس، أو عطفا على محل لا واسمها وهو رفع بالابتداء. فتح رب البرية (ق٢١٠ب).

(٦) أحدهما: الفتح على إعمال «لا» الثانية عمل إن، والثاني: الرفع على عطف الاسم الذي بعدها على ما قبلها و«لا» زائدة، أو على الابتداء والخبر محذوف، أو على أنها اسم «لا» العاملة عمل ليس. فتح رب البرية (ق٢١٠ب).

(٧) في «ي»: «مِنْهُمَا».

بَابُ الْمُنَادَى - بِفَتْحِ الدَّالِ -

الْمُنَادَى[١]: هُوَ الْمَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ بِيَا أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا[٢].

وَهُوَ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ:

الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالْمُرَادُ بِالْمُفْرَدِ هُنَا[٣] وَفِي بَابِ «لَا» السَّابِقِ: مَا لَيْسَ مُضَافًا، وَلَا شَبِيهًا بِهِ.

وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ بِالنِّدَاءِ دُونَ غَيْرِهَا.

وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ بِالذَّاتِ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ وَاحِدٌ مِنْ أَفْرَادِهَا.

وَالْمُضَافُ إِلَى غَيْرِهِ.

وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ، وَهُوَ مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ[٤].

فَأَمَّا الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ، فَيُبْنَيَانِ[٥] عَلَى الضَّمِّ[٦] مِنْ غَيْرِ

---

(١) النداء لغة: الدعاء، واصطلاحا: الدعاء بيا وأخواتها، والمنادى لغة: المدعو. تعليق الدرة الشنوانية (ق١٢١أ).

(٢) أي نظائرها في العمل، وهي: الهمزة وأي -مقصورتين وممدودتين- وأيا، وهيا، ووا. فتح رب البرية (ق١١٢ب).

(٣) في «س»: «هَهُنَا».

(٤) أي لفظ اتصل به لفظ آخر، يتوقف فهم معنى الأول عليه. حاشية القليوبي (ق٥٨أ).

(٥) حيث بني المنادى فيكون في محل نصب، لأنه مفعول به، لأن تقدير «يا زيد»: أدعو زيدا، حذف «أدعو» وأنيب «يا» عنه، والناصب للمنادى إما أدعو المحذوف، وإما «يا» لنيابتها عنه. حاشية محاسن (ق٤٨ب).

(٦) اقتصر المصنف على الضم لأنه الأصل، فنحو «يَا زَيْدُ ويَا رَجُلُ ويَا رِجَالُ ويَا مُسْلِمَاتُ» =

تَنْوِينٍ فِي حَالَةِ الِاخْتِيَارِ[١].

فَمِثَالُ الْمُفْرَدِ الْعَلَمِ، نَحْوُ: «يَا زَيْدُ».

وَمِثَالُ النَّكِرَةِ الْمَقْصُودَةِ، نَحْوُ: «يَا رَجُلُ» لِمُعَيَّنٍ.

هَذَا إِذَا لَمْ تَكُنِ النَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ مَوْصُوفَةً، فَإِنْ كَانَتْ مَوْصُوفَةً فَالْعَرَبُ تُؤْثِرُ نَصْبَهَا[٢] عَلَى ضَمِّهَا[٣]، يَقُولُونَ[٤]: «يَا رَجُلًا كَرِيمًا أَقْبِلْ».

وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «يَا عَظِيمًا يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ»[٥]، نَقَلَهُ ابْنُ مَالِكٍ عَنِ الْفَرَّاءِ، وَأَقَرَّهُ[٦].

= مبني على الضم؛ لأنها ترفع بالضم، ونحو: «يَا زَيْدَانِ ويَا رَجُلَانِ» يبنيان على الألف؛ لأنهما يرفعان بالألف، ونحو: «يَا زَيْدُونَ» مبني على الواو؛ لأنه يرفع بالواو. حاشية محاسن (ق٤٨ب).

(١) اعلم أن للشاعر في حال الاضطرار وجهين، الأول: الضم مع التنوين تشبيها بمرفوع اضطر إلى تنوينه وهو مستحق لمنع الصرف، والثاني: النصب تشبيها بالمضاف لطوله بالتنوين، وكلاهما مسموع من العرب. فتح رب البرية (ق٢١٣ب).

(٢) تؤثر نصبها: أي تشبيها لها بالشبيه بالمضاف. حاشية محاسن (ق٤٨ب).

(٣) قال القليوبي (ق٥٨أ): «عَلَى ضَمِّهَا، كذا في النسخ المعتمدة، وهي الصواب، بخلاف نسخة: عَلَى رَفْعِهَا؛ لأن المنادى لا يرفع بحال».

(٤) في «ك»: «تَقُولُ».

(٥) الحديث برواية النصب رواه أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب أخلاق النبي ﷺ وآدابه، باب ذكر شدة اجتهاده وعبادته وتضرعه وطول قيامه ﷺ (ص٢٠١)، وقد رواه عن شيخه الحافظ أبي يعلى الموصلي، والرواية عند أبي يعلى في مسنده بنفس الإسناد (٨/ ١٢٢ حديث رقم ٤٦٦١): «يَا عَظِيمُ تُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ»، وعلى كل فالإسناد اجتمع فيه عدة علل، فحكم عليه محقق المسند الشيخ حسين سليم أسد بأنه ضعيف جدا.

(٦) في «س» و«ي» زيادة: «عَلَيْهِ»، قال ابن مالك: «قال الفراء: النكرة المقصودة الموصوفة المناداة، تؤثر العرب نصبها، يقولون: يا رجلا كريما أقبل، فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما =

وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ الَّتِي هِيَ: النَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ، وَالْمُضَافُ، والْمُشَبَّهُ[(١)] بِالْمُضَافِ، مَنْصُوبَةٌ وُجُوبًا، لَا غَيْرُ، أَيْ: لَا يَجُوزُ فِيهَا غَيْرُ النَّصْبِ.

مِثَالُ النَّكِرَةِ غَيْرِ الْمَقْصُودَةِ، قَوْلُ الْوَاعِظِ: «يَا غَافِلًا وَالْمَوْتُ[(٢)] يَطْلُبُهُ» إِذْ[(٣)] لَمْ يَقْصِدْ غَافِلًا بِعَيْنِه.

وَمِثَالُ الْمُضَافِ[(٤)]: «يَا عَبْدَ اللهِ».

وَمِثَالُ الْمُشَبَّهِ بِالْمُضَافِ[(٥)]: «يَا حَسَنًا وَجْهُهُ»، وَ«يَا طَالِعًا جَبَلًا»، وَ«يَا رَفِيقًا بِالْعِبَادِ»[(٦)]، وَ«يَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ» فِيمَنْ سَمَّيْتَهُ بِذَلِكَ[(٧)].

* * *

= ينصبون، قلت: ويؤيد قول الفراء ما روي من قيل النبي ﷺ في سجوده: يا عظيما يرجى لكل عظيم». شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٩٣).

(١) في «أ»: «والشَّبِيهُ».

(٢) في «س»: «وَنَذِيرُ الْمَوْتِ».

(٣) في «أ» و«ز» و«س» و«ع» و«ي»: «إِذَا»، قال ناسخ «ي»: «وفي بعض النسخ: إِذْ لَمْ يَقْصِدْ».

(٤) في «أ» و«س» و«ع» و«ك» زيادة: «نَحْوُ».

(٥) في «س» و«ي» زيادة: «نَحْوُ».

(٦) وجهه مرفوع على الفاعلية بحسن، وجبلا منصوب على المفعولية بطالعا، وبالعباد متعلق برفيقا. فتح رب البرية (ق٢١٥ب).

(٧) أي سميته بالمعطوف والمعطوف عليه معا، أما الأول فلأنه شبيه بالمضاف من حيث إن الثاني من تمام الأول، وأما الثاني فبالعطف على الأول. فتح رب البرية (ق٢١٥ب).

بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

وَيُسَمَّى: الْمَفْعُولَ لَهُ، وَالْمَفْعُولَ لِأَجْلِهِ.

وَهُوَ: الِاسْمُ الْمَصْدَرُ الْمَنْصُوبُ، الَّذِي يُذْكَرُ عِلَّةً وَبَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الْفِعْلِ[١] الصَّادِرِ مِنْ فَاعِلِهِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو»، فَإِجْلَالًا: مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ، ذُكِرَ عِلَّةً وَسَبَبًا لِوُقُوعِ الْفِعْلِ الصَّادِرِ مِنْ زَيْدٍ، فَإِنَّ سَبَبَ قِيَامِ زَيْدٍ لِعَمْرٍو هُوَ[٢] إِجْلَالُهُ وَتَعْظِيمُهُ[٣].

وَإِعْرَابُهُ: قَامَ زَيْدٌ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَإِجْلَالًا: مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ، وَلِعَمْرٍو[٤]: مُتَعَلِّقٌ بِإِجْلَالًا.

وَ«قَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ»، فَابْتِغَاءَ: مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ، ذُكِرَ عِلَّةً لِبَيَانِ سَبَبِ الْقَصْدِ.

وَإِعْرَابُهُ: قَصَدْتُكَ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ[٥]، وَابْتِغَاءَ: مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ،

---

(١) ولذلك كانت علامته أن يصح وقوعه في جواب: لم فعلت كذا؟ حاشية القليوبي (ق٥٨ب).

(٢) في «أ» و«ع»: «وَهُوَ».

(٣) في «ع»: «إِجْلَالًا لَهُ وَتَعْظِيمًا».

(٤) في «ز» والمطبوع (ص٤٥) زيادة: «جَارٌّ وَمَجْرُورٌ».

(٥) الفعل قصد، والفاعل التاء، والمفعول الكاف. فتح رب البرية (ق٢١٧ب).

وَمَعْرُوفِكَ: مُضَافٌ إِلَيْهِ[١].

وَنَبَّهَ بِهَذَيْنِ الْمِثَالَيْنِ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي وَاللَّازِمِ، وَلَا بَيْنَ الْمَصْدَرِ الْمُضَافِ وَغَيْرِهِ[٢].

* * *

(١) في «ي»: «وَمَعْرُوفِ: مُضَافٌ، وَالْكَافُ: مُضَافٌ إِلَيْهِ».

(٢) الفعل المتعدي: قصد، واللازم: قام، والمصدر المضاف: ابتغاء، وغيره: إجلالا. حاشية القليوبي (ق٥٩أ).

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَالْمَفْعُـولُ(١) مَعَهُ: هُوَ الِاسْـمُ الْمَنْصُوبُ بَعْدَ وَاوِ الْمَعِيَّـةِ(٢)، الَّذِي يُذْكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ، أَيِ: الْمَذْكُورُ لِبَيَانِ مَنْ صَاحَبَ مَعْمُولَ الْفِعْلِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: «جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشَ»، فَالْجَيْشَ اسْمٌ مَنْصُوبٌ، مَذْكُورٌ لِبَيَانِ مَنْ صَاحَبَ الْأَمِيرَ(٣) فِي الْمَجِيءِ.

وَ«اسْـتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ»(٤)، فَالْخَشَبَةَ: اسْمٌ مَنْصُوبٌ، مَذْكُورٌ لِبَيَانِ مَنْ صَاحَبَ الْمَاءَ فِي الِاسْتِوَاءِ.

وَنَبَّـهَ بِهَذَيْنِ(٥) الْمِثَالَيْنِ عَلَـى أَنَّ الْمَنْصُوبَ بَعْدَ الْـوَاوِ(٦) قَدْ يَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ كَالْجَيْشِ، وَقَدْ لَا يَجُوزُ كَالْخَشَبَةِ(٧).

---

(١) في «س»: «الْمَفْعُولُ»، دون واو قبلها.

(٢) واو المعيـة: هـي التي بمعنى مـع، وهي التي للتنصيص على مصاحبة مـا بعدها لمعمول ما قبلها. حاشية الشيبيني (ق٨٩أ).

(٣) «الْأَمِيرَ» لا يوجد في «ز».

(٤) أي ارتفع الماء معها، أي صاحبها في ارتفاعه، أي ارتفع حتى وصل إليها، فاسـتوى بمعنى ارتفع، والخشـبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته. تعليق الدرة الشـنوانية (ق١٢٤أ).

(٥) في «س»: «فِي هَذَيْنِ».

(٦) في «أ» و«ع» و«ز»: «وَاوِ الْمَعِيَّةِ».

(٧) لأن الخشـبة لا تسـتوي مع الماء، وإنما يسـتوي المـاء معها، أي يصل إليهـا. الدرر الفرائد للشلبي (ق٤٨ب).

وَأَمَّا خَبَرُ كَانَ وَخَبَرُ أَخَوَاتِهَا، نَحْوُ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا»، وَاسْمُ إِنَّ وَاسْمُ أَخَوَاتِهَا، نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا[١] فِي الْمَرْفُوعَاتِ اسْتِطْرَادًا عَقِبَ بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِعَادَتِهِمَا[٢].

وَكَذَلِكَ[٣] التَّوَابِعُ الْمَنْصُوبَةُ[٤]، فَقَدْ[٥] تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ، فِي أَبْوَابٍ أَرْبَعَةٍ عَقِبَ[٦] النَّوَاسِخِ، وَمِنْ جُمْلَتِهَا تَابِعُ الْمَنْصُوبِ الْمَقْصُودُ بِالذِّكْرِ هُنَا.

وَمِثَالُهُ فِي النَّعْتِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ».

وَفِي الْعَطْفِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا».

وَفِي التَّوْكِيدِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ».

وَفِي الْبَدَلِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا أَخَاكَ»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

❊ ❊ ❊

---

(١) في «س» و«ع»: «ذِكْرُهَا».

(٢) في «أ»: «إِعَادَتِهَا».

(٣) في «ك» و«ي»: «وَكَذَا».

(٤) قال النجاري (ق٣٢أ): «يوجد في بعض نسخ الشرح تقييد التوابع بالمنصوبة، وهو مناف لقوله: ومن جملتها تابع المنصوب، ويحتمل أن يكون التقييد بالمنصوبة غلطا من الناسخ».

(٥) في «ز» والمطبوع (ص٤٦): «قَدْ».

(٦) عند الشنواني (ق١٢٤أ): «عقيب»، وقال: «عقيب بالياء لغة قليلة، والكثير ترك الياء».

بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ

بِإِضَافَةِ الْمَخْفُوضَاتِ[١] إِلَى الْأَسْمَاءِ؛ لِبَيَانِ الْوَاقِعِ[٢]، وَهِيَ خَاتِمَةُ الْكِتَابِ.

الْمَخْفُوضَاتُ الْمَشْهُورَةُ[٣] عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

ـ قِسْمٍ مَخْفُوضٍ بِالْحَرْفِ، نَحْوُ: «بِزَيْدٍ».

ـ وَقِسْمٍ مَخْفُوضٍ بِالْإِضَافَةِ[٤]، نَحْوُ: «غُلَامُ زَيْدٍ».

---

(١) في «ز» والمطبوع (ص٤٦): «مَخْفُوضَاتِ».

(٢) لبيان الواقع: أي لا للاحتراز؛ لأن المخفوض لا يكون إلا اسما حقيقة أو تأويلا. تعليق الدرة الشنوانية (ق١٢٤ب).

(٣) احترز بالمشهورة من غير المشهورة، كالجر بالمجاورة نحو: «هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» لمجاورته لضب المجرور، وكان حقه الرفع؛ لأنه صفة لجحر المرفوع، وهو مرفوع بضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة، وكالجر بالتوهم نحو: «لَسْتُ قَائِمًا وَلَا قَاعِدٍ»، بجر قاعد بالعطف على خبر «ليس» على توهم دخول حرف الجر عليه؛ لأن خبر «ليس» يجر بالباء الزائدة كثيرا. حاشية محاسن (ق٥٠ب).

(٤) الإضافة لغة: الإمالة والإسناد، وعرفا: نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر. تعليق الدرة الشنوانية (ق١٢٤ب).

ـ وَقِسْمٍ مَخْفُوضٍ بِالتَّبَعِيَّةِ عَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ(١) وَالسُّهَيْلِيِّ(٢)، وَهُوَ ضَعِيفٌ(٣)، وَهُوَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ بِقَوْلِهِ: «وَتَابِعٍ لِلْمَخْفُوضِ(٤)»، نَحْوُ: «بِزَيْدٍ الْفَاضِلِ(٥)».

وَقَدِ اجْتَمَعَتْ الثَّلَاثَةُ(٦) فِي الْبَسْمَلَةِ(٧).

فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ، فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِـ:

---

(١) الإمام العالم أبو الحسن سعيد بن مسعدة المُجاشعي ـ مولاهم ـ الأخفش الأوسط، أخذ النحو عن سيبويه وكان أكبر منه، وصار الطريق إلى كتاب سيبويه فإنه لا يعلم أحد قرأه على سيبويه ولا قرأه سيبويه على أحد ولكنه لما مات قرئ على الأخفش فشرحه وبينه، وكان معلما لولد الكسائي، له عدد من المصنفات المستحسنة منها: كتاب معاني القرآن والأوسط في النحو وكتاب القوافي، توفي بعد سنة سبع ومائتين. إنباه الرواة للقفطي (٢/ ٣٦-٤٣) وبغية الوعاة للسيوطي (١/ ٥٩٠-٥٩١).

(٢) الإمام النحوي اللغوي الحافظ عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي الأندلسي، فاضل كبير القدر في علم العربية وغيرها من العلوم، له مؤلفات نافعة منها: نتائج الفكر في النحو، وشرح سيرة ابن هشام المسمى الروض الأنف، توفي سنة إحدى وثمانين وخمسمائة. إنباه الرواة للقفطي (٢/ ١٦٢-١٦٤) وبغية الوعاة للسيوطي (٢/ ٨١-٨٢).

(٣) الصحيح أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع إلا البدل فإن العامل فيه مقدر؛ لأنه على نية تكرار العامل. تعليق الدرة الشنوانية (ق١٢٥أ).

(٤) في «ع»: «وَتَابِعِ الْمَخْفُوضِ».

(٥) في «ز» والمطبوع (ص٤٦): «الْعَاقِلِ» بدل: «الْفَاضِلِ».

(٦) في «س»: «هَذِهِ الثَّلَاثَةُ».

(٧) بيان ذلك أن اسم مجرور بالحرف وهو الباء، ولفظ اسم الله تعالى مجرور بإضافة اسم إليه، والرحمن الرحيم بالتبعية لأنهما صفتان. تعليق الدرة الشنوانية (ق١٢٥أ).

مِنْ، وَهِيَ أُمُّ حُرُوفِ الْخَفْضِ(١)، نَحْوُ: «مِنَ الْبَصْرَةِ».

وَإِلَى، نَحْوُ: «إِلَى الْكُوفَةِ».

وَعَنْ، نَحْوُ: «عَنْ زَيْدٍ».

وَعَلَى، نَحْوُ: «عَلَى السَّطْحِ».

وَفِي، نَحْوُ: «فِي الْمُصْحَفِ».

وَرُبَّ ـ بِضَمِّ الرَّاءِ(٢) ـ نَحْوُ: «رُبَّ رَجُلٍ(٣)».

وَالْبَاءِ، نَحْوُ: «بِالْمِنْدِيلِ».

وَالْكَافِ، نَحْوُ: «كَالْأَسَدِ».

وَاللَّامِ، نَحْوُ: «لِبَلَدٍ»(٤).

وَمَا يُخْفَضُ بِحُرُوفِ الْقَسَمِ، أَيِ: الْيَمِينِ، وَهِيَ: الْوَاوُ وَالْبَاءُ وَالتَّاءُ، نَحْوُ: «وَاللهِ»، وَ«بِاللهِ»، وَ«تَاللهِ».

وَبِوَاوِ رُبَّ، نَحْوُ: «وَلَيْلٍ»، أَيْ: وَرُبَّ لَيْلٍ(٥).

---

(١) قال ابن الحاج: «وَهِيَ أُمُّ حُرُوفِ إلخ، هذه الزيادة توجد في بعض النسخ؛ ومعنى كونها أُمًّا أنها أقوى حروف الجر، ولذلك تنفرد بجر ظروف لا تتصرف، كقبل وبعد وعند ولدن ومع». العقد الجوهري (ص٩١).

(٢) «بِضَمِّ الرَّاءِ» لا توجد في «أ».

(٣) في «ع» زيادة: «كَرِيمٍ».

(٤) في «ز» و«ع» والمطبوع (ص٤٦): «لِزَيْدٍ».

(٥) الجر بواو رب هو مذهب الكوفيين والمبرد، والصحيح أن الجر برب مضمرة، وهو مذهب البصريين. تعليق الدرة الشنوانية (ق١٢٦ب).

وَبِمُذْ وَمُنْذُ، نَحْوُ: «مُذْ يَوْمِ الْخَمِيسِ»، وَ«مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ»(١).

وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالْإِضَافَةِ، فَنَحْوُ قَوْلِكَ: «غُلَامُ زَيْدٍ»، فَزَيْدٍ: مَخْفُوضٌ بِإِضَافَةِ غُلَامٍ إِلَيْهِ(٢).

وَهُوَ، أَيِ: الْمَخْفُوضُ بِالْإِضَافَةِ، عَلَى قِسْمَيْنِ(٣):

الْأَوَّلُ(٤): مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمِلْكِ(٥)، نَحْوُ: «غُلَامُ زَيْدٍ»، أَوِ الِاخْتِصَاصِ(٦)، نَحْوُ: «بَابُ الدَّارِ».

وَالْقِسْمُ الثَّانِي مَا يُقَدَّرُ بِمِنِ الدَّالَّةِ عَلَى بَيَانِ الْجِنْسِ(٧)، نَحْوُ: «ثَوْبُ خَزٍّ» وَ«بَابُ سَاجٍ» وَ«خَاتَمُ حَدِيدٍ»(٨)، أَيْ: ثَوْبٌ مِنْ خَزٍّ، وَبَابٌ مِنْ سَاجٍ، وَخَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ(٩).

---

(١) «الْخَمِيسِ» لا توجد في «ز»، وفي «ي»: «أَوْ» بدل الواو، وجاء في المطبوع (ص٤٦): «الْخَمِيسِ» بدل: «الْجُمُعَةِ».

(٢) في «ع»: «بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ»، والمشهور أن المضاف إليه هو الثاني وأن المضاف هو الأول، وقيل: عكسه، وقيل: يجوز في كُلٍّ كُلٌّ. تعليق الدرة الشنوانية (ق١٢٥أ).

(٣) المضاف إليه إن كان ظرفا للمضاف كان المنوي «في»، وإن كان جنسا له كان المنوي «من»، وإن لم يكن ظرفا ولا جنسا كان المنوي اللام. حاشية المدابغي (ق١٨٥).

(٤) في «ز» و«س» و«ي» والمطبوع (ص٤٦): «الْقِسْمُ الْأَوَّلُ».

(٥) هي الواقعة بين ذاتين إحداهما مالكة للأخرى، نحو: «غلام زيد» أي: غلام مملوك لزيد. حاشية الإبراشي (ق١٧٠ب).

(٦) في «أ»: «أَيْ وَالِاخْتِصَاصِ»، ولام الاختصاص: هي الواقعة بين ذاتين إحداهما لا تملك الأخرى، نحو «الدار» من قولك: «هذا باب الدار» أي مختص بها. حاشية الإبراشي (ق١٧١أ).

(٧) الدالة على بيان الجنس؛ لأن المضاف إليه جنس المضاف. حاشية محاسن (ق٥١ب).

(٨) وَ«خَاتَمُ حَدِيدٍ» لا توجد في «أ» و«ب» و«س».

(٩) «وَخَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ» لا توجد في «أ» و«ب» و«ز» و«س».

وَالْخَزُّ نَوْعٌ مِنَ الْحَرِيرِ، وَالسَّاجُ نَوْعٌ مِنَ الْخَشَبِ.

وَزَادَ ابْـنُ مَالِـكٍ تَبَعًـا لِطَائِفَـةٍ قِسْـمًا ثَالِثًا، وَهُوَ مَـا يُقَدَّرُ بِفِـي الدَّالَّةِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾[١] أَيْ: مَكْرٌ فِي اللَّيْلِ، وَ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[٢].

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ أَمْثِلَةِ الْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ أَوِ الثَّلَاثَةِ.

وَأَمَّـا تَابِـعُ الْمَخْفُـوضِ، فَقَدْ تَقَدَّمَ فِـي الْمَرْفُوعَـاتِ، فَلْيُرَاجَـعْ جَمِيعُ[٣] ذَلِكَ[٤].

وَهَذَا آخِرُ مَا أَرَدْنَا ذِكْرَهُ[٥] عَلَى هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ[٦].

---

(١) سورة سبأ، الآية (٣٣).

(٢) سورة البقرة، الآية (٢٢٦)، أي تربص واقع في أربعة أشهر.

(٣) «جَمِيعُ» لا توجد في «ع».

(٤) فـي «ز» والمطبـوع (ص٤٧) زيـادة: «وَاللهُ أَعْلَـمُ بِالصَّـوَابِ» وتوجـد فـي «ي» بعد قوله: «الْمُقَدِّمَةِ».

(٥) في «ي»: «أَوْرَدْنَاهُ» بدل: «أَرَدْنَا ذِكْرَهُ».

(٦) ما بعد كلمة «الْمُقَدِّمَةِ» مأخوذ من «ب»، واقتصر ناسخ «أ» على: «وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ تَصْنِيفِ هَذَا الشَّـرْحِ الْمُبَارَكِ، بَعْدَ الْعَصْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ رَجَبِ الْفَرْدِ، سَـنَةَ سَـبْعٍ وَثَمَانِينَ وَثَمَانِمِائَـةٍ»، وجـاء بدلها في «ز» والمطبوع (ص٤٧): «وَقَدْ تَمَّ بِحَمْـدِ اللهِ وَعَوْنِهِ، وَالْحَمْدُ لِلـهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، وفي «س»: «وَالْحَمْدُ لِلـهِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَظَاهِرًا وَبَاطِنًا، عَلَى تَمَامِ ذَلِكَ، وَلَهُ الْفَضْلُ وَالْمِنَّةُ»، وفي «ع»: «وَالْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَـلِّمْ تَسْـلِيمًا كَثِيرًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ»، وفي «ك»: «وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، وَهُوَ حَسْـبُنَا، وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، وَصَلِّ اللهُ عَلَى سَـيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ»، وفي «ي»: «وَاللهُ أَعْلَـمُ بِالصَّـوَابِ، وَإِلَيْـهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَـآبُ، وَصَلِّ اللهُ عَلَى سَـيِّدِنَا مُحَمَّـدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ، قال مؤلفه: فَرَغْتُ مِنْ تَأْلِيفِهِ عَصْرَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ رَجَبٍ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ».

وَكَانَ الْفَـرَاغُ مِـنْ تَصْنِيفِ هَذَا الشَّـرْحِ، بَعْدَ عَصْرِ الْجُمُعَـةِ، أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ رَجَبٍ الْفَرْدِ، سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ.

وَالْحَمْـدُ لله الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَـوْلَا أَنْ هَدَانَا اللهُ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

❊ ❊ ❊

الفهارس العامة

أولًا

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

❊ ❊ ❊

ثانيًا
فهرس الأحاديث والآثار

❋ ❋ ❋

ثالثًا

فهرس الشواهد الشعرية

صدر البيت	عجز البيت	الصفحة
وَإِنَّــكَ إِذْمَـا تَـأْتِ مَا أَنْـتَ آمِرٌ	بِــهِ تُـلْـفِ مَــنْ إِيَّـــاهُ تَـأْمُـرُ آتِيَا	١٣٠
أَنَـا ابْــنُ جَـلَا وَطَـــلَّاعُ الثَّنَايَا	مَـتَـى أَضَـعِ الْعِمَـامَـةَ تَعْرِفُـونِـي	١٣١
	فَـأَيَّـانَ مَـا تَـعْـدِلْ بِـهِ الـرِّيـحُ تَنْزِلِ	١٣٢
فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَسْتَجِرْ بِهَا	تَجِدْ حَطَبًا جَـزْلًا وَنَارًا تَـأَجَّجَـا	١٣٣
حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُـقَـدِّرْ لَـكَ اللهُ	نَـجَـاحًـا فِـي غَـابِـرِ الْأَزْمَــانِ	١٣٤
اسْتَغْنِ مَا أَغْـنَـاكَ رَبُّـكَ بِالْغِنَى	وَإِذَا تُصِبْـكَ خَصَاصَـةٌ فَـتَحَمَّــلِ	١٣٥
	... حَـتَّـى مَــاءُ دِجْـلَـةَ أَشْـكَـلُ	١٨٩
إِنَّ عَـلَـيَّ الـلـهَ أَنْ تُـبَـايِـعَـا	تُـؤْخَـذَ كُـرْهًـا أَوْ تَـجِـيءَ طَائِعًا	١٩٩
رَأَيْـتُـكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا	صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو	٢٢٨

رابعًا

فهرس الأعلام

❋ ❋ ❋

خامسًا

فهرس المصادر والمراجع[(١)]

أولا: المخطوطات:

(١) إعراب الآجرومية، للشيخ خالد الأزهري، المكتبة الأزهرية، رقم (٤١٠٢١).

(٢) تعليق الدرة الشنوانية على شرح الآجرومية في علم العربية للشنواني، مكتبة مكة المكرمة، رقم (١٩٤).

(٣) الدرر الفرائد على شرح الآجرومية للشيخ خالد، للشلبي، المكتبة الأزهرية، رقم (٣٣٢٣).

(٤) شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري، سبع نسخ خطية، تفاصيلها في قسم الدراسة.

(٥) شرح شواهد المباني على شرح الآجرومية للشيخ خالد، تأليف عثمان المصري الأزهري الشهير بالشامي، دار الكتب المصرية، رقم (٧٩٥٥).

(٦) حاشية على ديباجة شرح الآجرومية للأزهري، ليوسف بن بركات البلقطري الاسكندري، مكتبة المسجد النبوي الشريف.

(٧) حاشية ابن علان على شرح الآجرومية للأزهري، مكتبة مكة المكرمة، رقم (١٦٧).

(٨) حاشية الإبراشي على شرح الآجرومية للأزهري، المكتبة الأزهرية، رقم (٩٨٢٧٠).

(٩) حاشية الشيبيني على شرح الآجرومية للأزهري، مكتبة وزارة الأوقاف المصرية في مسجد السيدة زينب، رقم (٣٢٢).

(١٠) حاشية الفيشي على شرح الآجرومية للأزهري، مكتبة الملك عبد العزيز، رقم (٣١٩١).

(١١) حاشية القليوبي على شرح الآجرومية للأزهري، دار الكتب القطرية، رقم (٢٣٥).

---

(١) اقتصرت ههنا على ذكر المصادر والمراجع المستخدمة في قسم التحقيق فقط.

(١٢) حاشية محاسن النحوي المالكي (الشيخ محمد)، مكتبة وزارة الأوقاف المصرية في مسجد السيدة زينب، رقم (٢٩٤١).

(١٣) حاشية المدابغي على شرح الآجرومية للأزهري، المكتبة الأزهرية، رقم (٩٠٥٣٨).

(١٤) حاشية النجاري على شرح الآجرومية للأزهري، المكتبة الأزهرية، رقم (٢٨٧٠٠).

(١٥) الدرة السنية على حل ألفاظ الشيخ خالد والآجرومية، للوفائي، المكتبة الأزهرية، رقم (٢٧٥٢).

(١٦) فتح رب البرية في حل شرح الآجرومية، لعلي بن عبد القادر النبتيتي، مكتبة وزارة الأوقاف المصرية في مسجد السيدة زينب، رقم (٩٦٨).

(١٧) الفوائد الأجهورية على شرح المقدمة الآجرومية، لعبد البر الأجهوري، مكتبة وزارة الأوقاف المصرية في مسجد السيدة زينب، رقم (١٧٣٥).

(١٨) الكواكب الدرية على شرح الشيخ خالد على الآجرومية، للدجاني، المكتبة الأزهرية، رقم (٩٠٥٣٦).

(١٩) هداية رب البرية لحل تراكيب الشيخ خالد على الآجرومية، للسوهائي، مكتبة جامعة الملك سعود، رقم (٥١٩).

ثانيا: المطبوعات:

(١) أخلاق النبي -صلى الله عليه وسلم- وآدابه، لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق أحمد محمد مرسي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

(٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط٥، ١٣٨٦هـ ١٩٦٧م.

(٤) برنامج المجاري، لأبي عبد الله محمد المجاري الأندلسي، تحقيق محمد أبو الأجفان، دار الغرب، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.

(٥) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م.

(٦) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين الفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

(٧) تسهيل الفوائد لتحصيل شرح الشيخ خالد على متن الآجرومية، لعبد الحميد الشافعي، المطبعة الكبرى الأميرية، ط١، ١٣١٣هـ.

(٨) تقرير الشيخ محمد الإنبابي على حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري، مطبعة وادي النيل المصرية، ١٢٩٣هـ.

(٩) الجامع الصحيح، لأبي عبد الله البخاري، تحقيق محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة، ط١، ١٤٠٠هـ.

(١٠) جامع المسانيد، لأبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق د. علي حسين البواب، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

(١١) الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

(١٢) حاشية العلامة أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري على متن الآجرومية في علم العربية، مطبعة الجمالية بمصر، ط١، ١٣٢٩هـ.

(١٣) درة الحجال في أسماء الرجال، لابن القاضي أبي العباس المكناسي، تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة.

(١٤) سير أعلام النبلاء للذهبي، دار الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

(١٥) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد محمد مخلوف، دار الفكر، بيروت.

(١٦) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، تحقيق محمود الأرناؤوط. دار ابن كثير، دمشق، ط ١، ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦م.

(١٧) شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد المنعم الجرجاوي، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ١٣٤٦هـ ١٩٢٧م.

(١٨) شرح الآجرومية، للشيخ خالد الأزهري، تصحيح إبراهيم عبد الغفار، ١٢٩٠هـ.

(١٩) شرح الآجرومية، للمكودي أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح، المطبعة العامرة العثمانية، ١٣٠٩هـ.

(٢٠) شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

(٢١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.

(٢٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لجمال الدين ابن مالك الأندلسي، تحقيق عبد الله ناصير، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٣٢هـ ٢٠١١م.

(٢٣) صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٤، ١٤١٢هـ ١٩٩١م.

(٢٤) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين السخاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

(٢٥) العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهري على مقدمة ابن آجروم، لأحمد ابن محمد بن حمدون السلمي المرداسي المعروف بابن الحاج، مطبعة التقدم العلمية بالقاهرة، ط١، سنة ١٣٢٤هـ.

(٢٦) لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

(٢٧) المسند، للإمام أحمد بن حنبل وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأعمال، دار صادر، بيروت.

(٢٨) المسند، لأبي يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية، دمشق، ط١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

(٢٩) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

(٣٠) النفائس الحسنية على الشواهد الأزهرية، للشيخ حسن محمد فراج، المطبعة المصرية، ١٣٢١هـ.

قائمة الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

